

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود، بنوك و مالية

بعنوان:

تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات

**دراسة قياسية مقارنة بين الدول العربية و دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة
(1980 - 2014).**

إعداد الطالب:

بخيت حسان

تحت إشراف:

أ.د. بن بوزيان محمد

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوهنة علي
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يوسف رشيد
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن سعيد محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة -أ-	د. بن خالد نوال
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر -أ-	د. سحنون سمير

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أعانني على إتمام الأطروحة، عسى أن تمثل فائدة لغيرنا، و العبد لا يسعه إلا أن يسجد لله شكراً و حمداً على توفيقه له، و يذكر لأهل الفضل عليه بعد الله سبحانه كل جميل وحسن صنيع.

ثم إن شكر الخلق من شكر الخالق، و لهذا أود أن أتوجه بالشكر والإمتنان والتقدير للأستاذ الدكتور **بن بوزيان محمد** الذي تفضل بقبول الإشراف على الأطروحة و لما قدمه لي من علم و وقت و ما بذله من جهد من أجل إثراء هذا العمل، و أتمنى من الله أن أكون عند حسن ظنه و تقديره.

كما أتقدم بخالص الشكر و عظيم الإمتنان لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على تفضلهم بقراءة هذا العمل و الذي أخذ جزء من وقتهم الثمين من أجل تصويبه و إثرائه بملاحظاتهم القيمة.

وأتقدم أيضاً بتحيةة شكر وتقدير إلى جميع أعضاء هيئة التدريس و الإدارة بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة تلمسان و الشلف.

ولا يفوتني أن أتقدم كذلك بجزيل الشكر و وافر الإمتنان إلى كل من ساهم بالتشجيع أو السؤال أو المساعدة قبل وأثناء و بعد إعداد هذا العمل.

- و الله من وراء القصد و هو يهدي السبيل -

إهداء

الحمد لله ربّ العالمين و أفضل الصلاة و أزكى التسليم على سيدنا محمد خاتم النبيين و على آله و أصحابه و التابعين له أجمعين.

"و قل ربّ زدني علما"

أتشرفه بأن أقدم ثمرة جهدي هذا بفضل ما علمني و أكرمني به الله عزّ و جلّ و ما هيأه الله لي من عون إلهي:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما و متعهما بالصحة و طاعته

الزوجة التي شجعتني... و جعلت الحياة جميلة في عيني و التي أتمنى أن تكون خير رفيق في هذه الحياة

فترة عيني ولدي المنتظر إن شاء الله

الإخوة و الأخوات (كل واحد باسمه) و خاصة أخي التوأم "حسين"

الأهل و الأقارب

جميع الأصدقاء سواء في المحيط العلمي أو خارجه

جميع الأساتذة دون استثناء الذين علموني و فهموني من الابتدائي إلى غاية هذه المرحلة من الدراسة

أتمنى أن أكون قد وفّيت، و الحمد لله ربّ العالمين.

الصفحة	الموضوع
	شكر و تقدير
	إهداء
VII -I	فهرس المحتويات
I	الفهرس
IV	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
أ-د	مقدمة عامة
56-1	الفصل الأول: التأسيس النظري للإستثمار الأجنبي المباشر
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر
3	المطلب الأول: ماهية العولمة.
6	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: التعريف، الأنواع و الحجم.
26	المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته.
36	المطلب الرابع: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسية.
38	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
38	المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق (الميزة الاحتكارية).
41	المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج الدولي.
43	المطلب الثالث: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية).
44	المطلب الرابع: نظريتي الإلكتيكية و الستيتيكية.
49	المبحث الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
49	المطلب الأول: المناخ الاستثماري.
53	المطلب الثاني: مؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
56	خاتمة الفصل
99-57	الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية
58	مقدمة الفصل
59	المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للدول العربية.
59	المطلب الأول: سمات و خصائص الاقتصاديات العربية.
62	المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية.

فهرس المحتويات

66	المطلب الثالث: واقع القطاعات الاقتصادية العربية.
70	المطلب الرابع: تقييم ملامح الاقتصاد العربي.
73	المبحث الثاني: واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية
73	المطلب الأول: أسباب اللجوء إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
77	المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية.
82	المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات العربية.
86	المطلب الرابع: فجوة الجاذبية العربية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
92	المبحث الثالث: الإطار التنظيمي لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
92	المطلب الأول: مشاكل الاستثمار في الدول العربية.
95	المطلب الثاني: سمات مناخ الاستثمار في الدول العربية.
97	المطلب الثالث: سياسات تنمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
99	خاتمة الفصل
154-100	الفصل الثالث: الإطار النظري للصادرات
101	مقدمة الفصل
102	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصادرات (التصدير).
102	المطلب الأول: مفهوم الصادرات (التصدير).
107	المطلب الثاني: الصادرات في الفكر الاقتصادي.
112	المطلب الثالث: العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي.
114	المطلب الرابع: البيئة الخارجية للتصدير (الصادرات).
117	المبحث الثاني: استراتيجية تنمية الصادرات
117	المطلب الأول: مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات.
119	المطلب الثاني: عناصر استراتيجية تنمية الصادرات.
122	المطلب الثالث: تقييم استراتيجية تنمية الصادرات.
123	المطلب الرابع: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات.
125	المطلب الخامس: التحديات التي تواجه الصادرات.
128	المبحث الثالث: واقع الصادرات العربية في الأسواق الدولية
128	المطلب الأول: ماهية الصادرات العربية.
134	المطلب الثاني: واقع تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية.
139	المطلب الثالث: معوقات تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية.
141	المطلب الرابع: دور المنظمة العالمية للتجارة في تنمية الصادرات العربية.
145	المطلب الخامس: دور التكتلات الاقتصادية في تنمية الصادرات العربية.
150	المطلب السادس: متطلبات تفعيل تنمية الصادرات العربية.

154	خاتمة الفصل
199-155	الفصل الرابع: تجربة دول الآسيان في تنمية الصادرات
156	مقدمة الفصل
157	المبحث الأول: رابطة دول جنوب شرق آسيا
157	المطلب الأول: نشأة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان).
160	المطلب الثاني: دواعي نشوء الآسيان.
162	المطلب الثالث: أهم قرارات رابطة الآسيان
166	المطلب الرابع: تحديات و مستقبل الآسيان.
167	المطلب الخامس: المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول الآسيان.
172	المبحث الثاني: التجربة التنموية في دول جنوب شرق آسيا
172	المطلب الأول: التنمية في دول جنوب شرق آسيا - نظرة تحليلية-.
174	المطلب الثاني: العوامل التي ساهمت في التنمية الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا.
176	المطلب الثالث: دور نظرية الإوز الطائر في تنمية دول جنوب شرق آسيا.
179	المبحث الثالث: وضع دول جنوب شرق آسيا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
179	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الآسيان.
186	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الآسيان.
188	المطلب الثالث: سياسات دول الآسيان اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.
190	المبحث الرابع: واقع الصادرات في دول الآسيان
190	المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية في دول الآسيان.
193	المطلب الثاني: تطور الصادرات في دول الآسيان.
196	المطلب الثالث: التوزيع السلمي و الجغرافي لصادرات الآسيان.
198	المطلب الرابع: منطقة التجارة الحرة لدول الآسيان.
199	خاتمة الفصل
262-200	الفصل الخامس: قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات
201	مقدمة الفصل
202	المبحث الأول: الدراسة النظرية و التطبيقية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات
202	المطلب الأول: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات.
204	المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات.
208	المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014)
208	المطلب الأول: اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

فهرس المحتويات

213	المطلب الثاني: نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات في الدول محل الدراسة.
215	المطلب الثالث: تعريف متغيرات و مصادر و تطور بيانات الدراسة.
224	المبحث الثالث: تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).
224	المطلب الأول: دراسة الإستقرارية و تحديد درجة التكامل.
227	المطلب الثاني: اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود.
252	المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي.
260	المطلب الرابع: تحديات تكرار تجربة دول جنوب شرق آسيا الخاصة بتنمية الصادرات بالنسبة للدول العربية.
262	خاتمة الفصل
269-263	خاتمة عامة
280-270	المراجع
290-281	الملاحق
	الملخص

ثانيا: قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1.I	التجارة الخارجية و الاستثمارات العالمية البريطانية بين 1800 و 1913.	13
2.I	توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913.	14
3.I	تطور مراكز الدول في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر خلال سنتي 1916 و 1938.	15
4.I	التوزيع الجغرافي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لأهم الدول المتقدمة.	18
5.I	تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد منه و الصادر و مخزونات.	19
6.I	تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الصافي إلى الدول النامية.	20
7.I	تدفقات رأس المال الأجنبي إلى مجموعات الدول.	24
8.I	مؤشرات مختارة لنشاط الشركات متعددة الجنسية للمدة 2011-2013.	37
9.I	مصادر التميز الاحتكاري للشركات متعددة الجنسية.	40
10.I	المحددات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر و مزايا تعدد الجنسيات.	46
11.I	أساليب اختراق الأسواق الأجنبية.	47
1.II	معدل البطالة في عدد من الدول العربية كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة.	63
2.II	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية و معدل نموه.	66
3.II	الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية).	67
4.II	تطور الناتج الزراعي العربي خلال الفترة (2010-2014).	69
5.II	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.	81

فهرس المحتويات

82	قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بين عامي 2001 و 2012.	6.II
83	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	7.II
85	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت.	8.II
87	فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	9.II
113	نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي.	1.III
130	حجم الصادرات العربية.	2.III
131	التركيب السلعي للصادرات العربية.	3.III
133	التوزيع الجغرافي للصادرات العربية.	4.III
135	نسبة تركيز الصادرات في بعض الدول العربية.	5.III
136	درجة تنوع الصادرات في بعض الدول العربية.	6.III
149	وضعية الصادرات العربية البينية.	7.III
150	الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية.	8.III
168	تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول الآسيان.	1.IV
169	نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.	2.IV
170	تطور معدل التضخم في الآسيان خلال الفترة 2007-2014.	3.IV
171	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2007-2014.	4.IV
179	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الآسيان خلال الفترة (1995-2008).	5.IV
180	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة (2009-2014).	6.IV
187	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الآسيان حسب المصدر.	7.IV
191	تطور التجارة الخارجية لدول الآسيان خلال الفترة 2007 - 2014.	8.IV
192	تطور نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في دول الآسيان.	9.IV
194	أهم عشر الدول المصدرة في العالم خلال الفترة 2013-2014.	10.IV
195	حجم الصادرات لدول الآسيان خلال الفترة 2007-2014.	11.IV
195	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2014.	12.IV
196	صادرات دول الآسيان إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين في 2014.	13.IV
197	أهم السلع المصدرة لدول الآسيان لسنتي 2013-2014.	14.IV
217	تطور الصادرات في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).	1.V
218	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميتها النسبية في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).	2.V
220	تطور النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).	3.V
223	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).	4.V
224	نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي- فولار (ADF) عند المستوى.	5.V

فهرس المحتويات

226	نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي- فولار (ADF) عند إجراء الفرق الأول.	6.V
227	درجة التكامل لمتغيرات الدراسة.	7.V
228	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك.	8.V
229	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4، 4، 1، 4، 1) في الجزائر.	9.V
232	نتائج الاختبارات الإحصائية و القياسية الخاصة بالجزائر.	10.V
233	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4، 3، 4، 4، 3) في مصر.	11.V
236	نتائج الاختبارات الإحصائية و القياسية الخاصة بمصر.	12.V
237	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (0، 3، 1، 3، 4) في السعودية.	13.V
239	نتائج الاختبارات الإحصائية و القياسية الخاصة بالسعودية.	14.V
241	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4، 4، 3، 2، 2) في ماليزيا.	15.V
244	نتائج الاختبارات الإحصائية و القياسية الخاصة بماليزيا.	16.V
245	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (0، 0، 3، 2، 1) في إندونيسيا.	17.V
247	نتائج الاختبارات الإحصائية و القياسية الخاصة بإندونيسيا.	18.V
249	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (1، 4، 2، 0، 2) في سنغافورة.	19.V
251	نتائج الاختبارات الإحصائية و القياسية الخاصة بسنغافورة.	20.V

ثالثا: قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
5	آليات العوامة.	1.I
25	التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في أعلى 20 بلدا متلقيا في 2009 و 2010.	2.I
41	دورة حياة المنتج الدولي.	3.I
71	معدلات النمو الحقيقي للدول العربية و أبرز الأحداث الإقليمية و العالمية المسجلة خلال الفترة (1990-2010)	1.II
78	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	2.II
79	حصة التدفقات الواردة للمنطقة العربية كنسبة من العالم و الدول النامية (2000-2014).	3.II
88	نسبة الأصول و الخصوم من مجموع النقاط المحتملة لمجموعة المتطلبات الأساسية ل 2014.	4.II
89	نسبة الأصول و الخصوم من مجموع النقاط المحتملة لمجموعة العوامل الكامنة لعام 2014.	5.II
90	نسبة الأصول و الخصوم من مجموع النقاط المحتملة لمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لعام 2014.	6.II
167	تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان.	1.IV
181	العشرة الأوائل من بين متلقي الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق آسيا و جنوب شرق آسيا خلال عامي 2013-2014.	2.IV
185	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لرابطة الآسيان كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (1980-2011).	3.IV

فهرس المحتويات

192	تطور نصيب دول رابطة الآسيان من المبادلات العالمية في سنتي 2000 و 2010.	4.IV
193	تطور نصيب بعض الدول من الصادرات عالميا بين عامي 2000 و 2010.	5.IV
222	تطور معدل التضخم في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).	1.V
231	القيم الحقيقية، المقدرة و البواقي في الجزائر.	2.V
233	اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة في الجزائر.	3.V
235	القيم الحقيقية، المقدرة و البواقي في مصر.	4.V
236	اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة في مصر.	5.V
239	القيم الحقيقية، المقدرة و البواقي في السعودية.	6.V
240	اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة في السعودية	7.V
243	القيم الحقيقية، المقدرة و البواقي في ماليزيا.	8.V
244	اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة في ماليزيا.	9.V
247	القيم الحقيقية، المقدرة و البواقي في إندونيسيا.	10.V
248	اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة في إندونيسيا	11.V
251	القيم الحقيقية، المقدرة و البواقي في سنغافورة.	12.V
252	اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة في سنغافورة	13.V

رابعا: قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
I	الصادرات في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).	282
II	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).	283
III	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).	284
IV	التضخم في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).	285
V	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار المحلي) في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).	286
VI	عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى.	287
VII	استقرار السلاسل الزمنية بعد إجراء الفرق الأول.	288

1- توطئة:

سادت التجارة الخارجية في أغلب مراحل التاريخ الاقتصادي حيث عرفها العالم منذ القدم، إذ قامت علاقات تجارية بين دول مختلفة و منها على سبيل المثال لا الحصر، قيام التجارة بين العرب و الشعوب الأخرى في عصور الجاهلية و العلاقات التجارية بين الفينيقيين و دول البحر الأبيض المتوسط و قيام التجارة بين قدماء المصريين و البلاد المحيطة بهم.

و على مر العصور نجد أن التجارة الخارجية قد لعبت دورا هاما و مؤثرا في النشاط الاقتصادي لجميع الاقتصاديات الدولية و ذلك منذ قيام الاقتصاد الرأسمالي و بعد زوال الركود الذي ساد عصر الإقطاع خلال القرون الوسطى حيث كان للرأسمالية التجارية و من بعدها الرأسمالية الصناعية التي ارتبطت بنشاط التجارة الخارجية دورها المهيمن و الموجه لجميع قطاعات النشاط الاقتصادي.

و في المرحلة الممتدة من القرن الـ15 و القرن الـ18 و في ظل مرحلة الرأسمالية التجارية التي سادت في تلك الفترة أين سيطر الرأس مال التجاري على التبادل بين الدول لتحقيق هدف الربح إذ كان التوسع في نشاط التجارة الدولية من العوامل الهامة لعملية الاستقطاب لطريقة إنتاج المبادلة البسيطة عن طريق بروز طبقة من المنتجين الرأسماليين سيطرت على عمليات الإنتاج المختلفة، حيث كانت قطاعات الاقتصاد الرئيسية في تلك الفترة- الزراعية و الصناعية- تحت سيطرة و تأثير التجارة و خاصة التجارة الخارجية.

و في منتصف القرن الـ18 سادت مرحلة الرأسمالية الصناعية التي شهدت النمو الكبير في الإنتاج الصناعي و ارتبطت آنذاك بإنجازات الثورة الصناعية في بريطانيا بانتعاش التجارة الخارجية و اتساعها و تنوع المنتجات المتبادلة. و بالتقدم في التاريخ الاقتصادي إلى غاية الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أين شهدت نموا سريعا في التجارة الدولية حيث زادت صادرات السلع و الخدمات بين عامي 1950 و 1986 بمعدل يتجاوز 10% سنويا و كانت نتيجة ذلك زيادة حصة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي الكلي و يتضح ذلك من تطور الأهمية النسبية لصادرات السلع و الخدمات في الناتج المحلي و الإجمالي، ففي الدول المتقدمة و النامية على السواء زادت تلك النسبة زيادة ضخمة خلال العقدين الممتدين من 1960 إلى غاية 1980 حيث ارتفعت في الأولى من 10% إلى 20% و في الثانية كانت الزيادة من 16% إلى 27%¹.

كما أدى النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية إلى وقوع النشاطات الاقتصادية و التي من بينها التجارة الخارجية تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي، و التي تمثل في العصر

¹ - زينب حسين عوض الله - الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا - الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 1989، ص13.

الحالي تحديا متزايد الخطورة لا يقتصر أثره على المؤسسات و المنظمات في قطاعات الأعمال، و إنما يمتد تأثيره ليهدد المنظمات و الإدارات الحكومية و المنظمات الإقليمية و الدول ذاتها، و خاصة في ظل ظهور العولمة، أين نجد أن المنافسة تأتي من كل مكان و لا حماية منها إلا بمحاولة التفوق و التميز بالتحديد و الابتكار.

و مما زاد من ذلك صعوبة اللعبة التنافسية الجديدة نتيجة انفتاح الأسواق و انهيار الحواجز بينها، حيث أن الحواجز التقليدية لانسياب السلع و الخدمات من ضرائب جمركية و حصص كمية آخذة بالتلاشي مع زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة و البيئة، الأمر الذي أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة و القوة، وهذا يمثل تحديا كبيرا و خطرا محتملا لدول العالم و بخاصة الدول النامية بما فيها الدول العربية، كما أن هذا لا ينفي إمكانية الاستفادة من المنافسة بل على العكس من ذلك فإن التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة مما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي و التقليل من سلبياته.

و في خضم هذا كله، نجد أن الدول النامية تعاني من قصور في الموارد المالية اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية بها، و خاصة موارد النقد الأجنبي نتيجة لعدم استقرار حصيلة الصادرات، فضلا عن عدم كفايتها، الأمر الذي جعلها تبحث عن مصادر مكتملة لتمويل عمليات التنمية بها، كالاقتراض الخارجي الذي لجأت إليه معظم الدول النامية و لكنه ترتب عليه زيادة عبء المديونية نتيجة عجز هذه الدول عن سداد أعباء هذه الديون، لذا اعتبرت أن الاقتراض الخارجي وسيلة لها أعباءها الاقتصادية و السياسية، و نتيجة لهذا عملت على البحث عن مصادر تمويل أخرى من خلال الانفتاح على العالم الخارجي من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية و خاصة المباشرة منها، و الذي يعتبر من الوسائل المرغوبة في تمويل التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر.

إذن، يعد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية من أهم مصادر التمويل الرأسمالي لها، إذ إن له آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني تتمثل في توفير فرص التشغيل، و نقل الخبرات التسويقية و الإدارية و تكنولوجيا الإنتاج و تحسين جودة المنتجات السلعية و الخدمية و تعميق و توسيع الترابط الإنتاجي، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية و تحديث الصناعات المحلية و تطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، و عليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً جوهرياً في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف، من خلال قدرة هذه الاستثمارات على الوصول إلى الأسواق العالمية من حيث زيادة قدرتها التصديرية و غزو أسواق عالمية جديدة وبالتالي تحقيق فائض أو تقليل العجز في الميزان التجاري.

و عليه، فالاستثمار الأجنبي المباشر له دور فعال في تنمية الصادرات باعتبارها من أهم أهداف السياسة الاقتصادية في الوقت الراهن حيث تستخدم المنافسة بين الدول في مختلف الأسواق العالمية، كما تزداد أهمية تنمية

الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، التشغيل، توفير النقد الأجنبي و تحسين رصيد ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي. و لذا كان التصدير إحدى دعائم النهضة الاقتصادية لمعظم الدول الناشئة في العقود الماضية، و في مقدمتها دول جنوب شرق آسيا.

هناك العديد من أوجه الشبه بين الدول العربية و دول جنوب شرق آسيا، فمثلا سنغافورة بدأت في محاولة للأخذ بإستراتيجية للإحلال محل الواردات و التي تبين لها بعد حين التحول التلقائي نحو التصدير الذي جعل الخط التنموي يشتمل كافة المجالات، و ذلك اعتمادا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة أساسية و تحويلها إلى ورشة لتصنيع المنتجات لحساب هذه الشركات الدولية الكبرى وكانت هي الفصل بين السوق و الخطة، حيث كانت هي مزيج ناجح من السياسات الحكومية التدخلية من ناحية و آليات السوق من ناحية أخرى، و لعب التخطيط الإستراتيجي المركزي دورا فاعلا في توجيه و قيادة عمليات التنمية في سنغافورة.

و لتجربة ماليزيا في التنمية التي حولتها من اقتصادي متخلف يعتمد على تصدير السلع الأولية و بشكل أساسي المطاط و القصدير، إلى اقتصاد تحتل فيه الصناعة موقعا متميزا، حيث مرت من صناعات السلع الاستهلاكية و صناعة مواد البناء و التشييد لإشباع الطلب المحلي مروراً بعدئذ بالصناعات التصديرية كثيفة العمال لتصبح خلاله الصناعة التحويلية، ثم التركيز على مجموعة من الصناعات الثقيلة و صاحب ذلك تنمية شاملة لرأس المال البشري ومهارات القوى العاملة المحلية و تقديم الحوافز للصناعات الصغيرة و تشجيع القطاع الخاص.

2- طبيعة مشكلة البحث:

تعتبر الدول العربية جزء من هذا العالم الذي أصبح بفعل العولمة قرية صغيرة، و هي تسعى إلى إيجاد مكانة ضمن هذه القرية الصغيرة التي تتسم بالمواجهة و المنافسة الشرسة في مختلف المجالات، و ذلك من خلال تقوية صادراتها و تحسينها خاصة الصادرات السلعية عن طريق انتهاج سياسة الأسعار التنافسية و الجودة العالية و تمييز المنتجات و ابتكار منتجات جديدة، و خاصة إذا ما عرفنا على سيطرة صادرات السلع الأولية في معظم الدول العربية مما يعطي إشارة إلى ضعف الصادرات الصناعية و الزراعية، و لكن هذا لا يعني عدم وجود صادرات من هذا النوع على الرغم من قلتها، إذ نجد في هذا الصدد العديد من الدول نجحت في التصدير من غير تلك الدول الصناعية و بالتالي غزو الأسواق الدولية مثل دول جنوب شرق آسيا و غيرها من الدول ذات الأسواق الناشئة، و ذلك بالاعتماد على سياسات معينة تسمح بتنمية القطاع التصديري ولعل أبرزها الاعتماد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب الشركات متعددة الجنسية كما

فعلت دول جنوب شرق آسيا حيث عملت هذه الدول على توفير الأرضية المناسبة لهذه الشركات و التي ساهمت في الرفع من صادرات هذه الدول كما ونوعا.

و تبعا لما سبق تبرز معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى فعالية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات في الدول العربية؟ و ما هي الدروس المستفادة من تجربة دول جنوب شرق آسيا بهذا الخصوص للدول العربية؟

و لتوضيح هذا التساؤل أكثر نورد بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية؟
- ما مدى تأثير الانفتاح على العالم على هيكل الصادرات العربية في الأسواق الدولية؟
- هل التصدير العربي كامل المعالم؟ و ما السبيل إلى حل شفرة صادرات السلع الأولية؟
- ما هي عوامل نجاح دول جنوب شرق آسيا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي ساهم في تنمية الصادرات؟

- ما مدى استفادة الدول العربية من تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات؟

3- فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه في مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- بسبب انخفاض المدخرات الفعلية المحلية فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية.

- يعمل انفتاح العرب على العالم إلى تنمية صادراتها و رفع قدرة تنافسية منتجاتها في الأسواق الدولية و ذلك من خلال تقديم منتجات بالمواصفات القياسية العالمية مما يجعلها تجني عوائد تستعملها في حل العديد من المشاكل، كما أن الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الدولية يؤدي إلى تنمية الصادرات العربية و تمهيد الطريق لها لجعلها قادرة على المنافسة في السوق الدولية.

- تظهر قوة الصادرات العربية في الأسواق الدولية من خلال صادرات السلع الأولية.

- هناك العديد من العوامل التي ساعدت دول جنوب شرق آسيا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و التي من بينها التسهيلات المختلفة الممنوحة من قبل هذه الدول للشركات الأجنبية و في جميع المجالات و التي أثرت إيجاباً على نمو صادراتها.

- الدول العربية لم تستفد كثيراً من واقع تجربة دول جنوب شرق آسيا فيما يخص تنمية صادراتها.

4- أهداف البحث:

نود من خلال هذا البحث تحقيق ما يلي:

- التعرف على واقع الإستثمار الأجنبي المباشر واتجاهات تغيره وتوزيعه القطاعي والجغرافي ومردوده الاقتصادي بالدول المضيفة.

- إزالة الغموض الذي يكتنف العوامل المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بالتطرق إلى مختلف جوانبها.

- الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر عند استقطابه بالنسبة للدول المضيفة وخاصة فيما يتعلق بدوره في تنمية الصادرات.

- الوقوف عند واقع الصادرات العربية في الأسواق الدولية، و من ثم التعرف على المعوقات التي تواجه تنمية وتطوير بيئة التصدير بالدول العربية.

- إلقاء الضوء على آليات نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا وتحولها إلى أحد الأقطاب الهامة في مجال الصادرات وذلك من خلال الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل أساسي في تطوير وتنمية صادراتها.

- تقييم مدى استفادة الدول العربية من تجربة دول الآسيان في تنمية وتطوير وتنويع صادراتها.

- واقع التنافسية في الدول العربية من خلال عملية التصدير و دور السلطات العمومية في تحقيق ذلك.

- تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات في البلدان محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

- تحديد طبيعة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي و التضخم و الاستثمار المحلي في

الدول محل الدراسة على الصادرات من السلع و الخدمات.

5- أهمية البحث:

- تنبع أهمية هذا البحث من خلال مايلي:
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدول و خاصة التجارية، الأمر الذي يتطلب توفير المناخ الاستثماري المناسب من أجل جذبه في ظل العولمة و ظهور التكتلات الاقتصادية.
 - الإمكانيات التي تزخر بها الدول العربية سواء كانت طبيعية أو بشرية إلا أنها غير مستغلة بشكل أفضل في قطاع التجارة الخارجية.
 - الاختلال في هيكل الصادرات العربية إذ تغلب عليه صادرات السلع الأولية على الصادرات الأخرى (الصناعية، الزراعية و الخدمية).
 - المركز الذي تأخذه الصادرات ضمن قوة الاقتصاد إضافة إلى الموقع الهام الذي توليه المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و منظمة التجارة الدولية) للتجارة الدولية ضمن سياساتها التصحيحية.
 - الاستفادة من تجارب الدول في تنمية صادراتها وخاصة تجربة دول جنوب شرق آسيا.

6- دوافع البحث:

- لعل من أهم الأسباب التي دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع تتمثل في:
- الوقوف عند الإمكانيات العربية المختلفة غير المستغلة في جميع المجالات و بالذات في مجال التجارة الخارجية.
 - العمل على إيجاد حلول لوضع الدول العربية في مجال التجارة الخارجية (الصادرات).
 - تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية و تطوير صادراتها جديرة بالإهتمام بهدف إيجاد آليات وصيغ لتطبيقها على أرض الواقع في الدول العربية.

7- حدود البحث:

- ترتكز حدود البحث فيمايلي:
- أ- **الحدود الموضوعية:** التطرق إلى واقع سياسات تنمية الصادرات العربية و سبل تطويرها وتنوعها من أجل إيجاد مكانة لها على خارطة طريق الاقتصاد العالمي، و استخلاص آليات نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا و مدى نجاح الدول العربية في ذلك، من خلال العمل على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - ب- **الحدود المكانية:** اقتصر التحليل على اختيار ثلاث دول من الدول العربية هي: الجزائر، مصر و السعودية، و ثلاث دول من دول جنوب شرق آسيا هي: ماليزيا، إندونيسيا و سنغافورة.

ج- الحدود الزمانية: لقد تم دراسة هذا الموضوع خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2014.

8- منهج البحث:

بناء على التساؤلات و الفرضيات التي صغناها فيما سبق، فإننا سنعتمد في بحثنا على منهجين لتعميق دراستنا حول الموضوع، حيث تم توظيف المنهج الاستنباطي في الفصول الأربعة الأولى و ذلك من خلال استعمال أداتي الوصف والتحليل الذي يساعد على وصف ظاهرة نمو الصادرات و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر و كذلك تحليل بيانات الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر، لتبيان موقع و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات و الذي يساعد كذلك على ربط النتائج بالأسباب، بينما تم توظيف المنهج الاستقرائي في الفصل الأخير و ذلك من خلال توظيف الأسلوب القياسي بإجراء دراسة قياسية لتقدير أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات.

9- تقسيمات البحث:

تم تناول هذا البحث في خمسة فصول، و هذا من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي و اختبار مدى صحة الفرضيات، حيث جاء الفصل الأول بعنوان التأسيس النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تناولنا في المبحث الأول العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فتطرقتنا فيه إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ثم استعرضنا دور المناخ الإستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كمبحث ثالث. أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الأداء الاقتصادي للدول العربية، ثم تناولنا واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية كمبحث ثاني، و في المبحث الثالث درسنا الإطار التنظيمي لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. في حين جاء الفصل الثالث بعنوان الإطار النظري للصادرات، حيث قدمنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الصادرات، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى إستراتيجية تنمية الصادرات، في حين حللنا واقع الصادرات العربية في الأسواق الدولية كمبحث ثالث. أما الفصل الرابع جاء بعنوان تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات. إذ تناولنا في المبحث الأول رابطة دول جنوب شرق آسيا، أما المبحث الثاني فتطرقتنا فيه إلى التجربة التنموية في دول جنوب شرق آسيا، في حين تناول المبحث الثالث وضع دول جنوب شرق آسيا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الرابع فتعرض إلى واقع الصادرات في دول الآسيان. و أخيراً، الفصل الخامس حاولنا فيه قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات، حيث تم عرض الدراسة النظرية و التطبيقية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيوضح منهجية الدراسة القياسية لأثر

الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014)، و من بعد ذلك تم تقدير أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014) كمبحث ثالث، و هذا بعد مقدمة لكل فصل ثم خاتمة له.

مقدمة الفصل:

من الافتراضات الأساسية للنظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية عدم قابلية عوامل الإنتاج من الانتقال بين الدول. و يمكن تفسير هذا من منظور أسباب قيام التجارة الخارجية في السلع المختلفة، إلا أنه وفقاً للتحليل الحديث يمكن أن تنتقل عوامل الإنتاج بسهولة و يسر من دولة لأخرى، و مثال ذلك سهولة انتقال عنصر العمل بين الدول، و كذلك الحال بالنسبة لعنصر رأس المال الذي ينتقل في صورة تدفقات مالية للإقراض أو الإقتراض أو في صورة استثمارات مباشرة، و ما زاد من ذلك هو التوجه نحو تحرير النظم المالية و الخدمات المالية على نطاق واسع في العقدين الأخيرين، هذا من جهة.

ومن جهة، لقد أثبت الواقع بما لا يدع للشك مجالا فشل تجارب التنمية التي اعتمدت على الاقتراض الخارجي خلال العقود الثلاثة الماضية في معظم الدول النامية، وهو راجع بالأساس إلى طبيعة هذه القروض و كيفية استخدامها فضلا عن الأعباء المالية المترتبة عنها. و نتيجة لهذا أصبح لزاما على الدول النامية البحث عن بديل ملائم لتمويل برامج التنمية و تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية. ولعل ما أحرزته مجموعة الدول التي يطلق عليها الدول حديثة العهد بالتصنيع من تطوير و تنمية إقتصاداتها اعتمادا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و لكن رغم هذا إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يصحبه الكثير من الحذر و القلق من جانب الدول النامية نظرا لارتباطها الوثيق بالشركات المتعددة الجنسيات التي صاحبها الكثير من اللغط حول أنشطتها، و يرجع هذا إلى قوتها السياسية و الاقتصادية، لهذا انقسمت الآراء إلى مؤيد لاستقطاب هذه الشركات من أجل الاستفادة من المزايا التي تقدمها، و إلى رافض لها للأسباب السالف الذكر.

و هذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر

نتيجة قصور وسائل التمويل المحلية في تمويل التنمية بالبلدان النامية تلجأ هذه الدول إلى الدول الأجنبية للحصول على الوسائل اللازمة لذلك ولعل أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح ثلاثة أضلاع النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول: ماهية العولمة

شهد العالم في منتصف العقد الرابع من القرن الماضي عدة أحداث أسهمت بدرجة كبيرة في تغير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية و اتجاهاتها، و أدت تدريجياً إلى تكون الشكل الراهن للنظام الاقتصادي العالمي و لعل أبرزها ظهور مصطلح العولمة الذي فرض نفسه على واقع العلاقات الاقتصادية الدولية.

1- مفهوم العولمة:

هناك مجموعة من الاجتهادات التي حاولت أن تضع تعريفاً محدداً للعولمة، حيث تعني العولمة في معناها العام، التحول من النطاق الوطني إلى النطاق العالمي أو الكوني، و رغم بساطة هذا المفهوم إلا أنه ينطوي على عدد من الأبعاد نذكرها فيمايلي¹:

- يتمثل الوجه السياسي العولمة في سقوط السلطوية، والنزوح نحو الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.
- أما الوجه الاجتماعي، يمكن الإشارة إلى بروز حركات اجتماعية جديدة، كحركات حقوق الإنسان والمرأة والبيئة، والتي تزايد دورها وامتد ليتجاوز الحدود السياسية للدول، باستخدام الوسائل التكنولوجية، ومن خلال التفاعل في المؤتمرات الدولية.
- وبالنسبة للوجه الثقافي: يتجلى في صياغة ثقافة واحدة لها قيمها ومعاييرها، التي يمكن أن تنطبق على مختلف الدول. بحيث يصبح نمط ثقافي واحد تذوب فيه الخصوصيات الثقافية للدول.
- أما العولمة الاقتصادية، حسب مفهوم صندوق النقد الدولي "بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة انتشار التكنولوجيا"².

¹ - عبد السلام نوير - العولمة والسياسات الاجتماعية في إفريقيا - المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية (إفريقيا والعولمة)، جامعة القاهرة، مصر 12-14 فبراير 2002، ص2.

² - عمر صقر- العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة- الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص5.

كما أنها تشير إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم ، وذلك نتيجة لتزايد نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع و الخدمات، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول. كما تشير إلى سهولة انتقال عنصر العمل و التكنولوجيا عبر الحدود الدولية¹.

وتتميز العولمة الاقتصادية بشكل خاص²، بتكثيف التجارة عبر الحدود، وزيادة التدفقات المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعززها التحرير السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات.

- في حين العولمة المالية تعرف على أنها تكامل النظم المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية، وهذا التكامل يحتاج في الأساس إلى أن تقوم الحكومات بتحرير القطاع المالي المحلي وأيضاً تحرير حساب رأس المال. ويتعاضد ذلك التكامل عندما يؤدي إلى زيادة تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود وزيادة مشاركة المقرضين و المقترضين المحليين في الأسواق العالمية³.

و ما يجب التنويه به هو أن هناك اختلاف كبير بين العولمة و العالمية، فهذه الأخيرة تعني التعاون العالمي والتواصل بين البشر ومن أجل أهداف إنسانية و تعني بحقوق الإنسان وثقافته وحرية، وبكل ما يرفد الخصوصيات و الهويات الوطنية وتميل إلى التفتح على الثقافات الأخرى من العالم، مع الاحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي أو هي طموح للارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالي. في حين أن العولمة هي احتواء للآخر و إحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي، و تمثل العولمة أكثر من مفهوم أغلبها يتعلق بالسيطرة، كما أنها إرادة للهيمنة ومن ثم فهي قمع ونفي لخصوصيات الآخرين وهي احتواء للعالم⁴.

2- آليات العولمة:

تنقسم آليات العولمة إلى أربعة أقسام، هي⁵:

أ- التجارة الدولية: اتضح أنه كلما كان حجم المبادلات التجارية بين البلدان أكبر كلما ازدادت العلاقة و الارتباط بين تلك البلدان أي الاندماج الاقتصادي يصبح أكثر سهولة.

¹ - عادل المهدي - عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية- الدار المصرية اللبنانية، مصر، الطبعة الثانية، 2004، ص23.

² - محمد داواس: إفريقيا تواجه تحديات العولمة- مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 4، ديسمبر 2001، ص4.

³ - حسين عبد المطلب الأسرج- إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر- جامعة الزقازيق، مصر، للمزيد راجع:

- حسين عبد المطلب الأسرج- التدفقات المالية إلى مصر في ظل العولمة المالية- متاح في: econowpa.wustl.edu/eprints/fin/papers/0409/0410002.pdf pp. 4-10

- Sergiol.Schmukler and Pablo Zoido- Sobaton, "Financial Globalization: Opportunities and Challenges for Developing Countries", World Bank, Washington D.C.,2001,p1.

⁴ - هناء حسن سدحان - مظاهر العولمة وانعكاساتها- مجلة القادسية في الآداب و العلوم التربوية، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة القادسية، العراق، 2009، ص280.

⁵ - أحمد جاسم محمد المطوري- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الإيراني في ظل العولمة للسنوات (1993-2007)- مجلة دراسات إيرانية، العدد '10-11'، ص105.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

و وفق النظريات الاقتصادية فإن الحرية التجارية تعمل على زيادة الإنتاج في البلدان على أساس الميزة النسبية، وهذا الأمر يؤدي إلى تشجيع الإنتاج وزيادة الصادرات من السلع و الخدمات التي بالإمكان إنتاجها بتكاليف أرخص، و من ثم استيراد تلك السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها محليا بأسعار مرتفعة.

وفي ظل حرية التجارة التي تكفلها العولمة الاقتصادية سوف تزداد المنافع المكتسبة لجميع البلدان المشاركة في التجارة. **ب- تحركات رؤوس الأموال:** في السنوات الأخيرة تزايد تدفق الأموال و بأشكال متنوعة، كالأستثمار الأجنبي المباشر، الأستثمار الأجنبي غير المباشر و القروض المصرفية، و يأتي الأستثمار الأجنبي المباشر في المقدمة.

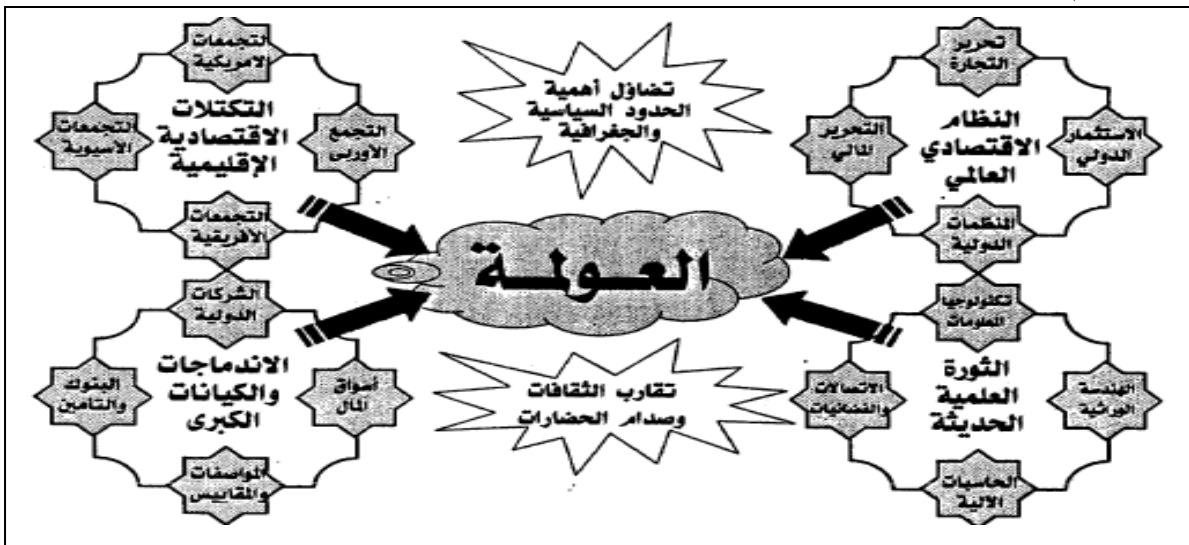
و نتيجة لتشابه التجارة في الأصول المالية مع التجارة في السلع و الخدمات من ناحية تحقيق الأرباح، فإن تحرك رؤوس الأموال يعتمد على عنصرين و هما المخاطرة و الأرباح المتوقعة، بمعنى أن تحركها يكون نحو المناطق التي تكون درجة المخاطرة فيها منخفضة و الأرباح المتوقعة كبيرة، و العكس صحيح.

ج- الإنتاج العالمي: من خلال الإنتاج العالمي تسارعت وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي الحقيقة أسهمت التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال على المستوى العالمي في زيادة الإنتاج وفق الميزة التنافسية.

د- التقدم التكنولوجي: من العوامل المهمة و المؤثرة في انتشار العولمة في العصر الحاضر هي التطور و الانتشار الواسع و السريع للتكنولوجيا، و في حقيقة الأمر فإن الثورة المعلوماتية قد سهلت عملية الاندماج من خلال تجاوز القيود و الحدود الجغرافية.

و عليه يمكن تلخيص الآليات التي تتضمنها العولمة في الشكل التالي:

الشكل رقم (I-1): آليات العولمة.



المصدر: عادل المهدي - عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية- مرجع سبق ذكره، ص 27.

المطلب الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر: التعريف، الأنواع و الحجم

ظهرت العديد من الآراء محاولة تفسير ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فهناك من يقول عنه سوى أنه تحركاً رأسمالياً دولياً بقدر ما يعتبر في واقع الأمر تكويناً رأسمالياً في الخارج، و هناك من يقول أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتواجد حيثما وجدت الأسواق الكبيرة بصرف النظر عن التركيبة العاجلة بمعنى أنه حيثما وجدت الأسواق فإن الأرباح لا بد أنها آتية في الأجل الطويل، و على هذا الأساس سوف نبحت في تعريفه و أنواعه و حجم تدفقاته.

1- تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:

تم تقديم تعريفات مختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر* إلا أنها ليس لها نفس الفكر و القبول بين الدول و المنظمات الاقتصادية الدولية و حتى بين الاقتصاديين أنفسهم، و من أجل رفع اللبس عنها نورد مختلف تلك التعريفات.

■ التعريف من وجهة نظر المنظمات و المؤسسات المالية الدولية:

أ- تعريف صندوق النقد الدولي: " أنه مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق و تسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم"¹.
يتكون الإستثمار الأجنبي المباشر طبقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي حول بيانات ميزان المدفوعات من المكونات التالية:²

- الإستثمارات في حقوق الملكية التي تمول إنشاء مصانع وشركات و غيرها من المشروعات التي يدخل المستثمر الأجنبي فيها كشريك بحصة مباشرة لا تقل عن 10% من إجمالي حقوق الملكية.
- الإستثمارات المالية في شكل أسهم و سندات، و يشترط أن تمثل قيمة هذه الأوراق المالية 10% أو أكثر من إجمالي رأس مال الشركة حتى تسجل البيانات على أنها استثمار أجنبي مباشر.
- الأرباح المعاد استثمارها و التي تؤدي إلى إحداث زيادة في رأس مال المنشآت.

* أول من استخدم مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر هو Herbert Feis عام 1930 و يطلق على الإستثمارات التي لا تؤثر على أسواق الأوراق المالية.

¹ -Ibrahim ngouhou - Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques- thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 2008, p 14.

² - طارق نوير- تقييم جودة إحصاءات الإستثمار الأجنبي المباشر- ورقة بحث ضمن مؤتمر الإستثمار و التمويل (الإستثمار الأجنبي المباشر)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص04.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

- شراء الأراضي و المباني بواسطة المستثمرين الأجانب أو مؤسسات الاستثمار المباشر*، حيث يدرج الاستثمار العقاري ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر.

- نشاط استكشاف أو استخراج الموارد و الخامات الطبيعية (مثل أنشطة استكشاف البترول).

- نشاط التشييد و البناء و غالباً ما يكون ذلك في حالة إنشاء المشروعات الكبرى التي يتطلب تنفيذها مدة تزيد عن العام.

- معاملات الدين بين المستثمرين المباشرين من ناحية و المؤسسات التابعة و الفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض واقتراض الأموال (سندات الدين و ائتمان الموردين).

- المعدات المتحركة و المتحركة (الطائرات، تجهيزات النفط...) التي تعمل في اقتصاد لمدة تزيد عن عام، و التي تدار بواسطة مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر) التي تعتبر المشغل الفعلي لهذه المعدات.

ب- تعريف البنك الدولي: فهو القصد في امتلاك أصل من الأصول لعدد من السنوات مع وجود القدرة على ممارسة تأثير في تسيير هذا الأصل.¹

ج- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: تقدم لنا تعريفين للاستثمارات الأجنبية:

أما التعريف الأول فانه تحرير حركات رؤوس الأول الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة. وهذا التعريف يعتبر أن الاستثمارات المباشرة أنها لكل الاستثمارات المخصصة من أجل إقامة روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسة ما وخاصة الاستثمارات التي تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو ملحقة أفرع... إلخ.

- المساهمة في إنشاء مؤسسة جديدة أو كانت من قبل.

- بإقراض طويل المدى (05 سنوات أو أكثر).

أما التعريف الثاني فيقوم على قاعدة المبررات الاحصائية بحيث لا يمكن حساب مدى توسع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بعد تحديد البلد المستثمر فيه، حيث يتمثل فيمايلي " كل شخص طبيعي، كل مؤسسة حكومية أو خاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه

*تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها المؤسسة التي تقوم بمهام التسيير و المراقبة و الإشراف على مشروعات منشأة من قبلها في سوق أو أسواقها أجنبية، و يمتلك فيها المستثمر الأجنبي المباشر المقيم اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.

¹ - Wilson N. et cacho J.- Relation entre l'investissement direct étranger, les échanges et la politique commerciale- document de travail de l'OCDE sur la politique commerciale, n50, édition OCDE, 2007, p63.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

مؤسسة للاستثمار المباشر و يعني أيضا: فرع، أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي.¹

د- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD: هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة، و مقدرة على التحطم الإداري بين شركة في القطر الأم و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر.²

هـ- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: OMC بأنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.³ و تتفق هذه الهيئات على النقاط التالية:

- نسبة 10% كنسبة محددة لإمتلاك القدرة على إبداء الرأي و التصويت أثناء إدارة الاستثمار.
- امتلاك مستثمر أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى.
- التأكيد على طول مدى الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سلطة القرار الفعلية تحددها قوة التصويت التي تؤهل صاحبها لتمرير قراراته حسب أهدافه.

■ التعريف من وجهة نظر الاقتصاديين و الأكاديميين:

أ- تعريف **RAYMOUND Bartriel**⁴ " الاستثمار الأجنبي المباشر يعني مساهمة استثمار مال مؤسسة في مؤسسة أخرى و ذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال الأخيرة، أو استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب و بأرفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس أموال دولة من دولة إلى أخرى و خاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة.

¹ - سرناي ماريا - الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التحديات و العراقيل - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلامية جامعة الجزائر، 2002/2001، ص17.

² - خالد علي أحمد كاجيجي، محمد مسعود خليفة التغييب - الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب و الطرد، ورقة بحث ضمن مؤتمر الاستثمار و التمويل (الاستثمار الأجنبي المباشر) - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص04.

³ - عبد الرحمان تومي - آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات - رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص41.

⁴ - فارس فضيل - الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص09.

ب- تعريف Bernard Hurgenier " هو قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير (توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة.¹

ج- تعريف الاقتصادي "دانينغ"²: الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل توسعا إقليميا لفعاليات النشاط الخاص، وبعد الدراسات توصل إلى نتيجة مفادها أن القسم الأكبر من تنقلات رأس المال الخاص هو من نصيب الاستثمارات الخاصة للشركات متعددة الجنسيات التي تقوم في معظم الأحيان بالصفقات المألوفة في السوق المفتوحة وغير مرتبطة بتنقل قوة العمل. وتكمن السمة الخاصة بالاستثمارات المباشرة حسب "دانينغ" في أن الشركة المستثمرة "تشتري السلطة" التي تضمن لها الإشراف على القرارات المتخذة في الفرع الخارجي، كما يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تطور الاقتصاد العالمي بقدر أكبر من الاستثمارات في المحفظة. كما يرى أن هذه الاستثمارات من رأس المال وتكنولوجيا عالمية وخبرات من أجل المنافسة.

كما تبني "كندلبرغر" نفس وجهة نظر "دانينغ" من حيث الأساس فإنه يرى الجمع بين الاستثمارات المباشرة والأسواق مع مراعاة الوضع في الأسواق يقود إلى بلورة نظرة منسجمة لمجمل العمليات، فهكذا تكون النظرة الواضحة.

د- تعريف عبد السلام أبو قحف: هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة والتقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.³

الاستثمار الأجنبي المباشر: " وهي الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو نصيب فيها. مما يبرر لهم حق الإدارة "و يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل. ولتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر يستعمل معيارين:

¹ - شعيب شنوف - الاستثمار الأجنبي ... هل يدعم اقتصاديات الدول النامية أم يضعفها؟- الملتقى العلمي الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، 23/22 أكتوبر 2007، ص12.

² - تشام فاروق - الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العلوم التجارية، جامعة السانية وهران، الجزائر، ص4.

³ - عبد السلام أبو قحف - نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.

- **المعيار الأول دو صفة إحصائية:** فهو يسمح بقياس التدفقات السنوية للاستثمارات المباشرة بين الدول على أساس المعطيات الموجودة في موازين المدفوعات.
- **المعيار الثاني أكثر اقتصادية:** يصف الاستثمار المباشر بإزادة مراقبة تسيير الفروع، وتوجد عدة طرق للاستثمار في الخارج منها: إنشاء مؤسسة جديدة لإنتاج السلع أو الخدمات (Green Field Investment)؛ المساهمة بنسبة أقلية أو أغلبية في المؤسسة موجودة؛ مشروعات مشتركة مع شركاء محليون أو أجانب؛ اتحاد أو استحواذ على مؤسسة محلية.
- وعليه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن نقل الأموال من بلد المستثمر إلى بلد المضيف لاستثمارها في مشروعات اقتصادية تدعم الاقتصاد الوطني للبلد المعني. وتأتي أهمية هذا النوع من الاستثمار في كونه لا يُحمل الدولة المستثمر فيها أي أعباء لكونه لا يترتب عليه أية فوائد لأنه لا يمثل اقتراضاً مالياً.

2- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تقسيم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

- **الاستثمار المشترك*:** و هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف، و يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وتكون المشاركة إما بتقاسم حصة في رأس مال المشروع أو رأس المال كله و إما بتقاسم التكنولوجيا أو الخبرة و المعرفة أو العمل، و قد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات^{1**}. و قد اتجهت الدول النامية في الآونة الأخيرة إلى منح الفرصة للشركات متعددة الجنسية بتملك فروعها تملكاً كاملاً، لجذب المزيد من

*Terpstra يرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، و يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

**تعتبر الشركات المتعددة الجنسية بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة. وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية، نظراً لتعدد المصطلحات الأجنبية لها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية Foreign Firms، أو الشركات الدولية International Enterprises، أو الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations MNCs أو الشركات عبر الوطنية Transnational Corporations TNCs كما تطلق عليها الأمم المتحدة لتوضيح أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وإنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق الإستراتيجية التي تحددها الشركة الأم.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط، و ذلك بعد أن كانت تتردد بل و ترفض التصريح بذلك، خوفا من التبعة الاقتصادية.

- **الاستثمار في المناطق الحرة:** يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.

- **مشروعات أو عمليات التجميع:** يأخذ هذا النوع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائي. و في غالب الأحوال في معظم الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدفق العمليات و طرق التخزين و الصيانة و التجهيزات الرأسمالية* في مقابل عائد مادي يتفق عليه. كما يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً أخرى تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات وفيما يلي عرض موجز لهذه الأغراض:¹

أ- **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

ب- **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات*. ويعتبر ذلك النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها. ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل

*التجهيزات الرأسمالية تكون مدفوعة الثمن بواسطة الطرف الوطني الذي يتحمل كافة تكاليف تشييد المشروع، و بالتالي لا تدخل تكلفة هذه التجهيزات تحت بند الأتعاب التي يتقاضاها الطرف الأجنبي في مقابل تقديم الخبرة الفنية و الإدارية.

¹ - حسين عبد المطلب الأسرج - إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر - جامعة الزقازيق، مصر، بدون سنة نشر، ص08، 07. للمزيد راجع:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، الكويت، 1999، ص05.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - ضمان الاستثمار - العدد الفصلي 04، السنة 25، الكويت، ديسمبر 2007، ص12.

- محمد صالح القرشي - المالية الدولية - الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص170.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

ج- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزءاً من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات الى الاستثمار في عديد من الدول النامية.

ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج.

و قد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزءاً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي. و بهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوفر لدى الشركات متعددة الجنسية. و قد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دوراً محورياً في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية.

وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته، لا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حالياً في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة تكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق. وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعاً من ترقية الجودة. و من أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

د- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

3- التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة و توجهها العالمي:

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تاريخياً عدة مراحل و تحولات أثرت في حجمه و هيكله و توجهاته حتى وصل إلى المكانة التي هو عليه الآن، سوف نستعرض هذه المراحل كالآتي:¹

أ- خلال القرن التاسع عشر (العصر الذهبي للاستثمار الخاص 1800-1914)

تميز النظام الدولي خلال هذه الفترة بسيطرة الدول الرأسمالية الصناعية في غرب أوروبا سيطرة استعمارية على غالبية البلدان في مختلف القارات، الأمر الذي أدى إلى تركيز الحركات الدولية لرأس المال في عدد صغير من الدول كبريطانيا، فرنسا و ألمانيا، فبريطانيا التي عرفت قيام الثورة الصناعية الشيء الذي مكناها من تعظيم حصتها من التجارة و الاستثمارات الدولية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-I): التجارة الخارجية و الاستثمارات العالمية البريطانية بين 1800 و 1913 (نسبة مئوية).

السنة	تجارة	استثمارات
1800	2.6	7.7
1850	31.5	15
1880	100	100
1913	275	289

المصدر: جيل برتان، ترجمة علي مقلد- الاستثمار الدولي- منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982، ص16.

أما فرنسا فكانت من أول الدول التي انضمت لركب بريطانيا حيث استثمرت أموالها بالخارج فبعد أن كانت 2.5 مليار فرنك ذهب سنة 1850 وصلت إلى 14 مليار عام 1870 ثم تضاعفت ثلاثة أضعاف في الفترة ما بين 1870 و 1913. كما وجهت ألمانيا استثماراتها نحو أمريكا الجنوبية، ثم التحقت بالركب دول أوروبية أخرى كبلجيكا، هولندا و سويسرا حيث قامت باستثمار أموالها في الخارج.

¹ - راجع لذلك مايلي:

- نشأت علي عبد العال - الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي - دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
- عميروش محمد شلغوم - دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

في حين قامت الو.م.أ. بتوظيف أموالها من خلال الاستثمار في كل من كندا و المكسيك و كوبا و حتى في أوروبا ذاتها.

الجدول رقم (I-2): توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913
الوحدة: مليار دولار

البلدان المستثمرة	المبلغ	النسبة (%)	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	42	الإمبراطورية البريطانية (47%)، الو.م.أ. (20%)، أمريكا اللاتينية (20%)، أوروبا (6%)
ألمانيا	5.8	19.3	أوروبا (61%)، روسيا (25%)، الإمبراطورية الفرنسية (9%)
ألمانيا	6	13.5	أوروبا الوسطى (53%)، أمريكا اللاتينية (16%)، أمريكا الشمالية (15%)
الو.م.أ.	3.5	7.7	كندا، أمريكا اللاتينية
دول مختلفة منها:	7.5	17.3	
بلجيكا	2	-	الكونغو، أوروبا الغربية، روسيا.
هولندا	2	-	أوروبا.
سويسرا	1.5	-	أوروبا
المجموع	44	100	

المصدر: جيل برتان، ترجمة علي مقلد- الاستثمار الدولي- مرجع سبق ذكره، ص18.

و ما نستطيع قوله أن الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة تميزت بمايلي:

- يكاد يكون الاستثمار أوروبي المنشأ، حيث تأتي بريطانيا في مقدمة البلدان المصدرة للاستثمارات حيث انفردت بمهمة الاستثمار في الخارج حتى منتصف القرن التاسع عشر.
- الإتجاه الأساسي له كان من الدول الرأسمالية إلى المستعمرات لذلك تميز بالطابع الاستعماري.
- انصبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات المواد الأولية بنسبة 10.3% من مجموع الاستثمارات بالإضافة إلى الاستثمار في البنى التحتية 40.6% من أجل استغلال الثروات الطبيعية خاصة في المستعمرات من الدول النامية.

ب- خلال النصف الأول من القرن العشرين (مرحلة تفهقر الاستثمار الأجنبي المباشر):

تميزت هذه المرحلة تاريخيا بنشوب حربين عالميتين كان لها التأثير الكبير على الوضع الاقتصادي في العالم و خاصة على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أدى إلى تراجع حركتها و إعادة تموضع مراكز تصديرها نظرا لتراجع النشاط الاستثماري الخارجي للدول الأوروبية، فألمانيا خسرت كل ممتلكاتها تقريبا، كما خسرت بريطانيا

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

ربع ثروتها وخسرت فرنسا نصفها، كما أن الاستقرار و التوازن الذي كان موجودا فقد تلاشى بفعل أزمة الكساد العالمي سنة 1929، وبفعل هذه الأحداث أصبحت الو.م.أ الممول الأول للدول الأوروبية و خاصة تلك التي أصابها الدمار الكبير.

عموما، اتسم وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة بتراجع الاستثمار الدولي في البداية، حيث هبطت القيمة التراكمية للاستثمار الأجنبي الدولي عموما و الاستثمار الأجنبي المباشر معه إذ قدر رصيده العالمي بحوالي 15 مليار دولار في بداية 1914¹.

الجدول رقم (I-3): تطور مراكز الدول في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر خلال سنتي 1916 و 1938.

الدول المصدرة %	1916	1938	الدول المضيفة %	1916	1938
الدول المتقدمة منها:	100	100	الدول المتقدمة منها:	37.2	34.3
و.م.أ.	18.5	27.7	و.م.أ.	10.3	7.6
كندا	1.1	2.7	كندا	5.7	9.6
بريطانيا	45.5	39.8	بريطانيا	1.6	2.9
فرنسا	12.2	9.5	الاتحاد السوفيتي	7.1	-
ألمانيا	10.5	1.3	أستراليا	3.2	8
الاتحاد السوفيتي	2.1	1.7	اليابان	0.2	0.6
اليابان	0.1	2.8	الدول النامية منها:	62.8	65.7
دول أخرى	10	14.5	أمريكا اللاتينية	32.7	30.8
الدول النامية	00	00	إفريقيا	6.4	7.4
			آسيا	20.9	25

المصدر: عميروش محمد شلغوم - دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية- مرجع سبق

ذكره، ص 29. نقلا عن: Ramdane DJOUDAD- Analyse de l'investissement internationale : évolution

réelle, explications théoriques et approches économétriques, le cas de la Communauté Economique Européenne, Thèse doctorat, Université de Montréal, décembre 1985,p11-13.

¹ - حسان خضر - الاستثمار الأجنبي المباشر، تعريف و قضايا- مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص 04.

ج- عقب الحرب العالمية الثانية إلى النصف الأول من الثمانينات:

بعد الحرب العالمية الثانية حدثت مجموعة من التغيرات الاقتصادية و السياسية على المستوى العالمي في تصدير رؤوس الأموال، و التي تتمثل في¹:

- ظهور مجموعة الدول الإشتراكية و انفصالها عن السوق الرأسمالي العالمي.
- تعاظم حركة التحرير الوطني في الدول المستعمرة و حصول كثير من الدول في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي و استمرار نضالها من أجل التحرر من التبعية الاقتصادية و تحقيق التنمية الاقتصادية و تزايد حاجتها للتمويل الخارجي.
- ظهور الو.م.أ. في النظام الرأسمالي العالمي كدولة كبرى بدلا من بريطانيا وفرنسا و ألمانيا أدت إلى حدوث تغير هام و جوهري في العلاقات الدولية.
- الحاجة إلى إعمار أوروبا بعد الحرب أدى إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية و لا سيما إلى الدول الأوروبية، و كذلك الاستثمارات اللازمة للتنقيب عن البترول و المعادن بشكل هائل، في حين انخفضت هذه التدفقات إلى الدول النامية التي تفقد الاستقرار السياسي.
- استفادت الو.م.أ. من الوضعية التي آلت إليها الدول الأوروبية و أصبحت البلد الدائن الأول، حيث أعلنت في 1947 عن برنامج الإنعاش الاقتصادي (مشروع مارشال)، و عند بداية هذه المرحلة شهدت الساحة الاقتصادية الدولية عدة ترتيبات كان لها انعكاسات واضحة على تطورات الاستثمار المباشر الأجنبي، يمكن تلخيصها في:
 - اتميز اقتصاديات دول أوروبا، مما استوجب تطبيق مشروع مارشال إلى جانب تدخل البنك الدولي للإنشاء و التعمير لأجل مساعدة دول أوروبا المتضررة من الحرب على إعادة اعمارها و بناء إقتصاداتها من جديد.
 - انقسام العالم إلى معسكرين تحكمه الثنائية القطبية، و قيام الحرب الباردة التي زادت من حدّة التسلح.
 - بداية تلاشي الإمبراطوريات الاستعمارية و تفككها تدريجيا، مما أدى ذلك إلى بداية استقلال بعض الدول المستعمرة. الدول النامية حاليا. و تخلصها من الاستعمار خاصة مع المنتصف الثاني من عقد الخمسينات لتتسارع الخطى نحو تشكيل "العالم الثالث"، سرعان ما اتبعتها دول أخرى في تحقيق استقلالها مع مطلع الستينات.

¹ - بماء أنور حبش - تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر - مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 11، العراق، 2008، ص 96.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

وكانت مختلف الترتيبات التي بدأ سريانها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، و خاصة إقامة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة الجات، مقترنة بانطلاق ما أطلق عليه فيما بعد " النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي"، هي مفتاح العملية التي شجعت التدويل التدريجي للاقتصاد العالمي، فقد وفرت هذه المؤسسات . وسط جو من الاستقرار الاقتصادي النسبي . الإطار لعملية تحرير تدريجية لكنها مستمرة، اقتصر في البداية على التجارة و المدفوعات الدولية، ثم امتدت فيما بعد إلى تحركات رأسمال.

في بداية هذه المرحلة و إلى غاية نهاية الخمسينات، أخذ هذا الاستثمار شكل المساعدات العمومية، أين عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم مساعدات لأوروبا في إطار مشروع مارشال، قدر بـ 13 مليار دولار خلال الفترة (1948-1959) استفادت منها كل من بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا و هولندا بالخصوص.¹ و من ناحية أخرى ازدادت نسبة رؤوس الأموال الخاصة المباشرة من إجمالي صادرات رأس المال بدرجة كبيرة ففي الفترة (1951-1964) كانت هذه النسبة حوالي 38 % من إجمالي صادرات رأس المال (من مصادر خاصة و حوالي 51% من إجمالي التحويلات الرأسمالية عبارة عن تحويلات حكومية ثنائية، أما الباقي فيمثل تدفقات رؤوس أموال من المنظمات الدولية و اتخذ 80% من الاستثمارات الخاصة صورة استثمارات مباشرة من قبل شركات الأعمال بغية تأسيس و إنشاء شركات و فروع تابعة في الخارج. و هذا ما تبين فعلا من خلال هذا التطور الذي ميز الاستثمار المباشر في العالم و الذي كان نتيجة بداية بروز حقيقة الشركات متعددة الجنسيات التي أقامت مشروعات تتحكم في الإنتاج و قدمت تسهيلات خدمية خارج البلد الأصل و كان هدفها بالطبع هو احتكار الأسواق الدولية، و كان من أبرز تلك الشركات، الشركات الأمريكية التي عمدت إلى استثمار أموالها في أوروبا.

خلال عقد الستينات، تجلى بوضوح أكثر نموه و توسّعه، و يعزى ذلك لدور الشركات الأمريكية شبه المسيطرة، إلى جانب استطاعة دول أوروبا الغربية بالخصوص في استرداد عافيتها، من خلال عودتها إلى مستوياتها الحقيقية بفعل نجاح مشروع مارشال فيها. حسب تقرير تقدّمت به منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوروبية حول الاستثمارات الدولية، تبين أن مخزونات الاستثمارات المباشرة في العالم تضاعفت بحوالي 6 مرات، و لقد تركزت معظمها لدى الدول المتقدمة الآتية: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، اليابان.²

¹ - غضبان مبروك- المجتمع الدولي: الأحوال و التطور و الأشخاص- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 204.

² -Jeans- luis mucchielli , " principes d'économie internationale ,diffusion", éditions: economica ,paris, France, 1989, p27.

الفصل الأول: التأسيس النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

بالإضافة إلى ذلك توضح الإحصاءات أن تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية الصادرة من البلدان المتقدمة إلى الخارج شكلت على النحو الآتي: سنة 1967 لوحدها %53.8 من إجمالي التدفقات للولايات المتحدة الأمريكية أي ما يعادل 56.6 مليار دولار، في حين بالنسبة لبريطانيا العظمى %16,6 ما يعادل 5.17 مليار دولار، تليها فرنسا بـ % 5.7 و بمبلغ 6 مليارات دولار ثم ألمانيا بـ % 2.8 بمبلغ 3 مليارات دولار و أخيرا اليابان % 1.4 بما يعادل 1.5 مليار، مع الإشارة إلى أن (2/3) ثلثي الاستثمارات التي تجسدت طوال سنوات الستينات كانت تتسم بالتقاطع أي الاستثمارات المتقاطعة التي هي عبارة عن الاستثمارات فيما بين الدول المتقدمة نفسها.

الجدول رقم (I-4): التوزيع الجغرافي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لأهم الدول المتقدمة.

الدول الأصلية	الدول المضيفة	1960	1966	1970
الولايات المتحدة الأمريكية	الدول المتقدمة (أ)	58.9	66.9	68.7
	الدول النامية (ب)	36.8	29.4	25.3
بريطانيا العظمى	(أ)	61.0	68.3	73.1
	(ب)	39.0	30.4	26.1
ألمانيا	(أ)	61.0	69.6	71.9
	(ب)	39.0	30.4	28.1
فرنسا	(أ)	61.7	.	77.8
	(ب)	35.2	.	16.1
اليابان	(أ)	.	50.9	45.9
	(ب)	.	49.1	50.9

Sources: Jean Luis mucchielli, "multinationales et investissements croisés", édition economica, Paris, France, p 7.

د- المرحلة الممتدة من 1974 إلى غاية 1985:

تميّز الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة بالتذبذب في اتجاهاته، إذ في الوقت الذي عرف فيه الاستثمارية في التوسع و الانتشار خاصة بين الدول المتقدمة من خلال الاستثمار المتقاطع، زاد في حدة تراجعها من خلال تدفقاته الواردة إلى الدول النامية.

- على مستوى الدول المتقدمة: فقد استمر من خلالها وإليها الاستثمار الأجنبي في الانتشار و التوسع بالرغم من الأزمات التي شهدتها هذه الفترة خاصة في بدايتها، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (I-5): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد منه و الصادر و مخزونات.

السنوات	1970	1975	1980	1985
الصادر الإجمالي	14141	28607	53674	62163
الدول المتقدمة	14110	27969	50343	57907
الدول النامية	30	637	3310	4255
الوارد الإجمالي	12586	26580	54945	57596
الدول المتقدمة	9477	16971	46530	42693
الدول النامية	3109	9609	8380	14873
المخزون الإجمالي الوارد	-	-	479985	756663
الدول المتقدمة	-	-	371917	546808
الدول النامية	-	-	108068	209856
المخزون الإجمالي الصادر	-	-	524636	688908
الدول المتقدمة	-	-	509235	659367
الدول النامية	-	-	15397	29516

Source: UNCTAD, world investment report 1998, p 373,379.

- على مستوى الدول النامية: إن الشواهد التاريخية و ما تضمّنته من إحصائيات أكّدت تراجع نصيبها من

تدفقاته الواردة إليها منذ بداية السبعينات و يعود ذلك إلى عدّة عوامل و هي:

- بغية تحقيق التنمية الشاملة، توجّه معظمها إلى تطبيق سياسات نمووية إلى الحدّ أين توصلت فيه إلى الاستدانة

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

بغية الحصول على التكنولوجيا و تمويل مختلف احتياجاتها التنموية، و لقد صادف هذا التوجّه بروز القروض المصرفية كشكل قوي من تدفقات رأس المال. حيث في منتصف السبعينات احتلت القروض المصرفية مكانة بارزة لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، فقد أثرت الارتفاعات الشديدة في أسعار النفط عام 1973 في تراكم العوائد النفطية لدى الدول المصدرة للنفط، أخذت هذه العوائد طريقها للإيداع في المصارف الأجنبية، الأمر الذي دفع هذه المصارف إلى توسيع قروضها للدول و الهيئات الخارجية. مما ساعد ذلك على تعميق موقف النفور لدى معظمها، و من ثم اعتمادها القروض كوسيلة تمويلية.

- تطبيق معظم الدول النامية لأساليب معادية للشركات الأجنبية و هي أساليب ترجمت في حقيقة أن استثمارات هذه الشركات غير مرغوب فيها، و لقد تجلّت هذه الأساليب في تأمين الأصول الأجنبية و خاصة منها البترولية التي كانت موجودة داخل أقاليمها، بالإضافة، إلى المصادرة و الاستيلاء، و الجدول التالي يبيّن حجم القوانين التي أصدرت لأجل المصادرة، و التي عرفت الحجم الأكبر منها خلال الفترة (1970-1975).

- تلك التوجهات التي سلكتها الدول النامية في عمومها و الظروف التي كانت تميّزها، كانت في نظر الشركات الأجنبية تمثل درجة أكبر من المخاطرة، الأمر الذي دفع بها بصفة خاصة، و الدول الأصلية بصفة عامة إلى اتخاذ قرارات تصرفها عن جعلها مواقع مؤهلة للاستثمار فيها، و من ثم عمدت إلى توجيه استثماراتها للدول المتقدمة

الجدول رقم (I-6): تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الصافي إلى الدول النامية.

السنوات	1974	1976	1978	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الدول النامية	552	6332	10840	5493	13441	12415	9360	10423	13225
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	3283	3221	6307	6632	8375	6949	4016	3692	5208
شرق آسيا و المحيط الهادي	1470	1760	1513	1415	2096	2631	3133	3239	3513
إفريقيا الصحراوية	2557	1446	1194	36	1310	1498	853	1038	1132

Source: Sfi société financière internationale et fias, " investissement direct étranger ", washington, 1997, N° 5, p 111,114.

هـ - مرحلة النصف الثاني من الثمانينات إلى غاية الأزمة الاقتصادية:

نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من منتصف عقد الثمانينات حتى نهاية العقد و بمعدل سنوي قدره 15% لتصل إلى 234 مليار دولار في 1990، إذ نما الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة ثلاث مرات أسرع من نمو الصادرات، و مرتين أسرع من الاستثمار المحلي و أسرع أربع مرات من نمو الإنتاج العالمي، و يلاحظ

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

أن انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي منذ منتصف الثمانينات كان ظاهرة تخص الدول المتقدمة بشكل أسرع مما هو عليه في الدول النامية و هذا يعود إلى عدة عوامل، هي¹:

- تحسن الاقتصاد العالمي إذ ارتفعت معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة و النامية من 1.3% و 1% على التوالي ما بين عامي (1983-1981) إلى 3.3% و 2.5% للفترة (1984-1987) كما تزايد حجم التجارة العالمية من 5% إلى 4.8% للفترات نفسها.

- التغييرات في السياسات الاقتصادية و المتمثلة بتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، و التغيير في السياسات التجارية و الضريبية، و كذلك إزالة الرقابة و الحواجز التجارية التي حفزت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. - تزايد ربحية الاستثمار الأجنبي المباشر فمثلا كان معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في الخارج 11.3% للفترة (1983-1981) و أصبح 14.8% للفترة (1984-1987) كذلك مثلت الأرباح المعاد استثمارها المصدر الأول لتمويل استثمارات الشركات متعددة الجنسية.

- توسيع عمليات الشركات المتعددة الجنسية من حيث العدد و الحجم و التملك بالإضافة إلى تبني هذه الشركات لتقنيات المعلومات و الاتصالات التي عملت على تسهيل إدارة إنتاجها و معاملاتها الدولية. كما تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، و أصبح من الدعائم الأساسية للمنافسة الدولية، و هذا يعود للعوامل التالية²:

- تبني أغلب الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي و التي تضمنت تحرير حركة التجارة و رأس المال، و تبني برامج الخصخصة، كما أن التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات ساعد على سرعة انتقال المعلومات الأمر الذي أعطى سرعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في الدول المختلفة.

- تفكك الاتحاد السوفييتي، و التحول الاقتصادي الذي اعتمده دول أوروبا الشرقية و ما ترتب على ذلك من زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

- الزيادة الكبيرة في حاجة الدول إلى التمويل الخارجي في تناقص فيه معدل الادخار على مستوى العالم، و تناقصت فيه أيضا مصادر الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية، حيث انخفض فيه معدل الادخار العالمي من 23.2% خلال الفترة (1974-1985)، إلى نحو 21.2% خلال الفترة (1986-1997)، ثم واصل الانخفاض ليصل إلى 19% عام 2002.

¹ - بماء أنور حبش - تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر - مرجع سبق ذكره، ص 97.

² - عميروش محمد شلغوم - دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

- التوسع الهائل الذي شهدته الشركات متعددة الجنسية، و التي لعبت الدور الرئيسي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لم تعد تنشط فقط في استغلال الموارد الطبيعية، بل توسعت نحو قطاع الخدمات، حيث أشار تقرير الاونكتاد لعام 2004 إلى وجود 61000 شركة متعددة الجنسية تحتوي على 900000 فرع خارجي، و تجسد ما قيمته 700 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا.

- زيادة عدد المعاهدات الثنائية الموقعة و المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و حمايته، حيث بلغت 385 اتفاقية ثنائية في أواخر 1989 لترتفع إلى 2500 اتفاقية ثنائية في أواخر 2005.

- زيادة التعديلات الخاصة بالنصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، إذ قدرت في عام 1995 بـ 112 تعديل منها 106 سار باتجاه تشجيع و حماية الاستثمار الأجنبي المباشر، و ارتفعت إلى 242 تعديل سنة 2003، 218 منها مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

و- مرحلة الأزمة الاقتصادية العالمية إلى غاية 2014:

يمكن التعرف على أهم الآثار المتوقعة على تدفقه في ظل الأزمة الحالية ، ومدى انعكاسات هذه الأزمة على التوجهات الأساسية لرأس المال الأجنبي وعلى ما ينبغي أن يتسم به من شفافية وتنافسية في الدول المضيفة، حيث يشير التقرير الأخير¹ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن الاستثمار العالمي لعام 2008 إلى عدد من النقاط الهامة:

- ارتفاع إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي في العالم إلى مستوى غير مسبوق بلغ 1833 مليار دولار أمريكي في 2007 بزيادة نسبتها 30% عن العام السابق، وان كان معدل الزيادة يقل عن نظيره المسجل في 2006 والذي بلغ 47%. وطبقا للتقرير فان الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في أواخر 2007 لم يكن لها آثار ذات مغزى على حجم تدفقات رأس المال الأجنبي خلال العام، ولكنها أضفت المزيد من عوامل عدم التيقن والمخاطر إلى الاقتصاد العالمي. كما يشير التقرير إلى أن تلك الأزمات المالية والائتمانية قد تؤدي إلى آثار سلبية على حجم الاستثمارات الأجنبية في 2008 - 2009، إلا انه لا يمكن التنبؤ بأية درجة من درجات الدقة عن حجم هذه التدفقات المستقبلية نظرا لما يميز هذه التدفقات من تقلب دائم .

- تركز الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، وهي الظاهرة التي بدأت في التعاضم منذ تسعينات القرن الماضي بصفة خاصة. وقد بلغ إجمالي التدفقات الموجهة لهذا الغرض نحو 1627 مليار دولار أمريكي ، بزيادة نسبتها 21% عن الرقم المناظر في عام 2000 وهو العام الذي شهد

¹ - UNCTAD, World Investment Report 2008, p .3.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

أعلى مستوى لتدفقات رءوس الأموال الأجنبية لغرض الاستحواذ والاندماج. وفي المقابل تراجع عدد المشروعات الجديدة التي نفذتها الشركات دولية النشاط في كل دول العالم من مشروعا في 2006 الى 11703 مشروعا في 2007 .

– كما تركز القدر الأكبر من تدفقات رءوس الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، حيث خضها نحو 1248 مليار دولار من هذه التدفقات خلال عام 2007 بزيادة كبيرة نسبتها 33 % عن العام السابق. وبما يزيد عن مثل الرقم المناظر في 2005 . وبذلك احتصت هذه الدول بأكثر من 68 % من إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي في 2007 مقابل ما نسبته 64 % في 2005 و 67 % في 2006 . ويعكس هذا التركيز اقتران ما سلفت الإشارة إليه من غلبة التدفقات المخصصة لعمليات الاستحواذ والاندماج بين الشركات والبنوك دولية النشاط، وهي عمليات يتم جانبها الأكبر فيما بين الدول الرأسمالية المتقدمة.

– ويظهر التوزيع الجغرافي لتدفقات رءوس الأموال الأجنبية خلال 2007 أن هناك زيادة في الأرقام المطلقة للتدفقات إلى كافة المجموعات الدولية، إلا أن التدفقات تزيد بمعدلات أكبر بالنسبة لكل من الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية السابقة في أوروبا. أما الدول النامية، فرغم زيادة التدفقات إليها بنحو 21 % عن العام السابق فان نصيبها النسبي من هذه التدفقات استمر في الانخفاض من 33 % في 2005 إلى 29.3 % في 2006 ليستقر عند 27.3 % في 2007. ولا شك أن هذه النتائج تعكس الأولويات التي تضعها الشركات دوليه النشاط لاستثماراتها، ومدى توزعها الجغرافي والقطاعي في الأسواق المختلفة بما يحقق لها أكبر عائد ويضمن سلامتها في ذات الوقت.

– يعكس حجم الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال الأجنبي في 2007 الأداء الاقتصادي القوي واستمرار النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة في مختلف مناطق العالم . إلا انه بجانب ذلك تميز عام 2007 بارتفاع كبير في أرباح الفروع التابعة للشركات دولية النشاط خارج حدود دولها الأم. وقد بلغت قيمة هذه الأرباح نحو 1100 مليار دولار أمريكي ساهمت في تغلب الشركات الأم على مشكلة النقص النسبي في التمويل الناتجة عن الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية ، حيث أعيد استثمار جانب كبير منها قدر بنحو 30 % من إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي خلال العام. و يشير التقرير في هذا الصدد إلى أن معدل الربح في الشركات دولية النشاط خلال العام ارتفع إلى أكثر من 7 % (صافي الربح إلى المبيعات)، وان الجزء الأكبر من هذا الربح قد تحقق في الدول النامية.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (7-I): تدفقات رأس المال الأجنبي إلى مجموعات الدول.

2007		2006		2005		
% من الإجمالي	مليار دولار	% من الإجمالي	مليار دولار	% من الإجمالي	مليار دولار	
100	1833	100	1411	100	959	الإجمالي العالمي
68.1	1248	66.7	941	63.8	611	1 - الدول الرأسمالية المتقدمة
27.3	500	29.3	413	33.0	316	2- الدول النامية
2.9	53	3.2	46	3.1	29	منها: إفريقيا
6.9	126	6.6	93	8.0	76	أمريكا اللاتينية
3.9	71	4.5	64	4.4	43	غرب آسيا
13.6	249	14.9	210	17.5	168	جنوب وشرق آسيا
4.7	86	4.1	57	3.2	31	3 - الدول المتحولة

Source: UNCTAD, World Investment Report, 2008, P.3.

— كما يظهر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2007 دلالات على درجة عالية من الأهمية. فقد استمرت الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاعات النشاط الأولي - وعلى الأخص الصناعات الاستخراجية - في الزيادة على النحو الذي شهدته السنوات السابقة، بحيث أصبح نصيبه من هذه الاستثمارات يناظر ما كان عليه في الثمانينات من القرن الماضي. وقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة لهذا القطاع لتبلغ 13% من إجمالي الاستثمارات في الأعوام 2004 - 2006، كما أن نصيبه من رصيد الاستثمارات الأجنبية يبلغ 8%. وفي حين أن رصيد الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة التحويلية يمثل نحو ثلث إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم، فقد لوحظ أنه حصل فقط على ربع التدفقات الجديدة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. وبالتالي كان قطاع الخدمات هو المستفيد الأساسي، وهو القطاع الذي يضم الاتصالات والطرق والنقل والكهرباء والمياه والبنوك والتأمين والصحة والتعليم... وهي القطاعات التي يتطلع رأس المال الأجنبي للدخول إليها خلال السنوات المقبلة خاصة من خلال عمليات الخصخصة التي تتم للمرافق ومشروعات البنية الأساسية سواء في الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها أو دول العالم الثالث.

و وفقا لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و التجارة ارتفع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009 إلى 17.7 تريليون دولار، كما أن توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول يبدو غير متساو، حيث ارتفعت حصة الدول النامية إلى حوالي 43% من الإجمالي العالمي، كما يلاحظ تقدم الدول النامية في آسيا و أمريكا

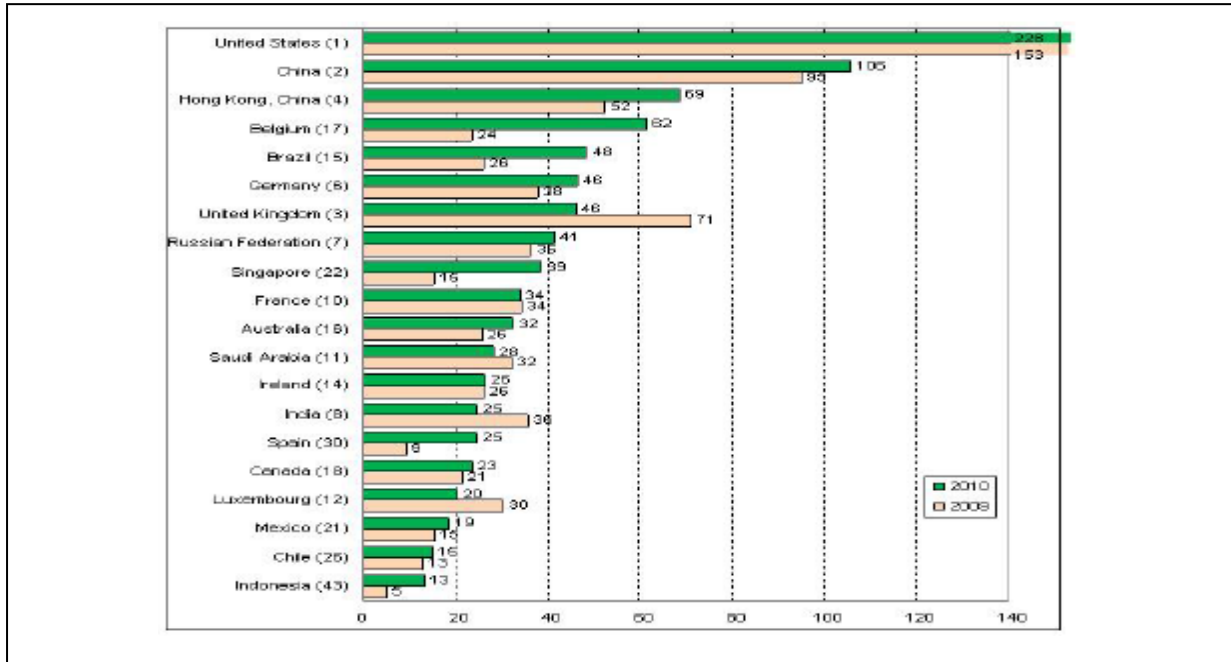
الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

اللاتينية على الدول العربية و إفريقيا حيث حصلت على 59% و 30% على التوالي من الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2009¹.

و في عام 2010، ازدادت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم بنسبة 5% لتصل إلى 1.24 تريليون دولار، و هذا حسب الدراسة الاستقصائية السنوية للاستثمار الصادرة عن الأونكتاد، غير أن هذه الدراسة تذكر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب وضعها في نهاية العام، كانت مازالت أدنى بنسبة 15% عن المتوسط الذي كانت عليه قبل الأزمة و بنسبة 37% تقريبا أدنى من مستوى الذروة الذي كانت قد بلغته في عام 2007، و إجمالا، ما زال الاستثمار متخلفا عن مستوى الانتعاش التي حدثت في الإنتاج الصناعي العالمي و التجارة العالمية اللذين عادا بالفعل إلى مستوييهما القائمين قبل الأزمة.

و فيما يخص التدفقات الداخلة فإن الو.م.أ. تسيطر على التدفقات العالمية الداخلة بتدفق قدره 228 مليار دولار في 2010 و 153 مليار دولار في 2009، لتليها الصين بتدفق 106 مليار دولار و 95 مليار دولار في 2010 و 2009 على التوالي، و من ثم المملكة المتحدة والتي انخفضت بها التدفقات الداخلة إليها من 71 مليار دولار في 2009 إلى 46 مليار دولار في 2010. و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-I): التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في أعلى 20 بلدا متلقيا في 2009 و 2010. الوحدة: مليار دولار.



Source : UNCTAD, World Investment Report, 2011.

¹ - وليد عبد مولاة - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية - سلسلة خبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 42، 2011، ص6.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يمكن التمييز هنا بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي نفسه الذي يرغب في الاستثمار خارج وطنه، و من وجهة نظر الدولة المضيفة التي ترغب في جذب و استقطاب هذا الاستثمار، و هذا نظرا لأهميته البالغة بالنسبة للطرفين على حد سواء.

1- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد حظيت دوافع لجوء المستثمر لتجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي واجتذابه من طرف أي دولة ما باهتمام بالغ و متزايد من طرف الاقتصاديين، الخبراء و رجال الأعمال، وهي في نفس الوقت تعتبر بمثابة أهداف كامنة له من وراء القيام بالاستثمار المباشر الأجنبي، هذا من جهة، و أهداف كامنة يسعى البلد المضيف إلى تحقيقها من جهة أخرى، وعليه سوف ندرس هذه الفكرة كمايلي¹:

■ **الدوافع الكامنة وراء القيام بالاستثمار المباشر الأجنبي:** إن الحديث عن دوافع المستثمر الأجنبي يطرح في الحقيقة عدة تساؤلات تعبر عن الدوافع التي تكمن وراء هذا الأخير بشكل عام، و عن تلك التي تدفعه للاستثمار المباشر في الدول النامية.

أ- **دوافع لجوء المستثمر الأجنبي لتجسيد الاستثمار خارج الدولة الأصلية:** لقد فسرها البعض من المفكرين و الاقتصاديين على أنها إستراتيجيات الاستثمار المباشر الأجنبي و من بين هؤلاء نجد شارل ألبرت Charles- albert michalet الذي تحدث عن ثلاثة إستراتيجيات من وراء الاستثمار خارج البلد الأصل و هي التي يجب تمييزها وفق ما يلي:

- الإستراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف مواقع الموارد الطبيعية المتنوعة، و من ثم فإن الاستثمار وفق هذه الإستراتيجية هو الذي يركز على قاعدة إنتاج و استغلال المواد الأولية.

- الإستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق و التي بموجبها يندفع المستثمر الأجنبي للإنتاج و التسويق ضمن حدودها.

- الإستراتيجية الأخيرة التي تتضمن هدف التقليل من التكاليف أين نجد الاستثمار المحقق وفق ذلك يستهدف من ورائه تحقيق كفاءة عالية على جانب تحقيق الميزات بالمقارنة.

¹ - فارس فضيل - أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية- أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004، ص44،45.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

- ب- دوافع المستثمر الأجنبي الكامنة وراء الاستثمار المباشر في الدول النامية: تتمثل فيما يلي:
- **الدافع التاريخي و السياسي:** إن معظم الدول النامية كانت تشكّل مناطق نفوذ للدول الاستعمارية الكبرى، حيث كانت هذه الدول النامية إما تحت الاستعمار التام، الانتداب أو الحماية مما سمح لتلك الدول الاستعمارية الكبرى و هي معظمها من الدول الرأسمالية المتقدمة من إدماج اقتصاديات تلك الدول المستعمرة ضمن اقتصادياتها تحت أسلوب: "الاقتصاد التابع و المكمل" إلى جانب قيام شركاتها باستغلال الموارد الطبيعية و البشرية... الخ، بعد تهيئتها للمناخ الملائم لتحقيق ذلك.
 - **الأسواق الواعدة في الدول النامية:** تتميز هذه الأسواق خاصة في ظل انكشافها للعالم باستجابتها لكل ما يتم عرضه من السلع و الخدمات المحققة من قبل المستثمر الأجنبي الذي يستطيع تلبية الطلب المحلي من خلال الإنتاج مباشرة في تلك الأسواق في ظل ظروف تتسم بغياب المنافسة وعدم مقدرة المؤسسة المحلية على المواجهة و من ثم عجزها مقارنة بما يمتلكه المستثمر الأجنبي من الإمكانيات و المؤهلات.
 - **السيطرة على المواد الأولية:** سواء ما تعلق بمناجم الحديد و الصلب و الفوسفات... الخ و منابع البترول و الغاز، وهذا ما يجعل المستثمر الأجنبي يدرك أهمية هذه المواقع للاستثمار عبر الاستثمار الإستراتيجي و التحويلي... الخ، وهذا ما ينطبق على الشركات الكبرى البترولية الموجودة مثلا في الجزائر في إطار ما يسمى "الشراكة" بينها و بين بريتش بتروليوم البريطانية، أو شال الأمريكية هذا من جهة و من جهة أخرى لغرض ضمان مصادر التموين بتلك المواد الأولية و خاصة البترول، و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ بعض الدول الرأسمالية المتقدمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا لجأتا إلى حد التدخل العسكري و احتلال بلدان مثل أفغانستان و العراق أو التواجد العسكري في بعض الدول مثل دول الخليج تحت حجة واهية مثل الاتفاقيات العسكرية أو محاربة الإرهاب، أو تغيير الأنظمة... الخ و الحقيقة أن المبرر الرئيسي من وراء ذلك هو استغلال منابع و آبار البترول و حمايتها لأجل ضمان التموين منها خدمة لمصالح الشركات الكبرى في هذا المجال.
 - **الاستفادة من انخفاض التكاليف:** و خاصة فيما يتعلق بالنقل، اليد العاملة الرخيصة إلى جانب التسهيلات الجمركية... الخ، الأمر الذي يكرس ثقة المستثمر الأجنبي أكثر و يشجعه على الاستثمار في الدول المضيفة التي تتمتع بتلك الميزات.
 - **الاستفادة من مختلف الحوافز و التسهيلات المقدمة:** خاصة تلك المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و التي تمّ تبنيها من طرف الدول النامية و لجوئها في السنوات الأخيرة الماضية إلى تطبيق سياسة الباب المفتوح على العالم الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية، مباشرة الحوار مع المنظمة العالمية للتجارة، تجسيد

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

الإصلاحات الهيكلية و المالية، وتكثيف الجهود لأجل تحسين مناخ الاستثمار فيها... الخ، و حتى في ظل مخاوف بعض الدول النامية التي مازالت سائدة و التي ترجمت في بعض مواقفها المعارضة نظرا لما يشكله الاستثمار الأجنبي المباشر من آثار سلبية على اقتصاداتها.

■ دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة: هناك عدة مبررات كامنة

دفعت الدول إلى العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و يمكن تلخيصها وفق ما يلي:

- كون أن البعض الآخر منها ربما ما زال يتردد على تخطي هذه الخطوة بسبب مخاوفه من الآثار السلبية لهذا النوع من الاستثمار هذا من جهة و من جهة أخرى للهيمنة الكامنة وراء انتشار الشركات متعددة الجنسيات.^{1*}

- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة، أو سبيل منه لتقليصها و ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة.

- اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دافع التخفيف من حدة البطالة من خلال إقامة مشروعات كثيفة العمالة بل لجعل هذه الأخيرة متنوعة تمس صناعات جديدة و قطاعات مختلفة مثل السياحة، المصارف، التأمين... الخ.

- دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا و مختلف معارفها بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة و من جهة أخرى لتحقيق تقدّم اقتصادي مستمر.

- إلى جانب ذلك قد يتجسد الدافع الرابع في أنّ اكتساب المهارات و المعارف التكنولوجية قد يؤدي حتما إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الأم.

- اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي إلى جانب تلك الدوافع قد يكون بدافع- بحسب تفضيلها- إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة، و من جهة أخرى بناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية، ولو أن الأمر هنا يرتبط.

- إلى جانب ذلك تتسارع الدول المضيفة إلى تشجيعه بدافع أهميته و التي تتجلى من خلال أنّه يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة و محمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية، و منعش للاستثمار المحلي و تكملة للموارد المحلية... الخ.

* احتلت بريطانيا مركز الهيمنة الدولية الاقتصادية و السياسية، نازعتها فرنسا على هذه الهيمنة، و في أواخر ذلك القرن ظهرت بلدان أخرى منافسة لها على الصدارة مثل ألمانيا و روسيا خاصة مع نمو رأس المال الصناعي لها.

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والصراع بين مؤيد و معارض

يختلف الهدف من وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر أو استقطابه بحسب القائم به أو الساعي إلى جذبه، الأمر الذي جعله محل صراع بين مؤيد له و معارض له.

أ- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تكمن أهميته فيمايلي:

■ **بالنسبة للدول المضيفة:** تنطوي الاستثمارات الأجنبية على عدة فوائد للاقتصاد المستثمر فيه التي لا يمكن للاستثمار المحلي تحقيقها ، واهم الآثار التي يتركها نوجزها فيمايلي¹:

- **نقل التكنولوجيا:** على الرغم من وجود قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها مثل العقود الإدارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا أن الاستثمارات الأجنبية تمثل أكثر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا، وذلك لما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزة الثبات عن الاستثمار في المحفظة المالية فضلا عن كونه يمثل عمليات إنتاجية ورقابية وإدارية، وتتم عمليات نقل التقنية والمهارات الإدارية من خلال قيام الشركات الأجنبية التي تستثمر في الدولة المضيفة بتدريب العمال والموظفين والمدراء والمهندسين الفنيين على التقنيات التي ستجلبها للعمال داخل هذه الدولة .

- **التأثير في ميزان المدفوعات:** إن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادتها في الدول المضيفة تترك تأثيرا إيجابيا على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال لجوء الشركات متعددة الجنسية إلى بيع عملائها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل احتياجاتها المحلية، أو محاولة التخفيف من شحة النقد الأجنبي في حالة توجيه الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية التي تؤدي إلى إحلال الاستيراد ويساهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية، وهذا يعني تحسين حالة ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الاستيراد.

وقد تترك تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية آثارا سلبية على موازين المدفوعات في الدول المضيفة حيث تصل رؤوس الأموال المستثمرة في هذه الدول إلى مرحلة معينة من نموها بحيث يصبح مقدار ما تستنزفه من أرباح وفوائد من هذه الدول يفوق بكثير حجم ما يتدفق منها إلى هذه الدول ، ولا شك أن توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية التي تتميز بضحامة حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها يتطلب نموا سريعا في الصادرات ، ليس فقط أسرع من نمو إجمالي الناتج المحلي فحسب وإنما أيضا أعلى من معدل نمو الاستيراد فإذا لم يسهم رأس المال الأجنبي

¹ - سعد محمود الكواز ، عمر غازي العبادي - مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة لعينة من الدول العربية- كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص5،

وسياسات التنمية المطبقة في تحقيق هذا الشرط، فليس بالإمكان أن يتغلب الاقتصاد القومي على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والطويل.

- **التأثير في النمو الاقتصادي:** إن الاستثمار الأجنبي يساهم في النمو الاقتصادي من طريقين، الأول ينشئ رصيذاً إضافياً من رأس المال للدول المضيفة ويضاف إلى مدخرات هذه الدولة أو احتياطي النقد الأجنبي، والثاني فانه يقدم المعرفة التقنية المطلوبة للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الاستيعابية للدولة المضيفة.

- **التأثير في سعر الصرف:** إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تترك تأثيرات سلبية في أداء السياسة النقدية خاصة في الدول النامية، من خلال تأثيرها على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم النقدي، فتدقق الأموال إلى الداخل يؤدي إلى تقييم عملة الدولة المضيفة بأكثر من قيمتها فتصبح أسعار الاستيرادات منخفضة وأسعار الصادرات عالية مما يؤدي إلى زيادة عجز الميزانية والبطالة وارتفاع معدل التضخم وانخفاض أسعار الصرف الحقيقية.

■ **بالنسبة للمستثمر الأجنبي نفسه:** تتمثل أهم دوافع المستثمرين الأجانب في الاستثمار خارج الدولة الأم و خاصة في الدول النامية فيما يلي¹:

- **تحقيق معدل عائد مرتفع على رأس المال:** ذلك لأن الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي هو زيادة العوائد على استثماراته و يتحقق له ذلك من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج الخاصة بالمواد الأولية أو الأيدي العاملة الرخيصة بتلك الدول أو تخفيض تكاليف التصدير ، و يكون هذا في ظل إمكانية تحويل عوائد الاستثمار، بينما إذا كان هناك قيود على ذلك فإنه يجد من تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة في هذه الحالة.

- **المحافظة على الأسواق الخارجية و الرغبة في التوسع:** يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء فروع لمشروعاتهم في هذه الأسواق. و قد تلجأ الشركة إلى إقامة فروع لها بالخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد من هي أفضا من مزايا انخفاض التكاليف، ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد. كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيقي أهداف المستثمر في النمو و التوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي و البحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، و هو الأمر الذي تنتهجه شركات إنتاج السيارات في الدول الكبرى.

¹ - علي عبد الوهاب نجما- الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية و التطبيق - الدار الجامعية، مصر، 2015، ص42، 43.

- ضمان الحصول على المواد الخام و الأولية: قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، و من ثم، فإنه يهدف إلى ضمان التدفق المستمر لهذه المواد و الإجراءات و بالكمية و الجودة المطلوبة و الأسعار المرغوبة، و هذا من خلال إنشاء فروع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المنتج و المصدر لهذه المواد، و هو ما تنتهجه الشركات اليابانية في استثماراتها الخارجية.

- زيادة حجم المبيعات: حيث أنه مهما كان كبر حجم سوق دولة ما فإنه يبدو صغيرا جدا مقارنة بالسوق العالمي الذي يتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، و ذلك بهدف الاستفادة من وفورات الحجم الكبير للإنتاج و بخاصة في قطاع الصناعة، الأمر الذي يستدعي البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه السوق المحلي، و يكون ذلك في حالة ارتفاع تكاليف التصدير لأسواق الدول الأخرى أو صعوبة النفاذ لهذه الأسواق بسبب وضع قيود على الواردات الخارجية من قبل هذه الدول، فإنه عادة ما تنشئ الشركات الأجنبية فروعاً لها بالدول لكي تقفز على هذه القيود و الحواجز التجارية و تتمكن من النفاذ إلى هذه الأسواق.

- تخفيض المخاطر: يسعى المستثمر إلى تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الإستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، على عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة. كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهدد استمرار وجود شركة ما، فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة.

- الإستفادة من المزايا و الحوافز المقدمة: نظرا لأن معظم الدول النامية تسعى إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و بالتالي، تتنافس هذه الدول في تقديم عديد من المزايا و الحوافز لهذه الاستثمارات و تكون سخية في ذلك سواء في صورة تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها و كذلك الدعم على الخدمات العامة مثل الطاقة أو أماكن إقامة هذه الاستثمارات... إلخ. و كل هذه الأمور تسهم في تخفيض تكاليف تلك الاستثمارات، و من ثم، تمثل حافز قوي للمستثمرين الأجانب للاستفادة من هذه المزايا.

- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في زيادة دورها في الاقتصاد الدولي: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الإستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الإستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها و زيادة حجم تجارتها الدولية و تأمين حصولها على

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

المواد الخام بأسعار معتدلة، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين مؤيد ومعارض

اختلفت الآراء حول مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة للدول النامية، مما أوجد وجهتي نظر في ذلك الأولى تؤيد الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجعه خاصة للدول النامية لما له من آثار إيجابية على اقتصادياتها ولحاجتها الملحة إليه لافتقارها عناصر التمويل الذاتية والثانية معارضة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي ترى أنه وسيلة لاستنزاف ثروات الدول النامية خاصة وان معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجه إلى القطاعات الخدمية و الإستخراجية وتبتعد عن القطاعات التي تحتاج إلى الاستثمار بشكل كبير مثل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى الدول بدافع مصلحته الشخصية أولا حتى لو كانت تتعارض مع مصلحة الدولة المستضيفة له.

وفيما يلي سوف نعرض وجهتي النظر والحجج التي تؤيد آرائهم:

■ الفريق المؤيد لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

يرى الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر "النظرية الحديثة" إن حركة هذا الاستثمار ما هي إلا تجسيد لمبدأ تقسيم العمل الدولي والتخصص، حيث تتضافر العناصر النادرة في الدول النامية من رأس مال وتكنولوجيا مع العناصر الوفيرة في هذه الدول من موارد طبيعية وعمال، الأمر الذي يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم، ومما يعنى أيضا أن كلا الطرفين "الدولة المستضيفة والمستثمر الأجنبي" يستفيدان.

ويستند أصحاب هذا الرأي للحجج الآتية:

● الاستثمار الأجنبي المباشر يسد أربع فجوات رئيسية في الدول النامية: والتي تتمثل فيما يلي:

- الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة: حيث تعاني الدول النامية عموما من قصور في معدلات الادخار الناتج عن انخفاض معدلات الدخول، مما يجعلها غير قادرة على تمويل الاستثمارات من خلال مواردها.
- الفجوة التكنولوجية: تعاني الدول النامية من نقص في المعرفة الفنية والتكنولوجية والمهارات الإدارية والتسويقية، لذلك لجأت بعض الدول النامية لإقامة مشروعات ضخمة ذات مستوى فني متقدم من خلال الشركات الاستثمارية الأجنبية لسد تلك الفجوة.
- فجوة النقد الأجنبي: تعاني الدول النامية أيضا من نقص في النقد الأجنبي واللازم للاستيراد بصفة عامة واستيراد مستلزمات الإنتاج بصفة خاصة، والذي تستطيع الحصول عليه من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة: إن حصيلة الضرائب من نشاط المشروعات الأجنبية يمكن أن يساهم في سد فجوة الإيرادات بشكل مباشر.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في إيجاد مجموعة من الوفورات الخارجية والآثار غير المباشرة والمنافع الاجتماعية للدول المضيفة مثل: و ذلك من خلال ما يلي:

- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي "البنية الأساسية" من خلال ما قد يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف وتمهيد للطرق المؤدية إلى مشروعه وتوصيل ومد شبكات المياه والصرف الصحي الكهرباء.

- قد يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى تخفيض التكلفة لمشروعات محلية نتيجة توفير بعض مستلزمات الإنتاج لها "دفع للأمام أو دفع للخلف".

- يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرة إعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية.

- يساهم المشروع الأجنبي في زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات تشابك أمامية أو خلفية مع المشروع الأجنبي.

- قد تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى تحسين ظروف العمال من حيث زيادة إنتاجيتهم وتحسين مستوى أجورهم مما يؤدي إلى الحد من ظاهرة هجرة العقول حيث تجد العمالة ذات الكفاءة والخبرة العالية الفرصة للعمل في المشروعات الأجنبية بدلا من الهجرة إلى الخارج.

- قد تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى توفير السلع الاستهلاكية بمستوى جودة مرتفع وبأسعار أقل نسبيا من مثيلتها المستوردة.

● الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لتمويل أفضل من القروض الخارجية خاصة من حيث آثاره على ميزان المدفوعات، حيث أنه يدر عائدا بدلا من زيادة أعباء خدمة الدين التي تمثل في نفس الوقت عبئا على ميزان المدفوعات، كما تستطيع الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي منح المستثمرين حوافز لإعادة استثمار أرباحهم المحققة بدلا من تحويلها إلى الخارج، وهذا الأمر غير وارد في حالة ما إذا كان التدفق الخارجي هو مدفوعات خدمة الدين.

■ الفريق المعارض لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: يمثل هذا الفريق وجهه نظر النظرية الكلاسيكية حيث ينظرون إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه صورة من صور الاستعمار الجديد الذي

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

يزيد من درجة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، أو أنه مباراة من طرف واحد حيث الفائز دائما هي الشركات متعددة الجنسية وليست الدولة المضيفة.

ويستند أصحاب هذا الرأي لمجموعة من الحجج التي تؤيد وجهه نظرهم والتي توضح الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية هذه الحجج هي:

- بالنسبة للعمالة والمهارات الفنية: على الرغم مما ذكره الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر في أنه يرفع من مستوى التشغيل من خلال قوى الدفع الأمامية والخلفية مع مختلف القطاعات الأخرى إلا أن هذا الفريق يحاول أن يثبت العكس، وذلك لأن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات لا تتلائم مع ظروف الدول النامية، سواء من حيث المواصفات والمستلزمات والاستخدام أو من حيث كونها كثيفة لرأس المال، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى البطالة خاصة في الدول النامية التي تعاني من فائض في العمالة.

كما أن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تعطى الآلات والمعدات الحديثة ولكنها لا تعطى "سر المعرفة" مما يؤدي إلى تقاعس الدول النامية عن البحث العلمي الذي يؤدي إلى تطوير التكنولوجيا.

- بالنسبة لميزان المدفوعات: على الرغم مما ذكره الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر من تأثيره الإيجابي على ميزان المدفوعات، إلا أن واقع الأمر يثبت عكس ذلك، حيث يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وذلك لسببين:

✓ هو قيام المستثمر الأجنبي بتحويل أرباحه للخارج.

✓ قيام مشروعات الاستثمار الأجنبي باستيراد المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج من الخارج واستنزاف النقد الأجنبي.

ومما يزيد من الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات هو أن هذا النوع من الاستثمارات تركز على قطاع الخدمات، ومن المعروف أن الاستثمار في قطاع الخدمات يعود بالنفع على المستثمر الأجنبي لارتفاع حجم الأرباح فيه والتي يتم تحويلها للخارج.

- ازدواجية الاقتصاد: يرى أصحاب هذا الرأي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، حيث ينقسم الاقتصاد إلى مشروعات جديدة أجنبية تعمل بأحدث أنواع التكنولوجيات وأخرى تقليدية وطنية تستخدم أساليب إنتاج قديمة مما يترتب عليه من زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبالتالي سوء توزيع الدخل.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

- تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل: يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر تشويهاً لأنماط الإنتاج والاستهلاك وبالتالي سوء تخصيص للموارد وسوء توزيع للدخل، فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي سلع وخدمات من نوع خاص تحقق الربح السريع وهي تناسب الفئة ذات الدخل المرتفع من المستهلكين وانتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه نمط الاستهلاك لعدد كبير من المواطنين، بل يؤدي إلى تناقص القدرة على الادخار بسبب زيادة الاستهلاك.

ولا يقتصر الأمر على تشويه نمط الإنتاج والاستهلاك فقط بل يتعداه إلى أكثر من ذلك لان الفئة التي تعمل في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تحقق دخولا مرتفعة، وكذلك الفئة المستهلكة لهذا الإنتاج هي من فئة الأغنياء التي تزداد رفاهيتها مما يعمل على زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات نتيجة وجود الاستثمار الأجنبي المباشر.

- السيطرة على اقتصاديات الدول النامية: إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتنظيمية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات الدول النامية وإخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل تعظيم الربح، ويتخوف البعض من أن تتحول هذه السيطرة الاقتصادية إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

- الآثار السلبية على البيئة والتراث والثقافة: يرى أصحاب هذا الرأي أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له آثار سلبية على البيئة والتراث والثقافة لان هذه الاستثمارات تتركز في الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تلوث البيئة مثل الصناعات الإستخراجية النفطية والتعدينية وصناعة البتر وكيمائيات والاسمنت وغيرها والتي لا تستطيع إقامتها في دولها لوجود قوانين صارمة تمنع ذلك، كما يرى هذا الفريق أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نقل أفكار وآراء وممارسات بعضها غير مشروع مما يؤدي إلى لفساد أخلاق وعقائد الدول المستضيفة لهذا الاستثمار والذي يؤثر بالسلب على القيم والتراث والثقافة.

المطلب الرابع: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسية

ظهرت الشركات متعددة الجنسية كقوة هائلة في الاقتصاد العالمي من خلال استثماراتها، وهذا في ظل التطور المتسارع في تشكيل النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة و بروز ظاهرة العولمة، فأصبحت القوة المحركة للنظام الاقتصادي و السياسي الدولي من خلال تأثيرها في صنع الأحداث و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

و يتضمن الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف للشركات متعددة الجنسية، حيث عرفها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة على أنها تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الإنتاج، وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر¹.

أما منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد) فقد عرفت على أنها مؤسسات لها مسؤولية محدودة أو غير محدودة، تتكون من الشركة الأم و فروعها الأجنبية، على أن تمتلك الشركة الأم الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج².

كما عرفت على أنها الشركات التي تمارس نشاطها الاستثماري على المستوى الدولي و ليس داخل حدود البلد الأم³، أو هي الأداة الرئيسية في عملية التدويل الحاصلة للإنتاج و رأس المال، لما تتمتع به من قوة اقتصادية عابرة للحدود و التي جاءت نتيجة لقدرتها على تعبئة الموارد المالية و البشرية و الطبيعية على مستوى العالم، بالإضافة إلى قدرتها على تطوير التكنولوجيا الحديثة والكفاءات الإدارية و الإنتاجية والتسويقية على أوسع نطاق⁴.

في حين عرفت غرفة التجارة الدولية على أنها الشركات العاملة في نطاق عالمي و تسهم بشكل فعال في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان⁵.

و عليه، فالشركات متعددة الجنسية تعتبر بمثابة القاطرة التي تجر من خلفها الاستثمار الأجنبي المباشر نحوى أقاليم البلدان المختلفة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل المؤشر الأساسي الذي ينم من خلاله معرفة انتعاش و انكماش النشاط الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية، باعتباره ظاهرة عامة تتنافس عليه مختلف بلدان العالم للحصول على أكبر نصيب من هذه الاستثمارات، و فيما يلي عرض لأهم ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات في العالم.

¹ - U. N. Department of Economic and Social affairs - Multinational Corporation in World Development - Praeger Publisher, New York.

² - UNCTAD.

³ - عبد السلام رضا - العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية - المكتبة العصرية، مصر، 2011، ص 272.

⁴ - فؤاد مرسي - الرأسمالية تجدد نفسها - سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 133.

⁵ - الأخرس إبراهيم - دور الشركات عابرة للقارات في الصين: تنمية اقتصادية أم استثمار و تعبئة - إيتراك للطباعة و النشر، مصر، 2012، ص 31.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم(8-I): مؤشرات مختارة لنشاط الشركات متعددة الجنسية للمدة 2011-2013 الوحدة: مليار دولار

2013	2012	2011	السنة	المؤشر
1452	1330	1700		تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
1411	1347	1712		تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر
25464	23304	21117		رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
26313	23916	21913		رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
34508	31532	28516		مبيعات الفروع الأجنبية
7492	7089	6262		القيمة (المنتج) المضافة للفروع الأجنبية
96625	89568	83754		مجموع أصول الفروع الأجنبية
7721	7532	7463		صادرات الفروع الأجنبية
70726	67155	36416		عدد الموظفين في الفروع الأجنبية

Source : UNCTAD, World Investment Report : Investment in the SDGS : An action plan, UN, New York, 2014, P.xviii.

يتضح من الجدول ارتفاع النشاط الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية لعام 2013، حيث ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من 2117 مليار دولار عام 2011 إلى حوالي 25464 مليار دولار عام 2013، كما شهدت مبيعات الشركات متعددة الجنسية ارتفاعاً واضحاً من 28516 مليار دولار عام 2011 إلى 34508 مليار دولار عام 2013 حيث أسهمت بقيمة مضافة بلغت 7492 مليار دولار عام 2013 مقارنة مع 6262 عام 2011، في حين ارتفعت صادراتها من 7463 مليار دولار عام 2011 إلى 7721 مليار دولار عام 2013، و استطاعت أن توظف 70726 مليون عامل في عام 2013 مقارنة مع 63416 مليون عام 2011.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاختلاف الموجود بين المفكرين الاقتصاديين في إيجاد مفهوم موحد للاستثمار الأجنبي المباشر ألقى بضلاله على كيفية قيامه و تفسيراته، الأمر الذي أدى إلى تعدد وجهات النظر التي حاولت تفسير ذلك، و على هذا الأساس سوف نعالج أهم وجهات النظر الخاصة بذلك.

المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق (الميزة الاحتكارية)

تم صياغة هذه النظرية من الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر Stephane –Hymer في سنة 1960 محاولة منها تفسير كيفية قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج، و تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، إلى جانب نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية أو حتى الوظيفية، و تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بميزات نسبية مقارنة بالشركات الوطنية و خاصة فيما يتعلق بوفرة الموارد المالية، و التسيير و تحكمها في التكنولوجيا يدفعها بالاستثمار في الدول النامية، كما تفضل هذه الشركات التملك المطلق لمشاريع الاستثمار لتمكينها من الاستغلال الأحسن لعوامل قوتها خاصة في ظل نظرتها الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و في هذا الشأن تؤكد الدراسة التي قام بها هود و يونج Hood & Young¹ أن هناك علاقة عكسية بين درجة المنافسة في الأسواق الأجنبية و بين اتجاه استثمارات الشركات متعددة الجنسية إلى بلدان تلك الأسواق، حيث في حالة سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق الأجنبية سيؤدي إلى فقدان الشركات متعددة الجنسيات للميزات التنافسية التي تمتلكها.

كما يتفق كلا من باري Parey و كيفز Caves مع هود و يونج في هذا الخصوص، حيث يؤكدان على وجود ارتباط وثيق بين كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الشركات متعددة الجنسية و بين امتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، فالدافع إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمارات الخارجية هو وجود ميزة تستطيع الاستفادة منها.²

¹ - سعدي يحي - تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006/2007، ص127. نقلا عن: N.Hood and

S.Young - The economics of multinational enterprise - Essex, U.K., Longman Group Ltd,1981.

² - علي محمد بوئر المزروعى - دور الاستثمارات الأجنبية و أثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي مع الإشارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة - رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص30.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

- إذن، فحسب نظرية عدم كمال السوق فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يعتمد على وجود عامل على الأقل من العوامل التالية¹:
- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسية بالمقارنة بالشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة.
 - حالة توافر مهارات إدارية و تسويقية و إنتاجية ... إلخ متميزة لدى الشركات متعددة الجنسية عن نظيرتها بالدولة المضيفة.
 - كبر حجم الشركات متعددة الجنسية و قدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.
 - تفوق الشركات متعددة الجنسية تكنولوجيا.
 - تشدد إجراءات و سياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة و الذي قد تنشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، و من ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.
 - قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات و تسهيلات جمركية و ضريبية و مالية للشركات متعددة الجنسية كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
 - الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسية و التي ترتبط بشكل أو بآخر بمحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة.
- و التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

¹ - عبد السلام أبو قحف - اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي - الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص394.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (9-I): مصادر التميز الاحتكاري للشركات متعددة الجنسية.

الشركات متعددة الجنسية من الدول المتقدمة (A)	الشركات متعددة الجنسية من الدول النامية (B)
<ul style="list-style-type: none"> - كبر الحجم (حجم الشركة). - سهولة الدخول في أسواق المال و الحصول على الأموال المطلوبة من العديد من المصادر. - توافر التكنولوجيا و تقدم البحوث و جهود التنمية و التطوير. - اختلاف المنتجات و تميزها. - توافر المهارات الإدارية. - إمكانية الحصول على خدمات عناصر الإنتاج بتكلفة منخفضة. - التحكم في العمليات الإنتاجية و التسويقية. - التكامل في الأنشطة في الكثير من الحالات. - تفضيلات/رغبة حكومة الدول المضيفة. 	<ul style="list-style-type: none"> - كبر حجم الشركة الناتج عن الاندماج مع شركات متعددة الجنسية أخرى. - مستوى تكنولوجي يتواءم مع متطلبات و خصائص الدول النامية. - توافر المهارات التسويقية. - اختلاف المنتج في بعض الأحيان أو الحالات. - تكيف الإدارة مع خصائص الدول النامية. - انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج و بصفة خاصة تكاليف الإدارة و الفنيين. - عوامل ثقافية و اجتماعية. - رغبة حكومة الدول المضيفة.

المصدر: أبو قحف عبد السلام - اقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي - مرجع سبق ذكره، ص 396.

وبالرغم ما قدمته هذه النظرية فيما يخص دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها حملت في طياتها بعض الانتقادات حسب كل من روبوك و سيموندس Robock & Simmonds و التي يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- افتراض إدراك الشركات متعددة الجنسية لجميع فرص و قيود الإستثمار الأجنبي في الخارج، فهذا غير واقعي من الناحية العملية.

- لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسية للتملك المطلق للمشاريع الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي توجد لديها بدائل أخرى للإستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق.

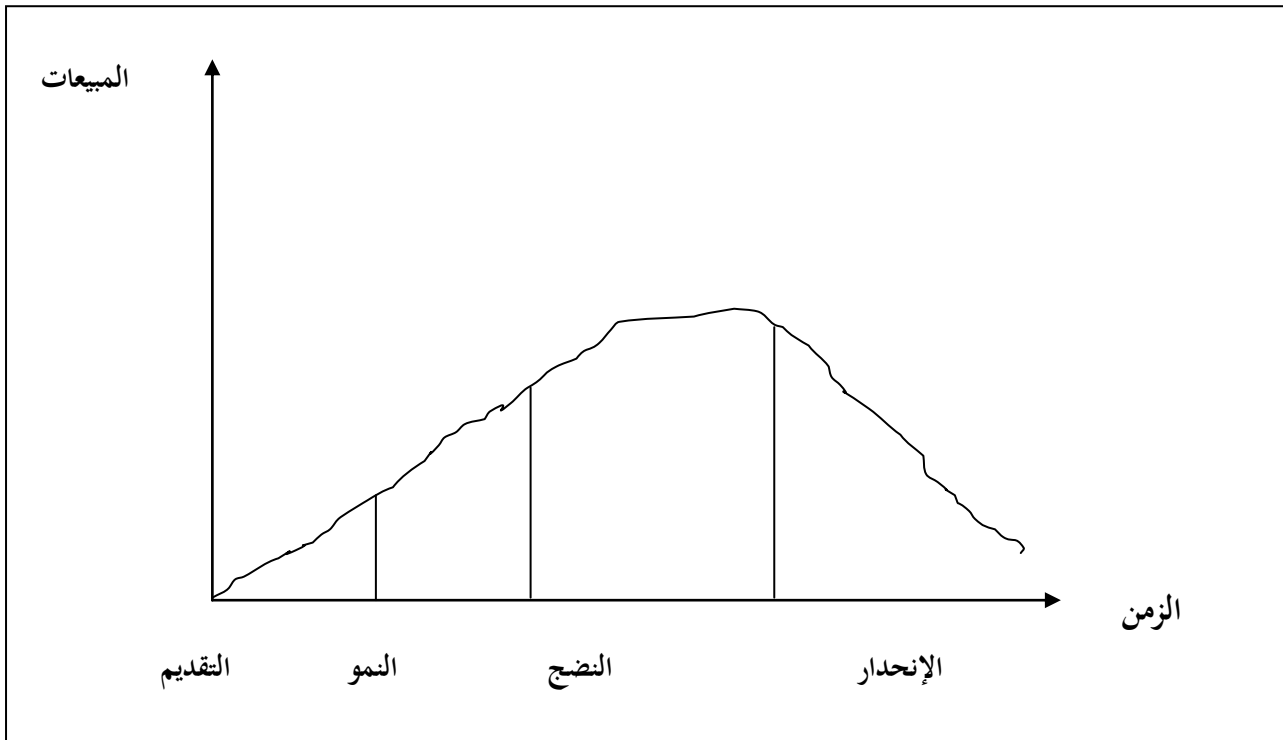
¹ - سعدي يحي - تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - مرجع سبق ذكره، ص 127. نقلا عن: Robock S.H. & K. Simmonds-International business and multinational enterprise- Illions Richrd, Irwin, p.33,56.

المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج الدولي

لقد تم تقديم هذه النظرية من قبل الاقتصادي الأمريكي ريموند فرنون Raymond Vernon سنة 1966 الذي أكد من خلالها على أهمية التفوق التكنولوجي كأحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر. فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي و هو أنه مثل الإنسان فإن المنتجات يتم تصور أنها تبدأ بفكرة (حمل)، فإنتاج (ميلاد) ثم نضج، ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار و أخيرا تموت¹.

و تفترض هذه النظرية أن حياة المنتج الدولي تمر بأربعة مراحل أساسية يمكن إبرازها من خلال الشكل الموالي مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج.

الشكل رقم (I-3): دورة حياة المنتج الدولي.



المصدر: قذو بديع جميل - التسويق الدولي - دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

¹ - رضا عبد السلام - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر - المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، ص51/49.

- المرحلة الأولى: مرحلة التقديم Introduction Stage

تبدأ هذه المرحلة بتوصل إحدى الشركات الاحتكارية الكبرى إلى ابتكار و تطوير منتج جديد و طرحه في السوق، و قد تستغرق عملية التقديم وقتا محددًا، و يمثل توقيت هذه المرحلة بعدا استراتيجيا في نجاح المنتج واستمراره، و نظرا لحداثة و عدم شيوع هذا المنتج في المرحلة الأولى فغالبا ما يكون حجم التعامل منخفضا كما أن معدل نموه بطيئا و تتسم هذه المرحلة بانخفاض معدل الأرباح و يعود ذلك إلى ارتفاع التكاليف في هذه المرحلة، و من الجوانب المهمة لهذه المرحلة هو تحديد نهاية لها.

- المرحلة الثانية: مرحلة النمو Growth Stage

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل دورة حياة المنتج، و من أبرز ملامحها الزيادة السريعة في التجديدات التكنولوجية الإنتاجية و الزيادة في حجم التعامل و مقدار الأرباح المحققة الناتجة عن نمو الطلب على السلعة في الأسواق الداخلية و الخارجية، مما يتيح لها الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم و انخفاض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن. و يطلق على البدايات الأولى في هذه المرحلة المرعى الخصب و حيث يكون المرعى خصبا فإن البقرة تكون حلوبا Cash Cow و تستمر هذه المرحلة ما دام التعامل بالخدمة لم يصل إلى المستوى المحتمل، و لهذا فإن على الإدارة إطالة هذه المرحلة لتمكين منظمة الأعمال من تحقيق أقصى الأرباح، و يعبر عادة عن حجم التعامل المحتمل بالحصة السوقية Market Share و طالما أن المنتج لم يصل في عائدته إلى هذا المستوى فإن ذلك يعني أنه لا يزال في مرحلة النمو.

- المرحلة الثالثة: مرحلة النضج Maturity Stage

تتصف هذه المرحلة بانتشار المنتج بشكل تام بين جميع الشركات المنافسة في ظل استقرار التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجه، و بالتالي وصول حجم التعامل بالخدمة و الأرباح المتولدة عن ذلك إلى المستوى المتوقع أو الذي يأخذ في أحسن أحواله، بعد ذلك تتميز بالثبات و الاستقرار بالرغم من الزيادة المستمرة في حجم التعامل و اتجاهه إلى الانخفاض، و ربما يقود هذا إلى الضغط على الأسعار لتتجه نزوليا، مع تكثيف الجهد الترويجي في هذه المرحلة، و لذا فإن أية إستراتيجية تسويقية تتبناها المنشأة يجب أن تركز على نقطتين أساسيتين، هما:

- أسعار منخفضة لإغراء العملاء و استمالة رغباتهم.
- ترويج كثيف يتم من خلاله تأكيد المكانة التنافسية للمنشأة و إبراز الميزة النسبية فيما يقدمه من خدمات.

– المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار Decline Stage

تبدأ هذه المرحلة مع توقف الخدمة عند مستوى تعامل ثابت و اتجاهها بعد ذلك إلى الانخفاض، و تعكس هذه المرحلة درجة عالية من التغيير الذي يغري في كثير من الأحيان اتخاذ قرار التوقف نهائيا عن تقديم الخدمة، و لذلك لا ينبغي لها أن تصل إلى هذه المرحلة إلا بوجود خدمة بديلة.

إن هذه النظرية ساهمت بشكل كبير في إلقاء الضوء على عناصر هامة ساهمت في تفسير أسباب قيام الإستثمار الأجنبي في دولة غير دولة الأم، و على الرغم من كل هذا، إلا أنها فشلت في تفسير ذلك الإستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير، و إنما لخدمة سوق الدولة المضيفة بإنتاج سلع ذات مواصفات تلائم أسواقها و ليس سوق الدولة الأم.

كما تتعامل النظرية مع كل مرحلة من المراحل الأربع على استقلال بينما هي ليست كذلك، كما أنه ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي سبق ذكرها فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة . بالإضافة إلى أنه هناك سلع لا يمكن تطبيق النظرية عليها و منها سلع التفاخر و التي يصعب تقليدها. و أخيرا، نقول أن هذه النظرية لم تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسية بالإستثمار الأجنبي المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة مثلا.

المطلب الثالث: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

رواد هذه المدرسة هما كوجيما K. Kojima و أوزاوا T. Ozawa و قد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية، و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي، و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية¹.

و قد أوضح كل من كوجيما و أوزاوا أن الإستثمار المباشر الياباني يدعم التبادل الدولي و يقويه بين الدولة الأصلية و الدولة المضيفة بالاستناد إلى الميزة النسبية، حيث الأولى تتمتع بالتكنولوجيا و الإبداع و الثانية تتخصص في الموارد الاستخراجية، و توافر اليد العاملة.

و قد ألح كوجيما على أن الإستثمار المباشر الأجنبي يستجيب لإدارة البحث عن تكاليف الإنتاج أين تكون منخفضة في الدول المضيفة، و من ثم يسمح ذلك بالحفاظ على الميزة المقارنة، لأن المؤسسات تستثمر في الخارج

¹ - رضا عبد السلام – محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة- مرجع سبق ذكره، ص54.

عندما تتوافر لديها ميزة احتكارية وهذا ما توصل إليه من قبل كل من Robert و Raymond Vernon و Mundel¹.

وما يعاب على هذه النظرية أنها بسيطة جدا في مفهومها لدرجة أنها ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا إيجابيا في عمليات الإصلاح الاقتصادي و يرفع من مستوى التنافسية في الدول المضيفة، دون ذكر مقصود أغير ذلك للآثار السلبية التي قد تنشأ عن الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الدوافع الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر من وراء توجيهها إلى هذه الدول و التي لا تخرج عن نطاق المصلح الخاصة بالدرجة الأولى.

المطلب الرابع: نظريتي الإلكتيكية و الستيتيكية

لقد ظهرت نظريات حديثة تعمل على تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر و كان من أبرز هذه النظريات، النظرية الإلكتيكية بزعامة دانيغ j.h. Dunning والنظرية الستيتيكية ل ميخايلي j.l.Mucchielli. النظرية الإلكتيكية هي نظرية معاصرة تبين مختلف العوامل المفسرة لهذا الاختيار، من خلال التوجه لاختراق السوق الخارجي (الأجنبي). التكامل بين ظواهر التبادل والاستثمار هو مفتاح النجاح لهؤلاء الذين يبحثون عن صياغة نظرية الإنتاج الدولي.

من بين أهم روادها j.h. dunning ذلك الإقتصادي الذي ينتمي إلى جامعة "Reading"، و الذي انطلق في تحليله بداية من انتقاده ل نظرية هيرش S. hirsch، عبر طرحه لعدة تساؤلات في هذا الشأن :

- لماذا تدويل الإنتاج؟

- أين يتم تدويل الإنتاج؟

- كيف يتم ذلك؟

تلك التساؤلات التي أثارت حفيظة دانيغ Dunning دفعت به إلى توجيه أبحاثه لأجل إيجاد إجابات واضحة و شافية، عبر توضيح عملية اتخاذ قرار التدويل من جهة، و من جهة أخرى إيجاد الأسباب الكامنة وراء تفضيل المؤسسة نمط الاستثمار المباشر الأجنبي عوضا عن نمط التصدير أو التنازل عن الرخص .

ولقد كانت البداية عندما أكد على أنّ توجه المؤسسة للقيام بالاستثمار المباشر الأجنبي هو بمثابة وظيفة ذات ثلاث شروط تستدعي من المؤسسة ضرورة مراعاتها، و تتمثل في:

● **الشرط الأول:** الذي يكمن في ضرورة أن تتمتع المؤسسة بإمكانيات خاصة تميزها عن باقي المؤسسات

المنافسة الأخرى و المتمثلة في :

¹ - سعدي يحي - تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- مرجع سبق ذكره، ص81. نقلا عن ،Frédéric-teulon,"la nouvelle économie mondial", édition: PVF, 4^{ème} édition , paris ,1998 ,p 78.

- امتلاك تكنولوجيا عالية أو تقنيات الإنتاج...الخ.

- امتلاك تسهيلات كبيرة لأجل الحصول على موارد مالية، عوامل الإنتاج...الخ.

- أن تكون لها مكانة مرموقة في السوق .

● **الشرط الثاني:** يتمثل في ضرورة أن تعتمد المؤسسة إلى الاستخدام الأمثل والعقلاني للإمكانيات الخاصة بها، بالإضافة إلى الإمكانيات المتوفرة لدى الدول المضيفة، و من تم توظيفها عن طريق قيامها بالإنتاج بنفسها في الخارج لأجل توسيع نشاطها، ذلك يكون أفضل من بيعها أو كرائها أو إجراء تعاقدات مع المؤسسات الأخرى.

● **الشرط الثالث:** أن يكون الاستخدام لتلك الإمكانيات في الخارج مرتبطا أساسا ببعض العوامل الأخرى التي يجب أن تكون متوفرة مثل الموارد الطبيعية المختلفة، اليد العاملة الرخيصة...الخ، حتى تتمكن هذه المؤسسة من المفاضلة (الاختيار) بين مجموعة من الخيارات و ذلك حسب المزايا المقارنة للدول و التخصص في قطاع الإنتاج. و يرى دانينغ Dunning أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أن الإستثمار المباشر الأجنبي يحدث عندما تتضافر الثلاثة عوامل السابقة.

و أشار أيضا في تفسيره، أن توافر تلك الشروط الأساسية المذكورة أنفا، المؤسسة ستكون قادرة حتما على تعظيم الأرباح التي ستحققها إلى جانب تحقيق فعالية كبيرة لاستثمارها في الخارج، إلى جانب هذا ذكر أيضا بأن محدّدات الإستثمار المباشر الأجنبي هي مرتبطة أساسا بثلاثة أنماط من الميزات، حيث في هذا السياق ركّز تحليله على نموذج (*) OLI لليبين مختلف الإمكانيات التي إن توافرت لدى المؤسسة، فإنّها تمكّنها من التوطن في الخارج، إلى جانب تحقيق أرباح كبيرة.

و بالنظر إلى هذا النموذج إذن، نجده يؤكّد على ثلاثة أنماط كبيرة من المزايا¹:

- **المزايا الخاصة بالشركة:** و هي مختلف الإمكانيات التي تتمتع بها الشركة، و التي تشمل التكنولوجيا المتطورة، و نوعية التنظيم و التسيير، و حجم الشركة و مواردها المالية...، كل هذا يسمح لها بتغطية عملية التوطن خارج الدولة الأم، مما يسمح لها بتعظيم أرباحها في الأجل الطويل.

¹ - عميوش محمد شلغوم - دور المناخ الاستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية- مرجع سبق ذكره، ص 53/52.

للمزيد راجع كلا من:

- CnuCED, Sociétés transnationales, industries extractives et développement, Nations Unie, New York and Geneva, 2007, p46.

- Eric jasmin, nouvelle economie et FMNs, leparadigme electique, Ceim. Montreal, Avril 2003, p.11.

- Jean Luis Mucchielli, déterminant de délocalisation et firmes multinationales, in : revue économique, n4, 1992, p.649.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

- **مزايا الموقع:** عندما تمتلك الشركة تلك الإمكانيات المختلفة، تكون مؤهلة لتوطين أنشطتها خارج حدود الدولة الأم، و تبدأ بالبحث عن أحسن موقع لذلك من خلال المفاضلة بين المواقع التي تتوفر عنها المعلومات، مما يسمح لها بتعظيم استفادتها من مزايا الملكية التي تتمتع بها.

- **مزايا التدويل:** و هي مرتبطة باحتمالات التوسع و التطور في أنشطة الشركات، و تتمثل في القدرة على توظيف موارد الشركة في سوق الدول المضيفة بطريقة فعالة للحد من مختلف القيود و المخاطر و المستحقات الطارئة، مما يسمح بتخفيض تكلفة المعاملات و التوسع في أسواق جديدة، و حماية التكنولوجيا المحولة و مراقبة الإنتاج.

إن تلك الميزات بمختلف أنماطها تشكل في حد ذاتها محددات رئيسية و مختلفة تدفع المؤسسات إلى القيام بالاستثمار.

الجدول رقم (I-10): المحددات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر و مزايا تعدد الجنسيات.

إمكانيات خاصة (0)	إمكانيات الدول المضيفة (L)	إمكانيات مرتبطة بالتدويل (I)
- ملكية التكنولوجيا؛ - وفرة الحجم؛ - تنوع المنتجات؛ - القدرة على التجديد و التفوق بين المنتجات (رقابة العلامة)؛ - الدخول بسهولة إلى أسواق العوامل و المنتجات الوسيطة؛ - التمويل بالإطارات و رؤوس الأموال؛	- اختلاف أسعار المدخلات؛ - نوعية المدخلات؛ - تكاليف الاتصال و التوزيع و النقل؛ - نوعية الهياكل القاعدية؛ - الحواجز الجمركية؛ - التقارب الثقافي و اللغوي؛ - التحفيز و التحريض للاستثمار؛	- تخفيض تكاليف الصرف؛ - حماية مهارة التسيير؛ - تقليل حجم حقوق الملكية؛ - رقابة الإنتاج و تصريفه؛

Source: Jean Luis Mucchielli " relations économiques internationales " Edition Hachette , 2em.ed. Paris, France, 1994, p 88.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

و منه حسب وجهة نظر j. h. Dunning فإنّ أمام المؤسسة ثلاثة خيارات لاختراق الأسواق الدولية، فإنّما خيار القيام بالإستثمار المباشر الأجنبي أو التصدير أو التنازل عن الرخص، و هذه الخيارات تتباين من حيث الإمكانيات التي يجب على المؤسسة أن تتوفر لديها، وهي على النحو الآتي:

- الخيار الأول: يتمثل في حالة جمع المؤسسة لثلاثة مجموعات من الإمكانيات أي (O)، (L)، (I) بمعنى (OLI) فإنّما حالة بلا شكّ تؤهلها للتوجّه نحو إقرار خيار الإستثمار المباشر الأجنبي كأسلوب لذلك.
- الخيار الثاني: في حالة عجز تحقيق الحالة الأنفة بالكامل، و تستطيع الجمع بين إمكانيات (O)، (I)، و من ثم غياب إمكانيات (L)، فإنّما تندفع لا محالة لاختيار التصدير كأسلوب لاختراق الأسواق الدولية.
- الخيار الثالث: يقتصر على استخدام أسلوب التنازل عن الرخص لكون أن المؤسسة تتوفر لديها فقط إمكانيات خاصة بها أي (O) مع تسجيل عدم توافر لديها لمجموعتين (L) و (I) و هذا الأسلوب يسمح للمؤسسة المحلية في الدول المضيفة باستغلاله لصالحها .

و الجدول التالي يبرز أنماط اختراق الأسواق الخارجية تبعا لمدى توافر المزايا السالفة الذكر.

الجدول رقم (I-11): أساليب اختراق الأسواق الأجنبية

(I)	(L)	(O)	الأساليب الإمكانيات
+	+	+	الإستثمار المباشر الأجنبي
+	-	+	التصدير
-	-	+	التنازل عن التراخيص

المصدر: ليلي جاد و آخرون- دراسة تدويل الشركات المصرية- مجلس الوزراء، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، مصر، فبراير 2006، ص29.

- تدل (+) على توافر المزايا.

- تدل (-) على عدم توافر المزايا.

بعد هذه النظرية الإلكتيكية، برز تحليل ميخاييلي "j. Mucchielli" و الذي عرف باسم التحليل

الستيتيكي، حيث اعتمد في تفسيره لمحدّدات الإستثمار المباشر الأجنبي على عدة مستويات وهي :

- مستوى الاقتصاد الكلي (الميزة النسبية للدولة الأصلية).

- مستوى الاقتصاد الجزئي (الميزة التنافسية للمؤسسة).

- مستوى هيكل القطاع.

و عليه أكد أن الإمكانيات (الميزات) هي مرتبطة حتما بالتخصص التجاري، و أن الاختلاف أو التباين بين أنماط هذه الميزات ينتج عنه التوطن، فتحليله يلحّ على أن توجه الدول الأصلية للإستثمار المباشر في الخارج مرتبط أساسا بمدى توافر تلك الميزات المذكورة أنفا، غير أنه لم يستطع تفسير ذلك في قطاع الخدمات.

بهذا كله إذن يمكن القول أن النظرية الإلكتيكية حاولت إلى حدّ ما أن تقدم تفسير لـ "تعدد الجنسيات" و كيفية التدويل إذا ما قررت المؤسسة ذلك. حيث يتأكد أن النظرية الإلكتيكية يجب أن تؤخذ كنظرية لتوحيد النمط، و تحقيق الأمثلية، و لكن لن تكون أفضل نظرية بالنسبة للمؤسسة، خاصة عندما يتأكد لنا أن تلك المجموعات من الإمكانيات لا يمكنها أن تبقى على طبيعة الثبات، بل ستتغير حتما، إلى جانب هذا فالإمكانيات (L) المتعلقة بالدول المضيفة هي مختلفة باختلاف الدول. ثم أنها تعتبر أن أساليب اختراق الأسواق تقتصر على الثلاثة التي ذكرناها أنفا، و هذه حاليا يتم تجاوزها نتيجة للأشكال الجديدة للإستثمارات الدولية، إلى جانب الإستراتيجيات الجديدة التي تتبناها الشركات متعددة الجنسيات حاليا و التي ساهمت فعلا في اقتحام جل الأسواق الدولية.

وكخلاصة لما تقدم، نجد أن النظريات السابقة حاولت أن تفسر ظاهرة الإستثمار المباشر الأجنبي و محددات قيامها بالرغم من عدم ارتكازها على أساس موحد، و قد تباينت في النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

اهتمت الكثير من الحكومات و المنظمات و الشركات و الأفراد بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك تبعاً للدور الذي تقوم به في جميع المجالات، لذا عملت على استقطابه من خلال توفير المناخ الاستثماري الذي يساعد الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدول.

المطلب الأول: المناخ الاستثماري

يسود دول العالم درجة عالية من التنافس الشديد من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، و هذا من خلال تسابقها لتوفير الظروف الملائمة و تحسينها باستمرار سواء كانت سياسية، اقتصادية و اجتماعية... إلخ، و هذا تماشياً مع مختلف التغيرات و استجابة لرغبات المستثمرين الأجانب.

1- مفهوم المناخ الاستثماري

هناك العديد من التعاريف التي تناولت المناخ الاستثماري، و التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- فحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فهو مجمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، القانونية و الإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة و مترابطة تؤثر و تتأثر بعضها ببعض، و تشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية و بالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة و جاذبة لرأس المال أو طاردة له¹.

- أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية²: هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص و الحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة و تحقق فرص العمل، و تخفض تكاليف مزاوله الأعمال و تتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاطم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية و ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية.

- أما حسب الأونكتاد (UNCTAD) فإن مناخ الاستثمار يتضمن بعدين أساسيين في الدول المضيفة، هما³:

● **البعد الأول:** يتضمن مختلف العوامل الأساسية المؤثرة في القرار الاستثماري، و التي تشمل مستوى الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، و القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، و المعايير المطبقة

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - مناخ الاستثمار في الدول العربية - العدد 177 - أبريل 2002 - ص 2-3.

² - الأمم المتحدة - تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2005 - ص 120.

³ - زايري بلقاسم و زيدان محمد - الحكم الراشد و نوعية المؤسسات، هل هي المحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي - الملتقى العلمي الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، 23/22 أكتوبر 2007، ص 02.

للتعامل مع المستثمرين الأجانب، و سياسات العمل و طبيعة السوق و آلياته، و الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، و برامج الخصخصة و السياسات التجارية و الأنظمة الضريبية.

● **البعد الثاني:** يتعلق بسمعة الدولة، و نوعية الحياة (مستوى المرافق الاجتماعية المختلفة)، و مستوى دعم الاستثمار و تعزيزه، من خلال تقديم الحوافز المالية كالإعفاءات الضريبية و الجمركية، و الحوافز التمويلية كمنح القروض بفوائد منخفضة، و الإعانات المقدمة للاستثمار.

2- التدابير المتعلقة بالمناخ الاستثماري

إن الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي عليها أن تأخذ في الحسبان مختلف التدابير لتعميق الثقة في المستثمرين الأجانب و بلوغ مستوى أداء جيد للاستثمار الأجنبي المباشر، هذه التدابير تتمثل فيمايلي:

أ- **التدابير الخاصة بالوضع السياسي و الأمني:** إن وجود بيئة سياسية تتميز بالاستقرار السياسي و الأمني من شأنها أن تعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي، لذا نجد أن معظم الدول تسعى لتوفير البيئة المناسبة لذلك، إذ من غير المعقول أن نرى تحرك لرأس المال إلى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل توقع ارتفاع المردودية، و هذا يعود إلى¹:

- أن رأس المال جبان أي أنه يتميز بالحذر و الخوف الشديدين، و عليه فهو يبحث بطبيعته عن الأمان و الاستقرار: إن البيئة السياسية التي تتميز باستقرار النظام السياسي، و بدولة القانون، و بتوافر الأمن، و استقرار الوضع الأمني و الطمأنينة كلها عوامل إيجابية تتسم بالأهمية بالنسبة للشركات الأجنبية وتشجعها على عدم الالتزام بالحذر و التواضع على الأقل عن الاستثمار في الدول التي تتمتع بها.

و تفيد الكثير من الأبحاث التجريبية التي أنجزت أن هناك ارتباط سلمي بين عدم الاستقرار السياسي و تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. فالاستقرار السياسي و الأمني هو عامل رئيسي من بين العوامل الأخرى الذي يلعب دورا مهما في عدم إثارة مخاوف الشركات الأجنبية و خاصة منها الشركات متعددة الجنسيات حول المخاطر السياسية والتي سبق و أن أشارنا إليها. و على سبيل المثال الشركات الأمريكية لم يسمح لها من طرف الإدارة الأمريكية للاستثمار في كوبا أو في العراق، إيران حتى و لو كان هذا الإجراء . عدم السماح . يضايقها بسبب تركها للمجال حراً للشركات المنافسة لها اليابانية منها أو الأوروبية.

¹ - Charles Albert mi chalet - la séduction des nations ou comment attirer les investissements – edition Economica, paris, France, 1999, p 73 -74.

و لا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل يجب أيضا أن تتجسّد واقعا سيادة القانون من خلال سلطة قضائية مستقلة و وجود نزاهة و كفاءة في عمل القضاء و تنفيذ القوانين و السيطرة على الفساد و محاربه... الخ.

ب- التدابير الخاصة بالوضع الاجتماعي و الثقافي: و هو ما يعرف بعامل "نوعية الحياة في الدول المضيفة" أي المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الاجتماعي و الثقافي فيها لكون أن ذلك في حقيقة الأمر يمثل محور اهتمام الشركات الأجنبية بخصوص قرار استثمارها.

إذ تنصب اهتمامات المستثمرين الأجانب (الشركات الأجنبية) على الجانب الاجتماعي و الثقافي للدول المضيفة من خلال تعرّفهم على: نمط المعيشة، نظم التعليم و مستوياته، الأمية، نمط الاستهلاك و أذواق المستهلكين معدلات نمو السكان -عدد المواليد و الوفيات و توزيعهم الجغرافي.

بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية، الفقر والبطالة، و كذلك العادات و التقاليد السائدة، مستوى الإعلام، النقابات العمّالية و دورها، اللغات المستخدمة، التاريخ و الدين... الخ.¹

وعلى الأقل في هذا الجانب يجب أن تلعب الدول المضيفة الدور المنوط بها من خلال بذل المزيد من الجهود و تعزيزها قدر المكان من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية و الثقافية عبر تقديم حرية أكثر لوسائل الإعلام، و من تعميم التعليم، و فتح دور الثقافة، و محاربة الفقر، و الجريمة.... ليأتي الدور المكمل للشركات الأجنبية من خلال إقامة مشاريع استثمارية تؤدّي على الأقل إلى تخفيض البطالة و التقليل من الفوارق الاجتماعية و الانسجام مع مقومات هذه الدول.

ج- التدابير الخاصة بالأوضاع الاقتصادية و المالية: في هذا الشأن على حكومات الدول المضيفة، و نخص بالذكر الدول النامية أن تعمل على تجسيد تدابير أخرى تخص في عمومها الجوانب الاقتصادية و المالية وأن تحرص أيضا على تفعيل تلك التدابير لأجل أن يكون لها انعكاسات إيجابية على الإستثمار المباشر الأجنبي، و من تم تحسين مستوى الأداء لأجل اجتذابه و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تفعيل سياسات الاقتصاد الكلي و من تم معالجة كل الإختلالات التي يحتمل أن تميّزها لكون أن هذه الإختلالات في عمومها قد تؤدي إلى نفور الشركات الأجنبية و صرفها النظر عن الإستثمار في تلك الظروف.

¹ - Claude dnehme - Stratégies commerciales et techniques internationales – Edition Organisation, paris, France, 1992, p 88.

في هذه الحالة يجب الأخذ بالحسبان مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية حتى يمكن تقييم نظام نمو: توازن الميزانية، توازن ميزان المدفوعات، معدل التضخم، معدل المديونية الخارجية، استقرار أسعار الصرف.¹

الكل يجادل بأن سياسة الاقتصاد الكلي تلعب دورا مهما في تحديد النمو و في جذب الاستثمار المباشر الأجنبي و من ثم السرعة في التكامل العالمي عبر الاندماج في الاقتصاد العالمي.

• و عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي قد يؤثر على التكامل بشكل مباشر، و ذلك عن طريق تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر و على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى و على الاستثمار في قطاع التصدير، و قد أجريت بحوث كثيرة في هذا السنوات الأخيرة على التأثير المعاكس لعدم اليقين على الاستثمار. و الأرجح أن يكون هذا التأثير أكبر على المستثمرين الأجانب الذين تقل معلوماتهم عن البلد عن معلومات المستثمرين المحليين، كما أن المستثمرين الأجانب لديهم خيارات أكبر في اللجوء لبدائل أخرى، و من الأرجح أن تزداد المخاطر التي يتعرضون لها مع تزايد عدم استقرار الاقتصاد.²

من أجل سياسة فعالة تخص الاقتصاد الكلي، يجب العمل على:

- ضبط و تشديد السياسة المالية لأجل تعزيز المالية العامة من خلال التحكم في النفقات العامة و التوجيه الأمثل للإيرادات العامة، و الإدارة الجيدة للمديونية الخارجية، و الإبقاء على الديون الخارجية في المستوى الذي يمكن التحكم فيه بقوة.
 - جعل سياسة الاقتصاد الكلي تكبح جماح التضخم، استهدافه ثم التحكم فيه، من خلال الإبقاء على موازنة المالية العامة تحت سيطرة الحكومة أو دفع البنك المركزي إلى القيام بعملية تمويل عجز مفرط من خلال التوسع النقدي... الخ، لأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي.
- وقد أوضح كل من Schneider and Frey (1985) في دراسة عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبى بين معدلات التضخم العالية و الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر. نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة. و من ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة.³
- وضع سياسة نقدية سليمة، و ذلك لأجل ضبط أسعار الفائدة و عدم المغالاة في أسعار الصرف و جعلها أكثر مرونة.
 - المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات، و التحكم في السياسة الائتمانية.

¹ - Charles Albert mi chalet -La séduction des nations ou comment attirer les investissements - op-cit, p 74.

² - عمر صقر - العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة - مرجع سبق ذكره، ص 53.

³ - ميلان براهيبات و بيوري دادوش - أوجه التفاوت في التكامل العالمي - مجلة التمويل و التنمية، المجلد 33، العدد 3، سبتمبر 1996، ص 50.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

• التنسيق بين كل تلك السياسات، من أجل تجنب التعارض في الأهداف و الوسائل المستخدمة.

د- التدابير المتعلقة بشروط الانفتاح الاقتصادي: في هذا الشأن على حكومات الدول المضيفة أن تعمل أكثر على تكريس الإطار القانوني لإجراءات انفتاح اقتصادياتها على الاقتصاد العالمي، و من تم تسريع وتيرة تجسيدها واقعيًا، إذ كلما كانت درجة الانفتاح عالية، كلما أدى ذلك إلى تحسين درجة موائمة الظروف العامة لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، و تتخلص تلك الإجراءات فيما يلي:

- تنشيط النظام البنكي و المالي عبر إصلاح النظام البنكي و المالي عموماً من خلال إعادة تنظيمه تماشياً مع متطلبات المرحلة، و كذلك تعزيز الرقابة و تقوية التنظيم في هذا النظام وإعطاء حرية تامة لإقامة البنوك الخاصة، إلى جانب ذلك إنشاء سوق رؤوس أموال قوي لتقوية الاستثمار و النمو و تحقيق وتيرة أسرع لهما، ثم أن تنظيم أدوار سوق المال و تطوير مختلف القواعد و اللوائح التي تحكم التعامل فيه، يؤدي إلى تفعيله كقناة أساسية لجذب سواء رؤوس أموال وطنية و أيضاً أجنبية.

- إقرار عملية الخصخصة وتجسيدها، إذ تشكل هذه الأخيرة سمة الانفتاح الاقتصادي، و هي في ذات الوقت أداة من أدوات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل تدعيمها.

- تحرير التجارة الخارجية و اتخاذ خطوات حقيقية لأجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و من تم ضرورة مراعاة الاتفاقات المتعلقة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، و غير ذلك من اشتراطات الأداء و آثارها على التجارة و التنمية، وأن لسياسة التجارة المفتوحة أهمية واضحة في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

المطلب الثاني: مؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

عادة ما يستعين المستثمر الأجنبي ببعض المؤشرات و بالنتائج التي تعرضها الجهات المتخصصة وذلك قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما وفيما يلي ذكر لأهم هذه المؤشرات.

1- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد FDI Performance Index and FDI Potential Index

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمية لعام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لاستشفاف مدى نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل. وقد طورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقاريرها

الفصل الأول: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

التالية، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي مؤشرين:

الأول: هو مؤشر الأداء و يشير إلي مدي نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقاس مؤشر أداء البلد حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

أما المؤشر الثاني فهو مؤشر إمكانات جذب الاستثمار: ويقاس إمكانات اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويستند هذا المؤشر إلى 13 مكون لقياس إمكانات البلد وتشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للبلد، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات البلد من الخدمات للعالم، نسبة البلد من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم. ويقسم الأونكتاد الدول وفق تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات كالآتي:¹

- مجموعة الدول السبابة، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة.
- مجموعة الدول دون الإمكانات، أي الدول ذات أداء منخفض وإمكانات مرتفعة.
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانات، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات منخفضة.
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة، وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وإمكانات منخفضة.

2- مؤشر المخاطر القطرية: أصبحت مؤسسة Political Risk Services من أشهر هذه الجهات حيث تقوم بإصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب هذه الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التي تحصل عليها. ويستند نظام تقييم المخاطر على إعطاء قيم عددية (تسمى نقاط مخاطر) لعدد من مكونات المخاطر يتم تحديدها سلفا، حيث تعطى أرقاما أعلى للمخاطر المتدنية. وقد جمعت مختلف مكونات المخاطر القطرية تحت ثلاث مجموعات، هي: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية، المخاطر التمويلية. ويمثل مجموع نقاط المخاطر الفرعية للمجموعة مؤشر المخاطر الإجمالية للمجموعة.²

¹ - حسين عبد المطلب الأسرج - وضع مصر في تدفقات الاستثمار العالمية: عرض لأهم ما جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2004 - المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر.

² - مصطفى بابكر - تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر - برنامج أعدده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 يناير 2004 ص 45.

3- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة Wealth OF Nations

Index for Emerging Economies¹

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا هي:

أ- مؤشر البيئة الاقتصادية (21 عنصرا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (21 عنصرا تغطي مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، مؤشرات انتشار المعلوماتية).

ج- مؤشر البيئة الاجتماعية (21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة، العالمي، مؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

¹ - مصطفى بابكر - تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر - مرجع سبق ذكره، ص46.

خاتمة الفصل:

يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية من أهم مصادر التمويل الرأسمالي لها، إذ إن له أثارا إيجابية على الاقتصاد الوطني تتمثل في توفير فرص التشغيل، نقل الخبرات التسويقية و الإدارية و تكنولوجيا الإنتاج و تحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية وتعميق و توسيع الترابطات الإنتاجية، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية و تحديث الصناعات المحلية و تطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد المضيف، و تسعى السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي لتعميق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي، فأخذت العديد من هذه الاقتصاديات بالتخلي تدريجيا عن السياسات الحمائية و سياسات تعويض الاستيراد، و أخذت سياسات أكثر انفتاحا في مجال التجارة و الاستثمار فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و الدول العربية كغيرها من دول العالم و في سبيل تحقيق التنمية، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الصادرات، عملت على اتباع سياسة الانفتاح على العالم الخارجي و ذلك بعد فشل السياسات التي قامت بها، و ذلك من خلال توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهل وفقت في ذلك؟ هذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الموالي.

مقدمة الفصل:

عرف العالم خلال العقود الأربعة الماضية عدة تغيرات جذرية سريعة و متلاحقة، أسهمت في زيادة حجم التجارة الدولية و زيادة الاعتماد المتبادل بين جميع الدول تقريبا، إضافة إلى ذلك زيادة التكامل المالي الدولي و تدفقات رؤوس الأموال الدولية، الناتج أساسا عن عولمة الاقتصاد.

و قد اقترن هذا بزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر أحد المظاهر الأساسية للعولمة في مرحلتها المعاصرة نتيجة لزيادة درجة التكامل المالي الدولي، كما ذكرنا أنفا، و زيادة أهميتها النسبية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، بحيث يتم الجزء الأكبر منها من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، فقد ازدادت هذه التدفقات على المستوى العالمي من حوالي 13.4 مليار دولار في 1970 إلى ما يفوق التريليون دولار في نهاية الألفية الثانية، و قد وصلت التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 1.7 تريليون دولار 2011

كان نصيب الدول المتقدمة منها حوالي 880 مليار دولار و هو ما يمثل 52% بينما بلغ نصيب الدول النامية منها حوالي 820 مليار دولار و هو ما يمثل 48% من تلك التدفقات.

أما فيما يخص الدول العربية و بالرغم من امتلاكها لمؤهلات كبيرة و مختلفة إلا أن نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان محدودا و لم يتناسب مع إمكانيات هذه الدول. و هذا رغم أن الدول العربية و منذ ثمانينيات القرن الماضي قد اتخذت سياسات و إجراءات تصحيحية و كذلك تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي المدعمة من قبل كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، حيث كان نصيب الدول العربية من هذه التدفقات حوالي 3.8% عام 1970، و حتى في أقصى ارتفاع حققته هذه التدفقات في عام 2011 فإن نصيب الدول العربية كان منها حوالي 2.8% بما يعادل 47 مليار دولار.

وزيادة على ذلك يوجد تفاوت كبير فيما بين الدول العربية و بعضها من هذه التدفقات، حيث تركزت معظم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية في إنتاج البترول، و هو ما يبرز سيطرة الدول النفطية على النصيب الأكبر منها، و هو ما يوضح أن هذه التدفقات لم تتناسب مع الإمكانيات العربية التي تزخر بها، و هذا يعني أنها لم تحقق الاستفادة من تزايد الاندماج في الاقتصاد العالمي و زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

هذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للدول العربية
- المبحث الثاني: واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية
- المبحث الثالث: الإطار التنظيمي لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للدول العربية

تعيش الدول العربية ظروفًا غير عادية لم تشهدها أي دولة من دول العالم من ذي قبل، و في نفس الوقت تشهد مجموعة من التغيرات في مختلف المجالات و القطاعات المختلفة منها السياسية و الإجتماعية و الاقتصادية و غيرها، حيث كان لهذه الأخيرة وقعها على الاقتصادات العربية.

المطلب الأول: سمات و خصائص الاقتصاديات العربية

الدول العربية كغيرها من الدول مرت و تمر بظروف معينة لها تأثيرها على المحيط العام (استقلال، سياسة، تعليم، صحة، معيشة و اقتصاد... الخ)، كما أنها تعرف عدة تطورات في مؤشرات الاقتصاد الكلية و الجزئية، و هذا ما سنحاول طرحه من خلال ما يأتي.

1- لمحة عن وضعية الدول العربية: تواجه الأمة العربية أمورًا في غاية الصعوبة و ذلك نظرا للواقع الذي

تعيشه، إذ يمكن تلخيص أهم سمات هذا الواقع فيما يلي¹:

- **التخلف الاقتصادي و الاجتماعي:** على الرغم من تبذله الدول العربية* في مجال التنمية خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية إلا أن خصائص التخلف الأساسية لا زالت تسود الوطن العربي و ذلك بالرغم من التقدم الكبير الذي حصل في قطاع التعليم إلا أن نسبة الأمية لا تزال تراوح مكانها، هذا عن كفه، أما عن كيفية فإن مستوى التعليم قد انخفض مع انتشاره عبر الوطن العربي حيث أن هناك عدد كبير من خريجي الجامعات و المعاهد في عدة أقطار عربية إلا أنها لم تنجح في ملاءمة العرض مع الطلب في العمل لديها، في حين يعتبر مستوى الخدمات الصحية و الاجتماعية دون المستوى المنشود.

أما طبيعة الاقتصاديات العربية فهي تعتمد بشكل أساسي على إنتاج عدد قليل من المواد الأولية و تصديرها و استيراد الجزء الأكبر من حاجياتها الغذائية و الصناعية و كذلك استيراد المزيد من الخبرات التقنية الأجنبية. و كذلك من خصائص التخلف التي يتسم بها الوطن العربي هو بطء التطور و التقدم في الإطار المؤسسي لأنظمة الدولة.

¹ - علي أحمد عتيقة - الطاقة و التنمية في الوطن العربي - دراسات في التنمية العربية، الواقع و الأفق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص274.
* يقع الوطن العربي بين دائرتي عرض 2° و 37.5° شمالا و بين خطي طول 60° شرقا و 17° غربا ما عدا دولة جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض 12°، يغطي مساحة تقدر بحوالي 14300000 كلم² مما يعني انه يحتل 10.2% من اليابسة و يشتمل على 22 دولة عربية، منها 10 في إفريقيا بنسبة 72.45% من مساحته و 12 دولة في آسيا بنسبة 27.55% من مساحته و هو يتوسط قارات العالم و هي آسيا، إفريقيا و أوروبا و يطل على البحر الأحمر و البحر الأبيض و الخليج العربي و يطل كذلك على محيطين هما المحيط الأطلسي غربا و المحيط الهندي شرقا.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

- **التجزئة السياسية:** نظرا لدخول البلدان العربية عصر الاستقلال القطري منفردة و تحت ظروف مختلفة و تواريخ متباينة، فقد كان من الطبيعي أن تنشأ عنه التجزئة السياسية في الوطن العربي الواحد، و يعتبر هذا العنصر التحدي الأكبر الذي تواجهه الدول العربية و ذلك من خلال العمل على الحد منه لما تفرزه من انقسامات حادة في معالجة قضايا التنمية و الأمن المشترك.

- **تشتت الموارد الاقتصادية:** تبعا للحالة السياسية السائدة في الدول العربية فإن حالة الموارد الاقتصادية الطبيعية منها و البشرية لا تعدو إلا أن تكون مثلها أي أنها تعيش نفس الوضع، حيث أن الموارد الاقتصادية المتكاملة في الوطن الواحد تشتت بين أجزاء سياسية مختلفة فمثلا أصبحت الطاقة و المال في جهة و الموارد الزراعية في جهة أخرى و اليد العاملة و الأسواق الكامنة في جهة ثالثة و المعادن وغيرها في جهة رابعة و هكذا و دواليك. وما يزيد من صعوبة الوضع هو الخلافات الحادة التي تعصف العلاقات العربية بالنسبة إلى القضايا المصرية المشتركة الأمر الذي يشكل صعوبة في إمكانية تنمية التبادل التجاري و التكامل اللازم بين الموارد المشتتة.

- **الغزو الخارجي و التسلط الأجنبي:** من الجدير بالذكر أن الوطن العربي قد عرف حقبة استعمارية طويلة أتت على الأخضر و اليابس من خلال الغزو الخارجي و الاحتلال و التسلط الأجنبي سواء في تاريخه القديم أو الحديث كما يحدث الآن للعراق و كذلك الحصار الدولي كما حدث لليبيا، و التهديد بالحرب و فرض عقوبات كما يحدث لسوريا و غيرها، و زيادة على ذلك ما تعانيه و تقاسيه فلسطين من ويلات الاحتلال الصهيوني، كل هذا أدى إلى استنزاف الثروات الطبيعية و البشرية للدول العربية.

2- خصائص الاقتصاديات العربية: على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين خصائص وطبيعة

الاقتصاديات العربية إلا أنها تتميز ببعض الخصائص المشتركة بينها، يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

- **طبيعة النظام الاقتصاد المتبع:** بالنسبة لنظام الاقتصادي الذي تبعه الدول العربية خانة يختلف من دولة لأخرى، حيث اتبعت بعض الدول المجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات العربية، الكويت، البحرين، قطر) النظام الرأسمالي الحر، بينما اتبعت بعض الدول النظام الاشتراكي والذي أعطى للدولة الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي¹.

وقد بدأت معظم الدول العربية الذي اتخذ النهج الاشتراكي كنظام اقتصادي في التحول التدريجي نحو أبواب اقتصاد السوق وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.²

¹ - بوكساني رشيد - معوقات أسواق الأوراق المالية العربية و سبل تفعيلها - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص195.

² - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل - آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية - مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد الثاني، 2003، ص 77.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

- برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية: تبنت الدول العربية برامج إصلاح اقتصادي وهيكلية كانت تهدف من ورائها إلى علاج الإختلالات الاقتصادية والتغلب على المشاكل الاقتصادية المزمنة التي عانت منها معظم الدول العربية، وقد تبنت بعض الدول العربية برامج إصلاح اقتصادي بدون التنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مثل دول مجلس التعاون الخليجية.¹

- درجة الانفتاح على الخارج: درجة الانفتاح اقتصاديات الدول العربية على العالم الخارجي فهو مختلف من دولة عربية إلى أخرى، ولكن يمكن القول أن عقد التسعينات من القرن العشرين شهد انفتاحا اقتصاديا عربيا كبير مقارنة بمستوى الانفتاح قبل ذلك نتيجة للعملة الاقتصادية وتبني برامج إصلاح اقتصادي تهدف إلى إزالة العوائق الجمركية في مجال التجارة الخارجية، ولقد تأثرت اقتصاديات الدول العربية سلبا وإيجابيا بالانفتاح على العالم الخارجي.²

3- المراحل التي مر بها الاقتصاد العربي: لقد مر الاقتصاد العربي بالمراحل التالية³:

- المرحلة الأولى: بدأت بالطفرة البترولية التي حدثت على إثر ارتفاع أسعار البترول في عام 1973 وحتى 1980، و ساعدت على تحقيق معدلات نمو عالية و تأثر الاقتصاد العربي بتغيرات أسعار البترول العالمية، و اتسمت بالفوائض المالية العربية الكبيرة.

- المرحلة الثانية: بدأت مع انخفاض أسعار البترول وحتى انهيارها في عام 1986، ودخلت الاقتصادات العربية في مرحلة ركود طويلة انخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي العربي كثيرا و تم توجيه السياسات في النصف الثاني من هذا العقد نحو ترشيد النفقات الحكومية.

- المرحلة الثالثة: حققت فيها الاقتصادات العربية معدلات أعلى للأداء الاقتصادي كانت نتيجة مباشرة لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول العربية، و عادت أسعار البترول إلى الارتفاع النسبي و التدريجي.

- المرحلة الرابعة: بدأت بالظروف و المتغيرات أزمة حرب الخليج الثانية 1990-1991، و أدت إلى خسائر هائلة تكبدتها الاقتصادات العربية وما صاحبها من ركود و تدهور في نموها الحقيقي.

- المرحلة الخامسة: بدأت مع استعادة الاقتصادات العربية لجزء من عافيتها و نموها بعد اكتسابها خبرات كبيرة في مواجهة المتغيرات و الظروف والأزمات و إدارتها في ظل إستراتيجية اقتصادية جزئية تميل نحو الاهتمام

¹ - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل- أفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية- مرجع سبق ذكره، ص 77.

² - بوكساني رشيد - معوقات أسواق الأوراق المالية العربية و سبل تفعيلها- مرجع سبق ذكره، ص196.

³ - علي لطفني - الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص205.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

المتزايد بتحقيق سياسات الانفتاح الاقتصادي و إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية و خصخصتها لتكون أكثر قدرة على المنافسة.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن مستوى أداء الاقتصاد ككل، سوف نتطرق إليها بشكل مفصل، وذلك كمايلي:

1- القوة العاملة و البطالة العربية: تعد مشكلة البطالة من المشكلات المعقدة التي تواجه الدول العربية، إذ يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي حوالي 22 مليون عاطل من إجمالي قوى عاملة يبلغ نحو 120 مليون عامل، يضاف إليهم ما لا يقل عن 3 ملايين عامل سنوياً. وحوالي 60% من مواطني البلاد العربية هم دون سن الـ 25 سنة، وهو ما قد يؤدي إلى أن يصل عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2025 إلى حوالي 80 مليون. وهذا يتطلب ضخ استثمارات ضخمة لرفع معدلات النمو الاقتصادي لخلق ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنوياً.

وأكد تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية حول اتجاهات الاستخدام العالمية للعام 2014، أن الارتفاع في معدلات البطالة حول العالم، خصوصاً الشباب، يعود إلى الزيادة الملحوظة في معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تسجل ثاني أعلى نسبة بطالة في العالم، مقدراً هذه النسبة بـ 11.5% في العام 2013، في حين أن المتوسط العالمي يبلغ حوالي 6%.

أما عن حجم البطالة في الدول العربية فرادى فقد عرفت مستويات مرتفعة و خاصة في تلك الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمصر، المغرب والجزائر، ففي مصر بلغت نسبة البطالة 9.19% عام 2010 لترتفع إلى 12.82% عام 2014 و هذا نتيجة للظروف السياسية التي عاشتها مصر الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى التنمية و من ثم التأثير السلبي على توفير مناصب الشغل، أما الجزائر فقد كانت النسبة تتمحور حول الـ 10% تقريبا و هذا رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية للتقليل من حجم البطالة، في حين سجل المغرب تراجعاً في حجم البطالة وهذا نتيجة قيامه بإجراءات تسمح بالقضاء على البطالة. في حين عرفت دول الخليج كذلك تذبذباً في حجم البطالة و لكنه تبقى معدلات البطالة مرتفعة بالرغم من توفر كل الإمكانيات التي من شأنها أن تقلص حجم البطالة. أما سوريا واليمن نجد فيهما مستويات البطالة مرتفعة جدا و هذا نتيجة للاضطرابات السياسية و الأمنية التي تشهدها خلال هذه الفترة من الدراسة.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

ويرجع سبب هذه المعدلات المرتفعة للبطالة في الدول العربية إلى أن النمو المرتفع في حجم قوة العمل خلال السنوات الأخيرة لم يقابله نمو اقتصادي بالتيرة ذاتها، مما أدى إلى عدم مواكبة معدلات التوظيف للزيادة الهائلة في عرض العمل وكذلك نتيجة لاستمرار الضغوط على أسواق العمل العربية من جراء تراكمات الفجوة بين معدلات نمو حجم قوة العمل من ناحية و معدلات التوظيف من ناحية أخرى. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (II-1): معدل البطالة في عدد من الدول العربية كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة.

الدول	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	9.96	9.97	9.98	10.04	9.83	
البحرين	3.6	4	3.21	3.76	3.75	
مصر	9.19	12.06	12.31	13	12.82	
الأردن	12.5	12.9	12.2	12.2	12.2	
الكويت	2.07	2.07	2.07	2.07	2.07	
المغرب	9.06	8.91	8.99	8.89	8.79	
قطر	-	0.6	0.5	-	-	
السعودية	5.55	5.77	5.52	-	-	
السودان	17.5	17.5	18	19	20	
سوريا	8.61	14.9	-	-	-	
تونس	13	18.3	17.6	16.7	16	
اليمن	17.8	18	-	-	-	

المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي و صندوق النقد العربي.

(-): غير متوفر.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

ولما أصبحت البطالة في كثير من البلدان العربية مشكلة أساسية ومعقدة، انتهجت الدول العربية منذ وقت بعيد مسارات تنموية مختلفة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي. غير أن تلك المسارات أثبتت أنها غير قابلة للاستمرار على المدى المتوسط والبعيد. ففي منتصف الثمانينات أثر الانخفاض الكبير في عائدات النفط على السياسات التنموية مما أحدث جملة من المشاكل التي تطلبت إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلة. وأدت تلك السياسات إلى هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة. وكان القطاع العام هو محرك النمو الاقتصادي وهو الذي يوفر فرص العمل ويقدم الخدمات الاجتماعية. وقد أدت هذه السياسات إلى وضع يعتمد فيه السكان على 'دولة الرعاية' في تخطيط حياتهم وتوجيهها. ونتيجة ذلك، أصبحت الدولة أسيرة لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية تلك، واعتماد الناس على تلقي ما تقدمه لهم الدولة.

و قد بذلت الدول العربية جهوداً منفردة للحد من تفاقم مشكلة البطالة، ولكنها حتى الآن غير كافية، وفيما يلي عرض لذلك¹:

ففي مصر، تركزت الجهود لتشغيل الشباب بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ورصدت له الدولة اعتمادات مالية كبيرة، وانصب اهتمام الصندوق على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تنفيذ مشاريع لصالح الخريجين كتمكينهم من استغلال أراض زراعية مستصلحة. وفي الأردن، بذلت الحكومة جهوداً لتشغيل الشباب رغم ضعف الموارد المالية وذلك عن طريق صندوق التنمية والتشغيل. كما تعمل جهات أخرى في هذا الاتجاه ومنها صندوق المعونة الوطنية، غير أن إسهاماتها بقيت محدودة.

وفي تونس تم اعتماد برنامج عمل منذ سنة 1998 خاص بتنفيذ عقود تربط بين التدريب والتشغيل. كذلك عمدت معظم دول الخليج العربية على إعادة تنظيم توظيف الوطنيين بجهود نشطة، ووضع إجراءات لتحفيز القطاع الخاص على تشغيل المواطنين بدلاً من الأجانب.

وفي الجزائر اتخذت الدولة عديداً من الإجراءات لتخفيف من ضغوط سوق العمل من خلال البرامج الخاصة بتشغيل الشباب التي هدفت إلى توفير منصب مؤقت للشباب العاطلين عن العمل لتخفيف ضغوط سوق العمل وتقليص البطالة. وترمي هذه الترتيبات إلى مساعدة الشباب في اكتساب خبرة مهنية خلال مدة تتراوح من بين 3 إلى 12 شهراً، ثم تتولى الجماعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب على أن تتلقى معونة مالية من الصندوق الخاص

¹ - إتحاد المصارف العربية - البطالة في العالم العربي - مقال منشور على الموقع: <http://www.uabonline.org/ar/research/economic> تاريخ الإطلاع:

.2016/02/22

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

بالمساعدة على تشغيل الشباب. هذا بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وهدفه حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة مدتها ثلاث سنوات، إضافة إلى دعم خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة التي وضعت خصيصاً لدعم الشباب الراغبين في إنشاء مثل تلك المشروعات . و اعتمدت الجزائر برنامجاً خاصاً بالتشغيل سمي بعقود ما قبل التشغيل و الذي وجه لحاملين الشهادات الجامعية ، وأيضاً طالبي العمل بدون خبرة مهنية.

2- الناتج المحلي الإجمالي: عرف حجم الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية زيادة مطردة خلال الفترة (2000-2014) حيث بلغت قيمته 664.008 مليار دولار سنة 2001 لتصل هذه القيمة إلى 2.727 تريليون دولار عام 2014، أما نمو هذا الناتج فقد كان كبيراً خلال الفترة (2002-2005) حيث وصل إلى أعلى قيمة له في عام 2005 و التي تقدر بـ18.45%، ليشهد بعد ذلك تراجعاً في الثلاث سنوات الموالية أين سجل أدنى معدل نمو و الذي بلغ 8.5% في عام 2008 و هذا بفعل تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية، ليعرف بعد ذلك نمواً متزايداً خلال سنتي 2009 و 2010 أين سجل معدل نمو يقدر بـ9.63% و 13.97% على التوالي، ليعرف بعد ذلك تراجعاً ملحوظاً في معدل النمو حتى وصل إلى 0.46% في عام 2014 بقيمة تقدر بـ 2.727 تريليون دولار و هذا بعد أن بلغت قيمته حوالي 2.714 تريليون دولار في عام 2013 و هو لا يمثل سوى 16% فقط من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية و الذي بلغ حوالي 16.7 تريليون دولار، و هذا نتيجة لعدة عوامل أبرزها انخفاض أسعار النفط وبالتالي إيرادات الطاقة في الدول المصدرة للنفط، و الاضطرابات السياسية و الاجتماعية والنزاعات المسلحة المستمرة في المنطقة. وتستمر المنطقة العربية بتسجيل نمو منخفض نتيجة الضغوط التي يتعرض لها عدد من الاقتصادات العربية كسوريا وليبيا واليمن والعراق، إضافة إلى تداعيات الأزمة السورية على الدول المجاورة، خصوصاً لبنان والأردن، والتي تعيق حركة التجارة و الاستثمار والسياحة وبالتالي النشاط الاقتصادي.

وحسب الدول فقد حلت السعودية، أكبر الاقتصادات العربية حجماً، في المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية البالغ 732 مليار دولار، مثلت 27% من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة، وتلتها الإمارات بإجمالي ناتج محلي قدره 394.1 مليار دولار ومثلت 15% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. وجاءت مصر في المركز الثالث بناتج محلي إجمالي 260.5 مليار دولار بما يمثل 10% من الإجمالي للدول العربية. وفي المركز الرابع حلت العراق الغنية بالنفط بإجمالي 221.8 مليار دولار، وتلتها الجزائر بـ 215.4 مليار دولار ثم قطر الصاعدة بـ 204.7 مليار دولار. أما الدول الأقل من حيث ترتيب

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

الناتج المحلي الإجمالي، فتصدرتها البحرين بـ 21.1 مليار دولار ثم الأردن التي بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها 33.4 مليار دولار، تلتها اليمن بـ 40.5 مليار دولار.

الجدول رقم (II-2): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية و معدل نموه. الوحدة: مليار \$.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي	677,125	664,008	672,711	753,555	890,132
معدل النمو السنوي (%)	12.8	-1.97	1.29	10.72	15.34
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي	1091,568	1291,407	1471,656	1608,517	1781,152
معدل النمو السنوي (%)	18.45	15.47	12.84	8.5	9.69
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	2070,437	2387,093	2653,084	2714,827	2727,449
معدل النمو السنوي (%)	13.97	13.26	10.02	2.27	0.46

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

* من إعداد الباحث.

المطلب الثالث: واقع القطاعات الاقتصادية العربية

توجد في الاقتصاديات العربية قطاعات متنوعة و ذلك نظرا لتنوع الثروات و كبر مساحة الوطن العربي، إذ نجد القطاع الصناعي و ما يوجد به من صناعات تستأثر فيها الصناعات التحويلية و الإستخراجية حصة الأسد نظرا لارتباطها بالمادة الخام كالنفط و المواد المعدنية، و كذلك نجد القطاع الزراعي الذي باستطاعته أن يتمكن من تحقيق الإكتفاء الذاتي لو استغلت إمكانياته أحسن استغلال.

1- القطاع الصناعي: يؤدي القطاع الصناعي في الدول العربية دورا مهما في خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يساهم بشكل فعال بشقيه الإستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك في الصادرات، الأمر الذي يفضي بالدول العربية إلى إيجاد بنية صناعية عربية متكاملة قادرة على تمكين القطاع الصناعي من التنافس محليا و دوليا.

بلغ إجمالي الناتج الصناعي المحلي للدول العربية 912 مليار دولار في عام 2010 ليبلغ هذا الناتج 1.179 تريليون دولار في عام 2011، و هو ما يمثل نموا نسبته 29.3%، و يرجع هذا النمو بالأساس إلى ارتفاع قيمة ناتج الصناعة الاستخراجية للدول العربية خلال عام 2011 إثر تزايد الطلب العالمي على النفط و ارتفاع متوسط أسعاره خلال عام 2011، كما عرفت قيمة الناتج الصناعي زيادة طفيفة في 2012 حيث بلغ حجمه حوالي

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

1.323 تريليون دولار و هو ما يمثل نسبة نمو تقدر بـ 12.2% و يرجع ذلك أساسا إلى تباطؤ معدل النمو في ناتج الصناعة الإستخراجية خلال عام 2012 و هذا بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي، أما في سنة 2013 فقد عرف حجم الناتج الصناعي تراجعاً يقدر بـ 43 مليار دولار مسجلاً بذلك نسبة نمو تقدر (-3.2%)، و هذا محصلة لتراجع الإنتاج النفطي في معظم الدول العربية و بخاصة ليبيا وسوريا، وقد واصل الناتج الصناعي العربي تراجعاً في عام 2014 ليصل إلى حوالي 1.214 تريليون دولار مسجلاً بذلك تراجعاً بنسبة 5.1% و يعزى ذلك بالأساس إلى انكماش ناتج قطاع الصناعات الإستخراجية بحوالي 8.5% و هذا نتيجة تراجع أسعار صادرات النفط الخام وكميات إنتاجه.

أما فيما يخص مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي فهي تقترب من الـ 50% خلال الفترة (2010-2014) و يرجع هذا إلى الأهمية الكبيرة لقطاع الصناعة في معظم الدول العربية.

الجدول رقم (II-3): الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية).
الوحدة: مليار \$.

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
2010	713	32.8	34.1	199	15.1	9.6	912	28.5	44.1
2011	956	34.2	40.1	223	11.8	9.4	1179	29.3	49.4
2012	1080.3	13	40.9	242.6	8.7	9.2	1322.9	12.2	50.1
2013	1031.5	-4.5	38	248.5	2.4	9.1	1280	-3.2	47.1
2014	943.4	-8.5	34.2	270.8	9	9.8	1214.2	-5.1	44

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص 87.

نظراً للدور الهام لقطاع الصناعة في تسريع التنمية وتوفير فرص العمل وتأمين السلع و تعزيز القدرات القدرات التنافسية للصناعات العربية... إلخ، عملت الدول العربية على إعداد استراتيجية صناعية عربية موحدة و التي تم إقرارها في القمة العربية المنعقدة بالجزائر في مارس 2005 و التي تهدف إلى¹:

- تعزيز فعالية العمل الصناعي في كل دولة عربية؛

¹ - صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - الكويت، 2015، ص 102.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

- رفع القدرات التنافسية للصناعة العربية و توسيع التجارة البينية في المصنوعات و الصادرات الصناعية إلى السوق العالمية؛
- العمل على تحقيق التنسيق و التكامل الصناعي العربي؛
- وضع نظم تشريعية استثمارية و تجارية متقاربة؛
- تحسين بيئة الأعمال؛
- بناء القدرات التكنولوجية و العمل على نقل و توطين التقنية؛
- تشجيع م دعم القدرات للمنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة؛
- الإرتقاء بمستوى الجودة الصناعية؛
- تشجيع تبادل الخبرات و المعلومات الصناعية؛
- حفز التشابكات الصناعية و الإبداع و الابتكار الصناعي؛
- دعم برامج بناء القدرات البشرية بالتدريب و التأهيل المهني و التقني؛
- تنسيق الجهود العربية في المفاوضات التجارية الدولية و الإقليمية و تأهيل الكوادر الفنية عالية الكفاءة؛

2- القطاع الزراعي: بلغ الناتج الزراعي العربي 126.864 مليار دولار عام 2010 ليلعب هذا الناتج 135.321 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة نمو تقدر بـ 6.25%، و يرجع سبب هذا التحسن في الأداء إلى تحسن مستوى الغلة نظراً للظروف المناخية المواتية في الدول العربية الزراعية الرئيسية، و السياسات الزراعية في تلك الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة، أما في عام 2012 فقد عرف نمو الناتج الزراعي تراجعاً مقارنة بعام 2011 حيث سجل نمو يقدر بحوالي 1.8% و بقيمة بلغت 137.785 مليار دولار، و يرجع سبب تدني نمو الناتج الزراعي إلى تراجع أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية و في مقدمتها سورية بنسبة 18.8%، المغرب بـ 6.6% و السودان 5.3% الذي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 16.4% من إجمالي الناتج الزراعي العربي. أما في عام 2013 فقد شهد الناتج الزراعي تحسناً في النمو بالمقارنة مع عام 2012 إذ سجل معدل نمو قدره 2.47% حيث بلغت قيمته 141.280 مليار دولار، و في عام 2014 فقد واصل الناتج الزراعي تحسناً منوه أبلغ 3.6% حيث بلغت قيمته 146.553 مليار دولار، و يعزى هذا التحسن إلى التطورات الإيجابية التي طرأت على النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية كالسودان، مصر و الجزائر إذ ركزت سياسات تلك الدول في المجال الزراعي على تحسين وضع الأمن الغذائي و إعطاء القطاع الخاص تسهيلات لزيادة استثماراته في القطاع الزراعي و توسيع استخدام التقنية الزراعية الحديثة.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

أما فيما يتعلق بمدى مساهمة القطاع الزراعي العربي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي فنجد نسبته تتراوح ما بين 5% و 6%، وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قارناه بالإمكانات الطبيعية و البشرية و المالية الموجودة في معظم الدول العربية.

الجدول رقم (II-4): تطور الناتج الزراعي العربي خلال الفترة (2010-2014) الوحدة: مليار دولار.

السنوات	الناتج الزراعي	معدل النمو (%)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
2010	126.864	8.25	6.1
2011	135.321	6.25	5.5
2012	137.785	1.79	5.1
2013	141.280	2.47	4.9
2014	146.553	3.6	5.3

المصدر: صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أعداد متفرقة.

نظرا لأهمية القطاع الزراعي في الاقتصادات العربية لما له من دور في توفير فرص العمل و المساهمة في توفير الحاجات الاستهلاكية الغذائية و كذلك اعتباره ركيزة محورية ترتبط بها و تعتمد عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية و التصنيعية و التحويلية و أنشطة التجارة و الخدمات، فقد واصلت الدول العربية جهودها و سياساتها لدعم التنمية الزراعية، و ذلك من خلال¹:

- التركيز على تحرير أسعار الصرف و أسعار السلع و الخدمات؛
- الحد من التدخل الحكومي في القطاعات الإنتاجية الزراعية؛
- إزالة التسعير والتسليم الإجمالي للمحاصيل الزراعية؛
- رفع القيود التنظيمية عن التجارة الداخلية والخارجية؛
- تنفيذ عدة اشتراطات و التزامات لتحرير التجارة الزراعية البينية؛
- العمل على تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
- السعي إلى الدخول في اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية للاستفادة من المزايا الاقتصادية و التجارية؛
- تفعيل و تنشيط دور القطاع الخاص و إعطائه دورا أكبر في النشاط الزراعي من خلال إجراء العديد من التعديلات المؤسسية و الهيكلية؛

¹ - صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- الكويت، 2015، ص 83.

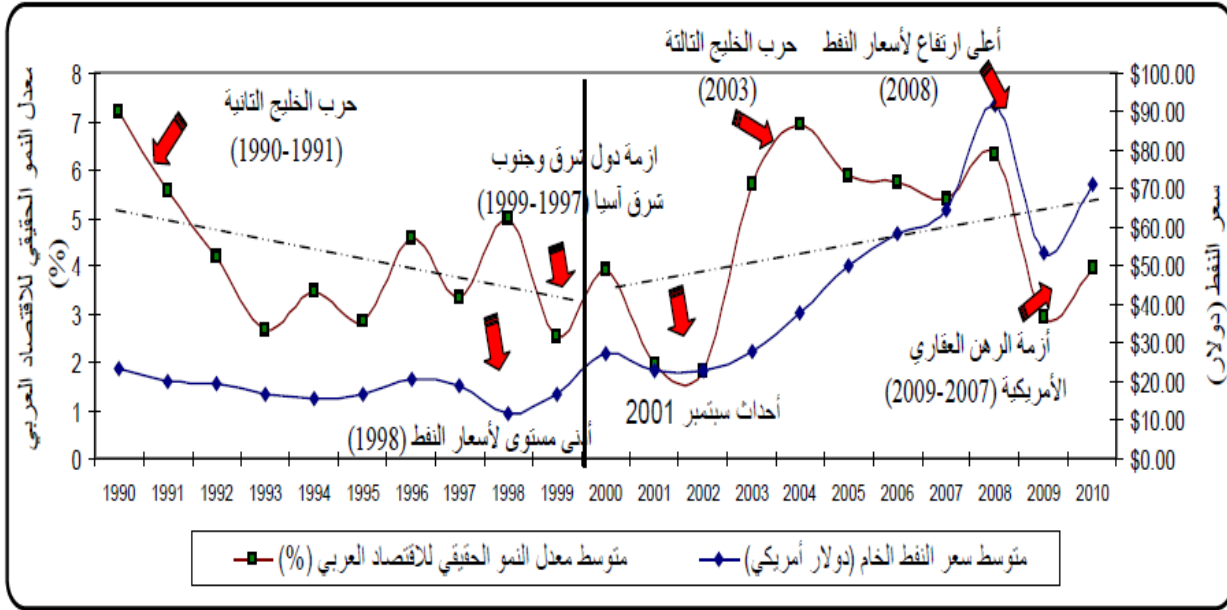
المطلب الرابع: تقييم ملامح الاقتصاد العربي

لقد تأثرت الاقتصادات العربية بشكل أكبر بالتقلبات الاقتصادية العالمية خلال بداية الألفية الجديدة، إلا أنها تعافت بشكل أسرع نوعاً ما من تلك التقلبات، الأمر الذي يعكس الأثر الإيجابي لبرامج و سياسات الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى أثر السياسات المالية و النقدية التي تم تبنيها لتحقيق الاستقرار السعري و خفض العجز في الموازنات الحكومية و تقليل تقلبات أسعار الصرف و الفائدة، هذا من جهة، و من جهة أخرى نلاحظ أن هناك محدودية في دور السياسات المنفذة في معالجة الاختلالات الهيكلية الكامنة في الاقتصادات العربية، و التي لا تزال تمثل خطراً يهدد استدامة الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، و من أبرزها استمرار ارتفاع معدلات البطالة و التوزيع غير العادل لمكاسب النمو في عدد من الدول العربي، و تراجع مستويات التنوع في الهياكل الإنتاجية و التصديرية، و استمرار مسيطرة السياسة المالية للدورة الاقتصادية بما يحول دون تعزيز دورها الداعم للاستقرار، و خاصة على ضوء محدودية دور السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية في الأجل القصير، على ضوء تبني عدد كبير من الدول العربية لنظم تثبيت أسعار الصرف.

1- النمو الاقتصادي: لقد بلغ متوسط معدل النمو المسجل خلال بداية الألفية 4.6% على الرغم من تعرض الاقتصاد العربي في هذه الفترة لعدد من الصدمات، و من أهمها تداعيات أحداث الـ 11 من سبتمبر 2001، و الأزمة المالية العالمية (2007 - 2009)، و يعزى هذا التحسن في الأداء بصفة رئيسية إلى التحسن التدريجي لأسعار النفط خلال الفترة (2003 - 2008) مع ارتفاع مستويات الطلب العالمي على النفط بسبب تحسن معدلات نمو الاقتصاد العالمي و التي بلغت 4% في المتوسط خلال الفترة (2004 - 2007). و قد نتج عن انتعاش النمو الاقتصادي العالمي نمو مضطرد للطلب على النفط و زيادات قياسية في أسعاره التي بلغت نحو 55 دولار في المتوسط خلال الفترة (2003-2008)، و قد قامت الدول العربية خلال هذه الفترة بزيادة إنتاجها النفطي لتلبية الطلب العالمي و الحفاظ على استقرار الأسعار. و قد ساعدت هذه التطورات على ارتفاع العوائد النفطية العربية لمستويات عززت النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

الشكل رقم (II-1): معدلات النمو الحقيقي للدول العربية و أبرز الأحداث الإقليمية و العالمية المسجلة خلال الفترة (1990-2010)



المصدر: - البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

- صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الأسعار العالمية.

2- الأوضاع النقدية و نظم الصرف: يتجلى دور السياسة النقدية في معظم الدول العربية في استهداف

استقرار الأسعار و نظم الصرف و إيجاد بيئة محفزة للنمو الاقتصادي. و قد اتسمت السياسة النقدية المطبقة خلال هذه الفترة بالمرونة بالقدر الذي سمحت به متطلبات التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية و بغية جعل أسعار الفائدة أكثر ملائمة للظروف الاقتصادية و أكثر تحفيزاً للائتمان الموجه للقطاع الخاص، و ساعد على ذلك تحسن أوضاع الموازنات الحكومية.

كما أنها عملت على سن القوانين التي تعزز استقلالية البنوك المركزية و تحول مجالس إدارتها الحق في اتخاذ الإجراءات و التدابير الملائمة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية و ضمان سلامة البيئة المصرفية، و قد ساهمت استقلالية البنوك المركزية في بعض الدول العربية في الحد من التوسع المفرط في الائتمان الحكومي و حفزت الحكومات على تمويل العجزات في موازنتها من موارد حقيقية و عدم الاعتماد على الإصدار النقدي.

و مع ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة و الذي نتج عنه زيادة في السيولة المحلية نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية، و عملت السياسة النقدية على امتصاص فائض السيولة للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، و في المقابل و لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، انتهجت الدول العربية سياسات نقدية توسعية رامية إلى تحفيز القطاع المصرفي المحلي على التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

أما فيما يخص نظم الصرف، فقد اتسمت بشكل عام بالمزيد من المرونة حيث نجد عدد من الدول العربية قد تحولت إلى نظم سعر الصرف الأكثر مرونة بما يسمح بالتجاوب مع المتغيرات الدولية، كما تبنت بعض الدول التي تقوم بتثبيت أسعار صرف عملاتها هوامش أكبر ما بين أسعار الفائدة المحلية و أسعار الفائدة العالمية لإتاحة قدر أكبر من المرونة لزيادة مستويات قدرة السياسة النقدية على مواجهة تقلبات النمو الاقتصادي في الأجل القصير. و ما يجب التنبيه إليه أن السياسات النقدية و المالية المتوازنة التي تم تبنيها في معظم الدول العربية قد ساعدت على استقرار نظم أسعار الصرف المتبعة، حيث نتج عنهما تقييد العجز في الموازنات الحكومية و خفض معدلات التضخم و تقليل التقلبات في أسعار الفائدة المحلية بشكل عزز من كفاءة نظم الصرف.

و من جهة أخرى، شكل اعتماد قابلية عدد كبير من العملات العربية للتحويل خطوة مهمة في جهود الإصلاح و التصحيح الاقتصادي المتبعة في عدة دول عربية و ذلك في إطار خطوات متعددة اتخذتها الدول العربية لتعزيز القدرة التنافسية، حيث بلغ عدد الدول العربية التي أعلنت قبولها للمادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي والتي تنص على التزام الدولة العضو في صندوق النقد الدولي بتحرير جميع المدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية نحو 14 دولة عربية بنهاية 2010.

المبحث الثاني: واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الخارجية التي تلجأ إليها الدول من تحريك عجلة التنمية، و البلدان العربية هي الأخرى تسعى إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشر و في مختلف القطاعات و ذلك من خلال البيئة المناسبة لذلك.

المطلب الأول: أسباب اللجوء إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالدول العربية إلى العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي¹:

1- الإخفاق التنموي: لقد سعت الدول العربية على غرار الدول النامية منذ أن حققت الاستقلال و التحرر من الاستعمار إلى محاولة تجاوز التخلف الشامل الذي ورثته من الاستعمار ومن ثم مباشرة عملية التنمية بمختلف أبعادها، و ذلك من خلال وضع خطط إنمائية، و إتباع سياسات مختلفة تخص مختلف القطاعات و المجالات، و بالرغم من ذلك فقد دلت الوقائع فشل تلك الخطط التي صممت و السياسات التي جسدت أنها لم تستطع بموجها الكثير من الدول العربية أن تصل إلى تحقيق التنمية المنشودة.

و على هذا الأساس، فالمعالم الرئيسية للإخفاق التنموي العربي يمكن توضيحها فيما يلي:

- فشل سياسات التصنيع المتبعة و عدم المقدرة على بناء قاعدة صناعية حقيقية؛
- التبعية التكنولوجية و عدم مقدرتها على بناء القدرات التكنولوجية الذاتية؛
- الاعتماد المفرط على النفط و تبعاته السلبية؛
- الفجوة الغذائية و غياب الأمن الغذائي؛
- حدة مشكلة البطالة بجميع صورها و أشكالها؛
- اتساع دائرة الفقر؛
- محدودية حجم التجارة؛
- ضآلة الإنتاج العربي في عمومه و عدم مقدرته على منافسة الإنتاج الأجنبي؛

2- فشل قيام تكامل عربي حقيقي: تنطوي الدول العربية على مقومات تسمح بتحقيق التكامل العربية و من ثم الوحدة العربية في مختلف جوانبها السياسية و الاقتصادية على وجه الخصوص، و التي تتمثل في الإمكانيات البشرية و المادية اشتراكها في التراث الديني و الحضاري و الثقافي و وحدة اللغة... إلخ، غير أن توافر هذه المقومات

¹ - حسان خضر - الاستثمار الأجنبي المباشر، تعريف و قضايا- مرجع سبق ذكره، ص10.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

لم تكن بالقوة اللازمة نحو تحقيق التكامل العربي نتيجة وجود عدة معوقات حالة دون تحقيق ذلك، و التي تتمثل في:

- التعارض السياسي بشأن الكثير من القضايا التي تم الدول العربية، و خاصة فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي و غزو العراق و الانقلابات السياسية التي حدثت في بعض الدول العربية.
- غياب الإرادة السياسية الحقيقية في التوجه نحو تحقيق التكامل، و عدم اهتمام حكومات الدول العربية بتطلعات شعوبها.
- ضعف العمل العربي المشترك، إلى جانب عدم تمكن كل الجهود التي بذلت و عجزها عن تحقيق ذلك التكامل.
- ممارسة الكثير من الدول العربية نمطا تنمويا قطريا، الأمر الذي ساهم في جعل اقتصادياتها مجموعة اقتصاديات متناثرة، و بالتالي لم يعتمد فيها نمطا تنمويا موحدًا.
- التفاوت بين الدول العربية في توزيع عناصر الإنتاج، و مستوى النمو و توزيع الدخل... إلخ، فعوضا أن يكون هذا التفاوت عاملا لحشد مختلف مواردها و تجميعها و استخدامها استخداما عقلانيا من أجل تحقيق مختلف الأهداف المشتركة الاقتصادية منها و الاجتماعية... إلخ، كان عاملا معيقا للتكامل.
- كل هذه الأسباب حالت دون تحقيقه و كذلك الوصول إلى هدف تحقيق سوق عربية مشتركة تعقد بها وحدة اقتصادية كاملة، الأمر الذي مهد إلى صرف النظر عن تلك الوحدة، و السعي لتحقيق تجمعات إقليمية و من ثم الانفتاح أكثر على العالم الخارجي و محاولة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- عدم الارتقاء بالتجمعات العربية شبه الإقليمية إلى المستوى المنشود: تتمثل هذه التجمعات في:

- **الاتفاقية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي:** حيث أقر وزراء دول مجلس التعاون الخليجي الست في ختام اجتماعهم المنعقد في الرياض بتاريخ 08 جوان 1981 مشروع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء و التي حلت محل الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين دول المجلس و التي تم المصادقة عليها في 1981/11/11، و كان من أهدافها إنشاء منطقة للتجارة الحرة و حرية انتقال رؤوس الأموال، و توحيد التعرفة الجمركية، و تنسيق كل الجهود و السياسات الإنمائية لإنجاح التكامل فيما بينها.
- **إتحاد المغرب العربي:** تم تأسيسه في سنة 1989، حيث كانت تطمح الدول الأعضاء فيه إلى إنشاء منطقة حرة للتجارة و حركة رؤوس الأموال و الأشخاص... إلخ، و كذلك إزالة كافة القيود التي من شأنها أن تعيق ذلك. و ما يجب ذكره و تأكيده في هذا السياق، هو أن هذه التجمعات العربية شبه الإقليمية لم ترق واقعا إلى المستوى الذي كانت تطمح إليه الشعوب المعنية بذلك، و يعود ذلك إلى جملة من المعوقات الداخلية و الخارجية و التي تتلخص في الآتي:

- الركود الاقتصادي؛

- العقبات الإدارية؛

- أزمة الخليج الأولى و الثانية و الحروب التي انجرت عنها؛

- الصراعات التي تسود دول المنطقة بسبب تعارض توجهاتها السياسية؛

- تعدد وجهات النظر بشأن الكثير من القضايا و التي منها قضية الصحراء الغربية... إلخ؛

إلى جانب ذلك فقد أثبت العمل العربي المشترك فشله ميدانيا، و قد تجلّى ذلك في عدد من الصور من بينها على سبيل المثال السوق العربية المشتركة التي لم تثبت بجدارة و استحقال على أنها سوق حقيقية تتضمن إزالة مختلف القيود و حرية انتقال رؤوس الأموال و الأشخاص و التبادل.

و من الحقائق الميدانية التي تثبت أن التجمعات العربية شبه الإقليمية لم ترق إلى المستوى المطلوب الذي كان من المفترض الوصول إليه، نجد ما يلي:

- لم تتجسد ميدانيا الاستثمارات البينية فيما بينها بالحجم الذي يظهر التكامل بصورة واقعية ومقنعة.

- بقاء الكثير من البنود المصادق عليها من طرف أعضاء التجمعات الإقليمية مجرد حبر على ورق، فليس هناك حقائق ملموسة مثلا تثبت إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

- أن التجارة البينية للتجمعات العربية شبه الإقليمية بقيت محتشمة و متواضعة مقارنة بتلك التي تميز التجمعات الإقليمية الدولية.

- لم يجر بناء إتحاد نقدي الذي يفترض من ورائه إحداث عملة موحدة و إنشاء بنك مركزي موحد.

و في ظل الفشل في الوصول إلى إنشاء تجمعات إقليمية حقيقية من أجل التغلب على مختلف المشاكل الاقتصادية و تحقيق التنمية، كان لا بد على الدول العربية، و على المستوى القطري أن تفكر في بدائل حقيقية من أجل تحقيق تلك الأهداف عبر الانفتاح على الاقتصاد العالمي و من ثم تكثيف الجهود لفسح المجال لمساهمة الشركات الأجنبية جنبا إلى جنب مع القدرات الوطنية.

4- هجرة الأموال العربية إلى الخارج: لقد شهدت الدول العربية و خاصة النفطية منها في سنوات

1973 و 1978 و بداية 2007 ازدهارا نتج عن ارتفاع أسعار البترول، الأمر الذي أتاح لها تجميع موارد فائضة كبيرة في منطقة تتسم بعدم الاستقرار السياسي، مما أدى إلى تحول حجم هائل من هذه التدفقات المالية إلى الخارج. و يمكن إرجاع أسباب هجرة رؤوس الأموال العربية خارج الوطن العربي لعدة أسباب أهمها¹:

¹ - علي لطفي - الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي - مرجع سبق ذكره، ص 164.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

— ضعف الاستراتيجيات الوطنية في استيعاب الفوائض المالية الكبيرة.

— يرجع المستثمرون العرب أسباب استثماراتهم خارج الوطن العربي لأسباب و اعتبارات أمنية و غيرها من الاعتبارات المقيدة لغرض الاستثمار داخل الوطن العربي، علما بأن المادة (18) من قانون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تعمل على تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية.

— تعتبر الأسواق المالية حافزا مشجعا لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول التي تتوفر فيها أسواق مالية، بحيث تحقق هذه الأسواق أكبر عائد ممكن، و على الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن رأس المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عن المجازفة و المخاطرة في الأسواق العربية، و من هذا المنطلق فإن تطوير و توسيع الأسواق المالية العربية يعتبر من العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال العربية و استثمارها وتوطينها في الوطن العربي.

— هناك إجراءات إدارية معقدة أمام المستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية، التحويلات المالية و تسديد القروض... إلخ، بالإضافة إلى خلل في الهياكل الأساسية للخدمات و النقل و الاتصال.

الأمر الذي أرغم الدول العربية التي كانت تأمل في عودة تلك الأموال المهاجرة و الاستفادة منها في مختلف مجالات التنمية، أن تتخذ كل التدابير من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للرفع من معدلات الاستثمار، و خاصة في خيبة الأمل في رجوع الأموال العربية المهاجرة.

تعول الحكومات العربية على تمويل استراتيجيات التنمية الحديثة من خلال استقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي، و الواقع أن الاستثمار الأجنبي يساهم في التقليل من حدة عجز ميزان المدفوعات و تفادي اللجوء إلى الديون الخارجية، و التبشير بمزايا هذا الاستثمار في مساهمته بالتنمية.

المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

لقد حلت المنطقة العربية في المرتبة الرابعة عالمياً في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام 2014، بين سبع مجموعات جغرافية، وبمتوسط قيمة بلغ 36.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة، إن هذه النتيجة أظهرت أن الأداء العربي جاء ضعيفاً جداً، مما أفقدها جاذبيتها للاستثمارات الخارجية، ويؤكد ذلك أيضاً أنها جاءت بعد مجموعات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي حلت في المرتبة الأولى، ودول شرق آسيا والمحيط الهادئ التي حلت في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى التي حلت في المرتبة الثالثة.¹

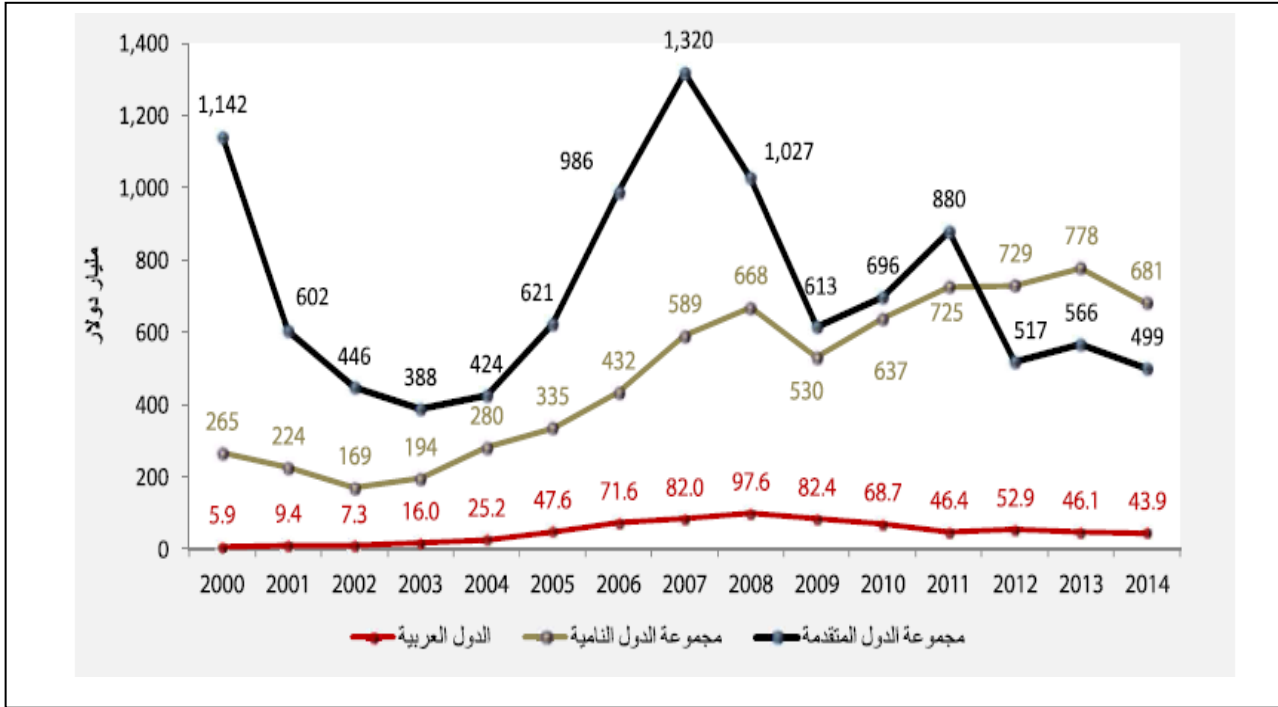
إن الاتجاه الغالب هو استمرار التراجع للعام الخامس على التوالي باستثناء تحسن بنسبة 17 % في 2012 لتصل في 2013 إلى 48.5 مليار دولار، ومع موجة ثورات الربيع العربي في 2011 كان الانخفاض الأكبر بنسبة 32 %، ويعود سبب هذا التراجع إلى حدة التوترات الإقليمية التي أدت إلى زيادة الغموض وعدم اليقين بشأن استقرار الأوضاع، ما أدى إلى الحد من دخول المستثمرين الأجانب، كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) انخفاضاً بمعدل 13.1% إلى 66.2 مليار دولار عام 2010م مقارنة مع 76.2 مليار دولار عام 2009م .

وقد مثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) ما نسبته 5.3% من إجمالي العالمي البالغ 1.24 تريليون دولار، و11.5% من إجمالي الدول النامية البالغ 573.6 مليار دولار، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذباً، حيث تراجعت بشكل طفيف من 4.8% عام 2006م إلى 4.1% عام 2007م ثم عاودت الارتفاع إلى 5.5% عام 2008م قبل أن تففز بقوة إلى 6.4% عام 2009م.

¹ - عدنان كريمة - ضعف أداء الاقتصادات العربية يفقدها جاذبيتها للاستثمارات - صحيفة مكة أون لاين، 07 نوفمبر 2014.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

الشكل رقم (II-2): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بالمليار دولار.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 9% من 53.5 مليار دولار عام 2012 إلى 48.5 مليار دولار عام 2013، و ظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008.

و قد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.3% من إجمالي العالمي البالغ 1.45 تريليون دولار، و 6.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 778 مليار دولار.

و كانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ 4.5% خلال الفترة ما بين عامي 2005 و 2007 إلى 5.4% عام 2008 ثم إلى 6.4% عام 2009 قبل أن تتراجع إلى 5.2% عام 2010 ثم إلى 2.8% عام 2011 و لتعاود ارتفاعها بنسبة 4% عام 2012. و لكن في عام 2013 عرفت تراجعاً مرة أخرى يقدر بـ 0.8% بالمقارنة مع عام 2012، ثم من بعد ذلك فقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً يقدر بـ 0.4% في عام 2014.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

الشكل رقم (II-3): حصة التدفقات الواردة للمنطقة العربية كنسبة من العالم والدول النامية (2000-2014).



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى 5 دول عربية فقط (لبنان، ليبيا، سلطنة عمان، الصومال، وموريتانيا) فيما تراجع في 16 دولة (السعودية، مصر، قطر، الإمارات، الجزائر، الأردن، السودان، تونس، العراق، سورية، المغرب، البحرين، فلسطين، الكويت، جيبوتي واليمن). وأوضحت الإحصائيات إلى أن السعودية قد جاءت في المرتبة الأولى عربياً كأكبر دولة مضيغة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 28.1 مليار دولار وبحصة بلغت 42.5% من الإجمالي العربي رغم تراجع التدفقات بنسبة 12% مقارنة بالعام 2009م حيث اتجهت الاستثمارات الأجنبية إلى عدد من المشاريع النفطية الضخمة، تلتها مصر في المرتبة الثانية بقيمة 6.4 مليار دولار وبنسبة 9.6% ثم قطر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.5 مليار دولار وبنسبة 8.4% رغم تراجع التدفقات في عام 2010م مع إتمام آخر محطة من محطات الغاز الطبيعي المسال (قطر غاز) والتي كانت قد دعمت الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009م، ثم لبنان في المرتبة الرابعة بقيمة 5.0 مليار دولار وبنسبة 7.5% من الإجمالي العربي، وفي الإمارات ظلت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر عند نفس المستوى المنخفض الذي كان قائماً في عام 2009م، عندما هبطت بحدة إلى 4 مليارات دولار بسبب الأزمة الاقتصادية، أما التدفقات الواردة إلى ليبيا فقد ازدادت بأكثر من 40% في عام 2010م لتصل إلى 3.8 مليارات دولار، ولكن هذه الطفرة يبدو أنها قصيرة الأجل بالنظر إلى الوضع السياسي الراهن في البلد بشكل

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

خاص ودول شمال أفريقيا بشكل عام التي من المرجح أن تشهد تراجعاً في التدفقات الواردة حيث لم تحدث عمليات كبيرة تتعلق باندماج واحتياز الشركات عبر الحدود على مدى الأشهر الخمسة الأولى من 2011م. وفيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت خلال العام 2009م، فقد تصدرت جيبوتي التصنيف بنسبة 67.2% بما يشير إلى اعتماد اقتصاد جيبوتي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي أو لردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار الوطني، تلتها مجموعة الدول التي تضم كلاً من ليبيا، لبنان، الأردن، السعودية، الصومال، السودان، العراق، فلسطين، بنسب تتراوح ما بين 21.35% إلى 48.85% وأخيراً حلت كل من مصر، قطر، تونس، سورية، سلطنة عمان، الكويت، المغرب، الجزائر، البحرين، الإمارات، اليمن، وموريتانيا ضمن مجموعة الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي حاجز الـ 20%.

إن الاتجاه الغالب هو استمرار التراجع للعام الخامس على التوالي باستثناء تحسن بنسبة 17% في 2012 لتصل في 2013 إلى 48.5 مليار دولار، أي بانخفاض نحو 50% عما كانت عليه في 2008 عندما قدرت بنحو 96.2 مليار دولار. ولوحظ أن التراجع بدأ في 2009 بنسبة 16%، واستمر في 2010 بنسبة 15%. ومع موجة ثورات الربيع العربي في 2011 كان الانخفاض الأكبر بنسبة 32%، قبل أن تسجل النسب تحسناً بنسبة 17% في 2012، لتعود إلى الانزلاق بنسبة 9% في 2013. ويعود سبب كل هذا التراجع إلى حدة التوترات الإقليمية التي أدت إلى زيادة الغموض وعدم اليقين بشأن استقرار الأوضاع، ما أدى إلى الحد من دخول المستثمرين الأجانب، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حركة الاستثمارات العربية البينية، وبخاصة الدول التي تشهد صراعات وحروباً أو تحولات جذرية في أوضاعها السياسية. كذلك شهد عام 2014 تراجعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حيث سجلت قيمة تقدر بحوالي 44 مليار دولار بنسبة انخفاض وصلت إلى (-8%) مقارنة بعام 2013. و هذا نتيجة استمرار الظروف غير الملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

الجدول رقم (II-5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

الوحدة: مليار دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	النسبة من الإجمالي 2010 (%)	معدل النمو 2010 / 2009 (%)
السعودية	12.097	17.140	22.821	38.151	32.100	28.105	42.45	(12.45)
مصر	5.376	10.043	11.578	9.495	6.712	6.386	9.65	(4.86)
قطر	2.500	3.500	4.700	3.779	8.125	5.534	8.36	(31.89)
لبنان	3.321	3.132	3.376	4.333	4.804	4.955	7.48	(3.14)
الإمارات	10.900	12.806	14.187	13.724	4.003	3.948	5.96	(1.37)
ليبيا	1.038	2.013	4.689	4.111	2.674	3.833	5.79	43.34
الجزائر	1.081	1.795	1.662	2.294	2.761	2.291	3.46	(17.02)
سلطنة عمان	1.538	1.588	3.431	2.528	1.471	2.045	3.09	39.02
الأردن	1.984	3.544	2.622	2.829	2.430	1.704	2.57	(29.88)
السودان	2.305	3.534	2.426	2.601	2.682	1.600	2.42	(40.34)
تونس	783	3.308	1.616	2.758	1.688	1.513	2.29	(10.37)
العراق	515	383	972	1.856	1.452	1.426	2.15	(1.79)
سورية	583	659	1.242	1.467	1.434	1.381	2.09	(3.70)
المغرب	1.654	2.449	2.805	2.487	1.952	1.304	1.97	(33.20)
البحرين	1.049	2.915	1.756	1.794	257	156	0.24	(39.30)
الكويت	234	121	112	-6	1.114	81	0.12	(92.73)
موريتانيا	814	106	138	338	(38)	14	0.02	136.84
إجمالي الدول العربية	47.563	70.380	81.414	96.762	76.223	66.201	-	(13.15)

المصدر: قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (الأونكتاد) تقرير الاستثمار العالمي (2011م).

أما عن قائمة أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية ما بين عامي 2001 و 2012 نجد كلا من فرنسا و الكويت و الولايات المتحدة و الإمارات و المملكة المتحدة و السعودية و اليابان وهولندا و الصين و ألمانيا بقيمة بلغت 211.5 مليار دولار و بنسبة تزيد عن 70% من الإجمالي. كما حلت إيطاليا و البحرين و اسبانيا و قطر و سويسرا و كندا و الأردن و استراليا و لبنان و بلجيكا ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بقيمة 58 مليار دولار و بنسبة 19.3%.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

الجدول رقم (II-6): قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بين عامي 2001 و 2012

الدولة	فرنسا	الكويت	الو.م.أ.	الإمارات	بريطانيا	السعودية	اليابان	هولندا	الصين	ألمانيا
النسبة المئوية (%)	12.7	11.8	10.2	8.4	6	4.7	4.7	4.3	4.1	3.6
الدولة	إيطاليا	البحرين	إسبانيا	قطر	سويسرا	كندا	الأردن	أستراليا	لبنان	بلجيكا
النسبة المئوية (%)	3.5	3.1	2.9	1.9	1.9	1.4	1.3	1.2	1.1	1.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات العربية

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية بالغة لدى الاقتصاديات العربية، و ذلك من خلال مايلي:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي:

تعكس نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار والأرقام الموجودة في الجدول أدناه تشير إلى أن أكبر المساهمات تحققت في الدول العربية ذات الاقتصاد الصغير نسبياً مثل تونس، البحرين، الأردن ولبنان وهي دول في مجملها غير مصدرة رئيسية للنفط، حيث تعدت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2014) الـ 70% في الدول الثلاث الأولى الـ 110% في لبنان.

أما بالنسبة لمصر، السودان و المغرب فقد تراوحت ما بين 28% و 32% في الدولتين الأوليتين و قارت الـ 50% في المغرب، و معروف على أن هذه الدول تعتمد بالدرجة الأولى زراعية. أما بقية الدول الأخرى و التي تعرف بأنها دول نفطية على غرار السعودية، الكويت، ليبيا و الجزائر فنجد أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 20% و 30% خلال الفترة (2010-2014). أما سوريا و فلسطين فالنسبة ضئيلة جدا أو غير موجودة و هذا نظرا للظروف التي تمر بها هاتين الدولتين من اضطرابات سياسية و أمنية بالنسبة للأولى و احتلال بالنسبة للثانية.

في حين في اليمن، فالأمر يختلف حيث أنها من الدول الأقل نمواً في العالم، كما أن صغر الاحتياطي النفطي لديها يؤثر على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للموارد الطبيعية. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

الجدول رقم (II-7): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الوحدة: نسبة مئوية

الدولة	السنوات				
	2014	2013	2012	2011	2010
الجزائر	12.6	12.1	11.3	11.1	12.1
مصر	29	29	28.5	29.3	31.8
ليبيا	38.5	25.8	21.7	47.1	21.8
المغرب	46.5	48.3	46	43.9	48.4
السودان	30.5	32.2	31.5	25.9	23.9
تونس	66.3	71.3	72.4	68.9	71.2
البحرين	86.1	83.9	77.6	76.9	58.9
العراق	10.4	7.9	6.1	5.3	5.8
الأردن	80	79.6	80.4	81.1	82.9
الكويت	9.1	9.2	10.4	9.9	10.3
لبنان	112.7	112.1	114.9	118.5	116.6
عمان	24.7	24	23.3	24.7	26.4
قطر	15.3	15.4	16.8	18.6	24.4
السعودية	28.6	27.9	27.1	27.9	33.5
الإمارات	25.1	23.1	21.4	20.4	22.3
اليمن	4.4	9.1	10.8	13.3	15.7

Source : UNCTAD, World Investment Report, 2016 Annex Table 7.

(-): عدم توفرها.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من رأس المال الثابت:

عرفت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في كل من المغرب و البحرين تزايداً في الغالب خلال الفترة (2010-2014) حيث انتقلت من 5.5% و 2.3% في سنة 2010 على التوالي إلى 11% و 29.4% في عام 2014 و هي زيادة كبيرة تدل على تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة الاستثمارية في هاتين الدولتين وبالتالي على أهميته في الاقتصاد الوطني. وفي دول ما يعرف بالربيع العربي و هي مصر، تونس، ليبيا، اليمن و سوريا فقد عرفت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

تكوين رأس المال الثابت تراجعاً خلال هذه الفترة في الدول الثلاث الأولى و هذا بفعل التغيرات السياسية و الظروف الأمنية و التي أثرت على التنمية الاقتصادية و بالتالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في استمرار الاضطرابات في كل من اليمن و سوريا أدى إلى تعطيل مسارات التنمية بشكل كامل الأمر الذي أدى إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية.

كما بدأت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول المصدرة الرئيسية للنفط (السعودية، الإمارات و الجزائر) في الانخفاض نظراً لانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القليلة الماضية وخاصة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ففي المملكة العربية السعودية بلغت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت 4.2% عام 2014 بعدما أن كانت 22.7% عام 2010، أما في الإمارات العربية المتحدة وصلت إلى 7.6% في عام 2014 في حين أنها كانت تبلغ 12.3%، وفي الجزائر بلغت النسبة 1.9% في عام 2014 بعدما أن كانت 3.9% عام 2010 وهذا راجع بالأساس إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و كذلك الشروط المفروضة في قطاع الاستثمار التي لا تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما العراق فقد عرفت تلك النسبة تزايداً خلال هذه الفترة إذ انتقلت النسبة من 4.6% المسجلة سنة 2010 إلى 8.1% في عام 2014. وهذه النسب تدل على أنه من الناحية المالية استطاع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم مساهمة كبيرة في الاستثمار المحلي وتكوين رأس المال الثابت وبالتالي أصبح يلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي. و يتعاضد هذا الدور في الدول العربية غير النفطية التي كانت تعاني من انخفاض حجم الاستثمار الأمر الذي أثر سلباً على النمو الاقتصادي خلال السنوات الماضية. إلا أن هذا التأثير لا زال بدرجة كبيرة في الاقتصاديات العربية الصغيرة نسبياً. ويمكن اعتبار أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على الجانب المالي الاستثماري وهو أحد الأهداف التي ترمي إليها الدول من جذب هذا الاستثمار.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

الجدول رقم (II - 8): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	3.9	4.1	2.3	2.4	1.9
مصر	13.4	-1.2	14.7	11.4	12.1
ليبيا	6.7	-	10.9	4.5	0.4
المغرب	5.5	8	8.5	10.1	11
السودان	18.3	15.6	22.1	13.6	10.4
تونس	14	11.5	15.8	11	10.9
البحرين	2.3	2.2	25.9	27.8	29.4
العراق	4.6	4.6	7.1	8.2	8.1
الأردن	27.1	23.8	22.5	25.9	26.3
الكويت	6.4	15.6	12.9	5.7	3.6
لبنان	40.2	29.4	29.8	23.5	24.4
عُمان	8.3	13.5	4.5	4.1	3.3
قطر	11	1.9	0.7	-1.4	1.4
السعودية	22.7	10.8	7.4	5	4.2
سوريا	11.8	-	-	-	-
الإمارات	12.3	9.6	8.3	7.3	7.6

Source : UNCTAD, World Investment Report, 2016 Annex Table 5.

بالرغم من ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال السنوات الماضية إلا أنه يجب ملاحظة ما يلي:

- محدودية نشاط الشركات عبر الوطنية خارج قطاع النفط والغاز. إن أهمية تواجد الشركات عبر الوطنية يتعدى توفير الموارد المالية إلى جلب تكنولوجيا جديدة، أساليب إدارة حديثة بالإضافة إلى أن الشركات عبر الوطنية عن طريق سيطرتها على التجارة الدولية تستطيع أن تساهم في تحسين الجودة من ناحية وتوفير منافذ

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

للتصدير من ناحية أخرى؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات. كما أن سيطرة الشركات عبر الوطنية على العملية الإنتاجية العالمية يؤدي إلى ربط الدول العربية المستضيفة لهذه الشركات بالإنتاج العالمي الأمر الذي يدفع نحو المزيد من التكامل بين الاقتصاد العربي والعالمي.

- تم استثمار جزء كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في قطاعات الاتصالات، السياحة، الخدمات المالية، البناء والتشييد في حين كانت مساهمته أقل في القطاعات الرئيسية مثل الصناعة والزراعة وهي القطاعات الرئيسية من حيث التصدير، وبالتالي فإنه ما لم ترتفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذين القطاعين فإن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الصادرات سيظل محدوداً.

- كما أنه يلاحظ أن قطاعات السياحة والبناء لا تتطلب نقل تكنولوجيا جديدة وبالتالي فإن ارتفاع نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات لن يسهم بدرجة كبيرة في تدفق تكنولوجيا جديدة إلى اقتصاديات الدول المضيفة.

المطلب الرابع: فجوة الجاذبية العربية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نتطرق إلى مفهوم فجوة الجاذبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ثم إلى واقعها في الدول العربية ثم رصد عناصر الجاذبية الخاصة بالدول العربية.

1- مفهوم فجوة الجاذبية:

يقصد بها الفارق أو الاختلاف في توافر المتطلبات الأساسية و في حيازة العوامل الكامنة و العناصر الخارجية الايجابية التي يتطلبها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دولة أو مجموعة جغرافية ما و دولة أو مجموعة جغرافية مرجعية¹.

كما يشير مصطلح الفجوة إلى الاختلاف أو الفرق بين الأداء المتوقع من قبل دولة ما من حيث جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية و الأداء الفعلي للدولة المعنية، و في هذه الحالة نتحدث عن فجوة الأداء.

انطلاقاً من هذا المفهوم تعبر فجوة الجاذبية عن التحدي الذي تواجهه الدولة أو المجموعة الجغرافية من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي.

ويتم احتساب الفجوة كنسبة مئوية تقيس الفرق بين أداء الدولة أو المجموعة الجغرافية المعنية و دولة أو مجموعة دول مرجعية (دول المقارنة) منسوبا إلى أداء الدول المرجعية.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إيمان الصادرات.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

2- واقعها في الدول العربية:

على مستوى المؤشر العام، بلغت فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كمجموعة جغرافية مرجعية، 35.5% عام 2014 و هو تقريبا نفس مستوى الفجوة المسجل في سنة 2013.

و يتفرع هذا الفارق النسبي بدوره إلى فجوة المتطلبات الأساسية أو المسبقة، و قيمتها 27.7% عام 2014 مقابل 25.2% سنة 2013، و فجوة العوامل الكامنة بنسبة 28.3% عام 2014 و هي تقريبا نفس النسبة التي تم تقديرها السنة الماضية، و فجوة العوامل أو المؤثرات الخارجية الايجابية التي بلغت 54.6% هذه السنة، أي بارتفاع طفيف مقارنة بـ 53.8% عام 2013، و التي تبرز بشكل واضح أهمية التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من أجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية.

الجدول رقم (II-9): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (%)

المؤشر العام لجاذبية الاستثمار		مجموعة العوامل الخارجية الايجابية		مجموعة العوامل الكامنة		مجموعة المتطلبات الأساسية		المجموعة الجغرافية
2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	
46.4	48.6	66.9	69.8	42.3	44.1	28.4	27.9	إفريقيا
41.0	43.0	56.4	56.8	34.5	39.9	32.7	31.8	جنوب آسيا
36.0	38.2	53.0	58.1	30.6	31.1	27.8	27.2	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
35.5	35.3	54.6	53.8	28.3	28.3	27.7	25.2	المنطقة العربية
21.9	26.1	32.5	42.2	17.7	21.2	18.3	18.8	أوروبا و آسيا الوسطى
17.2	17.6	20.6	22.2	16.1	17.2	11.0	13.1	شرق آسيا و المحيط الهادئ

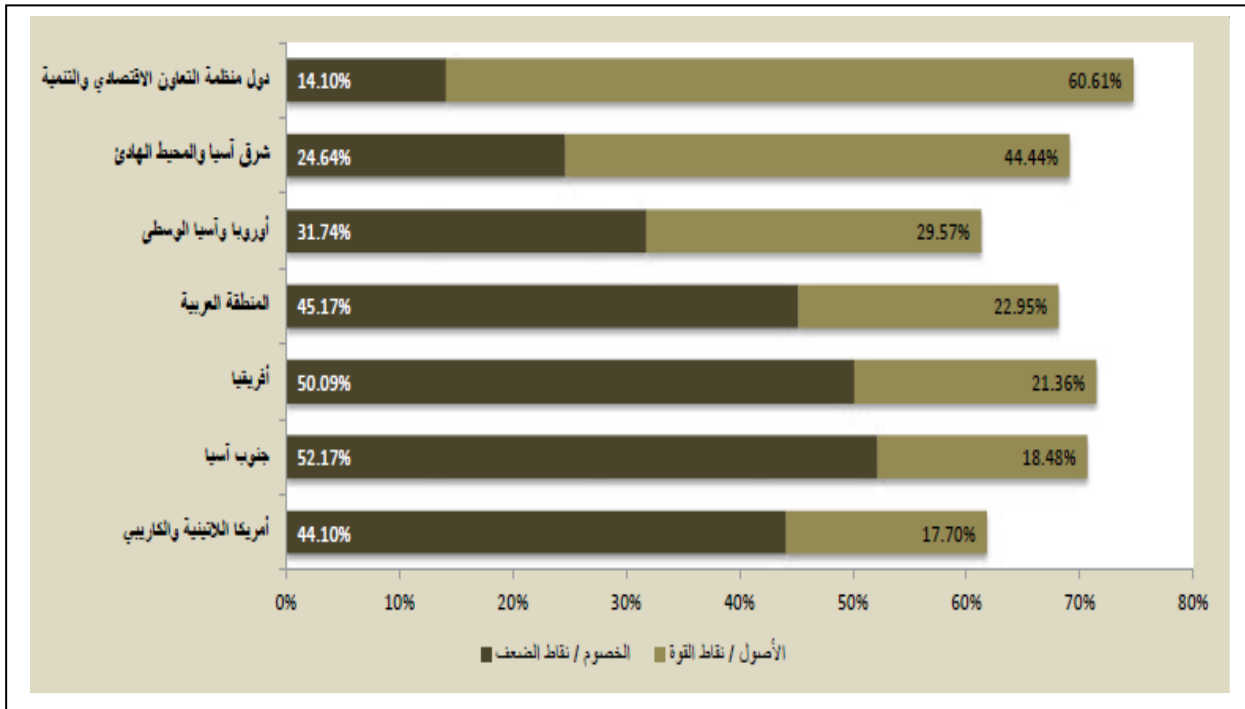
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات(ضمان).

3- ميزان الجاذبية العربية:

في سياق رصد العناصر الجاذبة و المعوقة للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية فنجد أن هناك قصور بالنسبة للدول العربية في ميزان الجاذبية للمجموعات الثلاث.

أ- مجموعة المتطلبات الأساسية: احتلت الدول العربية المرتبة الرابعة بنسبة تقدر بحوالي 23% من بين سبعة مناطق جغرافية كنقاط قوة مقابل 45% كنقاط ضعف، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (II-4): نسبة الأصول و الخصوم من مجموع النقاط المحتملة لمجموعة المتطلبات الأساسية لـ 2014



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات 2014، ص 66.

وتتضمن هذه المجموعة أربعة مؤشرات، حيث جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 50.3 نقطة، و قد تراجعت قيمة هذا المؤشر إلى 48.8 نقطة بنسبة انخفاض تقدر بـ 2.9% في سنة 2013، و قد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية بأداء متوسط حول المتوسط العالمي ثم دول المشرق العربي بأداء ضعيف، و جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة و بأداء ضعيف وفي المركز الأخير نجد مجموعة دول الأداء المنخفض و بأداء ضعيف جدا. و يرجع هذا إلى:

- تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج بالأساس عن استمرار الاعتماد المفرط على إيرادات النفط و مشتقاته في تكوين المحلي الإجمالي في مجموعة كبيرة من الدول العربية.

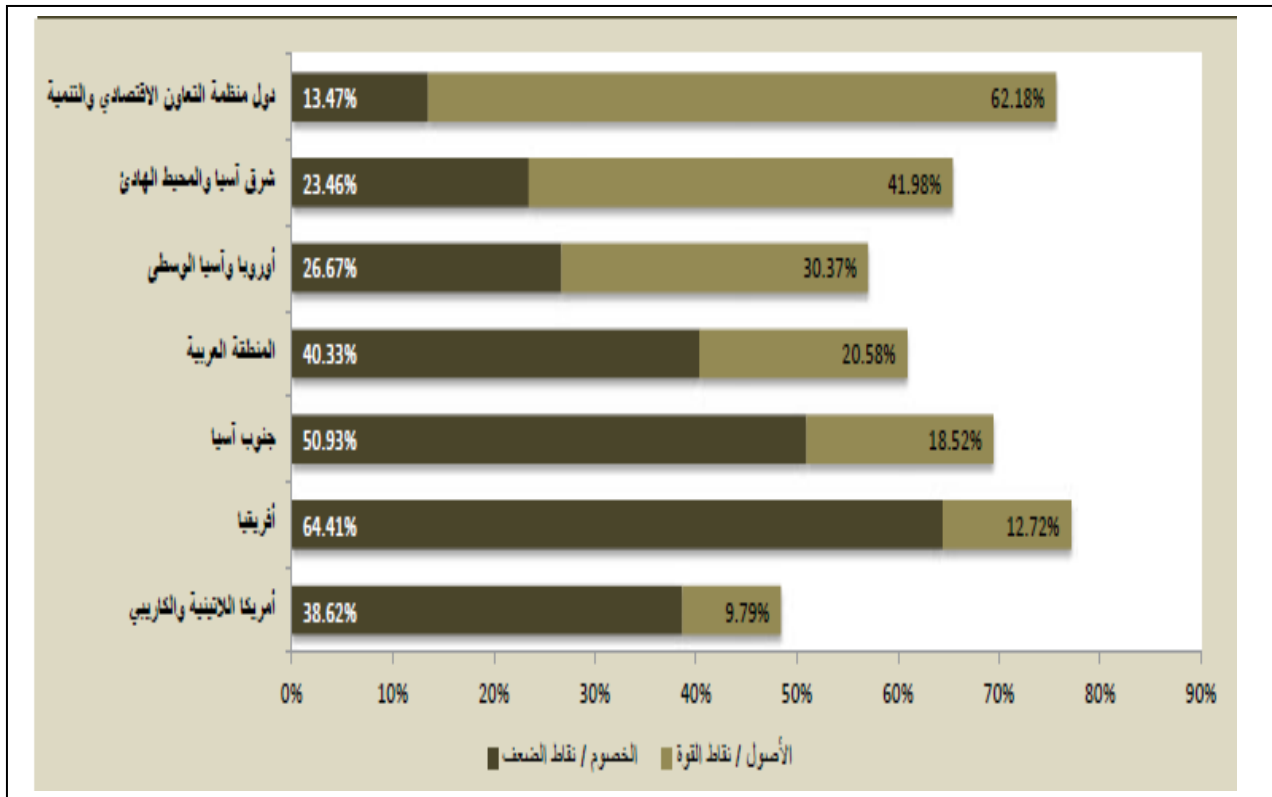
الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

- معدل التضخم الذي يقلل من القيمة الحقيقية لكافة الدخول من غير الأجور و التي يتم تحديدها في إطار اسمي مثل المعاشات و المنح، وعليه فإن قطاعات المجتمع التي يتحدد دخلها في إطار اسمي تكون أكثر عرضة لمخاطر التضخم، فشرائح السكان الذين يتحدد دخلهم اسميا هم عادة من الفئات المتوسطة في معظم الدول العربية، كما يتسبب التضخم أيضا في زيادة حصيلة الفوائد الاسمية عندما يطلب المستثمرون التعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية للنقود، و بالتالي يرفع في مستوى عدم التأكد. وما يجب الإشارة إليه أن مستويات و أسباب التضخم متباينة بين الدول العربية وتعتبر الدول العربية النفطية الأكثر تعرضا لهذه الظاهرة.

- لقد أدى تباطؤ النمو في الدول العربية غير النفطية إلى تزايد العجز في الميزانية و هو أحد العوامل الطاردة للاستثمار و المساهمة في زيادة معدلات التضخم، و تواجه مجموعة الدول العربية التحدي الآني المتمثل في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي أو الحفاظ عليه وسط أجواء عدم اليقين السياسي و الاضطرابات الاجتماعية التي زادت من حدة عجز الموازنة.

ب- مجموعة العوامل الكامنة: جاء ترتيب الدول العربية في المركز الرابع بنسبة 20.6% كنقاط قوة من بين سبع مناطق جغرافية و 40.33% كنقاط ضعف، و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (II-5): نسبة الأصول و الخصوم من مجموع النقاط المحتملة لمجموعة العوامل الكامنة لعام 2014



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات 2014، ص 66.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

وتتضمن هذه المجموعة خمسة مؤشرات فرعية، و قد جاء ترتيب الدول العربية رابعا من بين سبعة مجموعات جغرافية شملها المؤشر بمتوسط بلغ 45.7 نقطة، و قد تراجع أداء الدول العربية مقارنة بعام 2013، و ما يلاحظ كذلك هو استمرار تصدر دول الخليج بأداء جيد و هو يتفوق على المتوسط العالمي، ثم جاء ترتيب دول المشرق العربي ثانيا وبأداء ضعيف ومن بعدها دول المغرب العربي بأداء ضعيف و أخيرا نجد مجموعة دول الأداء المنخفض وبأداء ضعيف جدا، مع العلم أن أداء دول المغرب العربي قد تحسن فيما تراجع أداء بقية المجموعات بمعدلات ضئيلة، هذا مقارنة بعام 2013، ويمكن إرجاع ذلك إلى مايلي:

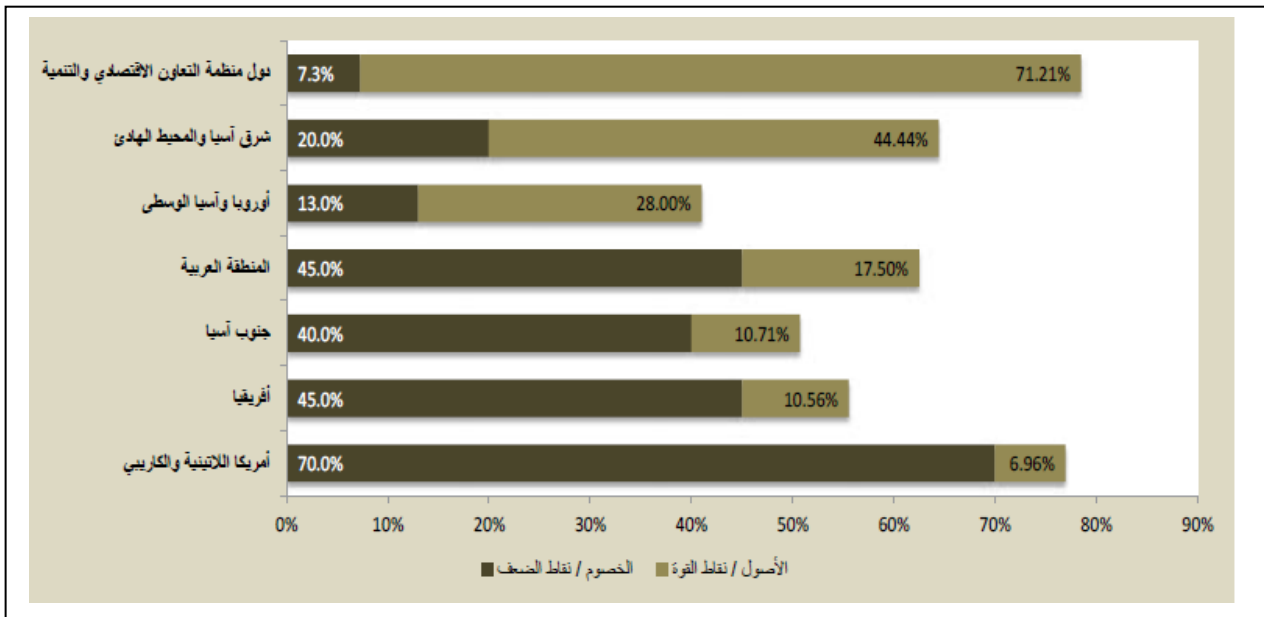
- على الرغم من الوضعية التنافسية الحسنة نسبيا لميزان جاذبية الدول العربية عموما و دول مجلس التعاون الخليجي بالخصوص من حيث مكون حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، فإن عددا كبيرا من دول المنطقة يشكو من ميزان سلبي لمؤشر الانفتاح على العالم الخارجي.

- لقد بينت العديد من التقارير و الدراسات أن زيادة رأس المال البشري العربي خلال العقود السابقة لم تصاحبها زيادة في معدلات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج كما هو الشأن في دول العالم عموما و الاقتصاديات الناشئة بالخصوص، و يرجع ذلك إلى عدم التحسن في نوعية التعليم بكل مراحلها وخاصة في المرحلة الأساسية.

- تشكو العديد من الدول العربية من ميزان جاذبية سالب على مستوى مؤشر كفاءة التخليص الجمركي ومؤشر أداء البنية التحتية للتجارة والنقل ومؤشر جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية ومؤشر كثافة الطرق البرية.

ج- مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية: احتلت الدول العربية المركز الرابع بنسبة 17.5% كنقاط قوة من بين سبعة مجموعات مقابل 45% كنقاط ضعف، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (II-6): نسبة الأصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة لمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لعام 2014.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، 2014، ص 67.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

و تحتوي هذه المجموعة على مؤشرين فقط، أين نجد أن الدول العربية قد احتلت المركز الخامس من بين سبعة مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 16.8 نقطة، و إذا ما قارناه بعام 2013 نجد أن هذا المؤشر قد تراجع بمقدار 0.9 نقطة و هو ما يمثل 5% كإنخفاض. و على مستوى المجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج، ثم بعد ذلك تلتها كل دول المشرق ودول المغرب و بمستوى أداء متوسط للمجموعات الثلاث، وكمركز أخير جاءت دول الأداء المنخفض وبمستوى أداء ضعيف جدا. وبالمقارنة بعام 2013 نجد أن أداء دول المشرق العربي قد تحسن في هذا المؤشر فيما تراجع أداء بقية المجموعات العربية الأخرى. و هذا نتيجة لغياب الخطط الواضحة المعالم في المجالات التكنولوجية و البحث والتطوير بمحمل الدول العربية و التي تخصص نسب ضئيلة جدا من ناتجها الوطني الإجمالي للبحث العلمي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة في مجال التقدم التكنولوجي.

المبحث الثالث: الإطار التنظيمي لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

لقد تحولت معظم الدول و منها الدول العربية إلى الاستثمار الأجنبي كوسيلة ضرورية و فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، و هذا من خلال إتباع سياسات تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كإلغاء الضرائب وتقديم التسهيلات لها لغرض جذبها حيث يعتبر من أهم وسائل التمويل الدولي المفضلة بسبب قدرته على نقل التكنولوجيا و المهارات الإدارية و تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. و هذا من خلال العمل على معالجة المشاكل التي تحد من تدفقه إلى الداخل.

المطلب الأول: مشاكل الاستثمار في الدول العربية

تواجه الدول العربية تطورات مهمة في البيئة الاقتصادية و المالية على المستويين الإقليمي و الدولي بما في ذلك التحول إلى آليات السوق، و تحرير التجارة الدولية، و بروز التكتلات الإقليمية، و تكامل و ترابط الأسواق العالمية. و إذا كانت بعض الدول العربية قد استطاعت بتفاعلها مع هذه التطورات، أن تحقق مجموعة من الانجازات على الصعيد الاستثماري و التنموي، فإنه لا بد من التأكيد على أن تفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مازال يستدعي مواجهة العديد من التحديات و إزالة العديد من المعوقات التي تقف حجر عثرة دون تحقيق الأهداف الاستثمارية التي تسعى إلى تحقيقها، و عليه فإن من أهم المعوقات التي وجدت تتمثل فيما يلي¹:

- 1- المعوقات الإدارية:** هناك العديد من المشروعات التي قد تعثرت أو فشلت في تحقيق أهدافها بسبب ضعف و سوء الإدارة، ولعل من أهم أسباب مظاهر ضعف الإدارة:
 - تدخل حكومة البلد المضيف للمشروع بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية أو في نطاق ممارسة هذه الإدارة لاختصاصاتها، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة لا تنسجم مع توجهات المساهمين في المشروع. وتتضح حدة هذا الوضع بشكل خاص في المشاريع التي تساهم فيها إحدى مؤسسات القطاع العام للدول المضيفة.
 - عجز الإدارة عن تسيير المشروع بالشكل الملائم بسبب تأثيرات العمل النقابي في بعض الدول وما تفرزه من سلبات تؤدي إلى عرقلة الإنتاج، و زيادة تكاليفه، و تدني قدرته على المنافسة في الأسواق الاستهلاكية (الإضرابات، المطالب العمالية المبالغ فيها).
 - تفشي الفساد الإداري و الاستخفاف باعتبارات النزاهة و الأمانة و الرقابة الذاتية.

¹ - علي لطفي - الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص94/88.

2- تدني مستوى دراسات الجدوى: أكدت الخبرة العملية على أرض الواقع أن معظم دراسات الجدوى التي أعدت للمشاريع لم ترق إلى المستوى المهني المطلوب، إما لنوع هذه الدراسات نحو الإفراط في التفاؤل أو لعدم إلمامها بمختلف جوانب المشروع و عدم تقديرها لاحتياجاته الفعلية. و يعود ذلك في أغلب الحالات إلى أن معظم هذه الدراسات مكتتية نظرية لا تستمد إسقاطاتها من الواقع، و إلى صعوبة التعرف على الظروف المحلية الخاصة بالبيئة الاستثمارية التي سيقام فيها المشروع و ما يفرزه ذلك من متطلبات مصيرية تتعلق بتقدير التكاليف الحقيقية، و تحديد المردود الفعلي، و اختيار التكنولوجيا الملائمة، و دراسة السوق المحلية حتى و إن كانت هذه الدراسات معدة من قبل بيوت خبرة أجنبية لها إمكانيات ضخمة و خبرات عريقة. و من هنا فإن نجاح المشاريع الاستثمارية يتطلب تشجيع قيام بيوت خبرة عربية ذات قدرات مهنية قادرة على التفاعل مع الظروف المحلية الخاصة بالبيئة الاستثمارية و مؤهلة لإعداد دراسات جدوى متكاملة تعكس الواقع الحقيقي للمشروع و تستوعب كل أبعاده، و تساعد المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثمار السليم.

3- عدم استقرار النظم القانونية: من طبيعة رأس المال أن يفضل الاتجاه إلى الأسواق التي يطبق فيها قانون شامل و واضح لكافة أحكام الاستثمار، و جهة واحدة تتعامل مع هذا القانون. لذلك فإن استقرار و توحيد المبادئ و القواعد التي تحكم عمليات الاستثمار و وضوح القوانين و الإجراءات المرتبطة بها يعتبران المدخل الأساسي لتوفير المناخ الاستثماري الجيد، فعدم وجود قانون شامل للاستثمار و تبعثر أحكامه في قوانين مختلفة يطرح عددا من المشكلات تحول دون فهم المستثمر للأحكام المنظمة للاستثمار فهما صحيحا. كما أن تعدد الأجهزة المشرفة على تطبيق هذا القانون و عدم التنسيق بينها يؤديان إلى اختلاف الاجتهادات من مسؤول لآخر مما يفتح المجال لمفارقات في التطبيق، إلا أنه لا بد من التأكيد، في نفس الوقت، على أن إصدار قانون موحد للاستثمار واضح و صريح و استحداث جهاز مركزي يختص بالإشراف على تطبيق و تفسير أحكامه و أيضا التطبيق الفعلي لهذا القانون، و تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع الجهاز المركزي، و استحداث الأجهزة القادرة على حسم المنازعات دون إهدار الوقت، الأمر الذي يستدعي توافر نظام قضائي فعال و عادل من ناحية و سلطة تنفيذية محايدة و قادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة و فاعلية من ناحية أخرى، و أيضا أن يكون ذلك بتكلفة معقولة غير مبالغ فيها.

4- الافتقار إلى البنية الأساسية: إن عدم توفر مرافق البنية الأساسية التي تيسر تنفيذ المشروع بتكاليف مجدية، من خدمات النقل و الموانئ و المطارات و الاتصالات و مصادر الطاقة يعتبر من أهم معوقات الاستثمار، و يترتب على عدم توفر تلك المرافق تحميل المشروع أعباء استثمارية إضافية ينعكس أثرها المباشر على التكاليف، و على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية خلال السنوات الماضية لتطوير هذه الخدمات، من خلال فتح قطاع البنية الأساسية أمام الاستثمارات الخاصة، فإن مستواها لا يزال دون طموحات المستثمر الذي يرغب في أن

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

يجد خدمات البنية الأساسية متوفرة بالشكل الذي يمكنه من تنفيذ وإدارة استثماراته على مرتكزات اقتصادية واضحة و سليمة.

5- خلل السياسات النقدية: لا شك أن مشكلة تدهور قيمة العملة المحلية و تعدد أسعار صرفها و القيود المفروضة على تحويلات المستثمرين تأتي في مقدمة مظاهر خلل السياسات النقدية لبعض الدول العربية، و قد أدى تدهور قيمة العملة المحلية إلى انخفاض القيمة الحقيقية استثمارات الشركات مما فرض عليها، لمقابلة هذا الانخفاض، تجنب مخصصات تخصم من الأرباح التشغيلية. أما تعدد أسعار الصرف من سعر رسمي و آخر سياعي و ثالث تشجيعي و رابع حر فإنه يضع المستثمر أمام أوضاع متناقضة. كما أن القيود و الإجراءات المعقدة التي تخضع لها التحويلات الخارجية بالعملة الأجنبية تنفر المستثمرين و تجعلهم يتجهون إلى أسواق أكثر جاذبية.

6- الخلل في هيكل تمويل المشاريع: إن عجز الإمكانات للوفاء بالمتطلبات التمويلية للمشاريع الاستثمارية و عدم توفر مؤسسات تمويلية في معظم الدول العربية تقدم تمويلا طويلا المدى بشروط معقولة يدفع، أحيانا، المستثمرين إلى الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل بمعدلات فائدة عالية لتمويل احتياجات متوسطة و طويلة الأجل، و كان مثل هذا التصرف سببا في إرهاق بعض المشاريع التي ساهمت فيها الشركة بعبء خدمة الديون مما أوقعها في دوامة من المشكلات المالية أدت إلى تعثرها أو توقفها نتيجة عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها. و لتفادي المشكلات التي تنجم عن الاقتراض قصير الأجل، يتعين على المشاريع التي تود الاقتراض أن تعمل على تحقيق التوازن المناسب بين رأسمال المروع و القروض التي تحصل عليها بحيث لا تتجاوز الحدود المقبولة ماليا و تجاريا، ذلك لأن الإخلال بهذا التوازن لا بد و أن يمهّد إلى تآكل رأسمال المشروع عندما تتعذر قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية. و بالرغم من الدور المتعاظم الذي تظطلع به مؤسسات ضمان الاستثمار في الدول العربية، إلا أنه لم تتم الاستفادة حتى الآن بشكل كامل من الخدمات التي تقدمها و ذلك لعدم إدراك المستثمرين أهمية الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في تيسير الحصول على التمويل اللازم.

7- مشكلات التسويق: لم تتمكن بعض مشاريع محفظة الشركة، و إن كانت قد نفذت باستخدام أحدث التقنيات، من تحقيق الأهداف المرجوة منها نتيجة عدم قدرتها على تسويق السلع التي تنتجها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخزون و ضرورة تخفيض الإنتاج إلى حد قد يفقد المشروع جدواه المالية، و السبب الرئيسي وراء ذلك هو وجود الحواجز و القيود التي تحول دون انتقال السلع والخدمات بشكل سلس بين الدول العربية، و أن اهتمام القائمين على هذه المشاريع بالأمر الفنية المتعلقة بالإنتاج لم يواكبه - حتى الآن - اهتمام مواز بعملية تسويق الإنتاج، بما في ذلك تلمس حاجة المستهلك و التعرف على رغباته، و التعاون مع مؤسسات الضمان الوطنية و الإقليمية

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

لتوفير الغطاء التأميني للنشاطات التسويقية بشروط معقولة و تكلفة مناسبة، كما قد تتدخل الحكومات، أحيانا، لاعتبارات اجتماعية أو سياسية في فرض سعر بيع السلعة بأقل من تكلفة إنتاجها مما يؤدي إلى تكبد المشروع للخسائر. و من الطبيعي، في مثل هذه الحالات، أن يتوقف تسويق تلك السلعة بعد مدة قد لا تطول لتجنب مزيد من الخسائر، و من هنا تبدأ سلسلة من المشكلات التشغيلية تؤدي في النهاية إلى فشل المشروع.

8- التساهل في مراقبة تطبيق المواصفات القياسية: تتساهل بعض الدول المضيفة للمشاريع في مراقبة تطبيق المواصفات القياسية المفروضة على السلع التي تباع في أسواقها المحلية، مما يؤدي إلى إغراق بعض تلك الأسواق بمنتجات رديئة و رخيصة الثمن تقف حجر عثرة أمام تسويق منتجات المشاريع ذات المواصفات القياسية بأسعار تحقق عائدا مقبولا على الاستثمار، و من الطبيعي أن يقود هذا الوضع، إذا ما استمر لفترة طويلة، إلى تدهور أداء تلك المشاريع و ضياع الأموال التي استثمرت فيها، و يتعين لمعالجة هذه المشكلة العمل على إيجاد المؤسسات المؤهلة لمراقبة المواصفات القياسية المعتمدة ووضع القيود الصارمة التي تحول دون دخول المنتجات التي تحمل تطبيق تلك المواصفات إلى الأسواق.

9- افتقار أسواق رأس المال لآليات تمويل المشاريع الجديدة: لم تتمكن أسواق رأس المال العربية، بسبب حداثتها، من أن تلعب دورا فعالا في تمويل الاستثمارات، حيث لا توجد حتى الآن أدوات خاصة بطرح مشاريع جديدة في هذه الأسواق. من هنا يتعين وضع الآليات الملائمة لتمويل المشاريع الجديدة من خلال طرحها في أسواق رأس المال العربية. كما أنه من المناسب إيجاد نواة للتنسيق و التعاون بين البورصات العربية بهدف وضع برامج مناسبة تحدم الاستثمار و المستثمرين في عالمنا العربي.

المطلب الثاني: سمات مناخ الاستثمار في الدول العربية

تسود الدول العربية مجموعة من الظروف تعبر عن مناخ الاستثمار فيها، و التي تتمثل فيما يلي¹:

1- الأوضاع و الظروف السياسية: ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت (400) شركة من (21) دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا هاما في قرارات الاستثمار في البلدان النامية.

¹ - أحمد زكريا صيام - آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الثالث، ص

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

و لذلك فإن مدى استقرار النظام السياسي و الاجتماعي و طبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها و مخاطر التأميم و مصادرها و التدخل الحكومي النشط في العمليات الاقتصادية تعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار، كما تشير إلى ذلك تقارير لجان البنك الدولي و الدراسات المتخصصة في هذا المجال.

2- الأوضاع و الظروف الاقتصادية: لقد استطاعت الدول العربية و من خلال مواردها أن تعمل على التكيف مع الأوضاع السياسية و الاقتصادية الدولية لتخرج من الأزمات باقتصاد صحي و متنامي، و لقد حافظت على سعر صرف لعملة بمحدود معينة، كما سيطرت على التضخم الذي تولد عن الأزمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي عموماً.

أما فيما يتعلق بالبنية التحتية الأساسية، فقد استطاعت إنشاء شبكة طرق واسعة و متطورة و وسائل اتصالات حديثة و في هذا المجال عملت بعض الدول على خصخصة قطاع الاتصالات و سمح للأجانب بالتملك، و توفر شبكة خدمات صحية متطورة من خلال المستشفيات و المراكز الطبية المنتشرة، و طورت أيضاً نظاماً تعليمياً ينسجم مع أهداف التنمية و يعنى بمطالباتها بتوفير شبكة من المرافق التعليمية المتمثلة بالمدارس و المعاهد و الجامعات، و العمل على مد شبكات المياه و الكهرباء، و عملت على تنمية و تطوير الجهاز المصرفي ليلبي متطلبات مرحلة الانفتاح الاقتصادي بصورة ديناميكية و مستمرة، كما زاد من قدراته التسويقية و انتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي و تميم المبادرة الفردية و مارس قواعد العلاقة المتينة بين القطاعين العام و الخاص.

3- الأوضاع و الظروف القانونية: لقد عملت الدول العربية على تحديث التشريعات و القوانين الناظمة للاستثمار، و الأنظمة الصادرة بموجبه، و قانون الشركات، و قانون ضريبة الدخل، و تخفيض مستوى الشرائح الضريبية، و قانون الأوراق المالية، و تعليمات التداول في سوق الأوراق المالية، و تحرير صرف العملات الأجنبية، و رفع القيود على انسياب العملات الأجنبية، و تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الأجنبية.

المطلب الثالث: سياسات تنمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

يسود الدول العربية جملة من المشكلات كالبطالة، عجز ميزان المدفوعات وضعف معدلات الادخار والاستثمار إلى غيرها من المشاكل، و للقضاء على هذه المشاكل أو التخفيف من حدتها طبقت سياسات مختلفة، كان أبرزها الاعتماد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أهمية كبيرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتجارة و ذلك من خلال إيجابياته العديدة كالحصول على التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال والتعرف على الممارسات الحديثة في الإدارة، لهذا تعمل الدول العربية، ولكن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالأمر الهين، إذ يجب عليها إتباع سياسات محددة تعمل على تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وفيما يلي عرض لأهم تلك السياسات¹.

1- تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية: يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من

الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية التي تعرفها الدولة المستقبلية والتي تشكل ما يسمى بمناخ الاستثمار ويشير تقرير البنك الدولي في 2005 إلى وجود أربعة تحديات ينبغي على الدول معالجتها لتحسين مناخ الاستثمار فيها، وهي كالآتي:

- الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي، فأغلبية الشركات في البلدان النامية أفادت عن قيامها بدفع الرشاوي عند التعامل مع المسؤولين، و ينظر العديد منها إلى الفساد على أنه أشد العقبات أمام أعمالها حاجة للمعالجة. كما أن النفوذ الكبير الذي تمارسه الشركات التي تتمتع بنفوذ سياسي يشوه هذه السياسات وطرق تطبيقها.
- خلق مصداقية للسياسات الحكومية، إذ يكون للقوانين الجديدة التي يتم سنها أثر ضئيل حيثما كانت الشركات لا ترى بأن تلك القوانين سيجري إنفاذها أو تعزيزها.
- تشجيع المشاركة الشعبية، فمن الإخفاق في بناء مساندة الجمهور لخلق مجتمع أكثر إنتاجية إبطاء خطى الإصلاحات و تعريض استمراريتها للخطر.
- مرونة السياسات و ملاءمتها للأوضاع المحلية حيث تؤدي المناهج المنقولة عن بلدان أخرى بدون أدنى دراسة إلى نتائج ضعيفة أو عكسية.
- كما أنه يجب التنبيه على أنه لا يجب الاكتفاء بمنح إعفاءات ضريبية أو تسهيل إجراءات التسجيل والترخيص، بل العمل على إيجاد حزمة متكاملة من العناصر الضرورية التي لا بد من توافرها مجتمعة، و التي تتمثل فيما يلي:

¹ - حسين عبد المطلب الأسرج - إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر- مرجع سبق ذكره، ص55.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطا ضروريا للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها العولمة المالية.
- تكامل السياسات الصناعية و النقدية و المالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.
- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار و سن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات المحلية والدولية.
- تبسيط الاجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري و ألا يقتصر فقط على فترة الترخيص و التسجيل بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق و المشاكل التي تواجه المستثمر على جميع المستويات و إيجاد الحلول لها.
- تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه في المشاريع التي يستثمر فيها، بالإضافة إلى ضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة.
- تقنين وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف إلى الاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة و متكاملة مع الخطة التنموية.

2- إصلاح بيئة أداء الأعمال في الدول العربية: تؤثر نظم ولوائح الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة، حيث أن تبسيط و تحسين آليات إنفاذ العقود و الحفاظ على حقوق المستثمرين يعد من أهم العوامل التي تؤثر في القرار الاستثماري بصورة إيجابية.

3- تطوير و تدعيم القطاع المالي بالدول العربية: يعتبر القطاع المالي من أبرز العوامل الاقتصادية الداعمة و المحفزة للنشاط الاستثماري نتيجة قيامه بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، كما أن قطاع التأمين يوفر الحماية ضد مختلف أنواع المخاطر و خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار في المشاريع.

و كنظرة شاملة لواقع هذا القطاع في الدول العربية يبدو أن هذا القطاع مازال صغيرا و يحتاج إلى تطوير جوهري لمكوناته و أنشطته في الفترة المقبلة، و يشمل ذلك الأطر التشريعية و التنظيمية، القدرة المالية للبنوك و تطوير وظائفها و وسائلها، و أيضا تطوير أسواق الأوراق المالية وشركات التأمين، و هذا من أجل تقديم الدور المنتظر منها كزيادة الاستفادة من الموارد المالية المتوفرة على مستوى الدول العربية و العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

خاتمة الفصل:

ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي بمعدلات خلال العقود الأربعة الماضية، كما ارتفعت معدلات الزيادة الموجهة منها إلى الدول النامية بمعدل أكبر مقارنة به على المستوى العالمي، مما نتج عنه زيادة النصيب النسبي للدول النامية من هذه التدفقات بدرجة ملموسة على حساب تراجع النصيب النسبي للدول المتقدمة، غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي وجهت للدول العربية ازداد نصيبها النسبي خلال عقد الثمانينيات بسبب الطفرة البترولية و ارتفاع أسعار البترول في النصف الثاني من عقد السبعينات وزيادة تدفقات هذه الاستثمارات في مجال الأنشطة البترولية سواء البحث و التنقيب عن البترول أو الصناعات البترولية كنتيجة لتحسن عوائد الاستثمارات بهذا الأنشطة. فضلا عن تحسن مستوى الأداء الاقتصادي بهذه الدول و ارتفاع مستويات الدخل، و من ثم، اتساع نطاق السوق بها الأمر الذي كان يمثل حافزا قويا لزيادة التدفقات بالدول العربية. و بخاصة مع تزايد مستوى الانفتاح التجاري و الاقتصادي بعدد من الدول العربية، و لكن هذا لم يستمر طويلا و تراجع نصيب الدول العربية بدرجة ملموسة من هذه التدفقات خلال التسعينيات و بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة.

و على هذا الأساس، يمكن القول أن:

- الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح أمرا ضروريا لكل الدول العربية لأنها لم تتمكن من تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها و ذلك لضعف البنية التحتية ونقص في كفاءتها الإدارية و الفنية و الضيق النسبي في أسواقها المحلية، كل ذلك أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الأقطار العربية المنتجة للنفط، و كذلك على الدول التي اتبعت برامج الإصلاح الاقتصادي و برامج الخصخصة و تطبيق سياسات التحرر التجارية.
- تشير النتائج التي توصل إليها المؤشر المركب أنه قد سجل تحسنا ملحوظا لبعض الدول العربية في تهيئة بيئة للاستثمار الأجنبي المباشر.

مقدمة الفصل:

لا شك أن المبادلات الدولية بأشكالها المختلفة ليست جديدة على عالم اليوم سواء تعلق الأمر بالاستيراد أو التصدير، و خاصة هذا الأخير فيعتبر من الأنشطة التي قام بها الإنسان منذ العصور القديمة، وعليه فالصادرات تعتبر مظهرا من المظاهر الفعالة في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول و تتركز فعاليتها من خلال كونها مرآة تعكس نشاط قطاعات الإنتاج أو بمعنى آخر أنها تلعب دورا هاما في رفع مستوى المعيشة و تحقيق أقصى درجات من التصنيع و التحضر و النمو.

و لهذا نجد أن الدول المتقدمة و النامية على حد سواء تسعى إلى زيادة الصادرات و فتح الأسواق العالمية و مواجهة المنافسة الشرسة عن طريق الأسعار التنافسية و الجودة العالية و تمييز المنتجات و ابتكار منتجات جديدة و خدمات ما بعد البيع إلى غيرها من الأمور التي تصب في ذلك.

و نظرا لأهمية الصادرات في تحريك عجلة الاقتصاد ككل لأي دولة و جعلها في مصاف الدولة المتنافسة و المسيطرة على الأسواق الدولية، و لإعطاء فكرة واسعة و شاملة عنها ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، هي كما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصادرات.
- المبحث الثاني: إستراتيجية تنمية الصادرات.
- المبحث الثالث: واقع الصادرات العربية في الأسواق الدولية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصادرات (التصدير)

تعتبر الصادرات من الأنشطة الهامة التي تقوم بها الدولة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية أو بالأحرى في قطاع التجارة الخارجية، حيث تعبر عن كل ما يمكن نقله من المقيمين في الداخل إلى المقيمين في الخارج نتيجة وجود فائض في السلع المراد نقلها و هذا بدافع تحقيق أهداف معينة و لعل أهمها توفير العملة الصعبة التي يمكن استعمالها في دفع قيمة المستوردات.

كما أن هذه الصادرات لم تكن محل اهتمام في الوقت الحاضر فقط بل تم تناولها عبر مختلف الأفكار الاقتصادية التي سادت من ذي قبل.

المطلب الأول: مفهوم الصادرات (التصدير).

يعتبر التصدير من الخيارات الإستراتيجية للدولة إذ يمكنها من بسط نفوذها وسيطرتها على الأسواق الدولية، وبالتالي تحقيق مداخيل تساهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، وكذلك ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وهذا ما سنحاول طرحه من خلال الفروع التالية.

1- تعريف التصدير: يعتبر التصدير شكلا من أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، ولذا فهو يحضى بأهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين قديما وحديثا، ومن هذا المنطلق يمكن توريد التعريفات التالية له من خلال عدة زوايا:

- هو مجموعة من التدفقات العينية العابرة للحدود والتي يتم نقلها من طرف المقيمين في دولة ما اتجاه المقيمين في دولة أخرى.¹

- وهو عملية إخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية مقدرة عادة ما تكون بالعملية الصعبة، فالتصدير يعتبر عادة الوسيلة الأولى المستخدمة من طرف معظم المؤسسات في اقتحام الأسواق الدولية.²

- إن التصدير يعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف معينة.³

¹ - نعيمى فوزي، غراس عبد الحكيم - التجارة الدولية : دروس في قانون الأعمال الدولي - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص67.

² -Dinis Petigreu et Normand Tuvgeou – Marketing mc : grox- canada , 1990, p373.

³ - عبد الرحيم تيشوري - الصادرات التنافسية محور الإصلاح الاقتصادي - مقال منشور على موقع المجلة الاقتصادية السورية التالي:

<http://doc.abhatoo.net.ma/spip.php?article1025>

أما التصدير كمنظومة إستراتيجية فينظر إليه على أنه نظام مفتوح على البيئة المحيطة المحلية و الخارجية.¹ كما أن هناك عدة تعاريف للتصدير، و ذلك تبعا لاختلاف وجهات النظر المسند إليها: حيث يعرفه رجال المحاسبة على أنه خروج السلع و الخدمات خارج النطاق الوطني²، أما الفقه الجمركي فيعرف التصدير على أنه خروج السلع و الخدمات خارج النطاق الجمركي، أما قاموس Larousse فيعرف التصدير على أنه نقل و بيع المنتوجات الوطنية في الخارج. و من خلال هذه التعاريف المقدمة للتصدير نجد أن التصدير قد عرف أربعة مفاهيم متباينة يتماشى كل مفهوم مع مرحلة معينة و هي كالتالي³:

المفهوم الأول: إحلال الصادرات: يقصد بإحلال الصادرات سعي البلدان إلى إنتاج السلع التي هي بحاجة إليها محليا لكي تتجنب عملية الاستيراد و بمعنى آخر أنها كانت تسعى إلى الاكتفاء الذاتي بإحلال الصادرات.

المفهوم الثاني: تصدير الفائض: في هذه المرحلة سعت البلدان إلى تصدير الفائض من المنتوجات المصنوعة محليا إلى بلدان هي بحاجة إليها.

المفهوم الثالث: التصدير أو الموت: في هذه المرحلة ظهر شعار النمرور الأسيوية الذي كان إلى التصدير أو الموت حيث أصبح من الضروري القيام بعملية التصدير من أجل تمويل الحاجات الضرورية.

المفهوم الرابع: استهلاك الفائض التصدير: لقد عرف التصدير مؤخرا معنى جديدا إذ أصبحت الدول تسعى بالدرجة الأولى للتصدير ثم استهلاك الفائض و هذا من أجل السعي وراء اكتساب الأسواق الدولية نتيجة عدم قدرتها على العيش منعزلة عن الدول الأجنبية.

و عليه فالتصدير يعبر عن كل عملية نقل لكل ممتلكات الدولة الفائضة سواء كانت طبيعية أو مصنعة (سلعية، خدمية) إلى الدول التي هي بحاجة إليها مقابل الحصول على عائد عادة ما يكون بالعملة الصعبة.

2- الدوافع، الأهداف و الأهمية: إن القيام بعملية التصدير لا يمكن أن يكون من فراغ و إنما توجد هناك مجموعة من الدوافع و الأهداف لذلك، كما أنه يكتسب أهمية متزايدة ليس فقط بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني فحسب بل تتعدى أهميته إلى المؤسسات و الشركات العامة و الخاصة.

¹ - أحمد سيدي مصطفى - التسويق العالمي (بناء القدرة التنافسية للتصدير) - شركة ناس للطباعة، مصر، 2001، ص52.

² - Claude daniel et autre - Dictionnaire d'économie et des services sociales -1990, p125.

³ - مولاي عبد القادر - التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية - مذكره ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص04.

أ- **دوافع التصدير:** تكمن الأسباب التي تدفع الدول و المؤسسات الإنتاجية المختلفة إلى التصدير نحو الخارج (دول، أسواق دولية) إلى:¹

- **ضعف الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي:** و التي يقصد بها حجم و نطاق السوق المحلي و قدرته على توفير طلب كاف على السلع أو المنتجات التي تحاول الشركات المنتجة تسويقها، وعليه فالتصدير للخارج هو الذي يوفر هذه الخاصية، لذا يجب صياغة البرامج و السياسات التسويقية التي تكفل اختراق الأسواق الخارجية و مواجهة عناصر المنافسة المختلفة.

- **استغلال الطاقات الفائضة و توسيع نطاق السوق:** قد تجد الدول ممثلة في مؤسساتها أن حجم الطلب المحلي لا يبرر الإنتاج بالحجم الذي يحقق وفورات اقتصادية، و من ثم فإنه يتم اللجوء إلى الأسواق الخارجية باعتبارها منفذا لتوسيع السوق و زيادة الطلب على المنتج بدرجة يمكن معها استغلال الطاقات الفائضة و تحقيق وفورات أو اقتصاديات الحجم التي يترتب عليها انخفاض تكلفة الإنتاج و زيادة الأرباح.

- **التغلب على المنافسة:** إن اشتداد المنافسة في الأسواق المحلية تدفع بالمنشآت و الشركات إلى البحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها مع الأخذ بعين الاعتبار أن المنافسة و عناصر قوتها تكون أقوى في الأسواق المحلية و أكثر من الأسواق الخارجية، و يرجع هذا الأمر إلى اختلاف الدول فيما بينها من حيث ما تمتلكه من موارد و خبرات و إمكانيات تؤثر على تكلفة الإنتاج و جودته بالنسبة للمنتجات النهائية الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب ميزة تنافسية للمنتجات عند دخولها إلى الأسواق الدولية.

- **التنوع الجغرافي:** مفاده أن اعتماد الشركة على سياسة التنوع الجغرافي لنفس خط الإنتاج بدلا من اللجوء إلى سياسة تنوع خطوط الإنتاج يعزى إلى أن إيجاد أسواق جديدة لنفس المنتج هو عدم التعرض لنفس المخاطر التي يمكن أن تظهر من خلال القيام بالتوسع في تشكيلة المنتجات في نفس الوقت عند الرغبة في دخول الأسواق الدولية، و تعطي هذه السياسة مرونة كبيرة و كافية للتصرف السريع عند مواجهة أخطار حمة في أحد الأسواق أي أن التنوع الجغرافي يمكن من تفادي مواجهة الأخطار المحتملة.

ب- **أهداف التصدير:** إن قطاع التصدير يعمل على تحقيق جملة من الأهداف يمكن توضيحها فيما يلي:²

● **الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية، و هي:**

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة؛

¹ - عادل المهدي - التسويق الدولي في ظل عملة الأسواق - الدار المصرية اللبنانية، مصر، بدون سنة نشر، ص 48، 49.

² - ناصر دادي عدون - اقتصاد المؤسسة- دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 43.

– التوزيع الجغرافي للمخاطر؛

– التكيف مع المنافسة؛

– التواجد في السوق الدولية؛

● الأهداف المرتبطة بالجانب المالي، و هي:

– الزيادة في رقم الأعمال؛

– رفع هوامش المردودية و الإيرادات المالية؛

– رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة؛

– تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة؛

● الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج، و هي:

– تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة؛

– استغلال الإمتيازات المتوفرة؛

– خفض الكلفة الإنتاجية؛

– الرفع من جهود البحث و التطوير؛

كما أن هناك أهداف أخرى تسعى الدول إلى تحقيقها، و التي يمكن إيجازها في¹:

– اقتناص الفرص التصديرية في العالم؛

– متابعة العملاء و المستهلكين في أسواق التصدير؛

– تحقيق تنوع جغرافي للصادرات لتجنب المخاطر؛

– تحقيق خطوط متكاملة من المنتجات التصديرية؛

– الاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم؛

– استغلال الفروق بين دورات حياة المنتج في أسواق التصدير؛

– فتح فروع للمنتجين المصدرين في أسواق التصدير؛

– الرغبة في الحصول على العملات الأجنبية؛

– الحاجة في تطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسين؛

– التخلص من الفوائض التجارية؛

¹ – فريد النجار – التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية – الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص119.

- تشغيل الفوائض الإنتاجية؛

- تصدير الثقافات و التاريخ؛

- استغلال عبقرية الزمان و المكان؛

ج- أهمية التصدير: يعتبر قطاع الصادرات المحرك الأساسي لعملية التنمية بأي دولة، و لهذا تتضح أهميته من خلال:¹

- **خلق فرص عمل جديدة:** يعمل قطاع التصدير على خلق فرص عمل جديدة في أي اقتصاد حيث تزداد فرص العمل في القطاعات التي تشهد زيادة في صادراتها نظرا لزيادة كفاءتها الإنتاجية و قدرتها التنافسية، لذا فالصادرات تلعب دورا هاما في توفير فرص العمل إذ أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270 ألف فرصة عمل جديدة و هذا ما أكدته تجربة عدد من الدول مثل دول شرق آسيا و هي اليابان، هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، إندونيسيا، ماليزيا و تايلاند من استخدام التوجه التصديري في توليد معدلات نمو مرتفعة و خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي ساعد على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح بين 2% إلى 4% في عام 1998.

- **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات باعتباره أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي و الاستقرار النقدي للعملة المحلية و أسعار الصرف.

- **جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي:** يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، إذ ترجع أهمية الاستثمارات المحلية و الأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها و بين التصدير فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة و الخبرة في الإدارة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية و هو ما تحتاجه أية دولة من أجل النهوض بالصناعة المحلية، حيث يسمح تواجد رأس المال و توافره بالتوسع في الإنتاج و تنوع المنتج و تحسين جودته كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج و خفض تكلفة المنتج، و من ثم يمكن القول أن الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاجية و في إنشاء صناعات جديدة و تحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة و ربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية و السلعية و تقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

¹ - وزارة التجارة و الصناعة - إستراتيجية تنمية الصناعة - جمهورية مصر العربية، 2009 على الموقع التالي: www.moft.gov.eg تاريخ الاطلاع عليه يوم 2016/01/09.

- تحقيق معدلات نمو مطردة: إن الاهتمام بالصادرات هو محاولة تحد رئيسية للاقتصاديات على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة و توفير مصادر بديلة للعملات الأجنبية ثم إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية و جذب استثمارات محلية و أجنبية جديدة لا يتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي من استمرار التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية.

ومما تقدم يتبين مدى أهمية خلق المناخ المناسب لتقدم و نمو قطاع التصدير لما له من مردود إيجابي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل.

المطلب الثاني: الصادرات في الفكر الاقتصادي.

لقد تضمن الفكر الاقتصادي قديما و حديثا العديد من الأفكار التي تعكس مهام التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تؤديه من توزيع للموارد الإنتاجية بين مختلف دول العالم، و كذلك استغلال إمكانيات اتساع السوق في تحسين الإنتاج و تطبيق مبدأ التخصص و تقسيم العمل الدولي.

و لهذا نجد في أحد مركبي التجارة الخارجية و التي نقصد بها الصادرات أنها تعمل على زيادة النمو في الدخل في مختلف الدول، حيث تشير الدراسات إلى أن الصادرات تسهم في نمو الدخل بقدر أكبر من مجرد التغير في حجم الصادرات.

و من هذا المنطلق نجد أن الفكر الاقتصادي قد عرف جملة من الأفكار التي اعتبرت الصادرات ركيزة أساسية في عملية الإنماء الاقتصادي، و عليه يمكن إعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة القديمة منها و الحديثة في نظرتها للصادرات من خلال ما يأتي.

1- الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري: لقد ساد الفكر الاقتصادي التجاري منذ منتصف القرن

الخامس عشر إلى غاية أوائل القرن الثامن عشر، هذا الفكر الاقتصادي يعتبر أن قوة الدولة تتمثل في ما لديها من ثروة، حيث كان اعتقادهم بأن المعادن النفيسة و على الأخص الذهب و الفضة هما أساس الثروة الحقيقية و طبقا لذلك ذهب التجاريون إلى أن الدولة يجب أن تبذل قصارى جهدها من أجل زيادة دخول المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) و عدم السماح بخروجها من الحدود، ولذا فهم يؤكدون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق ذلك هي التجارة الخارجية إذ يدعو إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية لضمان نجاح التجارة من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة.

و يرى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يتأتى من خلال وجود فائض في الميزان التجاري من خلال زيادة صادراتها و تقليل وارداتها، وعليه فهم يرون أن تحقيق و تكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية للدولة التي تستطيع من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج و كانت الدولة تتبع وسائل شتى لتشجيع و تدعيم الصناعة التصديرية من خلال:¹

- تشجيع استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة و منع تصدير المواد الأولية الموجودة في الدولة إلا بعد تصنيعها.

- منع تصدير الآلات و المعدات الصناعية و هجرة العمالة الماهرة، وفي نفس الوقت تشجيع استيراد الآلات و المعدات الصناعية و هجرة العمالة إلى الدولة بكافة الوسائل.

- فرض ضرائب جمركية حامية أو مانعة على بعض المنتجات الأجنبية.

- تقديم الإعانات للصناعة التصديرية عن طريق الإعفاء من الضرائب أو تقديم إعانات مالية أو منحها احتكارا تاما على السوق.

- الدعاية للمنتجات الوطنية في الداخل و الخارج بغرض التوسع في اكتساب أسواق خارجية جديدة و خاصة في البلدان المكتشفة حديثا.

- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة.

- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.

- إقامة الموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

وعليه فإن تركيز الفكر الاقتصادي التجاري على زيادة الصادرات من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري من أجل الحصول على المزيد من الثروة لا يعتبر هدفا في حد ذاته و إنما يعتبر وسيلة لتحقيق ازدهار الدولة و اقتصادها. و لذا فهم لا يؤمنون بفكرة التوازن حيث أن فكرتهم الأصيلة هي زيادة حقوق الدولة على ديونها، أي أن الميزان التجاري يجب أن يكون غير متوازن بل مختلا على أن يكون اختلاله لصالح الدولة (الحقوق يجب ألا تتساوى مع الديون) و إلا تعذر الحصول على الذهب من الخارج و لهذا كانوا يرون ضرورة إخضاع تقلبات ميزان التبادل الخارجي لرقابة الدولة و تنظيمها.²

¹ - وصاف سعدي - أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز و العوائق - أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص7.

² - عادل أحمد حشيش و آخرون - أساسيات الاقتصاد الدولي - دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص73.

و ما يجب ملاحظته أنه مازالت بعض الأفكار الاقتصادية التجارية تؤثر في عدد من السياسات الاقتصادية في دول العالم في الوقت الحالي و يؤكد ذلك أن التطور المستمر للصادرات و نمو حجمها للدول يعتبر أحد العلامات الرئيسية لقوة اقتصادها و ازدهاره.

2- الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي: لقد سادت أفكار التجار فيما يخص التجارة الخارجية لفترة معينة تتطابق و واقع تلك الفترة و لكن مع بداية القرن الثامن عشر بدأت أفكار الكلاسيك في البروز و التي نادى بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية و التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي حيث ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

و فيما يلي طرح لأفكار أهم الاقتصاديين الكلاسيك:¹

- لقد اهتم آدم سميث بالسوق و اعتبرها المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، و أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي وكان اهتمامه بهذا النشاط منبعثاً من اهتمامه بالقوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي و ليس المعدن النفيس.

- و قد جاء من بعده ريكاردو و الذي تمكن من إبراز دور التجارة الخارجية و أهميتها في الإنماء الاقتصادي حيث أوضح كيف أن قيام التجارة الدولية تتم على أساس اختلاف النفقات النسبية و الذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي و ذلك بضرورة توفير شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل فلا تدخل على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية.

و عليه فقد كان الكلاسيك يبررون دفاعهم عن حرية التجارة هو أن ترك الحرية الكاملة للتجارة سيؤدي في النهاية إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع بأكثر نسبة في إنتاجها، هذا التخصص سيعود بالنفع على الدولة و العالم أجمع.

و عليه لقد بين مفكرو المدرسة الكلاسيكية دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد و تحقيق الغلة المتزايدة و تحريك الاستثمار و الذي يمكن من استخدام الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية.

إن الفكر الكلاسيكي تضمن عدداً من النظريات التي تبحث في التجارة الخارجية حيث ميز Myint بين هذه النظريات كما يلي:

¹ - وصاف سعدي - أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز و العوائق - مرجع سبق ذكره، ص 09.

أ- **تصريف الفائض:** حيث أوضحت هذه النظرية الدور الهام للتجارة الخارجية الذي تؤديه من خلال نشاط التصدير في تصريف فائض الإنتاج للقطاعات الاقتصادية في الدولة و الذي من شأنه أن يعمل على خلق طلب جديد على منتجات الدولة التي تكون معطلة و غير مستغلة في غياب التجارة الخارجية و بالتالي الحصول في المقابل على السلع و المواد المطلوبة محليا و التي لا تتوفر في الاقتصاد الوطني.

ب- **النفقات النسبية:** تفترض هذه النظرية قيام الدولة بالتخصص في تصدير السلع وفقا لما تتمتع به من مزايا سواء المتعلق منها بانخفاض النفقات المطلقة عند أدام سميث أو انخفاض النفقات النسبية عند دافيد ريكاردو، أي أن التجارة الخارجية في هذه الحالة أداة و وسيلة لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة بين الإنتاج للسوق المحلي و الإنتاج من أجل التصدير للخارج و ذلك للموارد الثابتة في ضوء الأسعار النسبية الجديدة أي الأسعار الدولية.

ج- **نظرية الإنتاجية لأدام سميث:** لقد أخذت هذه النظرية بالجانب الديناميكي في تحليل أثر الصادرات على النمو حيث بينت ما يتبع نشاط التصدير من التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي، الأمر الذي سيؤدي إلى تطبيق التخصص و تقسيم العمل إلى الحد الذي يعمل على رفع المقدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج، بالإضافة إلى إتاحة المجال إلى استخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة التي تؤدي بدورها إلى رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني و تطويرها و رفع عوامل الإنماء فيه. و عليه فهذه النظرية تساهم في اتساع السوق المحلي بما ينعكس على ارتفاع و زيادة مستوى الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية و الناتج المحلي للدولة.

وما يمكن الخروج منه من هذه النقطة هو أن نظرة الفكر الكلاسيكي للتجارة الخارجية و خاصة الصادرات لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

3- **الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث:** نظرا لعد مغالطات كانت سائدة في الفكر الكلاسيكي جاء العالم الاقتصادي كينز الذي أحدث ثورة على مبادئ الكلاسيك و ثروة بما قدمه للاقتصاد¹، حيث بمجيئه برز الاهتمام البالغ و تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني، حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، حيث يعتبر كينز أن الدخل يتكون من الاستهلاك الوطني، الاستثمار الوطني، الإنفاق الحكومي و صافي الميزان التجاري، ويمكن تمثيله في المعادلة التالية كما يلي:

الدخل الوطني = الاستهلاك الوطني + الاستثمار الوطني + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات

¹ - بلعوز بن علي - النظريات و السياسات النقدية- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص15.

و منه فإن ارتفاع الدخل مرتبط بزيادة الصادرات و انخفاض الدخل مرتبط بانخفاض الصادرات مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

وقد ظهر عدد من الاقتصاديين الذين لهم وجهة نظر مغايرة إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية منهم: Myrdal ، Marx ، Singer ، Nurkse ، Porter¹ .

فماركس Marx أشار إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية و ما تمارسه هذه الدول من استغلال و نهب لثروات الدول الفقيرة بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق و مناطق النفوذ في العالم و تحكمها في رأس المال العالمي.

أما ميردال Myrdal فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية و الدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، و يرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة يتصف بعدم المرونة و يرى أن أي تقدم في صادرات الدول النامية غالبا ما يرجع إلى دور الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية.

في حين يرى سينغر Singer أن تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية و السلع الغذائية إلى البلدان الصناعية المتقدمة ليس في صالح هذه الدول، كما أن تأثير اتجاه معدلات التبادل الدولي أيضا في غير صالحها و يرجع ذلك إلى عدم قدرة الدول النامية على استفادتها من التقدم الفني في مجال الإنتاج و الذي غالبا ما يكون له أثر سلبي على إنتاج المواد الأولية في هذه الدول في شكل انخفاض أسعارها مقابل الأثر الإيجابي للتقدم الإنتاجي في الدول الصناعية و الذي يكون في شكل ارتفاع مستوى الدخل فيها.

و كذلك هناك من يفسر قيام التجارة الخارجية استنادا إلى الميزة النسبية من خلال خلق تفاعل ديناميكي مطلوب للصناعة و ذلك بأخذ عدد من المتغيرات الأخرى في الاعتبار و التي يمكن أن تؤدي لخلق ميزة تنافسية للدول يمكن المحافظة عليها فيما أطلق عليها نظرية الميزة التنافسية للدولة كما قدمها بورتر.

¹ - وصاف سعيدي - أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز و العوائق - مرجع سبق ذكره، ص16.

المطلب الثالث: العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، و أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى.

و لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، و تركزت جهودهم في بحث و تحليل العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي، و توضيح أسباب هذه الظاهرة. و أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، نذكر منها على سبيل المثال:

- أثر نمو الصادرات على الدخل الوطني (1977) Micheal Michaely

- أثر نمو الصادرات على كفاءة رأس المال و إمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية Bela &

Balassa(1981)

- أثر نمو الصادرات على آثار الحجم و الوفرة الخارجية (1981) William G. Tyler

- أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد (1982) Gershon Feder

و لقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية و المستقبلية.

الجدول رقم (III-1): نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي

الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
Michaely 1977	بيانات إحدى و أربعين دولة خلال الفترة 1950-1973	اختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي و بين نمو الصادرات		النتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
Balassa 1981	بيانات إحدى عشرة دولة خلال فترتين زمنيتين (1966-60)، (1973-67)	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج القومي الحقيقي	معدل نمو قوة العمل و الاستثمارات المحلية بالنسبة للناتج و الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للناتج	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
William 1978	سلاسل زمنية تمثل بيانات 33 دولة خلال الفترة (1974-1960)	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات المباشرة و رأس المال الأجنبي	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
Feder1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة (1966-1973)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج		النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات.

المصدر: وصاف سعيدي- تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر- مجلة الباحث، العدد الأول، الجزائر، 2002، ص15.

المطلب الرابع: البيئة الخارجية للتصدير (الصادرات).

إن نجاح عملية التصدير في الأسواق الدولية يتوقف على عدة عوامل يطلق عليها البيئة الخارجية المحيطة به و هي مختلفة عن ما هو موجود في السوق المحلية و هذا نتيجة الاتجاه المتزايد نحو عولمة الأسواق.

1- البيئة الاقتصادية:¹ إن للعوامل الاقتصادية تأثير كبير على عملية التصدير في السوق الدولية، حيث أن خصائص التركيبة السكانية و أنماط الاستهلاك في الدول المراد التعامل معها و نسبة الفائدة و مدى وجود ركود أو انتعاش اقتصادي يؤثر بشكل كبير على طبيعة عملية التصدير في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن توفير بنية تحتية متنوعة تعد عاملا مهما في عملية التصدير، فعملية اللوج في السوق الدولي تعتمد بشكل كبير على الخدمات المقدمة في السوق كالنقل و الاتصال و الطاقة...إلخ.

كما يجب معالجة جميع الاختلافات في النظم الاقتصادية و التي ينبغي أن يهتم بها المصدر عند التخطيط لعملية اقتحام الأسواق الدولية و تتجلى هذه الاختلافات فيما يتعلق بقياس المعايير المتعلقة ب:

✓ قياس الناتج الوطني و توزيع الدخل على الأفراد في تلك الدول.

✓ القدرة الشرائية لأفراد تلك الدول.

✓ مستوى و درجة الاستقرار الاقتصادي و ثبات قيمة العملة.

و كذلك دراسة الوضع الاقتصادي للدولة من حيث مستويات الإنتاج و الخدمات و مستويات الدخل و العمالة و مدى استخدام التكنولوجيا و تطور البنية التحتية و التي تصب في الأخير إلى معرفة مكانة الدولة هل هي متطورة مثل الو.م.أ. و فرنسا و ألمانيا أم نامية كالجائز و مصر...إلخ.

2- البيئة الاجتماعية و الثقافية: تتمثل البيئة الاجتماعية و الثقافية لعملية التصدير في كل ما يحيط بها من

عادات و تقاليد و قيم و ممارسات موروثية و مكتسبة، حيث أنها تمثل ردود أفعال متباينة و مواقف مختلفة في كل دول العالم، إذ نجد أن ما هو مقبول في دولة ما قد يكون مرفوضا في دولة أخرى.

و لذا فدراسة البيئة الاجتماعية و الثقافية يعتبر ذا أهمية كبيرة من أجل التعرف على مميزات و خصائص و رغبات المستهلك في مختلف الدول لكي يتفاعل المصدر معها وفق ما يراه و يؤمن به أفراد الدولة و ليس كما يراه هو ذاته.

¹ - محمد بن حوحو - دور إستراتيجية التسويق في اقتحام الأسواق الدولية - مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، 2008، ص38.

ثم إن نجاح عملية التصدير يتوقف على فهم ثقافة الآخر من مختلف جوانبها باعتبار أن الثقافة هي أسلوب للحياة أو نمط للتفكير *The way of life* لكل مجتمع من المجتمعات أو كما يعرفها معجم أكسفورد على أنها "كل السلوكيات و القيم المكتسبة التي تنتقل إلى الفرد عن طريق العيش في مجتمع معين".
و عليه فالاختلاف الكبير بين ثقافات شعوب العالم أمر يؤدي إلى صعوبة مهمة رجل التصدير إذ ينبغي عليه أن يدرك و بدقة كل الثقافات المرتبطة بأسواق الدول التي يتعامل معها من خلال تصدير منتجاته إليها أو نقل جانب من أو كل مراحل العملية الإنتاجية إلى تلك الأسواق.

3- البيئة السياسية و القانونية:¹ إن الاستقرار السياسي يعتبر من أهم الشروط اللازمة لممارسة أنشطة التصدير و هذا نتيجة لاختلاف البيئات القانونية و السياسية من دولة إلى أخرى، و عليه فإن رجل التصدير (دولة، منظمة) عليه أن يدرك تماما الإطار السياسي و التشريعي الذي يمارس فيه نشاطه، حيث نقصد هنا بالإطار السياسي هيكل و فلسفة النظم السياسية الحاكمة للدول من ملكي إلى جمهوري... إلخ، و المواقف العامة اتجاه الأنشطة الأجنبية في كل دولة من طرف هذه النظم السياسية حيث نجد أن الهيكل السياسي للدول المختلفة يلعب دورا واضحا في تحديد الفلسفة السياسية للدولة و هي من الأمور الهامة لرجل التصدير حيث أن هناك هياكل سياسية تعمل على تشجيع دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية مع أقل قدر من القيود على ممارسة النشاط، و هناك من تتجه إلى وضع العديد من القيود التنظيمية لممارسة الأنشطة المختلفة.
و تشمل البيئة السياسية و القانونية في غالب الأحيان العناصر التالية:²

أ- البيئة السياسية و القانونية للدولة المضيفة: و تتمثل في مختلف الإجراءات التي تفرضها الدولة المضيفة على المؤسسات الأجنبية المصدرة من أجل الدخول إلى أسواقها كتحديد الأسعار، التعريف الجمركية، الرقابة على الصرف... إلخ، و هي تختلف من دولة إلى أخرى.

ب- البيئة السياسية و القانونية للدولة الأم: يمكن أن تكون هذه البيئة سببا في عدم الولوج إلى الأسواق الدولية و ذلك من خلال قيود لذلك كمنع شركاتها من الدخول إلى أسواق بعض الدول (الو.م.أ. منعت شركاتها من التعامل مع كمبوديا، كوبان فيتنام، كوريا الشمالية، ليبيا، العراق سابقا و إيران حاليا) و تقييد بعض المعاملات التجارية... إلخ، و قد يكون مدعما و محفزا على الانتقال إلى الأسواق الأجنبية كقيامها بترويج منتجات مؤسساتها

¹ - عادل المهدي - التسويق الدولي في ظل عملة الأسواق - مرجع سبق ذكره، ص 257.

² - غول فرحات - التسويق الدولي - دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 64.

في الأسواق الدولية حتى تكون قادرة على المنافسة، اشترك الدولة مباشرة في التجارة بقيامها بصفقات البيع و الشراء أو تنظيم نشاطات التصدير و منحها إعانات لذلك... الخ.

ج- البيئة القانونية الدولية: تتمثل في مجموعة المعاهدات و الاتفاقات و المؤتمرات الدولية التي تكتسب قوة القانون، و هي تؤثر على نشاط التصدير منها: المنظمة الدولية لحماية الحقوق الصناعية، الاتفاقية الدولية لتسجيل العلامات التجارية، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO)، صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة التجارة العالمية و التكتلات الاقتصادية.

إذن ينبغي على رجل التصدير إعداد خطة كاملة توضح كافة الحقائق السياسية و النظم الاقتصادية و الفلسفات السائدة و التي تؤثر على القرارات الخاصة بالتصدير و هذا من أجل تفادي الوقوع في المخاطر السياسية المختلفة.

المبحث الثاني: إستراتيجية تنمية الصادرات

حسب تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم، فإن معظم الدول منخفضة الدخل تنتهج إستراتيجية إحلال الواردات، أما الدول المرتفعة الدخل فهي تتجه نحو السوق العلمي و تنتهج إستراتيجية تنمية الصادرات. يتفق هذا التوزيع مع التفسير الذي يشير إلى أن الصادرات تؤثر بطريقة مباشرة و غير مباشرة على التنمية الاقتصادية، لكون أن الصادرات تمثل على المستوى الاقتصادي الكلي زيادة في الطلب الكلي بشكل غير مباشر، لأن صناعات التصدير تعد منبعاً حيويًا لعملية التراكم الرأسمالي على المستوى الوطني، من خلال ما تحققه هذه الصادرات من سيولة.

المطلب الأول: مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات

إن مساهمة التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية و تسريعها يتحدد في الأمد القصير بمدى ارتفاع مداخيل الصادرات و معدل نموها، كما يتوقف أيضا على مدى الحاجة للاستيراد، لهذا السبب نجد العديد من الدول تعمل على تسطير إستراتيجية لتنمية الصادرات بغرض تنويعها والابتعاد عن الأحادية في التصدير و الصادرات التقليدية.

1- تعريف إستراتيجية تنمية الصادرات: يمكن تعريفها على أنها¹:

- تنفيذ مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.
- مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة.
- أو هي تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات، من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات.

كما أن الحكومة تتدخل من خلال هذه الإستراتيجية في التجارة الخارجية، بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو نقدية أو إعفاءات ضريبية، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير، و يمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا، مما يؤهلها إلى المنافسة بهذه الأسواق. فهذه الإستراتيجية تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي في منافسة

¹ - محمود حامد محمود عبد الرزاق - تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات ود عم التنمية الصناعية- مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر، 2006، ص34.

المنتجات الأجنبية في الخارج، و هذا على عكس التعريفات الجمركية و نظام الحصص اللذين يزيدان من قدرة المنتج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق الداخلية¹.

2- مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات: تشير تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايدا للعجز ، و الذي نتج عنه تعثر مسار النمو و زيادة حالة الركود التضخمي و ارتفاع الأسعار مع تزايد حدة البطالة في نفس الوقت، هذا الأمر أدى إلى تراكم جملة من المشاكل من ضمنها زيادة حدة الضغوط و تدهور مستويات المعيشة في عدد كبير من الدول النامية و خاصة تلك المنخفضة الدخل، الشيء الذي قد يعصف بالنظم السياسية لهذه البلدان ، و يعود سبب تراكم العجز في موازين المدفوعات للدول النامية إلى مجموعة من الاعتبارات نذكر منها مايلي:

أ- النزعة الحمائية: اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية و الصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا و قد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح الجات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية و قد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة، بل هي منبعها، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها و تصديرها للخارج استنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدولة صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع الأمر الذي يحدو بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

ب- معدل التبادل: شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، و يرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية، إلى الإرتفاع الشديد، مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية - باستثناء البترول- إلى الإنخفاض، و يرجع ذلك إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة التقدم العلمي و التكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة، بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية (المستوردة) المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

¹ - الأشقر أحمد - الاقتصاد الكلي - دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص167، 166.

ج- الدين الخارجي: إن الديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري ترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، و تحقيق فائض في ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية، و بالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما ترتب عليها التزامات و أعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري، هذا و يزداد الأمر سواء نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض. و قد عانت الدول النامية من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين المدفوعات معظم الدول النامية.

و مما يمكن استنتاجه مما سبق أن مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير، خاصة في ظل التغيرات السريعة و التي تعكس تباين مستويات الإنتاج و الأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضيف المزيد من الاهتمام بتطوير قطاع الصادرات في هذه الدول.

المطلب الثاني: عناصر إستراتيجية تنمية الصادرات

تحتوي إستراتيجية تنمية الصادرات على جملة من المعالم الأساسية تشكل محاور و أساسيات الإستراتيجية، تعمل على تسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة من تطبيق هذه الإستراتيجية.

1- محاور إستراتيجية تنمية الصادرات:

من أجل توضيح الإجراءات اللازمة التي تركز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات، لا بد أولاً من إبراز المحاور و المجالات الأساسية التي ينبغي التأثير و العمل عليها بغرض الوصول تنمية الصادرات. وما يلاحظ انه ليس ثمة من نموذج موحد صالح للتنفيذ في كامل الدول، بالنظر لاختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية للدول.

و تركز إستراتيجية تنمية الصادرات على محاور عدة يمكن الإشارة إليها فيما يلي¹:

- **الإطار المؤسسي:** تركز إستراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق و إيجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم و تسهل عملية التصدير، و تأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض العملية التصديرية، سواء ما تعلق منها بترويج الصادرات أو المنتجات الموجهة للتصدير أو ما يتعلق بتمويل الصادرات أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية و إقامة المعارض و التعريف بالمنتج المحلي في المحافل الدولية... إلخ.

¹ - مولاي عبد القادر- التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية - مرجع سبق ذكره، ص21

- **جودة المنتج:** تعد جودة المنتج محورا هاما من بين المحاور التي تركز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات و يتأتى ذلك من خلال أمرين اثنين هما:
 - يتمثل الأول في إقامة نظم فحص السلع التي تم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية.
 - أما الثاني فيتمثل في الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة أو إقامة ندوات داخلية و معارض ترويج لجودة السلع و جودة التصميم.
- **إيجاد سياسة تمويلية و إئتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية:** تسهم عملية توفير التمويل اللازم للصادرات بشكل بارز في تحفيز الصادرات، من خلال ما يلي:
 - التسهيلات التي تمنح للمصدرين سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة لشحن البضائع؛
 - خفض تكلفة تمويل الصادرات؛
 - إعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير؛
 - تمويل الاستثمارات الأجنبية في الدول، مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى و تشجيع الإقتراض بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد أحيانا؛
- **تأمين الصادرات:** و ذلك من خلال إنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحققها من جراء العملية التصديرية، لاسيما نظام تأمين اعتمادات التصدير، تقلبات سعر الصرف و ضمانات التصدير.
 - **إنشاء المناطق الحرة و المناطق الصناعية التصديرية:** يتمثل الهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات في جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير و العمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة، و كذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
 - **تشجيع الاستيراد و تسهيله بهدف إعادة التصدير:** ويكون ذلك من خلال تسهيل و تبسيط إجراءات التمويل بالسلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير، و كذا تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المدخلات، أو يكون ذلك عن طريق نظام إعادة التمويل بالإعفاء و الذي هو من الأنظمة الجمركية الاقتصادية.
 - **إصلاح القطاع المصرفي:** وهنا تستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز نمو الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي، و من ثم زيادة الصادرات الصناعية مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير.

2- أساسيات تنمية الصادرات في الدول النامية: تتطلب إستراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية

جملة من الأساسيات، والتي تتمثل في مايلي:

■ **تدخل الدولة لتأدية دور واضح في عملية التنمية:** يكون ذلك من خلال أمرين اثنين هما¹:

- يتمثل الأمر الأول في إزالة المعوقات التي تقيد قدرة الدولة على التصدير و تحسين الأنشطة التي سوف تزيد

من الصادرات.

- أما الأمر الثاني فيتمثل في التدخل لإزالة الاضطرابات الناجمة عن الأنظمة التجارية المتطلعة للداخل و

خاصة الصناعات البديلة للإستيراد.

■ **العمل على تنمية الصادرات كما و نوعا:** وذلك بتنوع التركيبة السلعية لهذه الصادرات لضمان استقرار

حصيلتها، عن طريق وضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة، وزيادة قدرات الإنتاج في

المؤسسات التي تغذي السوق الداخلي خاصة بالإنتاج الصناعي، و خلق وحدات جديدة للإنتاج من أجل تعزيز

المركز التنافسي لصادرات البلد في الأسواق الخارجية، وهنا تبرز ضرورة الربط بين الإنتاج المحلي و التصدير. ففتح

أسواق خارجية أمام المنتجات الصناعية المحلية يزيد من الطلب على هاته المنتجات، و يؤدي أيضا إلى تشجيع

التوسع في برنامج التنمية الصناعية بالداخل، غير أن هذا الأمر بالنسبة للدول النامية يتطلب من هذه الأخيرة أن

تركز أولا على المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية في برنامجها الصناعي مثل المنتجات المصنعة من المواد الطبيعية

التي تتوفر عليها هذه الدول و المنتجات كثيفة العمل كالمنسوجات، المنتجات البلاستيكية و الأثاث... إلخ².

■ **العمل على تحقيق التوزيع الجغرافي للصادرات:** يجب على الدول النامية أن تعمل على تنويع أسواقها

و إعطاء أولوية خاصة لتطوير علاقات التبادل التجاري فيما بينها، بحيث تنخفض حدة المنافسة في هذه الدول،

مما يضمن تحرير علاقات التبادل التجاري من سيطرة الاقتصاديات الرأسمالية و التخلص من التبعية لها، على أن

تنتقل هذه الدول في مرحلة متقدمة من الإنتاج إلى برنامج صناعي يركز على إنتاج وسائل التنمية المتمثلة أساسا

في السلع الإنتاجية الأساسية كالآلات و المعدات و الأجهزة الصناعية³.

¹ - زرقين عبود و جباري شوقي - مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر و المستقبل - مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول " التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: الواقع و التحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، أيام 16 و 17 ديسمبر 2008.

² - بوالعام ميمية - أثر تطورات الصادرات على التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001، ص 96/95.

³ - نفس المرجع، ص 96.

المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية تنمية الصادرات

مما لا شك فيه أن تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات لها عدة مكاسب بالنسبة للاقتصاد المعني.

1- مكاسب إستراتيجية تنمية الصادرات

تتعدد و تتنوع المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال انتهاج إستراتيجية تنمية الصادرات و التوجه نحو الخارج، من خلال محاولة اختراق السوق الدولي و خلق طلب إضافي على المنتج المحلي، بالشكل الذي يعزز فرص النمو و يدعمها.

و يمكن النظر إلى هذه المكاسب من خلال مستويين هما:

■ المكاسب المحققة على المستوى الكلي: و التي تتمثل في¹:

- التغلب على ضيق السوق المحلي و بالتالي إمكانية الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم؛
- استغلال المزايا النسبية المتوفرة محليا مع تطوير أساليب الإنتاج الصناعي و إعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات الميزة النسبية المتاحة؛
- المساهمة في تقليص معدلات البطالة و تقليل التفاوت في توزيع الدخل؛
- تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛
- اعتماد سعر صرف واقعي مما يسمح برفع أداء الصادرات و زيادة قدرتها التنافسية؛
- دخول الأسواق الدولية و المنافسة عليها، يوفر للمنتجات المحلية معلومات عن تلك الأسواق و المنتجات المنافسة، و مدى التطور التكنولوجي الحاصل، و إمكانية الاعتماد على التكنولوجيا في تحسين أداء المنتج المصدر إلى السوق العالمي.

- تحقيق مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير.

■ المكاسب على المستوى الجزئي (على المؤسسة): و تتمثل في²:

- رفع قيمة رقم أعمال المؤسسة، فإذا كانت المؤسسة قوية فإنها بالتصدير تتمكن من توسيع أسواقها و تحقيق عوائد من جراء ذلك، فضلا على أنه يمكن للمؤسسة أن تجد في السوق الخارجي فرصا لتسويق منتج خاص أو

نادر أو ما يعرف بـ *Produit rare ou unique*

¹ - مصطفى بن ساحة - أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - مذكرة ماجستير (غير منشورة)، المركز الجامعي بقرطاج، 2010/2011، ص 118.

² - مولاي عبد القادر - التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية - مرجع سبق ذكره، ص 24/23.

- يتيح التصدير للمؤسسة إمكانية تنويع المنتجات المصدرة بغرض الحد من مخاطر الاعتماد على سوق واحد أو زبون واحد ، في حال ما إذا حدث ركود أو تراجع الطلب في السوق المحلي، فإن هذا التراجع يمكن تعويضه بالثبات النسبي في الطلب الخارجي.

- تحقيق المنافسة من خلال الاستفادة من التجارب الأجنبية و محاولة مواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة، النوع، الكمية والزمن.

- تحقيق مردودية قصوى، ذلك أنه في حال ما إذا كانت التكاليف الثابتة مغطاة من خلال العمليات المحلية، أو من خلال وسائل تمويلية أخرى، فإن أرباح التصدير يمكن أن ترتفع بسرعة.

2- ملامح نجاح إستراتيجية تنمية الصادرات: تتمثل فيمايلي:

- مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي و هيكل الخدمات المصدرة، و بالتالي تقليص الاعتماد على عدد ضئيل من السلع و الخدمات الرئيسية، إضافة إلى هذا مدى مراعاة هذا التطور لعوامل الطلب و العرض العالميين من جهة و عوامل التكلفة و الإمكانيات المتاحة من جهة أخرى؛

- مدى التنوع الفعلي في الأسواق الخارجية و الابتعاد عن الاعتماد على عدد محدود من الأسواق و ما يصحب ذلك من ضغوط اقتصادية و سياسية؛

- مدى القدرة على تحقيق زيادة متوالية في حصيلة الصادرات من سلع و خدمات تقليدية و غير تقليدية بالشكل الذي لا يرفع من التكلفة و خاصة بالنسبة لعوامل و مستلزمات الإنتاج النادرة نسبيا؛

- مدى استقرار و انتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق و يساعد على زيادة حصتها فيها.

المطلب الرابع: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات

كما قلنا سابقا، ينصرف تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حقوق الملكية للمستثمرين المتواجدين في دولة ما في أنشطة الأعمال التي تتم في دولة أخرى، وحيث تكون لأولئك المستثمرون هيمنة على الإدارة.

إن المتمتعن للوهلة الأولى في أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد حل محل التجارة كوسيلة لإجراء التبادل في السلع والخدمات على المستوى العالمي.

إلا أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن الاستثمار الأجنبي والتجارة العالمية ليسا بالضرورة وسيلتين بديلتين لتحقيق التكامل الاقتصادي، فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يحل محل صادرات الدولة، وإنما يعمل على تنشيطها.

ويعد هذا نتيجة لعدة أسباب. ومن بين الأسباب أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الشركات من إيجاد قاعدة

توزيعية أوسع ومن ثم يعمل على توسيع نطاق مزيج المنتجات التي تباع في الأسواق الأجنبية بالإضافة إلى ما يمكن تحقيقه إذا ما وجهت كافة المبيعات من خلال التصدير من سوق الدول الأم. ومن ثم، فإن مبيعات الشركة تتمثل في مزيج من الصادرات والمنتجات التي تصنع محلياً.

وأيضاً، فحتى ما إذا استخدم الاستثمار الأجنبي المباشر لتصنيع منتج ما في الدولة المضيفة - التي كانت تقوم فيما سبق بالاستيراد من الدولة الأم- فإن الإنتاج المحلي قد يستمر في استخدام مدخلات مستوردة ومن أمثلتها المكونات الوسيطة والآلات. كما تشير الظاهرة ذاتها إلى وجود علاقة طردية بين واردات الدولة وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة منها. و هذا أمر متوقع، فإذا ما تمكنت الشركة من إنتاج منتج ما في دولة أخرى واستيراده إلى سوق الدولة الأم بسعر أرخص مما في حالة إنتاجه محلياً فإن هذا ينطوي على منفعة للشركة. وعموماً، فإن التجارة الدولية تتم نتيجة للتخصص العالمي. وفي هذا الصدد، يمكن النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره إحدى الوسائل التي يتحقق التخصص من خلالها. وتكون النتيجة لذلك توسع التجارة سواء في جانب التصدير أو الإستيراد.

ويتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في أذهان الكثيرين في شكل شركات من الولايات المتحدة ومن دول متقدمة أخرى تحرب من مواقع إنتاجها المتسمة بارتفاع التكلفة وتوطن في مناطق تنخفض بها مستويات الأجور. ولكن هذه الصورة ليست دقيقة بشكل كاف، حتى بالرغم من أن نسبة قليلة من الاستثمار الأجنبي المباشر تبحث عن الإنتاج في مناطق ذات أجور منخفضة، و لكن أياً كان ما يقال عكس ما يلي عن الاستثمار الأجنبي المباشر فإن الأرقام المتصلة به تدعو للانبهار، فوفقاً لبيانات الأمم المتحدة، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 1998 ما يزيد عن تريليون دولار. و من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا الرقم لا يمثل سوى جانب حقوق ملكية المستثمرين في الاستثمار الأجنبي المباشر، أي ملكية الشركات متعددة الجنسيات في فروعها بالدول الأخرى وحقوق الملكية من إجمالي أصول هذه الفروع¹.

وفي عام 1998 أيضاً، بلغ الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم 29.7 تريليون دولار و بالتالي قدرت مبيعات فروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول الأخرى بما يتجاوز 9% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم. وربما ينطوي هذا الرقم على تدن في تقدير إسهام هذه الفروع في الناتج العالمي نظراً لأن الناتج الإجمالي للفروع لا يشتمل على القيمة المضافة التي تتولد عن أنشطة مقاولي الباطن، وربما كان أولئك المقاولين يعملون من داخل الفروع. وعلى الرغم من هذا فإن هذه النسبة تطرح لإعطاء مؤشر مقارن على مدى

¹ - جون هاورد - حرية التجارة و التنمية الاقتصادية.

إسهام الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي. وبما أنها مقياس، فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وحجم النشاط الاقتصادي المرتبط به يعد هائلاً.

المطلب الخامس: التحديات التي تواجه الصادرات

تعتبر عملية التصدير منظومة مركبة ذات تشعبات و فروع تخضع لعدة تغيرات دائمة و ذلك نتيجة التفاعلات و التكاملات بين البيئات الدولية، لذلك تظهر مجموعة من التحديات و العوائق التصديرية الواجبة العلاج بأساليب عملية منطقية و دراسات سابقة لقرارات التصدير و التي تتمثل فيما يلي¹:

1- التحديات التكنولوجية في التصدير: لا زالت الفجوة التكنولوجية في التصدير واسعة جدا ما بين الدول الصناعية و الدول النامية مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية، ولذا لا بد من توفير الآليات لمعالجة هذه المشكلة من خلال:

- التخصص السلعي؛
- الاستثمار في البحوث و التطوير؛
- الاهتمام بالعلوم و التكنولوجيا؛
- تدريب الكوادر الفنية و التصديرية؛
- بناء قاعدة معلومات تكنولوجية؛
- شراء التكنولوجيا؛
- الدخول في تحالفات إستراتيجية؛
- الصفقات المتكافئة؛
- التصدير الإلكتروني؛
- إعادة هندسة العمليات التصديرية و تبسيط الإجراءات؛
- الهندسة الوراثية للصادرات الزراعية؛
- تصدير الخدمات مثل خدمات تكنولوجيا المعلومات؛
- تطبيق آليات التصدير غير المباشر(الفرانشايز و الفروع...إلخ)؛

¹ - فريد النجار - التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية- مرجع يبق ذكره، ص103/104.

2- التحديات المعلوماتية للتصدير: يؤثر نقص المعلومات التصديرية إلى التخمين و الارتجال في القرارات التصديرية و عليه يجب الاهتمام بالمعلومات التصديرية الدقيقة و الدورية من أجل دعم القرارات و الخطوط التصديرية، ومن الآليات التي يجب توفيرها من أجل إزالة تلك التحديات نذكر ما يلي:

- قوة الاتصالات؛

- بناء قاعدة بيانات تصديرية؛

- إعداد نظام معلومات تصديرية؛

- التعامل مع نقاط التجارة الدولية؛

- الانترنت؛

- بحوث التسويق الدولية؛

- بحوث التسويق الأولية ومحاكاة الأسواق التصديرية؛

3- التحديات التسويقية للصادرات: إن من أسباب فشل عملية التصدير هو عدم اختيار السلعة المناسبة للسوق التصديري المناسب أو حدوث خطأ في أسلوب المزيج التسويقي (الترويج، التسعير أو التوزيع)، لذلك لا بد من علاج تلك المشكلات و عدم الاكتفاء بتصدير الفوائض التصديرية للأسواق الدولية، و نتيجة لذلك لا بد من بناء المزيج التصديري الأنسب عن طريق:

- تحديد إستراتيجية التصدير؛

- إستراتيجية الترويج الدولي؛

- إستراتيجية التوزيع الدولي؛

- إستراتيجية التسعير الدولي؛

و هذا كله يحتاج إلى تقسيم سوق الصادرات إلى قطاعات لاختلاف طبيعة و اتجاهات و سلوكيات المستهلك الدولي جغرافيا و ديموغرافيا.

4- التحديات الإدارية في التصدير: تلعب تكنولوجيا الإدارة دورا خطيرا في تأكيد النجاح التصديري، و من أهم التحديات التي تواجه التصدير في هذا المجال نقص المهارات الإدارية اللازمة لتحقيق أهداف التصدير، و للتغلب على هذه العوائق لا بد من توفير ما يلي:

- التخطيط السليم لعملية التصدير؛

- التنبؤ بالطلب العالمي؛

- الجداول الزمنية لتوصيل البضاعة في الوقت المناسب؛
- الرقابة الفعالة لربط التنفيذ بالمخططات؛
- تقييم أداء التصدير دورياً؛
- تنظيم التصدير بأساليب مرنة هادفة؛
- التنسيق الفعال بين أجهزة التصدير؛

5- تحديات التنافسية التصديرية: إن من أهم الصعوبات التي يمكن مواجهتها عند الدخول إلى أسواق

التصدير هو وجود منافسة شرسة هذه الأخيرة يمكن التغلب عليها عن طريق:

- تطبيق المواصفات الدولية ISO؛
- تطبيق أساليب إدارة الجودة الشاملة TQM؛
- التجديد و الابتكار؛
- التحسينات المستمرة في التصدير؛
- التمييز السلعي؛
- التخصص في سلع المزايا التنافسية؛
- دراسة الثقافات الدولية؛
- ربط خصائص السلعة بحاجات المستهلك الدولي؛
- تحسين الإنتاجية (الفعالية، الكفاءة، الربحية)؛

المبحث الثالث: واقع الصادرات العربية في الأسواق الدولية

تعتبر التجارة الخارجية القلب النابض للإقتصادات العربية و خاصة جانبها الايجابي (التصدير) الذي يمثل همزة وصل لتنمية الإقتصادات العربية بفضل ما يتأتى منه من تدفقات مالية ضخمة، خاصة و أن غالبية الإقتصادات العربية نامية أو متخلفة و ذات قطاع واحد قد يكون البترول أو أحد المحاصيل الزراعية، و نظرا لهذا تسعى الدول العربية على غرار الدول الأخرى إلى زيادة الصادرات و فتح الأسواق العالمية و مواجهة المنافسة الشرسة و ذلك عن طريق تكثيف العمليات الإنتاجية و تمييز المنتجات و ابتكار منتجات جديدة ذات جودة عالية وأسعار تنافسية و هذا من أجل التواجد في الأسواق الدولية و الاستمرار فيها و التأقلم معها، خاصة في ظل ما يحيط بالقضية التصديرية العربية من شبهات (قصور) نتيجة غياب فلسفة تصديرية و سلوك تصديري عربي فعال وكذلك نقص المعلومات عن البورصات العالمية للسلع المختلفة.

المطلب الأول: ماهية الصادرات العربية

تعتبر التجارة الخارجية العربية عصب الإقتصادات العربية و خاصة جانب التصدير منها، الذي تعتمد عليه كثيرا في إحداث تنمية شاملة، و ذلك نظرا للتدفقات المالية المتأتية منه، و لكن ما يلاحظ عنها أنها غير متنوعة و غير مستقرة، و هذا ما سنتطرق إليه فيما يلي.

1- خصائص الصادرات العربية:

تمثل أهم خصائص الصادرات العربية التي تناولتها الأدبيات المعاصرة فيما يلي¹:

- التآرجح و عدم الاستقرار في الحصص التصديرية للبلدان العربية رغم أهمية قطاع الصادرات لعدد كبير من هذه الإقتصاديات، حيث تتجاوز مساهمته في المتوسط 30% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تآكل الميزات النسبية للأقطار العربية و التي تعتمد على صادرات المواد الأولية و السلع التحويلية البسيطة نتيجة تحول الطلب العالمي تجاه السلع كثيفة الأحجام و السلع المتميزة ذات المهارات العالية.
- غياب الديناميكية في التركيبة السلعية للصادرات و عدم مسايرة الأقطار العربية لمجريات هيكل التجارة العالمية و تطورات الطلب العالمي.
- تركز الصادرات في عدد قليل من السلع و عدم قدرة عدد من الدول العربية على المحافظة على حصصها في الأسواق العالمية للسلع التي تتمتع فيها بميزات نسبية ظاهرة.

¹ - مصطفى بابكر - الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات - مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 50، الكويت، السنة الخامسة، فبراير 2006، ص 05.

- غياب التخصص العمودي في الصناعات و ضعف التجارة داخل نفس الصناعة.
- ضعف عنصر التكنولوجيا كمصدر لتكوين الميزات النسبية.
- ضعف مساهمة الصادرات العربية البينية في حصيلة الصادرات العربية الإجمالية حيث لا تتعدى الـ 10%.

2- هيكل الصادرات العربية:

نقصد بهيكل الصادرات العربية هنا قيمتها و تركيبة السلع المصدرة، سنتطرق إليه من خلال مايلي:

أ- **حجم الصادرات العربية:** لقد حققت الصادرات العربية نموا ملموسا و مستمرا خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمتها عام 2001 حوالي 236.7 مليار دولار ثم ازدادت القيمة في 2002 و بلغت 245.0 مليار دولار ثم ازدادت قيمتها في 2004 و بلغت 396.5 مليار دولار بالمقارنة مع 304.0 مليار دولار عام 2003 أي بنسبة زيادة في الصادرات العربية بلغت 30.4% مقارنة بـ 22.23% كمتوسط للسنوات الثلاث الماضية، وقد فاق معدل نمو الصادرات العربية في 2004 معدل نمو الصادرات العالمية الذي بلغ 21.3% و بالتالي ارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى 4.4% بالمقارنة مع متوسط السنوات الأربع الماضية حيث بلغت 2.97%، و في 2006 ازدادت قيمة الصادرات العربية نتيجة الزيادة المطردة في الأسعار العالمية للنفط و تزايد الكميات المصدرة منه حيث بلغت حوالي 659.6 مليار دولار بالمقارنة مع 559.2 مليار دولار عام 2005، أي بنسبة نمو بلغت 18% كما ارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية بصورة طفيفة لتصل إلى 5.5% بالمقارنة مع 5.4% عام 2005. و في عام 2007 ازدادت قيمة الصادرات العربية الإجمالية حيث بلغت حوالي 784.7 مليار دولار بالمقارنة مع عام 2006 بما يعادل نسبة نمو قدرها 16.1%، كما ارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية بصورة طفيفة ليصل إلى 5.7% بالمقارنة مع سنة 2006، و في 2008 ارتفعت قيمة الصادرات العربية الإجمالية بصورة لافتة للانتباه نتيجة الارتفاع المذهول الذي شهدته أسعار النفط و التي عرفت أرقاما قياسية بلغت حوالي 150 مليار دولار للبرميل، لتصل إلى قيمة 1049.8 مليار دولار بنسبة نمو كبيرة بلغت 32.5% بالمقارنة مع سنة 2007. أما في عام 2009 فقد عرفت الصادرات العربية تراجعا رهيبا نتيجة للتبعات السلبية للأزمة الاقتصادية و المالية العالمية أين بلغت قيمتها 722.3 مليار دولار بنسبة نمو سلبية بلغت (-32.5)%.

كما عرفت نسبة وزنها إلى الصادرات العالم انخفاضا يقدر بـ 1%، وفي عام 2010 عاودت الصادرات العربية نموها حيث سجلت زيادة بنسبة 22.7% لتبلغ حوالي 9.3 مليار دولار، ويعود سبب هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية واستقرارها النسبي في هذا العام، و قد قاربت نسبة زيادة الصادرات العربية

الفصل الثالث: الإطار النظري للصادرات

مع نسبة زيادة الصادرات العالمية في هذا العام، الأمر الذي أبقى وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية عند المستوى المسجل في عام 2009، أي ما نسبته 5.9%. و في عام 2011 فقد واصلت الصادرات العربية تحسنها حيث وصلت إلى حوالي 1200 مليار دولار بنسبة نمو تقدر بـ 6.6% وهذا بفعل استمرار أسعار النفط في التحسن. في عام 2012 شهدت الصادرات العربية زيادة في قيمتها لتبلغ حوالي 1322 مليار دولار و هذا بالرغم من تراجع معدلات الطلب في منطقة اليورو نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية إلا أن الأسعار بقيت عند مستويات مرتفعة، ولكن معدل نموها عرف تراجعاً حيث بلغ 10.2%، إلا أن وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية عرف ارتفاعاً أین وصل إلى 7.2%. أما في عام 2013 فقد شهدت الصادرات العربية تراجعاً في قيمتها بحوالي 6 مليار دولار لتسجل معدل نمو سالباً قدره (-0.4%) ليتراجع بذلك وزنها عالمياً ليصل إلى 7%. و في عام 2014 عرفت الصادرات العربية انخفاضاً بلغت نسبته 6.5% لتصل إلى حوالي 1230 مليار دولار وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية والذي كان له التأثير السلبي على أداء الصادرات العربية. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (III-2): حجم الصادرات العربية.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	الصادرات العربية	الصادرات العالمية	نسبة نمو الصادرات العربية (%)	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)
2000	259.7	6385.0	47.9	4.1
2001	236.7	6140.4	8.8-	3.9
2002	245.0	6427.7	3.5	3.8
2003	304.0	7498.8	24.1	4.1
2004	396.5	9099.3	30.4	4.4
2005	559.2	10370.5	39.6	5.4
2006	659.6	12005.2	18.0	5.5
2007	784.7	13747.7	16.1	5.7
2008	1049.7	15735.5	32.5	6.8
2009	722.3	12522	-32.5	5.8
2010	902.9	15254	22.7	5.9
2011	1199.6	18291	32.9	6.6
2012	1322.1	18404	10.2	7.2
2013	1316.3	18784	-0.4	7
2014	1229.6	18935	-6.6	6.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة).

3- التركيب السلعي للصادرات العربية:

ما يلاحظ من خلال الجدول أدناه أن التركيب السلعي للصادرات العربية يسيطر عليه الوقود المعدني بنسبة 72.73% كمتوسط للفترة (2000-2014)، الأمر الذي يعني أن واقع التصدير العربي يعتمد بشكل أساسي على مورد واحد فقط قابل للنضوب، و هذا في معظم الدول العربية تقريبا و هو مورد النفط و الغاز، و بالتالي فإن أسعار هذه هذا الأخير هي التي تتحكم في قيمة الصادرات العربية. وتأتي في المرتبة الثانية المصنوعات بمختلف أنواعها كالمواد الكيماوية، المعدات و آلات النقل... إلخ، بنسبة 15.83% كمتوسط للفترة أيضا و هذا دليل على ضعف قطاع الصناعات العربية و هذا نتيجة ضعف البحوث في هذا المجال بسبب هجرة الأدمغة إلى الخارج و كذلك بسبب عدم إتباع سياسة رشيدة تهتم بتطوير قطاع الصناعة و خاصة في جانب المعدات و الآلات و المركبات. لتأتي بعد ذلك السلع الزراعية في المرتبة الثالثة بنسبة 9.46% كمتوسط للفترة أيضا و هي نسبة ضعيفة جدا بالرغم من الإمكانيات المتوفرة للدول العربية الطبيعية، المناخية، البشرية و المالية غير المستغلة برشادة. و أخيرا نجد السلع غير المصنعة بنسبة تقترب من 2%.

الجدول رقم (III-3): التركيب السلعي للصادرات العربية.

الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السلع								
الوقود المعدني	70.4	68.2	67.5	66.9	75.4	76.6	76.6	75.4
المصنوعات	15.2	15.4	16.2	16.5	17.8	12.3	11.8	11.6
السلع الزراعية	13.9	15.9	15.6	15.7	6	10.4	10.9	12
سلع غير مصنفة	0.5	0.5	0.7	0.9	0.8	0.7	0.7	1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
السلع								
الوقود المعدني	77.9	70.8	71.9	73.6	76.5	73.7	69.6	
المصنوعات	6	16.4	19.5	18	15.9	19.8	25.1	
السلع الزراعية	15.9	3.1	3.8	3.7	4.9	5.2	4.9	
سلع غير مصنفة	0.2	9.6	4.8	4.6	2.7	1.7	0.4	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة).

4- التوزيع الجغرافي للصادرات العربية: لقد ارتفعت قيمة التجارة الخارجية العربية اتجاه جميع الشركاء التجاريين بدرجات متفاوتة خلال فترة الدراسة (2002-2014)، وهذا نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي في الدول الصناعية و الدول النامية ولكن بشكل متفاوت على العموم.

أما عن اتجاه الصادرات العربية فنجد أنها تستهدف الأسواق الرئيسية و القريبة منها، و عليه نجد أن حصة الصادرات العربية اتجاه الاتحاد الأوروبي و الذي يعتبر الشريك التجاري الأول للدول العربية قد تراجعت من 25.8% عام 2002 إلى غاية 12.8% عام 2014 و هذا بفعل انخفاض أسعار الطاقة و خاصة النفط في السنوات الأخيرة وهذا باعتبار النفط أهم السلع التي قوم الدول العربية بتصديرها، في حين عرفت حصة الصادرات العربية اتجاه دول آسيا ارتفاعا ملحوظا حيث ارتفعت من 25.6% عام 2002 لتصل إلى حدود 50% تقريبا عام 2014 و هذا يرجع إلى التسهيلات الممنوحة من طرف هذه الدول لإنسياب الصادرات العربية سواء الجمركية أو الضريبية...الخ، في حين عرفت حصة الصادرات العربية للو.م.أ. تراجعا ملحوظا من 11.2% عام 2002 لتصل 6.5% عام 2014 و هذا نتيجة السياسة الأمريكية المنتهجة اتجاه بعض الدول العربية كالعراق و سوريا و ليبيا و خاصة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 أو ما يسمى بغزوة ماثاتن و كذلك نتيجة تداعيات أزمة الرهن العقاري عام 2008، أما حصة الصادرات العربية لباقي دول العالم فقد عرفت نسبتها تذبذبا لتبلغ في المتوسط 27.81% خلال الفترة (2002-2014). أما عن حصة الصادرات العربية البينية فنسبتها لا تتجاوز الـ10% و هي نسبة قليلة جدا الأمر الذي يدل وجود اختلالات جوهرية بين الدول فيما يخص التبادل التجاري.

الفصل الثالث: الإطار النظري للصادرات

الجدول رقم (III-4): التوزيع الجغرافي للصادرات العربية

الوحدة: نسبة مئوية.

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات المناطق
8.3	8.3	8.4	7.9	9.0	8.4	8.5	الدول العربية
17.6	18.3	22.7	23.8	24.3	25.4	25.8	الاتحاد الأوروبي
37.7	35.3	28.5	27.5	27.3	26.6	25.6	آسيا
10.8	9.8	11.8	11.4	12.4	12.5	11.2	الو. م. أ.
25.8	28.3	28.4	29.4	26.9	27.1	28.8	باقي دول العالم
100	100	100	100	100	100	100	المجموع
							السنوات المناطق
2014	2013	2012	2011	2010	2009		
9.9	8.6	8.7	8	8.6	10.3	الدول العربية	
12.8	13.2	13.5	12.7	15.3	15.8	الإتحاد الأوروبي	
49.7	47.8	42.9	38.9	42.4	40.4	آسيا	
6.5	6.8	8.1	7.7	7.7	8.7	الو.م.أ.	
21.1	23.7	26.6	32.7	26	24.8	باقي دول العالم	
100	100	100	100	100	100	المجموع	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة).

و من خلال استعراضنا لتطور و اتجاهات الصادرات العربية يتضح ما يلي:

- الثقل الهام الذي يشكله الشريك التجاري الأوروبي للصادرات العربية بالنسبة لأغلب الدول العربية فرادى و
بجمعة.

- النسبة المرتفعة التي مازال يشكلها قطاع النفط في التجارة العربية لعدد هام من الاقتصاديات العربية - يشكل
النفط نسبة توازي حوالي 72% من إجمالي الصادرات العربية على الرغم من الجهود الهامة التي بذلت لتنوع
القاعدة الإنتاجية العربية، بحيث يرتكز الأداء التجاري و الاقتصادي للبلدان النفطية بشكل عام بتقلبات أسعار
النفط العالمية.

- ضيق القاعدة التصنيعية و تخلفها و يظهر هذا الأمر بشكل واضح في التنوع المتواضع للسلع المصنعة في تركيب الصادرات العربية، و على الرغم من اتساع حركة الصادرات العربية فإن معظم الدول العربية ما زال يعتمد على عدد قليل من السلع القابلة للتصدير، و هذا يعبر عن خلل مزمن في التركيب الهيكلي للقاعدة الإنتاجية.

- ثم إن الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية و استيراد المنتجات الصناعية له انعكاسات سلبية على معدلات التبادل التجاري للدول المصدرة للمنتجات الأولية لأن أسعارها تنمو بمعدلات أقل من نمو أسعار المنتجات الصناعية على المدى الطويل.

المطلب الثاني: واقع تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية

للقوف على مكانة الصادرات العربية في الأسواق الدولية لابد من تحليل بعض المؤشرات التي توحى بذلك، و التي تتمثل فيمايلي:

1- مؤشر التركيز (مؤشر هيرشمان Hirschman index):

يشير الجدول أدناه إلى أن الدول التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية يكون فيها مؤشر التركيز كبير، حيث يتجاوز النصف مثل الجزائر، السعودية، السودان و عمان، و أحيانا يقترب من الواحد مثل العراق إلا أن خلال الفترة (2008-2014) نجد أن معظم هذه الدول قد خفضت من مستوى تركيزها كالجزائر و السعودية في حين نجد أن مستوى التركيز قد زاد في السودان.

أما الدول التي لا تعتمد في صادراتها على المواد الأولية فنجد أن مؤشر تركيزها منخفض و يقترب من الصفر و هذا يعني أنها لا تركز على عدد محدود من المواد و إنما تنوع من السلع المصدرة الأمر الذي يجعلها في منأى عن أية تقلبات يمكن أن تحدث في أسواق التصدير، وقد سجلت هذه الدول انخفاضاً في قيمة هذا المؤشر خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (III-5): نسبة تركيز الصادرات في بعض الدول العربية.

السنوات الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأردن	0.187	0.160	0.171	0.173	0.164	0.153	0.156
الإمارات	0.511	0.353	0.413	0.420	0.434	0.422	0.405
البحرين	0.386	0.328	0.367	0.340	0.356	0.359	0.369
تونس	0.173	0.156	0.162	0.160	0.160	0.149	0.145
الجزائر	0.580	0.554	0.523	0.544	0.540	0.541	0.490
السعودية	0.775	0.719	0.714	0.748	0.761	0.763	0.738
السودان	0.872	0.779	-	-	-	0.668	0.941
العراق	0.970	0.966	0.971	0.979	0.981	0.978	0.972
عمان	0.625	0.548	0.567	0.595	0.620	0.494	0.592
قطر	0.562	0.515	0.475	0.473	0.519	0.524	0.519
الكويت	0.702	0.688	0.717	0.735	0.746	0.719	0.567
لبنان	0.105	0.131	0.137	0.128	0.159	0.117	0.122
مصر	0.212	0.125	0.133	0.145	0.161	0.161	0.163
المغرب	0.181	0.151	0.155	0.164	0.157	0.156	0.157

المصدر: قاعدة بيانات UNCTAD STATS

و منه نستنتج أن معامل تركيز الصادرات مرتفع بالنسبة للأقطار العربية المصدرة لمواد الطاقة، في حين نجد أن الدول العربية غير المصدرة لمواد الطاقة قد قلصت من نسبة التركيز.

2- معامل (مؤشر) التنوع:

يشير الجدول أدناه إلى أن الصادرات الدول العربية خلال الفترة (2008-2014) لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، أي عدم وجود تنوع في عدد السلع المصدرة حيث أن مؤشر التنوع فيها يتعد عن الصفر و هذا نتيجة اعتمادها (تركيزها) على تصدير المواد الأولية (بترو، معدنية و زراعية)، إلا أنه خلال فترة الدراسة تعرف بعض الدول العربية انخفاضاً في هذا المؤشر كالسعودية، تونس، المغرب، عمان و لبنان بدرجة أقل و هذا نتيجة اتخاذ سياسات اقتصادية أكثر صرامة تهدف أساساً إلى إعطاء الأولوية لقطاعي الصناعة و الزراعة الذين يملكان من المؤهلات (طبيعية و بشرية) ما يؤهلها لوجود إنتاج كثيف و بالتالي زيادة السلع المصدرة من هذين القطاعين و بالتالي التخلص من التصدير الوحدوي.

الجدول رقم (III - 6): درجة تنوع الصادرات في بعض الدول العربية.

السنوات الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأردن	0.609	0.595	0.639	0.598	0.624	0.669	0.652
الإمارات	0.592	0.548	0.578	0.561	0.554	0.545	0.550
البحرين	0.706	0.685	0.728	0.705	0.702	0.719	0.694
تونس	0.550	0.547	0.545	0.544	0.531	0.495	0.519
الجزائر	0.761	0.792	0.782	0.723	0.728	0.733	0.743
السعودية	0.766	0.771	0.762	0.753	0.752	0.766	0.772
السودان	0.808	-	-	-	-	0.818	0.818
العراق	0.823	0.851	0.876	0.868	0.881	0.874	0.892
عمان	0.717	0.702	0.698	0.672	0.672	0.69	0.717
قطر	0.772	0.774	0.793	0.775	0.771	0.784	0.769
الكويت	0.789	0.799	0.800	0.787	0.783	0.784	0.764
لبنان	0.615	0.605	0.622	0.610	0.642	0.595	0.607
مصر	0.545	0.578	0.587	0.549	0.536	0.521	0.536
المغرب	0.720	0.694	0.653	0.703	0.682	0.67	0.641

المصدر: قاعدة بيانات UNCTAD STATS

3- المؤشر المركب لكفاءة التجارة: يعتبر هذا المؤشر أكثر شمولية في تقييم أداء و كفاءة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية، حيث يتضمن ترتيبا للدول العربية المصدرة و ذلك ضمن 184 دولة مصدرة حسب ترتيب الأصناف السلعية* في الصادرات العالمية، و سوف نكتفي بعرض ذلك في عام 2014، و ذلك كما يلي:

- **المنتجات الزراعية:** في هذا الصنف السلعي نجد كل من مصر، المغرب و الأردن قد احتلت المراكز الثلاث الأولى عربيا على التوالي، وقد جاء في مراتب متقدمة نوعا ما على المستوى العالمي في مؤشر كفاءة التجارة، فمصر مثلا جاءت في المرتبة 46 عالميا ثم تلتها المغرب في المرتبة 55 عالميا ثم الأردن في المرتبة 73 عالميا.

- **الأغذية المصنعة:** احتلت مصر المرتبة الأولى عربيا و 44 عالميا، ثم أتى المغرب في المرتبة الثانية عربيا و 50 عالميا، أما السعودية فجاءت في المرتبة الثالثة عربيا و 55 عالميا.

- المنتجات الخشبية: نجد دولتين فقط و هما السعودية التي احتلت المرتبة الأولى عربيا و 51 عالميا ثم مصر في الرتبة الثانية عربيا و 61 عالميا.
 - المسوجات و الغزل: فقد تربعت مصر على الدول العربية و 26 عالميا، ثم تلتها بعد ذلك كل المغرب و تونس و السعودية في المراتب 47، 49 و 50 عالميا على التوالي.
 - المنتجات الكيماوية: حققت السعودية المرتبة الأولى عربيا و 17 على المستوى العالمي، ومصر الثانية عربيا و 45 عالميا في حين جاء المغرب في المرتبة الثالثة عربيا و 48 عالميا.
 - المنتجات الجلدية: فقد تصدرت تونس الدول العربية و 31 عالميا، ثم المغرب ثانيا على المستوى العربي و 39 عالميا و مصر في المرتبة الثالثة عربيا و 59 عالميا.
 - الصناعات الأساسية: جاءت البحرين الأولى عربيا و 47 عالميا ثم مصر الثانية عربيا و 50 عالميا ثم عمان الثالثة عربيا و 53 عالميا.
 - المعدات غير إلكترونية: فنجد المغرب الأول عربيا و 34 عالميا ثم تونس في المركز الثاني عربيا و 36 عالميا تتبعها مصر كمرتبة ثالثة عربيا و 48 عالميا.
 - معدات النقل: فقد احتل المغرب المركز 39 عالميا، ثم جاءت كل من الكويت، البحرين وتونس في المراتب 50، 53 و 54 عالميا على التوالي.
 - الملابس الجاهزة: فقد تصدرت تونس قائمة الدول العربية محتلة بذلك المرتبة 24 عالميا ثم جاء المغرب في الرتبة الثانية عربيا و 27 عالميا ثم من بعد ذلك نجد مصر كمركز ثالث عربيا و 40 عالميا ثم الأردن في المرتبة 41 عالميا.
 - الصناعات المتنوعة: فقد احتلت مصر المرتبة الأولى عربيا و 56 عالميا ثم تلتها تونس كمركز ثاني عربيا و 57 في الترتيب العالمي ثم الأردن في الرتبة الثالثة عربيا و 63 عالميا.
 - المنتجات المعدنية: فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى عربيا ومرتبة ثانية عالميا ثم جاءت قطر في الصف الثاني عربيا و السادس عالميا ثم جاءت الكويت في المرتبة الثالثة عربيا و الثامنة عالميا و من بعدها العراق في المركز الرابع عربيا و 12 على المستوى العالمي.
- ومما يلاحظ مما سبق أن هناك تفاوت في مراكز القطاعات الإنتاجية التصديرية في الدول العربية، الأمر الذي يعني أن عملية التصدير تعاني من صعوبات جمة الشيء الذي يمنعها من تحقيق مراتب متقدمة السوق الدولية و

الفصل الثالث: الإطار النظري للصادرات

بالتالي تحقيق قدرة تنافسية فيها و بالتالي التأثير على الناتج المحلي و الإيرادات للدول العربية للنهوض بالتجارة السلعية العربية الإجمالية، و تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي¹:

- عدم توفر خطوط ملاحية و خطوط طيران و طرق برية مجزأة؛
- ضعف الجهاز الحكومي الرسمي في رسم السياسات الاقتصادية و الصناعية التي من شأنها زيادة الصادرات السلعية العربية الإجمالية؛
- عدم جاهزية الموانئ و المنافذ البرية الحدودية؛
- عدم الإلمام بقوانين الدول المصدرة إليها المنتجات؛
- تقادم أسطول النقل البري و يتبعه ذلك من تعطيل للنقل؛
- عدم قدرة المصنع العربي على التعرف على المواصفات العالمية المطلوبة للمنتج؛
- عدم توفر دراسات السوق السلعية الحديثة التي توضح إمكانية دخول المنتج التصديري إلى الأسواق الدولية؛
- نقص المعلومات و عدم توفرها و دقتها يؤدي إلى سوء اختيار الأسواق المراد المنافسة بها كما يؤدي إلى فشل محاولات دخول هذه الأسواق؛

و فيما يلي نوجز أهم الاستنتاجات المستخلصة من مؤشرات التنافسية:

- ضعف المستوى الإنتاجي للدول العربية نتيجة لانخفاض الجودة و المستوى التكنولوجي أدى إلى انخفاض تنافسية المنتجات العربية في الأسواق الدولية.
- اعتماد الصادرات العربية على السلع الأولية والنفط لا يحقق لهذه الدول التنمية المستدامة، وبما أن النفط يعتبر من الثروات القابلة للنضوب و لأنه يمثل ثروة قومية فينبغي الحرص عليه من أجل الأجيال القادمة.
- الانخفاض الواضح في الكوادر الفنية المؤهلة نتيجة للتراجع الكبير في أداء المنظومة التعليمية، وعدم توجيه السياسات التعليمية وفقا لخطط التنمية المتبعة في الدول العربية، أي معرفة الاحتياجات و الخبرات المطلوب توفيرها و إعداد الأنظمة و المناهج من أجل سد ثغرة العجز في توافر تلك الكوادر المؤهلة فنيا و علميا.

¹ - صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد- الكويت، 2015، ص234.

المطلب الثالث: معوقات تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية.

لقد قام العديد من المختصين بتقسيم معوقات التصدير (الصادرات) من حيث مصادرها إلى معوقات خارجية و معوقات داخلية ك Karakaya و سامي عفيفي... الخ¹، حيث أشاروا إلى أن تعقد الإجراءات الرسمية التي تتبعها الدولة حديثة العهد بالتصدير من المعوقات الرسمية التي لا يمكن للشركة الحد منها أو إلغائها و كذلك التخلف النسبي في طريقة التصنيع الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المنتج مقارنة بالمنتجات الخارجية، بالإضافة إلى عدم توفر إمكانيات الإدارة التسويقية على إتباع الطرق السليمة في التسويق الدولي مما ينتج عنه تخلف صادرات الشركة و عدم القدرة على المنافسة دوليا كل هذا اعتبر من المعوقات الداخلية، أما المعوقات الخارجية فيمكن أن تشمل زيادة التعريف الجمركية على صادرات الدول في الأسواق الخارجية والمنافسة المحلية للمنتجات المستوردة في الأسواق الخارجية.

و على ضوء هذا يمكن تقسيم معوقات التصدير من حيث المصدر أو الجهة التي تصدر عنها تلك المعوقات في الدول العربية إلى ثلاثة أنواع مختلفة هي²:

1- المعوقات الرسمية: و يقصد بها المشاكل التي تعترض نشاط تصدير المنتجات المحلية بسبب الإجراءات و القوانين الرسمية داخل البلد المصدر أو من قبل الجهات المحلية ذات العلاقة برسم أهداف و سياسات التصدير و التي تلخص فيما يلي:

- ضعف المساعدات الرسمية المحلية في التغلب على معوقات التصدير؛
- ضعف الحوافز الضريبية في دعم الشركات المصدرة للمنتجات المحلية؛
- عدم مساندة القوانين المحلية في توجيه التصدير؛
- ارتفاع أسعار العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية في أسواق التصدير؛
- قصور في عدد الشركات المحلية العاملة في قطاع التصدير؛

2- المعوقات الداخلية: و تتجلى في تلك العقبات التي تعترض نشاط التصدير في الداخل و التي غالبا ما

تكون بسبب الإجراءات المحلية داخل إطار الشركة، و من أبرزها نذكر:

- تركيز الجهود الإدارية على الأسواق المحلية على حساب الأسواق الخارجية؛
- محدودية الموارد المالية التي تساعد على التوسع في الأسواق الخارجية؛

¹ - وصاف سعيدي - أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز و العوائق - مرجع سبق ذكره، ص 283.

² - رمزي زكي - مشكلة الصادرات الصناعية لدول الخليج العربي: التحديات الراهنة و الوجبات الممكنة و الوجبات الملحة - ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر الصناعيين في دول الخليج العربي، التسويق و المنافسة، الدوحة، قطر، ص 12.

الفصل الثالث: الإطار النظري للصادرات

- عدم كفاية حجم المنتج المحلي للتوسع في التصدير الخارجي؛
- نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية؛
- نقص الخبرة العربية في مجال التسويق الدولي؛
- ارتفاع تكلفة المنتج المحلي مقارنة بالمنتج غير المحلي؛
- اختلاف مواصفات السلع المحلية عن مواصفات السلع الأجنبية؛
- ضعف النشاط الخاص بالتطوير و التكنولوجيا؛

3- المعوقات الخارجية: يعنى بها تلك العقبات و المشاكل التي تعترض المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية و التي تكون في الغالب بسبب الإجراءات داخل الأسواق الخارجية و التي يصعب على الشركة المصدرة السيطرة عليها، و من أهمها نذكر:

- المنافسة الشديدة داخل السوق الخارجية؛
- محدودية منافذ التوزيع في الأسواق الخارجية؛
- ارتفاع تكلفة نقل المنتجات إلى الأسواق الخارجية؛
- عدم وضوح اللوائح و الإجراءات المتعلقة بالاستيراد في الأسواق الخارجية؛
- زيادة التعريفات الجمركية على السلع الخارجية في الأسواق الخارجية؛
- ارتفاع درجة المخاطرة من ممارسة البيع في الأسواق الخارجية؛
- اختلاف اللغة و عوامل البيئة التسويقية الخارجية عن البيئة المحلية؛
- سياسة الإغراق التي تمارسها بعض الشركات الأجنبية؛
- اختلاف طريقة استخدام السلع المحلية عنها في الأسواق الخارجية؛
- منافسة الشركات الأجنبية العالمية في الأسواق للشركات العربية؛

المطلب الرابع: دور المنظمة العالمية للتجارة في تنمية الصادرات العربية

يشهد العالم حالياً عدة تحولات اقتصادية على مستوى التجارة الخارجية، ولا ريب أن لهذه التحولات انعكاسات على القدرات التصديرية لمختلف دول العالم بما فيها الدول العربية و التي من بينها التكتلات الاقتصادية التي تحكم العلاقات التجارية لهذه الدول تؤدي دوراً فعالاً في تنمية المبادلات التجارية و خاصة الصادرات وكذلك طبيعة علاقة الدول العربية بالمنظمة العالمية للتجارة من شأنها التأثير على هذا القطاع.

1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: سوف نتناول هذه النقطة كما يلي:

أ- **تعريف المنظمة العالمية للتجارة:** هي منظمة دولية أنشئت عقب جولة الأورغواي في مدينة مراكش المغربية، مقرها في جنيف عاصمة سويسرا، و هي عبارة عن جهاز دائم للتفاوض حول مسائل التجارة الدولية على خلاف الجات أين كانت دوراتها تجتمع ثم تنفض، كما تعتبر الجهاز المسؤول عن الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي إضافة إلى مسؤوليتها في الإشراف و إتمام المفاوضات المستقبلية¹. أو هي منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء و تشكل منتدى للمفاوضات المتعددة الأطراف². و قد شرعت المنظمة في العمل بتاريخ 01 جانفي 1995، و وصل عدد الدول المنخرطة فيها حتى 23 أفريل 2004 ، 147 دولة منها 11 دولة عربية، و 05 دول عربية أخرى بصفة مراقب³.

ب- **أهداف المنظمة العالمية للتجارة:** تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمحور كلها حول تحرير التجارة الدولية و الذي يعتبر الهدف الرئيسي لها، بمعنى تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، و عليه فهي تهدف إلى⁴:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل الوطني العالمي و رفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، و زيادة الإنتاج المتواصل و الاتجار في السلع و الخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة و حمايتها و دعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.
- توسيع و خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية.
- محاولة إشراك الدول النامية و الأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل.
- زيادة التبادل التجاري الدولي و تنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس و قواعد متفق عليها.

¹ - موقع المنظمة على الشبكة العنكبوتية: <http://www.wto.org> تاريخ الإطلاع: 2015/04/16.

² - موقع البنك الإسلامي للتنمية على الشبكة العنكبوتية: <http://www.isdb.org> تاريخ الإطلاع: 2015/04/16.

³ - أحمد الكواز - النظام الجديد للتجارة العالمية - مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 81، مارس 2009، ص13.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد - الجات و آليات منظمة التجارة العالمية: من أورغواي لسبائال و حتى الدوحة - الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص183.

- ج- شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: من أجل اكتساب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يجب على الدولة الراغبة في ذلك الالتزام بشروط مبدئية تشكل جوهر فلسفتها و منها¹:
- تقديم تنازلات خاصة بالتعريفات الجمركية: تشترط المنظمة على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.
 - تعديل التشريعات: على الدولة الراغبة في الانضمام تعديل تشريعاتها الوطنية لتتوافق مع مبادئ المنظمة و قواعد الاتفاقيات المتعددة الأطراف.
 - تقديم التزامات في مجال الخدمات: على الدولة أن تقدم جدولاً يتضمن الالتزامات التي ستبعتها في قطاع الخدمات يشمل على قائمة بالحواجز و الشروط التي تعترض القطاعات و النشاطات المهنية و الخدمية و وضع جدول زمني لإزالتها.
 - الإلتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق و التزام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ما عدا اتفاقيات المناقصات الحكومية و اتفاقيات الطائرات المدنية لأنها من الاتفاقيات الاختيارية.
- أما عن كيفية الانضمام إلى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة فيكون ذلك حسب شروط يتم الاتفاق حولها بين حكومة البلد المترشح و المنظمة، أما مسار الانضمام فيأخذ شكل مفاوضات بعد أن يكون البلد المعني بالانضمام قد وقع اتفاق مع الهيئات الدولية الأخرى و في مقدمتها صندوق النقد الدولي، و طبقاً لذلك يتم تأسيس فريق عمل مشترك خاص بانضمام البلد المترشح، حيث تطرح على هذا الأخير مختلف الانشغالات أثناء جولات المفاوضات سواء المتعددة الأطراف أو الثنائية، و تقوم أمانة المنظمة بالتوزيع الواسع للوثائق و المذكرات المتعلقة بانضمام هذا البلد (الأسئلة و الأجوبة).
- و يحق لأي بلد عضو الانسحاب من المنظمة بعد ستة (06) أشهر من إخطار المدير العام للمنظمة، فيتحلل بعد ذلك من كافة الالتزامات و التعهدات و يفقد بالمقابل امتيازات الانضمام.
- د- أثر انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة على صادراتها: إن المتفحص إلى واقع علاقات الدول العربية مع منظمة التجارة العالمية يستطيع أن يصنف الدول العربية بحسب تلك العلاقة إلى²:

¹ www.aljazeera.net تاريخ الإطلاع: 2014/04/20.

² عبد المنعم محمد الطيب - آفاق التعاون الاقتصادي في ظل المتغيرات العالمية - مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الثاني، 2003، ص91.

- دول تتمتع بالعضوية الكاملة بمعنى أطراف متعاقدة، هي: مصر، الكويت، المغرب، تونس، الإمارات، البحرين، قطر، الأردن و سلطنة عمان.
- دول تتمتع بصفة عضو مشترك أو منتسب في منظمة التجارة العالمية، هي: الجزائر، السودان و اليمن.
- دول تحضر اجتماعات منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب، هي: السعودية، العراق، سوريا، لبنان و ليبيا.
- ثم إن تناول الآثار المترتبة عن انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرض علينا الأخذ بعين الاعتبار عاملين هامين هما¹:
- موقف الدول المعنية من عضوية الجات و المنظمة العالمية للتجارة (أي ما إذا كانت الدولة داخل أو خارج الاتفاقيات التجارية الدولية).
- مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع أو سلعة معينة أو أكثر خاصة بالنسبة للمجالات الرئيسية التي شملتها الاتفاقيات أهمها الزراعة، المنسوجات، الألبسة و الخدمات.
- و من الجدير بالذكر أن بعض الدول العربية تعتمد على تصدير النفط الخام كدول الخليج العربي و الجزائر و ليبيا، بينما أن هناك دول يعتبر قطاع الزراعة أكثر أهمية لها كمصر، سوريا و المغرب و بدرجة أقل تونس و نفس الشيء بالنسبة لقطاع المنسوجات الذي يحتل أهمية خاصة في هيكل صادرات مصر و تونس، و لذا سوف نتطرق إلى كل هذه القطاعات و الآثار المترتبة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- **البترو و مشتقاته:** تشكل صادرات النفط و مشتقاته بالنسبة لمعظم الدول العربية نسبة معتبرة من إجمالي الصادرات السلعية، و لهذا فإن العائدات المحصل عليها من النفط و مشتقاته كثيرا ما تعرف تذبذبا نتيجة التقلبات الشديدة و السريعة لأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض في أغلب الأسواق الدولية، و على ضوء هذا يرى بعض المحللين الاقتصاديين ألا يترتب على تخفيض القيود الجمركية أو إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية عند انضمام هذه الدول المصدرة للنفط إلى منظمة التجارة العالمية أي أثر بسبب أن البترول و منتجاته خارج اتفاقيات منظمة التجارة العالمية نظرا لاعتباره سلعة إستراتيجية تدخل في كل السلع الأخرى و تخضع أسعاره العالمية طبقا لقانون السوق (العرض و الطلب) في الأسواق الدولية، و من الجدير بالقول أن يزداد الطلب العالمي على النفط و من ثم زيادة الصادرات البترولية للدول العربية النفطية خاصة دول الخليج و الجزائر و ليبيا بفعل التوسع الاقتصادي المتوقع حدوثه بعد الأزمة المالية نتيجة نمو حركة التبادل الدولي بسبب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و خاصة في دول مثل الصين و الهند و دول النمر الآسيوية و كذلك تعافي الاقتصادات المتضررة.

¹ - عبد المنعم محمد الطيب - آفاق التعاون الاقتصادي في ظل المتغيرات العالمية - مرجع سبق ذكره، ص92.

- **السلع الزراعية:** من المنتظر أن تؤدي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المرتبطة بالزراعة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الغذائية و الزراعية في الدول الصناعية و عليه فإن مدى تأثير صادرات الدول العربية الزراعية بتلك التخفيضات على مدى تسريع إصلاحاتها الزراعية للاستفادة من هذه التخفيضات (الجزائر، السودان، المغرب و بدرجة أقل تونس)، علما أن الصادرات الزراعية تشكل بالنسبة لبعض الدول العربية حصص هامة من إجمالي الصادرات السلعية.

أما فيما يخص دول الخليج فتكاد تنعدم الصادرات الزراعية فيها، و ينتظر بالنسبة لمصر و تونس و سوريا و المغرب و السودان أن تزداد قدرات صادراتها الزراعية على النفاذ إلى الأسواق الدولية نتيجة زيادة القدرة التنافسية أمام المنتجات المناظرة و لاسيما في أسواق الدول المتقدمة و خاصة أسواق الاتحاد الأوروبي نتيجة انخفاض الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فيها تدريجيا مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

- **السلع الصناعية:** من المتوقع أن تحمل فترة انضمام بعض الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية منافسة حادة بين المنتجات المحلية و المنتجات الأجنبية سواء في السوق المحلي أو السوق الأجنبي و يترتب على ذلك وجود حالتين متناقضتين من حيث تأثير الواردات المنافسة على مستوى الصادرات هي¹:

■ **الحالة الأولى:** تقلص أو انكماش لبعض الصناعات المحلية التي كانت مستمرة في الإنتاج رغم انخفاض كفاءتها الاقتصادية تحت ستار الحماية المرتفعة، و في هذه الحالة من المحتمل أن تزداد الواردات و تنخفض أو تنقرض الصادرات المدعومة.

■ **الحالة الثانية:** تنطوي على توسيع الصناعات المحلية القائمة وراء ظهور صناعات جديدة كانت بعض الدول العربية تتمتع فيها بميزة نسبية سواء من خلال إعادة تأهيل هذه الصناعات أو فتح الاستثمار فيها، فمثلا الصناعات البتر وكيماوية و الصناعات الإستخراجية التي تملك فيها الدول العربية (دول الخليج العربي، الجزائر، ليبيا و بدرجة أقل مصر) ميزة نسبية نظرا لارتباط الأولى بالصناعات النفطية و الثانية بالثروة المعدنية.

أما فيما يخص الصناعات الأخرى فمن الممكن أن تؤدي إمكانية الحصول على المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج و قطع الغيار بالأسعار العالمية المنخفضة عن الأسعار المحلية إلى إمكانية تخفيض تكاليف المنتج النهائي و من ثم يتحقق لتلك الصناعات ميزة تخفيض التكاليف و تحسن مستوى الجودة و بالتالي زيادة الصادرات.

- **المنسوجات:** تمثل صادرات المنسوجات و الملابس الجاهزة في بعض الدول العربية (مصر، تونس) نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات السلعية حيث تشكل في المتوسط بالنسبة للأولى 37% و الثانية 35%، و في إطار

¹ - و صاف سعيدي - أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز و العوائق - مرجع سبق ذكره، ص 277.

منظمة التجارة العالمية أتاحت الاتفاقية المتعلقة بالمنسوجات إمكانية استمرار نظام حصص التصدير في المنسوجات والملابس الجاهزة مع السماح بزيادة الحصص المخصصة للدول الصغيرة و منها تونس و مصر مما يتوقع أن تشهد صادرات هاتين الدولتين العربيتين من المنسوجات و الملابس الجاهزة زيادة معتبرة، أما بالنسبة لدول عربية أخرى كالجائر مثلا فإن قطاع النسيج فيها يملك مؤهلات كبيرة يمكن أن يحقق نموا مرتفعا إذا تم تأهيله و أعطيت بعض الحوافز للاستثمار فيه.

المطلب الخامس: دور التكتلات الاقتصادية في تنمية الصادرات العربية

سعت الدول العربية في إطار مساعيها لتوسيع و تطوير مبادلاتها التجارية إلى الانضمام إلى أهم التكتلات الاقتصادية من أجل تحسين وضعية و تنافسية صادراتها.

1- **الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:** لقد بدأت اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في منتصف التسعينات في إطار ما يعرف بعملية برشلونة المنعقدة في 27-28 نوفمبر 1995 و التي تنطوي على إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول غير الأوربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط و الاتحاد الأوربي و بين هذه الدول و بعضها البعض، و ذلك عن طريق¹:

- الإلغاء التدريجي للقيود و التعريف الجمركية على المنتجات الصناعية و تحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية و تجارة الخدمات.
 - اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ و الشهادات الخاصة بها و حماية حقوق الملكية الفكرية و الملكية الصناعية و سيادة المنافسة.
 - إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق و تكامل الاقتصاد الوطني آخذا بعين الاعتبار احتياجات و مستويات التنمية.
 - تحديث و تعديل البنى الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع تطوير القطاع الخاص و النهوض بقطاع الإنتاج.
 - إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما إلى بلدان المتوسط.
- و يتأتى هذا من خلال سلسلة من الاتفاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي و كل دولة على انفراد، و يوجد حاليا بالنسبة للدول العربية اتفاقات شراكة سارية بين الاتحاد الأوروبي و كل من الأردن، الجزائر، تونس، مصر،

¹ - شعبان إسماعيل - محتوى الشراكة الأورو- عربية - مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، العدد الأول، الجزائر، 2002، ص08.

المغرب و فلسطين، كما وقّعت سوريا في عام 2004 على الأحرف الأولى على اتفاقية مماثلة، و عليه فإن الاتحاد الأوروبي يوفر للدول العربية المعنية الدعم الفني من خلال المنتج إضافة إلى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي.

◀ انعكاسات الشراكة الأورو- عربية على الصادرات العربية: من خلال الاتفاقيات السارية المفعول مع الاتحاد الأوروبي نراها من حيث المبدأ أنها تقوم بدور الحفز للصادرات العربية بحكم القرب الجغرافي من أسواق الاتحاد الأوروبي الضخمة، إضافة إلى أهميتها بالنسبة للدول المصدرة للمنسوجات التي تحصل بموجبها على الإعفاء الجمركي مما سيقبل نسبيا من حدة المنافسة التي تواجهها من دول كالصين، إلا أنه لا توجد دلائل واضحة حتى الآن على أن هذه الاتفاقيات أسهمت في حدوث نمو ملحوظ في المبادلات التجارية للدول العربية (الداخلية في الشراكة) مع الاتحاد الأوروبي و هذا نتيجة لعدة شوائب مختلفة الجوانب، فمن جانب، أن هذه الاتفاقيات لا تشمل الناحية العملية تجارة المنتجات الزراعية كما أنها لا تشمل الخدمات و قضايا الاستثمار و العمالة، و من جانب آخر فإن قواعد المنشأ المعمول بها تعتبر مقيدة خاصة للسلع الهامة للدول العربية كالمنتوجات، كما أن القيود الفنية على التجارة في هذه الاتفاقيات تشكل صعوبات نظرا للتفاوت في النظم الرقابية و نظم الفحص الفني المعمول بها .

كما سوف تلزم اتفاقيات الشراكة المصدرين العرب بإتباع المعايير الأوروبية و مواصفاتها القياسية مما يضعف مواقعهم التنافسية و يقيد حركة التجارة و فقدان الدول العربية لعوائد ضخمة نتيجة إلغاء القيود غير الجمركية و التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة¹، و مع هذا يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية.

2- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى AFTA: قبل الخوض في نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و أثرها على تفعيل المبادلات التجارية بين الدول العربية، نود أن نعرج عن أهم المحاولات التي قامت بها الدول العربية في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي و هي كالتالي²:

¹ - زايري بلقاسم و دربال عبد القادر- تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر - مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الأول، جامعة سطيف، 2002، ص16.

² - عبد القادر رزق المخادمي - التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص75. للمزيد راجع:

- عبد الغني عماد - التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة- مجلة المستقبل العربي، 1999.

- محسن الندوي - تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة - منشورات الحلبي الحقوقية، المغرب، 2011.

- إكرام عبد الرحيم - التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي و التكتلات الاقتصادية البديلة- مطبعة مدبولي، مصر، 2002.

- اتفاقية معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي: تم توقيعها سنة 1950 بهدف إقامة تحالف دفاعي عن مصالح الدول الموقعة عليها.
- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم الترانزيت: تم توقيعها سنة 1953 و التي تعتبر أول اتفاقية اقتصادية عربية متعددة الأطراف لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية: اتفقت الدول العربية في جوان 1957 على إقامة وحدة اقتصادية عربية على نحو متدرج و في هذا الصدد أنشأت المعاهدة مجلساً أطلقت عليه مجلس الوحدة الاقتصادية تمثل فيه كافة الأطراف الموقعة على المعاهدة و تصدر قراراته بأغلبية الثلثين (2/3).
- اتفاقية السوق العربية المشتركة: تم التوقيع سنة 1964 في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على إنشاء السوق العربية المشتركة بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية، بهدف ضمان حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال والبضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية، كما يضمن حرية النقل و الترانزيت و استعمال وسائل النقل و الموانئ و المطارات المدنية، كما يكفل حرية تبادل المنتجات وفقاً لقواعد معينة.
- ميثاق العمل الاقتصادي المشترك: تم التوقيع على هذا الاتفاق سنة 1980.
- اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: تم توقيعها في 27 فيفري 1981 و دخلت حيز التنفيذ الفعلي سنة 1983.
- و من خلال كل هذه المحاولات في سبيل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي تم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث أقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته الـ 59 تحت رقم 1317 بتاريخ 17 فبراير 1997 بالإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال فترة زمنية محددة قدرها عشر سنوات بدءاً من أول جانفي 1998 و ذلك من خلال تفعيل اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية حيث صادقت على الاتفاقية حتى الآن 19 دولة.
- و فعلاً بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية منذ 01 جانفي 1998 على أن تكتمل هذه المنطقة بمضي عشر(10) سنوات منذ ذلك التاريخ و بالتحديد في 31 ديسمبر 2008، إلا أنه تم تخفيض هذه الفترة إلى نهاية سنة 2005 و كانت استجابة الدول العربية خلال السنة الأولى من التطبيق مرتفعة حيث بلغ عدد الدول العربية التي أعلنت عن اتخاذها لإجراءات التنفيذ أربعة عشر (14) دولة عربية* في 01 جانفي 1999.

◀ أسس و آليات التنفيذ: نتناول هذين العنصرين كما يلي:

✓ أسس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تتلخص فيما يلي¹:

- الالتزام باستكمال المنطقة خلال عشر سنوات تبدأ من 1998/01/01 وأن يصدر قرار الانضمام إلى المنطقة عن مجلس وزراء البلد المعني (2005 بعد تعديله من قبل القمة العربية)؛
- تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على السلع العربية ذات المنشأ الوطني؛
- تمثل الإعفاءات المتبادلة في إطار البرنامج الحد الأدنى؛
- تطبيق مبدأ الشفافية لخلق الثقة في التعامل التجاري؛
- جواز تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل؛
- المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً؛

✓ آليات التنفيذ: تتضح الآلية التي يعمل البرنامج التنفيذي من خلالها فيما يلي²:

- التأكيد على أهمية التوافق مع متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة و خاصة قواعد منظمة التجارة العالمية
- إقرار مبدأ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية بنسب متساوية قدرها 10% كل سنة من سنوات تطبيق البرنامج.
- التأكيد على إتباع الأطراف لمبادئ :
 - الشفافية في مجال تبادل البيانات و المعلومات.
 - مراعاة ظروف الدول الأقل نمواً وفقاً لتعريف الأمم المتحدة في هذا الشأن.
- يتولى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الإشراف على تطبيق البرنامج التنفيذي و له أن يقوم بالعديد من المهام من بينها إنشاء لجان تنفيذية لمساعدته في أداء مهامه و منها:
 - لجنة التنفيذ و المتابعة.
 - لجنة المفاوضات التجارية و تتولى تصفية البنوك غير الجمركية.
 - لجنة قواعد المنشأ العربية.

◀ انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصادرات العربية - العربية: منذ أن بدأت اتفاقية

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السريان حققت التجارة العربية البينية نمواً مطرداً و هذا نتيجة تحسن الظروف المساعدة على ذلك، إذ نجد أن الصادرات العربية البينية قد حققت زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة و لكن بنسب متفاوتة، فبعد أن كانت تبلغ ما قيمته 16.1 مليار دولار عام 2000 وصل حجمها سنة 2008 حوالي 86.8

¹ - معتصم رشيد سليمان - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: التقدم في التطبيق - إدارة الدراسات و البحوث الاقتصادية، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية.

² - و صاف سعيدي - أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز و العوائق - مرجع سبق ذكره، ص 235.

الفصل الثالث: الإطار النظري للصادرات

مليار دولار، إلا أنه رغم هذا تبقى الصادرات العربية البينية تشكل نسبة ضعيفة من إجمالي الصادرات العربية حيث بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة حوالي 8% مقارنة بتلك الموجودة بين دول الاتحاد الأوروبي و هي ليست حسب تطلعات اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و ذلك لعدة أسباب أهمها¹:

- وجود عوائق كثيرة للتجارة تتمثل في الحواجز الجمركية و وجود القوائم السلبية و الاستثناءات في اتفاقيات تحرير المبادلات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، بالإضافة للجوانب السياسية و النزاعات الإقليمية و عقبات انتقال الأفراد و رؤوس الأموال.

- قلة السلع المنتجة و التماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية أي أنها منافسة لبعضها البعض و ذلك ناتج عن إحلالها محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع في معظم هذه البلدان بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية شديدة للصناعات الناشئة و التي أفقدتها الجودة و المواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها في الخارج و حتى الصناعات التصديرية فإن معظمها أنشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية و مشتقاتها.

الجدول رقم (III-7): وضعية الصادرات العربية البينية.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات البينية العربية (فوب)	58.5	70.7	100.3	87	97.4	103.9	110.7	114.2	118.8
معدل التغير السنوي (%)	21.1	20.8	42.7	-13.3	11.6	6.7	6.6	3.2	4
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية (%)	8.5	8.9	9.3	11.8	10.8	8.6	8.4	8.7	9.7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة).

و تشير الإحصائيات إلى أن المملكة العربية السعودية لها أكبر حصة في الصادرات البينية العربية حيث بلغت قيمة صادراتها البينية 29.2 مليار دولار أي بنسبة 45% من إجمالي الصادرات العربية البينية ثم تليها الإمارات المتحدة بنسبة بلغت 15.2% و هذا ما يعادل 9.9 مليار دولار ثم تأتي سوريا بقيمة 4.6 مليار دولار ثم عمان بقيمة 2.9 مليار دولار ثم مصر بقيمة 2.4 مليار دولار، كما تخطت الصادرات البينية العربية لتسع دول أخرى مبلغ المليار دولار و هي: الأردن، الكويت، قطر، ليبيا، الجزائر، تونس و العراق، و هي تتركز غالبا بين دول عربية مجاورة.

¹ - كبير سمية - أداء التجارة الخارجية العربية و البينية (2000-2004) - مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 05، 2006، ص 81.

أما عن الهيكل السلعي للصادرات العربية البنينة فتشير البيانات المتاحة إلى سيطرت بند المواد الخام و الوقود المعدني عليه، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (III - 8): الهيكل السلعي للصادرات العربية البنينة. الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
المواد الخام و الوقود المعدني	52.8	54.8	59.0	61.3	60.5
الأغذية و المشروبات	17.5	17.8	12.4	11.7	7.0
المنتجات الكيماوية	15.9	14.6	8.0	7.3	8.9
المصنوعات	7.9	7.8	11.4	12.5	13.7
الآلات و معدات النقل	5.9	5.0	8.6	6.4	9.0
سلع غير مصنعة	-	-	0.6	0.8	0.8
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة).

المطلب السادس: متطلبات تفعيل تنمية الصادرات العربية.

من أجل النهوض بأي قطاع لا بد من اتخاذ إجراءات و سياسات معينة تعمل على تحسين وضعيته و نتائجه، ولذا فإن قطاع الصادرات العربية يحتاج إلى ذلك، و عليه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات لتنمية قطاع الصادرات العربية¹:

1- السياسات الصناعية و التجارية التقليدية: تنقسم هذه السياسات إلى:

أ- سياسات الدعم و الإعانات: بالرغم من البعد الأساسي و الهام الذي لعبته سياسات دعم الصادرات في تنمية صادرات العديد من الدول في الماضي إلا أن استخدامها بدأ يتقلص تدريجياً نتيجة الجهود العالمية لتحرير التجارة الخارجية و انضمام عدد كبير من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية. أما أهم أشكال الدعم فتتمثل في الدعم المالي المباشر، الاستثناءات الضريبية، تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية و تعديل سعر الصرف للمصدر، في حين الدعم غير المباشر يتمثل في دعم خدمات المياه و الكهرباء للأنشطة التصديرية.

¹ - مصطفى بابكر- الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات العربية- مرجع سبق ذكره، ص 07/04.

الفصل الثالث: الإطار النظري للصادرات

و عليه فإنه في الدول العربية تظهر بوضوح جميع أشكال الدعم للصادرات و لغير الصادرات التي يرجع البعض منها إلى حقبة التصنيع لإحلال الواردات في فترة الخمسينات من القرن الماضي، و من أجل ضمان فاعلية الدعم و تقليل الآثار التشويهية الناتجة عنه فإن الإطار العام لسياسات دعم الصادرات في الدول العربية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

- تقليل عبء الدعم بمراعاة التوطن السليم للصناعات و تفادي التنافس بين الدول العربية.
- وضع جدول زمني لرفع إنتاجية المشاريع التصديرية و ربط مقدار الدعم بذلك.
- حجب الدعم عن السلع التي لا تعطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- مروونات العرض في الدول المصدرة و مروونات الطلب في السوق المستوردة عند تحديد معدل الدعم.
- حجم الأسواق الخارجية المستهدفة.
- الاتفاقات و التفضيلات الجمركية.

ب- السياسات الجمركية: هناك العديد من الأساليب و الأنظمة الجمركية التي تستخدم لتسهيل و تشجيع الأنشطة التصديرية أشهرها:

- **نظام الدروباك Drawback:** هو نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير.

- نظام السماح المؤقت أو الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.

- نظام الإيداع و يقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة.

- المناطق الحرة: إن الهدف من إنشاء المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، من خلال جذب الاستثمارات و منحها العديد من الحوافز و المزايا و الإعفاءات.

و بالرغم من الانتشار الواسع لمثل هذه المناطق الحرة في الدول العربية إلا أن مساهمتها في دفع عجلة التصنيع التصديري لا تزال محدودة، و ذلك لتركيز معظمها على أنشطة التبادل التجاري و تجارة الترانزيت، و في هذا الصدد بدأت بعض الدول العربية مؤخرًا كالأردن و مصر في توقيع اتفاقيات مع الو.م.أ. و غيرها لإنشاء ما يعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة **Qualified Industrial Zones** التي تتمتع منتجاتها بتسهيلات كبيرة للوصول لأسواق الو.م.أ. و بالتالي فرص إضافية لتنمية الصادرات الصناعية لهذه الدول.

و لكي تحقق المناطق الحرة التنمية المنشودة لقطاع الصادرات فإنه يجب مراعاة الأتي في تصميم السياسات و الأدوات التحفيزية:

- ألا ينافس إنتاج الصناعات التصديرية في المناطق الحرة إنتاج الصناعات المحلية في الأسواق الخارجية و المحلية.
- عدم منح الترخيص لإقامة صناعة تصديرية في المناطق الحرة قبل التأكد من وجود و جاهزية أسواق التصدير للسلع المنتجة.
- تشجيع الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي.
- تشجيع الصناعات التي تساهم في تطوير الكوادر الوطنية الإدارية و الفنية.
- تشجيع الصناعات التي تتميز باستغلال وفورات الحجم.

2- السياسات التوجيهية: تتمثل السياسات التوجيهية في الإصلاحات و البرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات، و تأتي أهمية هذه السياسات من حقيقة أن السياسات التجارية و الصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية خاصة أمام عولمة الاقتصاديات و تحرير التجارة الدولية.

إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجمركية و غير الجمركية يجعل الإجراءات التنظيمية الخاصة بالتجارة الخارجية كإجراءات التصدير و الإجراءات الإدارية و إجراءات الرقابة و المعايير التقنية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية.

يتأسس مفهوم السياسة التوجيهية على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في تكوين الثقافة و تدريب المهارات و في توفير مناخ وطني تنافسي و تهيئة بيئة أعمال مناسبة (تنظيمية و قانونية) للمستثمرين الوطنيين و الأجانب تحفزهم على نقل التقانات و أساليب الإنتاج و التنظيم الحديثة، و تبعاً لهذا يتم في العادة اختيار قطاعات محورية يتم التركيز عليها في تطوير القدرات التنافسية لقطاع الصادرات أو ما يعرف بسياسة انتقاء **الرابحين و التي تتميز بـ:**

- مرونة الدخل العالية. - عدم التأثير بالمنافسة الدولية. - القيمة المضافة العالية.
 - المكون العالي في نسبة التعلم و إمكانية رفع الإنتاجية و التشابك الاقتصادي مع بقية الاقتصاد.
- و تهدف سياسات تحديث الصناعة إلى تهيئة مناخ و بيئة أعمال ملائمة من خلال ما يختص بمعايير الجودة و تحسين البيئة القانونية و التنظيمية و توفير المعلومات و تقديم المشورة و دعم الصناعات في مجالات البحث و التطوير و إنشاء و تعزيز مؤسسات دعم الصادرات.

و تدل تجارب الدول التي انتهجت مثل هذه السياسات على أن رفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية يتأتى أساسا من خلال عمليات إعادة هيكلة و تحديث الصناعة بشكل يخدم تنافسية صادرات هذه القطاعات. و في هذا الإطار فقد تبنت بعض الدول العربية كتونس و المغرب تنفيذ برامج طموحة لتحديث صناعتها في إطار الاتفاقيات الموقعة مع المجموعة الأوربية بهدف رفع قدرات الصناعة فيها على مستويات عدة.

3- السياسات الإستراتيجية: تستخدم السياسات التجارية والصناعية استراتيجيا لتحقيق أهداف رفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات في إطار الهامش المسموح به في بنود الاتفاقيات التجارية الدولية بما فيها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ويتمثل هذا الاستخدام في الربط بين الحوافز المقدمة للصناعات من تخفيضات ضريبية وائتمانية و ضمانات مصرفية وخدمات دعم بمعايير الانجاز في جانب الصادرات من حيث النوعية، الحصة السوقية، المحتوى التقني و القيمة المضافة. ولنا في التجربة الماليزية مثلا حيا على ذلك حيث تستشهد تقارير منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأنكتاد) بنجاحها بانتهاج هذا النوع من السياسات.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تم عرضه نرى أن تركيب هيكل الصادرات العربية يغلب عليه النفط بنسبة تقدر بحوالي 72% من إجمالي الصادرات، و كذلك ارتفاع أهمية السلع الصناعية في الصادرات العربية سواء الإستخراجية أو التحويلية نظرا لتواجد المادة الخام المساعدة على ذلك مثل البترول و مشتقاته و المعادن، أما الصادرات الزراعية العربية فلا يزال أداؤها محتشما بالرغم من الإصلاحات التي تقوم بها معظم الدول العربية في سبيل النهوض بالقطاع الزراعي العربي، هذا في شكله الجزئي أما بشكل عام، فنرى أن تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية واجهت و لا تزال تواجه تحديات كبيرة تتحكم بها إلى حد بعيد عوامل خارجية تملبها التطورات الإقتصادية العالمية (اتفاقات منظمة التجارة العالمية، الإتحاد الأوروبي و الإتفاقات الإقليمية و القطرية... الخ)، و عوامل داخلية تتصل بسياسات الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية و التكامل الاقتصادي العربي.

و لهذا تعمل الدول العربية على تنمية صادراتها من خلال تنشيط عرض المنتجات و تنويع القاعدة الإنتاجية و تحسين الجودة و تسهيل تسيير إجراءات التصدير... الخ، بالإضافة إلى العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ليس الباحث عن الأسواق و إنما الذي يبحث عن إقامة مشاريع اقتصادية طويلة الأمد، مع الاستفادة من التجارب الدولية الخاصة بتنمية الصادرات، و لعل أبرزها تلك التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا "الآسيان"، و التي سوف تكون موضوع بحثنا في الفصل الموالي.

مقدمة الفصل:

يسود عالم اليوم متغيرات عديدة استوجبت من الدول النامية النظر مرة أخرى في مسارها التنموي، حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما التنمية الاقتصادية بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة. لذا نجد التوجه الدولي نحو التكامل الإقليمي يتزايد يوماً بعد يوم، خاصة في ظل نظام دولي يستحيل فيه تحقيق تنمية بإمكانيات قطرية فردية، ولهذا غدت فكرة التكامل الإقليمي توجهها عالمياً لا يخص الدول النامية وحدها بقدر ما يخص الدول المتقدمة.

فظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة اليوم، بل ترجع إلى بداية القرن الـ20 وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الشيء الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه نحو إنشاء هذه التكتلات أو الدخول فيها. وانطلاقاً مما سبق نجد أن الدول في جنوب شرق آسيا ومن أجل وضع حد لمشاكلها التي تفاقمت و عجزت عن إيجاد حلول لها منفردة أن تتآلف لإقامة كتل الآسيان.

و عليه سوف نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: رابطة دول جنوب شرق آسيا
- المبحث الثاني: التجربة التنموية في دول جنوب شرق آسيا
- المبحث الثالث: وضع دول جنوب شرق آسيا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الرابع: واقع الصادرات في دول جنوب شرق آسيا

المبحث الأول: رابطة دول جنوب شرق آسيا

تأسست كتلة الآسيان في عام 1967، و تتكون من 10 دول* تختلف عن بعضها البعض من حيث عدد السكان، المساحة الجغرافية، الناتج المحلي الإجمالي، مراحل التنمية و التحديات التي تواجه كل دولة على حدة، لكن القاسم المشترك الذي يوحد دول هذه الكتلة يتمثل في إمكانات النمو الاقتصادي الهائلة.

المطلب الأول: نشأة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)

بدأت أول محاولة لتشكيل الرابطة الآسيوية سنة 1961 بين ماليزيا والفلبين وتايلاند لكنها فشلت بسبب "الصراع بين الفلبين وماليزيا حول منطقة صباح و انفصال سنغافورة عن ماليزيا سنة 1965، إضافة إلى آثار حرب فيتنام على دول المنطقة. وقد تصادف تشكيل الرابطة مع ظروف الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لذلك شجعت ودعمت الولايات المتحدة دول جنوب شرق آسيا على تشكيل جبهة موحدة لمحاصرة الشيوعية بالصين ومنعها من الانتشار بالمنطقة، حيث شجعت دول المنطقة على إنشاء منظمة اقتصادية على غرار الجماعة الأوروبية لتتولى عملية التنمية في المنطقة وحل صراعاتها انطلاقاً من أن التنمية الاقتصادية تمثل المدخل الطبيعي لمواجهة عدم الاستقرار الداخلي في هذه الدول وتجميد أو تسوية ما بينها من صراعات.

وقد تحقق ذلك فعلاً في 8 أوت سنة 1967 حينما وقعت خمس دول هي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة و تايلاند على المعاهدة الخاصة بتأسيس "الآسيان" وذلك في العاصمة التايلاندية بانكوك من قبل وزراء خارجية تلك الدول.

و قد نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا** كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا و خاصة فيتنام، كومبوديا، لاوس و بورما¹، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي.

و تعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع و تحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية و تنفيذ

* إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، سنغافورة، الفلبين، بروناي، فيتنام، ميانمار، كمبوديا و لاوس.

** تعبير "جنوب شرق آسيا" هو في الأصل تعبير أُلجئوا إليه سلكسون عسكري قديم، ومنظمة آسيان كانت عبارة عن حلف عسكري عهدت قيادته إلى الأدميرال "مونتباترن" لإعادة الاستقرار في جزيرة الهند الصينية ومناطق أخرى محتلة من قبل بريطانيا العظمى وبمباركة وتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا لأسباب أمنية عسكرية بسبب نشوء الحرب الكورية والتعاون الصيني السوفيتي من أجل إرساء الأفكار الشيوعية.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد - النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر - مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص135.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

سياسات وطنية لإحلال الواردات و حماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة، التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا و أوروبا تجاه صادرات تلك الدول.

كما أن الدول الخمس المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل و فضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخا محددًا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي.

و في عام 1991 ظهرت فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة في دول آسيا باقتراح من رئيس وزراء تايلاند، و تم الاتفاق على تنفيذ هذه الاتفاقية AFTA في 1992، و تهدف منطقة التجارة الحرة الآسيوية إلى تخفيض التعريفات الجمركية على التجارة البينية في حدود 0 و 5% خلال 15 سنة ابتداء من جانفي 1993، و الاتفاق على إتباع أسلوب موحد للتعريفات الجمركية التفضيلية، و يقوم هذا الأسلوب Fast Track على تقسيم المنتجات إلى نوعين:

- النوع الأول: وهو ما يسمى بالنوع السريع خلال فترة ما بين 7 و 10 سنوات، و يتوقف على تخفيض التعريفات الجمركية على مقدار التعريفات الجمركية الأساسية أكثر أو أقل من 20%.

- النوع الثاني: فيكون تخفيض الحدود فيه بسرعة أقل من سابقه، و في الاجتماع السنوي سنة 1993 تم الاتفاق على تخفيض نسبة التعريفات الجمركية على حوالي 11 ألف منتج في نهاية سنة 2000.

وفي عام 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة فيما يعرف بـ(PTA).

وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة، و التي أدت إلى تناقص معدل النمو و تزايد معدلات البطالة، شعرت بأهمية التكامل و التعاون المالي و الاقتصادي، فانهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15- 16 ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999- 2004) تتضمن سياسة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال و زيادة حجم التعاون المالي.

وفي 29 نوفمبر 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، و التي تعد سوقا لأكثر من 1.8 مليار نسمة (534.9 مليون نسمة لدول الآسيان و 1.29 مليار نسمة للصين) بنسبة من مجموع سكان العالم البالغ 5.68 مليار نسمة عام 2002.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

كما ترغب بعض الدول كالهند و اليابان وكوريا الجنوبية و أستراليا و نيوزيلاندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان و إقامة منطقة تجارة حرة مماثلة، و بالتالي إقامة سوق آسيوية موحدة بحلول عام 2020.¹

كما يمكن القول أن إنشاء منظمة الآسيان في أوت قد جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا-الباسيفيك خلال مرحلة الحرب الباردة، التي تميزت بسعي الو.م.أ إلى حصار المد الشيوعي و احتوائه خوفا من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة لاسيما مع خروج فرنسا من الهند الصينية وانتصار فيتنام و توسعها في كمبوديا إضافة إلى تفاقم الصراعات الأخرى بالمنطقة. عندئذ برزت الحاجة إلى آلية أمنية في جنوب شرق آسيا تكون مهمتها حصار المد الشيوعي و الحيلولة دون انتشاره و هو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى خلق هذه الآلية في محاولة لتنظيم صفوف الحلفاء في جنوب شرقي القارة، و تقوية اقتصادهم من خلال ضخ رؤوس الأموال الهائلة والزائدة عن دورة رأس المال الأمريكي، الذي نشأ وتكون بسبب فوائض أسعار النفط العربي وهو الأمر الذي يحقق عدة أهداف لخدمة المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة² والتي من أبرزها :

- الحد من نفوذ النشاط الاقتصادي الياباني الآخذ في النمو.
- حصار البؤر الشيوعية في محاولة لتطويق فيتنام والإتحاد السوفيتي فيما عرف حينئذ بسياسة الحصار (التطويق).
- دعم التكامل الإقليمي بين الدول الموالية والصديقة عبر الاستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادي.

الأمر الثاني الذي يبدو على قدر كبير من الأهمية هو الطبيعة الأمنية التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها عبر هذا التنظيم الاقتصادي والتي ألفت بظلالها على النشأة والتكوين وكذلك ما أخفقت المنظمة في تحقيقه، وهو الأمر الذي تطلب بالضرورة التعاون لإنشاء منتدى الآسيان الإقليمي (A.R.F) الذي عقد اجتماعه الأول في بانكوك (تموز / يوليو 1994) ويتسم بدور أممي واضح التحديد، ويتحمل فيه الآسيان المسؤولية الأساسية عن تطوره المؤسسي، حيث يتولى التنظيم و الرئاسة الاجتماعية السنوية للمنتدى.³

¹ - خالفي علي، رميدي عبد الوهاب - رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) "نموذج الدول النامية للإقليمية المنغحة" - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، 2007، ص 82-83.

² - محمود أحمد إبراهيم - التحولات الإستراتيجية و إشكاليات الصراع و الأمن في جنوب شرق آسيا- السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 192.

³ - عبد المنعم طلعت - ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد- السياسة الدولية، عدد 129، جوان 1997، ص 9.

وقد ظهرت الاعتبارات الأمنية جلية في مجموعة المبادئ التي صاغتها في أعقاب تأسيسها والتي تمثلت في¹:

- أن يكون حل المنازعات بالطرق السلمية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية.
- عدم دعوة القوى الخارجية للتدخل في صراعات المنطقة وحلها في إطار الرابطة.

ومن الناحية التاريخية، فقد وقعت كل من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند على المعاهدة الخاصة بإنشاء «رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) Association of South - East Asian»، وفي سنة 1995 التحقت فيتنام، ثم في سنة 1997 انضمت لاوس وميانمار، ثم التحقت كمبوديا في سنة 1999، ليصل عدد دول آسيان في الوقت الراهن إلى عشر دول. فضلا عن الشركاء الرئيسيين في الحوار وهم أستراليا، كندا، الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا، روسيا والولايات المتحدة.

المطلب الثاني: دواعي نشوء الآسيان

جاء تبلور الاتجاه نحو التعاون والتكتل الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا وثيق الصلة بالتحويلات والتطورات العالمية والإقليمية دون أن ينفي ذلك الدوافع المحلية، لكن يمكن القول أن للأبعاد الإقليمية النصيب الأكبر في التحرك نحو التكتل والتعاون، فإقليم جنوب شرق آسيا يعيش بحكم الجغرافية والتاريخ والثقافة تحت ضلال الخوف من الصين. وبعد انتصار الثورة الشيوعية في فيتنام واستقرارها في الشمال في منتصف خمسينيات القرن العشرين وخروج فرنسا من الهند الصينية بتوقيع اتفاق جنيف الخاص باستقلال دول المنطقة، ثم انتصار فيتنام على القوات الأمريكية وتوحيد الدولة في منتصف السبعينيات ثم التوسع الفيتنامي في كمبوديا والهيمنة على لاوس قبل نهاية السبعينيات، كل هذه التطورات أدت إلى بروز تهديد جديد للإقليم متمثلا في فيتنام وهو تهديد مناقض للتهديد الصيني مدعوم من الاتحاد السوفياتي.

وعليه أدى وجود هذين البعدين المتناقضين إلى خلق نوعين من إدراك التهديد بين دول الإقليم:

- الأول: تزعمته (اندونيسيا وسنغافورة) ويرى في الصين الخطر الأول والرئيسي للمنطقة.

¹ - حاد عماد - اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا - بحث مقدم إلى مؤتمر أثر التحويلات العالمية على آسيا ، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 18-19 ديسمبر 1996، ص6، 7.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

- الثاني: وتزعمته (ماليزيا والفلبين وتايلاند) ويرى في فيتنام المصدر الرئيس للتهديد ومن ثم يرى في الصين الرادع الذي يمكن التعويل عليه لمواجهة طموحات فيتنام في التوسع والهيمنة.

فضلاً عن التهديدات الخارجية هناك العديد من الصراعات والانقسامات بين دول المنطقة حيث نجد نزاعات بين ماليزيا وكل من اندونيسيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين وهي نزاعات تولدت أساساً من فكرة الجامعة الماليزية حيث توجد شعوب ماليزية في هذه الدول وبالتالي رأت في هذه الفكرة التي تستند إلى العنصر الماليزي مصدراً للخطر يتصادم مع العنصرين الصيني والهندي الموجود في الإقليم، فضلاً عن الديانة الإسلامية - الدين الرئيسي للعنصر الماليزي- والتي ولدت حساسيات مع إتباع الديانات الأخرى المنتشرة في كل دول الإقليم (خاصة البوذية والمسيحية).

كما تفجرت صراعات عديدة بين ماليزيا والدول الأربع الأخرى، ففيما يتعلق "بإندونيسيا" فقد توترت علاقاتها مع ماليزيا عندما تعرضت الأخيرة لعمل عسكري اندونيسي إبان حكم "سوكارنو" ولم يهدأ الموقف إلا بعد تنازل "سوكارنو" عن الحكم في أعقاب الانقلاب الشيوعي سنة 1965 والتي تولى بعدها "سوهارتو" مقاليد السلطة. أما سنغافورة فكانت تشعر بالسخط والاستياء تجاه قيام ماليزيا بطردها من الاتحاد الماليزي الفدرالي سنة 1965. هذا ولم تكن الفلبين بأحسن حال من جارقتها حيث كانت علاقاتها مع ماليزيا تتسم بالتوتر بسبب مطالب مانيليا التاريخي في إقليم "صباح" الواقع في ماليزيا الشرقية. كذلك كانت هناك نزاعات عرقية بين ماليزيا وسنغافورة و ماليزيا وتايلاند.

هذا وكانت الرابطة تهدف إلى إعادة نوع من الثقة بين الدول المجاورة، وكذلك النهوض بالتنمية الاقتصادية الإقليمية لتلك الدول، عن طريق تعاونها في المجالات الاستثمارية والتجارية، وتطورت العلاقات بين دول الرابطة واتخذت عدة مجالات، حيث أقامت إندونيسيا في ظل حكومة سوهارتو علاقات وثيقة مع الدول الأخرى في الرابطة كماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، وقد هدفت دول الرابطة إلى تحقيق العديد من الأهداف ولعل أهمها تتمثل في¹:

- زيادة التعاون و التضامن فيما بين بلدان المنظمة؛
- تعزيز التعاون السياسي في بعض القضايا؛
- زيادة التعاون المشترك في المجالات التي تتضمن الاتصالات و الطاقة؛

¹ - أحمد فاضل حاسم و سمية كامل حسين - المنظمات الإقليمية في بلدان العالم الثالث و أثرها على الإصلاحات السياسية و الاقتصادية - مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 5، جامعة تكريت، العراق، ص4.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

- تأسيس تجمع اقتصادي لدول جنوب شرق آسيا.
 - كما أنها قامت باستحداث نظام لمواجهة التناقضات الحادة بين الدول الأعضاء يقوم على أربعة مبادئ هي :
 - حل النزاعات سلمياً؛
 - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء؛
 - احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية لهذه الدول؛
 - عدم دعوة قوى خارجية للتدخل في نزاعات المنطقة؛
 - مقابل ذلك تهدف رابطة بلدان جنوب شرق آسيا إلى :
 - الحرص على السلم والاستقرار الدائم في المنطقة بالتشبيث بمبادئ الأمم المتحدة وقيم دولة الحق و القانون والعدالة.
 - السعي إلى تنمية التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية و العلمية والإدارية.
 - تشجيع الدراسات الخاصة بإقليم جنوب شرق آسيا .
 - الحفاظ على درجه عاليه من التعاون الايجابي مع المنظمات الدولية و الإقليمية القائمة.
 - تحقيق مشاركته أكثر فعالية في الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية والمنتجات الصناعية، وتوسيع نطاق التجارة البينية ودراسة مشكلات التجارة الدولية وتحسين سبل النقل ورفع مستوى المعيشة.
- المطلب الثالث: أهم قرارات رابطة الآسيان**
- تعد قمة الآسيان أعلى كيان لصنع القرار في الرابطة، وتعدد القمة مرتين كل عام، وتنظم الدولة التي تتولى رئاسة اللجنة الدائمة للآسيان القمة على أساس دوري، ويقع مقر أمانة العامة للرابطة في جاكارتا بإندونيسيا، وأهم قراراتها كانت كالتالي:
- إعلان آسيان- بانكوك- تايلاند 1967 وهو الإعلان التأسيسي للمنظمة والمتضمن للأهداف والوسائل الرئيسية للرابطة، وصار بمثابة العهد الدائم بين الدول الأعضاء.
 - إعلان منطقة السلام والحرية والحياد - كوالالمبور- ماليزيا 27 نوفمبر 1971: وهو الإعلان الصادر من قمة وزراء الخارجية، والذي أكد حياد منطقة جنوب شرق آسيا وبعدها عن التدخلات الخارجية.
 - اتفاقية منطقة خالية من الأسلحة النووية بانكوك - تايلاند في 15 ديسمبر 1997: وهي الاتفاقية التي أشارت إلى تعهد الدول الأعضاء في أن تكون منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية، وتساهم مع المجتمع الإقليمي والدولي في الحد من انتشار الأسلحة النووية حفاظا على السلم والأمن الإقليميين والعالميين.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

- خطة عمل هانوي (فيتنام) في 16 ديسمبر 1998 وهدفت الخطة إلى وضع إطار تنفيذي للخطوات الأولية لموضوع التكامل والوحدة الاندماجية بين الأعضاء وفقاً لرؤية 2020 يشمل المجالات كلها.

- الآسيان تقر آلية لمنع تكرار الأزمة المالية 30 نوفمبر 1999: وزراء خارجية الدول التسع الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" يقررون وضع إليه لمراقبة المؤشرات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء بهدف منع تكرار الأزمة الطاحنة التي هزت آسيا وصادق الوزراء على اتفاق غير رسمي يعطي الرابطة حق مناقشه الأحداث التي تواجهها الدول الأعضاء وتوثر علي المنطقة. ووجه البيان انتقادات حادة للتجارب النووية الهندية والباكستانية. ودعا جميع دول العالم إلى الالتزام بمعاهدتي حظر الانتشار النووي ومنع التجارب النووية. ورحب الوزراء بالاقترح الذي ينص علي استخدام العملات المحلية في التجارة بين الدول الأعضاء في الآسيان بهدف تقليل الاعتماد على الدولار.

- دول رابطة آسيان تقرر قيام تكتل موسع يضم اليابان والصين وكوريا الجنوبية في 25 يوليو 2000 بانكوك: وزراء خارجية رابطة آسيان يوافقون علي قيام تكتل موسع جديد يضم اليابان والصين وكوريا الجنوبية، كما صدق الوزراء على اقتراح لتشكيل لجنة ثلاثية ترويكاً على نمط ترويكاً الاتحاد الأوروبي تتولي التدخل في حالة اندلاع منازعات إقليمية، والعمل على ترسيخ دور الرابطة على الساحة الدولي. وبالنسبة لتيومور الشرقية، أكد وزير خارجية تايلاند أن آسيان لن تناقش مسألة منح الإقليم العضوية، إلى أن يصبح دولة مستقلة تماماً. وفي المقابل، وافق الوزراء خلال اجتماعهم. على تشكيل تجمع جديد يطلق عليه اسم آسيان زائد ثلاثة يضم اليابان والصين وكوريا الجنوبية وقال مسئولون في بانكوك " إن هذا الإجراء يرمي إلي توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية والأمنية مع الدول الثلاث بشريقي آسيا".

- الآسيان ومكافحة المخدرات 25 يوليو 2000 بانكوك، وزراء خارجية الدول الأعضاء يوافقون علي تكثيف التعاون البيئي لمكافحة أنشطة تهريب المخدرات والاتجار فيها المتفشية بالإقليم. كما قررت دول الرابطة آسيان في البيان الختامي مضاعفة الجهود للقضاء علي آفة المخدرات بالمنطقة خلال 15 عاماً. وأكدت القمة أن هذه القضية سوف تصدر أولويات عمل التكتل.

- رابطة آسيان تحذر من تباطؤ معدلات النمو بسبب الوضع الاقتصادي في أمريكا واليابان 8 أبريل 2001 كوالالمبور: البيان الختامي لوزراء مالية رابطة جنوب شرقي آسيا (آسيان) يحذر من تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في الدول العشر الأعضاء العام الجاري بسبب استمرار الركود في اليابان وتراجع النمو في الولايات المتحدة. وقال

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

بيان أصدره الوزراء إن نجاح دول الإقليم في تسجيل نمو نسبته 5.3% العام الماضي أثبت خروج آسيان من تداعيات الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997.

وأشار البيان إلى أن مقومات تحقيق نمو مناظر العام الجاري ليست قائمة، وأضاف البيان أن الاضطراب الذي حدث أخيرا في أسعار صرف عملات المنطقة وعلى رأسها الين الياباني أدى إلى مزيد من الفوضى في أسواق المال الإقليمية مما سينعكس سلبا بدوره على معدلات النمو.

- وضع آلية للإنذار المبكر لأي اضطرابات في أسواق المال مستقبلا 2001 /7/22 هانوي: وزراء مالية دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) يؤكدون في البيان الختامي على وضع آلية جديدة للإشراف الاقتصادي بالمنطقة تعمل كإنذار مبكر لأي اضطرابات مالية قد تقع في المستقبل. وقال البيان الختامي للقمة أن دول الآسيان انتقلت من خطواتها المبدئية الطارئة لمواجهة الأزمة وترسم الآن طرقها لتحقيق الانتعاش. غير أن البيان حذر من المخاطر التي قد تعوق تحقيق مثل هذا الانتعاش مثل تصحيح سوق الأسهم الأمريكية الذي قد يعجل بحدوث انكماش مفاجئ في الاقتصاد الأمريكي وزيادة إجراءات الحماية في الدول المتقدمة والضعف الاقتصادي في اليابان والعدوى المحتملة من الأسواق الناشئة وخفض قيمة اليوان الصيني.

- بروناي 6 نوفمبر 2001: الصين وعشر دول في جنوب شرق آسيا تؤكد إنها ستمضي قدما في إقامة أكبر منطقة في العالم للتجارة الحرة. ومن المقرر أن تقام هذه المنطقة في غضون السنوات العشر القادمة لتغطي أسواقا تضم ألفي مليون نسمة تقريبا، وقد أعلن عن ذلك في محادثات قمة آسيان التي جرت في بروناي بين "زاو رونجخي" رئيس وزراء الصين وزعماء الدول العشر الأعضاء في منظمة آسيان لجنوب شرق آسيا.

- آسيان تتبنى صيغة جديدة لتسريع تحرير التجارة 7 جوان 2002 سنغافورة: رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) تتبنى صيغة جديدة لتسريع تحرير التجارة، وقال وزراء من عشر دول أعضاء في الرابطة في بيان لهم إثر اجتماع استغرق يوما واحدا في ماليزيا أن دول الرابطة ستتبنى صيغة جديدة في مجالات عديدة بينها الاتصالات والخدمات المالية والاستثمار. ووفق هذه الصيغة يمكن للدول الأعضاء المستعدة لفتح أسواقها التقدم إلى الإمام بدون حاجة إلى انتظار الدول الأخرى وهو تحول من مبدأ التحرك المشترك واعتبرت سنغافورة هذه الاتفاقية تقدما كبيرا مشيرة إلى أن الخطة ستعالج عمليات التأخير التي تواجه بعض الدول في مجالات مثل الملاحة الجوية والاتصالات ومضيفة أنه أصبح من اليسير للدول الأعضاء أن تقوم بنشاطات الاستثمار والتجارة مع الصين بدلا من اقتصرها على القيام بهذه النشاطات فيما بينها.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

- 10 أوت 2002 قمة بروناي تتبنى خطة لمكافحة مصادر تمويل الإرهاب: وتم الإتفاق على الإجراءات التي تتضمن الرقابة المصرفية وتجميد الأرصدة المشبوهة في المنتدى الإقليمي حول الأمن الذي استضافته سلطنة بروناي، وقال بيان مشترك أن "المشاركين في المنتدى مصممون من أجل مصلحة السلام و الأمن في العالم على وقف تمويل الإرهاب". وأضاف البيان "لقد اعتمدنا إعلانا يؤكد عزمنا على العمل منفردين و معا لمنع الإرهابيين وشركائهم من الوصول إلى الأنظمة المالية أو استخدامها". و تتعهد الحكومات "بأن تجمد دون إبطاء أرصدة الإرهابيين وشركائهم و أن تقفل في وجوههم النظام المالي الدولي" إضافة إلى كشف هوية الإرهابيين وغاياتهم والمبالغ المحمودة. وتتعهد كل دولة بإقامة وحدة للاستخبارات المالية لتعزيز تبادل المعلومات.

- وفي نوفمبر 2003، قرر زعماء الرابطة إقامة مجموعة الآسيان.

- وفي عام 2004، اعتمد زعماء الآسيان خطط عمل مجموعة الآسيان الأمنية ومجموعة الآسيان الاجتماعية الثقافية.

- وأكد القادة في 2007 التزامهم القوي بتسريع إقامة مجموعة الآسيان بحلول عام 2015 ووقعوا على إعلان "سيبو" حول تسريع تأسيس المجموعة بحلول عام 2015.

- وفي قمة الآسيان الـ13 التي عقدت في 13 نوفمبر 2007، وقع زعماء الرابطة على ميثاق الآسيان وإعلان خطة الآسيان الاقتصادية.

- وفي القمة الـ14 لرابطة دول جنوب شرق آسيا المنعقدة في تايلاند في مارس 2009 وبحضور زعماء و مسؤولين كبار، اتفقوا على محاربة الأزمة المالية العالمية عن طريق سياسات اقتصادية ونقدية ميسرة، وتعهدوا أيضا على العمل مع مجموعة العشرين في شأن إصلاح المؤسسات المالية الدولية ومقاومة إجراءات الحماية التجارية، وحضوا «الأطراف الرئيسية» في منظمة التجارة العالمية على إتمام جولة الدوحة لتحرير التجارة بسرعة. كما ناقشت قمة «آسيان» أيضا مدى صلاحية النموذج الاقتصادي الذي ساد حتى اندلاع أزمة النمو المنقطع النظير في المنطقة، و اعتمد القادة في القمة إعلان بشأن تدشين اللجنة الحكومية الدولية للآسيان حول حقوق الإنسان.

- وفي قمة الآسيان الـ16 في أبريل عام 2010، وقعت دول الآسيان على بروتوكول ميثاق الآسيان بشأن آليات تسوية المنازعات. وأقر قادة الآسيان بيانين: بيان قادة الآسيان بشأن الانتعاش المطرد والتنمية، و بيان قادة الآسيان بشأن رد مشترك حول تغير المناخ.

المطلب الرابع: تحديات ومستقبل الآسيان

إن أبرز ما يعترض الآسيان من تحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتساوية في كل دول الرابطة وليس هيمنة الخمس الكبار- الفلبين، اندونيسيا، تايلاند، ماليزيا، اندونيسيا- وتهميش الخمس الصغار، حيث هناك تباين في الناتج الداخلي الخام الذي يرتفع بالدول الكبرى في الرابطة (سنغافورة، ماليزيا، الفلبين، إندونيسيا) حيث وصل إلى 733.1 مليار دولار سنة 2005. في حين لا يتجاوز في باقي دول الرابطة 66.9 مليار دولار (بروناي و الفيتنام) بالإضافة إلى تباين في قيمة المبادلات التجارية سواء البينية منها أو الخارجية لدول الرابطة حيث ترتفع بالدول الكبرى للرابطة خاصة سنغافورة، ماليزيا وتايلاند وتبقى منخفضة بباقي دول الرابطة خاصة بروناي وكمبوديا.

- تجاوز أسباب الأزمات الاقتصادية والمالية كأزمة 1997/1998 و 1998-2000 و كذلك الأزمة المالية الأخيرة.

- القدرة على التكيف الاجتماعي مع الأزمات الدورية بالحفاظ على الشغل والقدرة الشرائية للمواطنين وتنقل السلع والأشخاص بكامل الحرية داخل فضاء الرابطة.

- تكوين تكتل حقيقي يستلهم مبادئ وأهداف وإنجازات تكتل الاتحاد الأوروبي.

- تحويل إعلان التأسيس إلى معاهدة ملزمة لدول الرابطة كما هو الشأن بالنسبة لتجربة الاتحاد الأوروبي ومجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر.

كما لا ننكر مواقف الدول الغربية المعادية للرابطة، فالدعم الأميركي لنشأة الرابطة كان لمواجهة المد الشيوعي ضمن ما عرف بالحرب الباردة. لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز أميركا كقطب واحد أصبح وجود الآسيان خطر حقيقي للمصالح الأمريكية في المنطقة. هذا فضلا عن العامل الديني "الإسلامي" والذي هو العنصر الغالب في المنطقة والذي يعتبره الغرب تهديد حقيقي لمصالحهم في آسيا ككل.

هذا وتهدف دول آسيان إلى فتح آفاق واسعة للتبادل التجاري، وذلك عن طريق إزالة الحواجز الجمركية بشكل تدريجي بين دول الرابطة. كما تسعى دول الرابطة إلى إقامة تكتل جهوي في أفق 2020 مبني على أساس:

- الوحدة الأمنية: وذلك بتحقيق السلم وحل الخلافات باعتماد الحوار، واحترام الإتفاقات.
- الوحدة الاقتصادية: تحقيق الإندماج الإقتصادي و إنشاء جهة اقتصادية مستقرة تنافس باقي التكتلات الإقتصادية باعتماد التبادل الحر للخدمات والبضائع والتخفيض من نسبة الفقر في أفق 2020.
- الوحدة السوسيوثقافية: وذلك بخلق هوية موحدة بين دول الرابطة، وتحسين مستوى عيش السكان وبالتالي الرفع من مستوى التنمية البشرية بدول الرابطة ، وتشجيع المشاركة الفعالة للشباب.

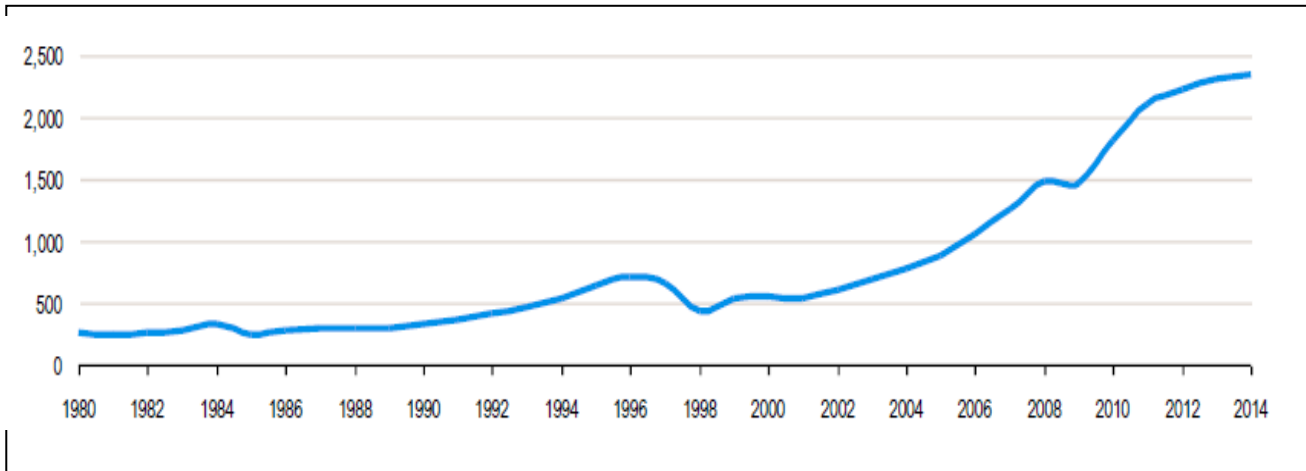
الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

المطلب الخامس: المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول الآسيان

سوف نقف في هذا المطلب عند بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول رابطة الآسيان.

1- الناتج المحلي الإجمالي: إجمالاً عرف الناتج المحلي الإجمالي لدول رابطة الآسيان مجتمعة زيادة معتبرة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي و خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث قفز من 1551194 مليار دولار سنة 2009 أي 251416 مليار دولار سنة 2014 أي بزيادة تقدر بحوالي 1000000 مليار دولار خلال الـ 5 سنوات، و هي زيادة هائلة نظراً للتطور الملحوظ الذي عرفه إقتصاد دول الآسيان. أما إذا تتبعنا تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان و هي منفردة فنجد أن هناك ارتفاعاً في كل الدول ولكنه متفاوت فيما بين دول الرابطة خلال الفترة و خاصة فيما بين دول الخمس المؤسسة للرابطة و باقي دول الآسيان، حيث نجد دول مثل بروناي، كمبوديا، جمهورية اللاو و ميانمار لا يتجاوز ناتجها المحلي 100000 مليار دولار في حين نجد باقي الدول يفوق ناتجها المحلي ذلك و خاصة في إندونيسيا أين يقارب 1000000 مليار دولار. و هو ما يوضحه الجدول و الشكل التاليين:

الشكل رقم (1-IV): تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان



المصدر: التقرير الاقتصادي العالمي.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

الجدول رقم (1-IV): تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول الآسيان. الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدول								
بروناي	12.317	14.451	10.815	12.402	16.691	16.970	18.100	17.096
كمبوديا	8.636	11.073	10.354	11.229	12.804	14.027	15.221	16.771
إندونيسيا	431.024	512.753	545.854	710.068	846.523	874.639	904.692	889.058
جمهورية اللاو	4.224	5.291	5.595	6.752	8.061	9.398	10.771	11.853
ماليزيا	193.901	231.382	202.627	250.773	298.142	314.895	322.225	337.497
ميانمار	18.204	24.408	26.962	41.004	56.502	60.282	61.884	65.750
الفلبين	152.126	173.427	168.644	199.976	224.108	250.603	268.883	285.108
سنغافورة	179.981	192.240	192.408	236.422	275.199	289.274	300.288	305.778
تايلاند	263.116	291.803	281.916	341.338	370.722	397.495	420.495	404.157
فيتنام	77.341	99.126	106.018	116.300	135.541	155.820	171.219	186.224
الآسيان	1.340.870	1.555.953	1.551.194	1.926.264	2.244.292	2.383.403	2.493.421	2.519.416

Source : ASEAN Statistical Yearbook, 2015,p.47.

أما إذا تطرقنا أهم القطاعات التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فيمكن تقسيم دول جنوب شرق آسيا إلى عدة فئات، **الفئة الأولى** تضم كل من كمبوديا، جمهورية اللاو و الفيتنام حيث نجد القطاعات الثلاثة تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسب متقاربة نوعا ما خلال الفترة 2012-2014، فمثلا في سنة 2014 كانت نسبة قطاع الزراعة مثلا في الدول الثلاث السابقة الذكر تتراوح ما بين 18% و 33% في حين قطاع الصناعة تتراوح ما بين 27% و 40% أما قطاع الخدمات فهي تتجاوز الـ40%، و هذا نظرا للطبيعة الجغرافية لهذه الدول وكذلك وجود اليد العاملة و عدم توفر التكنولوجيا المتطورة... إلخ.

أما **الفئة الثانية** فنجد كل من إندونيسيا و الفلبين، حيث نلاحظ أن هناك تفاوت فيما بين القطاعات في مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ نسجل أن مساهمة قطاع الزراعة لا يتجاوز 13% في حين أن باقي القطاعين فتنجاوز نسبة كل واحد منهما الـ40% في إندونيسيا، أما الفلبين فنجد أن قطاع الصناعة و الخدمات يساهمان بـ 32% و 57% تقريبا على التوالي.

أما **الفئة الثالثة** فهي بروناي، ماليزيا و تايلاند فنجد أن هناك تفاوتات كبيرا فيما بين القطاعات في مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و خاصة بين قطاع الزراعة وقطاعي الصناعة و الخدمات، إذ نلاحظ أن نسبة

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

مساهمة الزراعة لا تتجاوز الـ 10% في حين أن نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة محصور بين 37% و 62%. وأخيراً، نجد أن هناك دولة استثناء و المتمثلة في سنغافورة إذ نجد الناتج المحلي الإجمالي لا يساهم في تكوينه إلا قطاعي الصناعة والخدمات بـ 27% و 73% تقريباً على التوالي.

وما يمكن قوله إجمالاً على دول الآسيان فيما يخص القطاعات التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هو سيطرة قطاعي الصناعة والخدمات في تكوينه وهذا نتيجة موقعها الجغرافي المعقدة و التي هي عبارة عن جزر أقاليم صغيرة بالإضافة العوامل المناخية وكذلك هروب رأس المال إلى قطاعي الصناعة و الخدمات بشكل أكبر. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (IV-2): نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الوحدة: نسبة مئوية.

الدولة	2012			2013			2014		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
بروناي	1.1	52.4	46.4	1.3	51	47.8	0.8	61.9	37.3
كمبوديا	27.5	31.1	41.4	26	32.1	41.9	24.9	32.9	42.3
إندونيسيا	12.5	40.3	47.2	13.3	42.1	44.7	13.2	41.8	45.1
ماليزيا	9.9	37	53.1	9.6	36.6	53.8	9.3	36.6	54.1
ميانمار	32.9	27.8	39.3	31.4	28.5	40.1	29.8	29.5	40.7
الفلبين	11.1	32.2	56.7	10.5	32.9	56.7	10	33.4	56.6
سنغافورة	00	28.3	71.6	00	27.5	72.4	00	27.4	72.6
تايلاند	7.3	37.7	55	7.2	37.1	55.7	7.2	36.7	56.1
الفيتنام	18	38.6	43.4	17.6	38.6	43.9	19	37.6	43.5

Source : ASEAN Statistical Yearbook, 2015,p.48.

2- معدل التضخم:

يمكن القول أن معدل التضخم في دول رابطة الآسيان خلال فترة الدراسة كمتوسط مقبولاً نوعاً ما حيث بلغ 0.65% كأدنى معدل مسجل في دول الآسيان و الذي سجل في بروناي، و أعلى قيمة سجلت في الفيتنام

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

بمعدل 10.43%، أما باقي الدول فقد سجلت نسبة متفاوتة تتراوح ما بين 1% و 6% تقريبا و هو ما يوضح أن مستوى المعيشة في دول الآسيان كان بشكل أفضل و في صالح الطبقات المتوسطة خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية كإندونيسيا، ماليزيا و سنغافورة. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (IV-3) : تطور معدل التضخم في الآسيان خلال الفترة 2007-2014. الوحدة: نسبة مئوية.

السنين الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الفترة
بروناي	1.3	2.6	1.2	-2.1	1.8	0.4	0.2	-0.2	0.65
كمبوديا	10.8	12.5	5.3	3.1	4.9	2.5	4.6	2.4	5.76
إندونيسيا	6.6	11.1	2.8	7	3.8	4.3	8.4	2.7	5.83
جمهورية اللاو	5.5	3.2	3.9	5.8	7.7	4.7	6.6	2.4	4.97
ماليزيا	2.4	4.4	1.1	2.2	3	1.2	3.2	2.7	2.52
ميانمار	-	-	-	-	0.7	6	4.4	-0.1	-
الفلبين	3.9	8	4.5	3.6	4.2	3	4.1	2.7	4.25
سنغافورة	4.4	-5.6	-0.6	4.6	5.5	4.3	1.5	-0.1	1.75
تايلاند	3.2	0.4	3.5	3	3.5	3.6	1.7	0.6	2.43
الفيتنام	12.6	19.9	6.5	11.8	18.1	6.8	6	1.8	10.43

Source : ASEAN Statistical Yearbook, 2015,p.49.

3- حجم البطالة:

على العموم، عرف حجم البطالة تراجعاً في دول رابطة الآسيان خلال فترة الممتدة من 2007 حتى 2014 إلا أن هناك تباين حول حجم البطالة فيما بين دول الرابطة حيث نجد بعض الدول ذات معدلات مرتفعة كإندونيسيا، بروناي و الفلبين حيث تتراوح معدلات البطالة فيها ما بين 7% و 10% تقريبا و هذا راجع إلى نقص مناصب الشغل وكذلك الزيادة في عدد السكان، أما الدول الباقية فنجد فيها معدلات البطالة منخفضة نوعاً ما وهي تتراوح من 0.5% و 5% تقريبا و هذا نتيجة لتطبيقها سياسات تعمل على توفير مناصب شغل في مختلف القطاعات. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

الوحدة: نسبة مئوية.

الجدول رقم (4-IV): تطور معدل البطالة خلال الفترة 2007-2014

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	الدولة
بروناي	8.3	8.6	8.8	9.1	9.3	9.6	-	6.9	
كمبوديا	0.7	0.3	0.1	0.3	0.2	0.2	0.3	0.2	
إندونيسيا	9.1	8.4	7.9	7.1	6.6	6.1	6.3	5.9	
جمهورية اللاو	-	-	-	1.9	-	-	-	-	
ماليزيا	3.2	3.3	3.7	3.3	3.1	3	3.1	2.9	
ميانمار	4	4	4	4	4	4	4	4	
الفلبين	6.3	6.8	7.1	7.1	6.4	6.8	7.2	6.8	
سنغافورة	3	3.2	4.3	3.1	2.9	2.8	2.8	2.7	
تايلاند	1.4	1.4	1.5	1	0.7	0.7	0.7	0.6	
الفيتنام	4.6	4.7	4.6	4.3	3.6	3.2	3.6	2.1	

Source : ASEAN Statistical Yearbook, 2015,p.33.

(-):عدم توفرها في التقرير.

المبحث الثاني: التجربة التنموية في دول جنوب شرق آسيا

تشكل رابطة دول جنوب شرق آسيا قطبا اقتصاديا متصاعدا بجانب القوى الاقتصادية الكبرى في شرق آسيا، ونموذجا لتكتلات دول الجنوب لمواجهة متطلبات التنمية في إطار العولمة، فقد حققت نموا اقتصاديا بمعدلات سريعة ومرتفعة مثيرة وملفتة للأنظار، فما هي مراحل التنمية الاقتصادية بهذه الرابطة؟ و ما المؤهلات المساعدة على جعل الرابطة قطبا اقتصاديا صاعدا؟

المطلب الأول: التنمية في دول جنوب شرق آسيا - نظرة تحليلية-

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى المسارات التنموية التي قامت بها دول جنوب شرق آسيا، إضافة إلى السياسات المتبعة لتحقيق ذلك، و ذلك كمايلي:

1- مسارات التنمية في دول جنوب شرق آسيا:

شهد عالم اليوم متغيرات سريعة باتجاه تبلور نظام دولي جديد بهياكل جديدة تتضمن أطراً إقليمية تتفاعل سلبيا أو ايجابيا تبعا لطبيعة الالتقاء أو التعارض للمصالح وربما الثقافات والإيديولوجيات، ومنطقة جنوب شرق آسيا أحد هذه المناطق التي شهدت تطورات عديدة أثرت على بنيتها ومن ثم موقعها في النظام الدولي وأكسبتها أهمية كبيرة مضافة إلى مكانتها السابقة.

لقد كانت دول المنطقة الآسيوية عموما و دول جنوب شرق آسيا خصوصا مسرحا للعديد من التهديدات الأمنية الإقليمية والداخلية وقد وظفت هذه التهديدات لصالح القوى الخارجية التي تنافست على المنطقة في ظل أجواء الحرب الباردة، حيث وجدت دول جنوب شرق آسيا نفسها أمام تزامم الاستراتيجيات الاقتصادية والأمنية للقوى الخارجية ذات المصالح الإستراتيجية في المنطقة في أن واحدا. لقد عانت هذه الدول ظروفًا قاسية في ظل الاستعمار وانعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية الأساسية سواء في انخفاض الناتج الوطني وزيادة البطالة وزيادة الفقر وانخفاض مستوى الخدمات العامة، أي انخفاض مؤشرات التنمية بصورة عامة، إلا أن هذه الدول كان نصيبها أفضل من باقي الدول بسبب مساعدتها من قبل الدول المستعمرة لها في تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي السريع. لقد أدركت دول جنوب شرق آسيا وبعد الاستقلال مباشرة ضرورة إحداث تغييرات بنيوية في اقتصادياتها بهدف تمكينها من تحقيق التنمية وتطويرها ومن ثم تحسين مكانة هذه الدول على الصعيد العالمي تبعا لمستوى تطورها الاقتصادي بدرجة أساسية.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

وعند الشروع بعملية التنمية تبنت أغلب هذه الدول النمط الرأسمالي الآسيوي في التنمية، إن هذا المنهج ذو ميزة جعلته يختلف عن النمط الرأسمالي الغربي، من حيث كونه يعطي الدور الأكبر للدولة في توجيه الاقتصاد هذا بالإضافة إلى حرية السوق كما يختلف عن النمط الغربي من حيث إعطائه الأولوية لمصلحة الجماعة على مصلحة الفرد وكذلك في حفاظه على القيم الآسيوية.

إن التجارب التنموية لدول جنوب شرق آسيا تقدم أنموذجا فريدا ومتميزا للمجتمعات النامية حيث أثبتت هذه الدول تفوقا كبيرا على شعوب آسيا وأيضاً على شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية في مسارها نحو التنمية مما جعلها من بين الدول القلائل التي حققت التنمية بمعدلات رفعتها إلى مصاف القوى الاقتصادية المتقدمة في عالم اليوم وهو ما يعطيها أهمية خاصة عند مقارنتها بالتجارب التي مرت وما زالت تمر بها تلك المجتمعات من جانب والدروس التي يمكن استخلاصها منها من الجانب الأخر.

2- السياسات الإنمائية في بلدان جنوب شرق آسيا:

تمكنت بلدان جنوب شرق آسيا من الحصول على نجاحات ملحوظة منذ ستينيات القرن الماضي نتيجة تشابه استراتيجياتها التنموية، إذ تمكنت من إحداث نقلة نوعية بواسطة إقلاعها الصناعي والعمل على اللحاق بالبلدان المتقدمة. وكان هذا الإقلاع عن طريق اعتماد سياسات إصلاحية زراعية أنتجت طبقة متوسطة عملت على النهوض بالطلب الداخلي. ثم انتهجت إستراتيجية تصنيعية عبر تنمية الصادرات والحد من الواردات معتمدة في ذلك على سياسات اقتصادية نيوكلاسيكية مشجعة على تصنيع السلع ذات القيمة المضافة المتدنية في سياق المقاربة الإنمائية اللاتوازنية لهيرشمان (1957) التي تتطلب استثمارات قليلة و تكنولوجيا ضعيفة و مستفيدة من ميزتها التفاضلية التي مكنتها منها قوى عمل كثيفة بنفقات مقبولة.

من جهة أخرى، و مع بداية ثمانينيات القرن المنقضي التي شهدت توسع الأسواق المالية، تمكنت هذه البلدان حديثة التصنيع من الحد من معوقات تخلفها الاقتصادي بتنوع فروعها الإنتاجية و مسارها السلعية المرتكزة أساسا على المنتجات عالية القيم المضافة كالسلع الاستهلاكية الدائمة و السلع الوسيطة و السلع التجهيزية، وتمكنت نسبيا هكذا، من اللحاق رويدا بالبلدان المتقدمة خلال تسعينات القرن الماضي، حيث تحسن مستوى العيش الفردي وتقلصت الفوارق الاجتماعية وانخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لفائدة الصناعة و الخدمات وتدننت معدلات البطالة و نمت قوى العمل المؤهلة التي ساعدت البلدان المعنية الآسيوية على تسيير صيرورة تنميتها و انفتاحها على الخارج.

و الواقع أن بلدان جنوب شرق آسيا لم تعتمد في تصنيعها على الاختراع و الابتكار التكنولوجي كما حال اليابان، بل على التدريب المهني المدعم من طرف الدولة، علما أن التدخل الحكومي لم يركز على الجانب السلبي في حل إخفاقات السوق و لكن على إستراتيجية نشيطة تتمثل في وضع أسعار غير صحيحة (للحصول على الأسعار الخطأ) و هي أساسا سياسة موجهة عمدا لتشويه أسعار السوق بغية تحفيز و تنمية التجارة الخارجية، و قد أنتجت هذه السياسة آثارا إيجابية إنمائية و انفتاحية. علما أن الدولة عملت على إستراتيجية موجهة عبر سياسة مشجعة للاستثمارات الأجنبية و ذلك بإنشاء مناطق حرة و مراقبة القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية. و يندرج نجاح هذه الإستراتيجية الإنمائية المنبسطة و الانفتاحية ضمن اتجاه التجارة الدولية على المنافسة غير الشفافة و تحقيق وفورات الحجم و زيادة القدرة التنافسية و الآثار التدريبية. و في الأخير، يمكننا القول أن بلدان جنوب شرق آسيا قد تمكنت خلال فترات زمنية محدودة من تحقيق نجاحات تنموية مكنتها نسبيا من الصعود و تخطي عتبة التخلف و بالتالي تحقيق توازنها الاقتصادي و الاجتماعي على الأمد الطويل و الاندماج في الاقتصاد الليبرالي العالمي.¹

المطلب الثاني: العوامل التي ساهمت في التنمية الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تحقيق ما وصلت إليه دول جنوب شرق آسيا، و التي نوجزها فيما يلي:²

1- العوامل الداخلية: و تتمثل فيما يلي:

- دور الدولة: و المتمثلة في المركزية السياسية التي كانت سائدة في هذه البلدان حتى منتصف الثمانينات و المرتبطة بواقع الانحاز الاقتصادي بقيام الدولة بوظائفها السياسية و الإدارية و الاستقرار السياسي و التي ساعدت هذه الدول على التحكم بمصادر التمويل المصرفي و تخطيط الأولويات الاستثمارية.
- التنوع الاقتصادي: أي تنوع مصادر الدخل من خلال توسيع قاعدة الإنتاج من السلع و الخدمات و تنوع الاستثمارات و العلاقات الاقتصادية مع أكبر عدد من الدول و كذلك تنوع الإطار المؤسسي للنشاط الاقتصادي.

¹ - سميرة براهيمية رجب - دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصادات النامية: استراتيجيات تنمية و آفاق مستقبلية: حالة البلدان المغاربية و بلدان جنوب شرق آسيا- مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70 / شتاء- ربيع 2015، ص72-73.

² - مهدي سهر الجبوري و مناضل عباس الجوارى - تجربة جنوب شرق آسيا و محاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي - مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الرابع، العدد الرابع، العراق، 2006، ص99، 98.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

- القيم الآسيوية: لا نجد تعريف محدد لهذا المفهوم وكثير الحديد عنه ومنهم من يقول بأنه إعلاء التكافل على الحرية و تقاليد الطاعة الشديدة للسلطة السياسية و الالتزام بالنظام العام و يرى البعض أن غير الآسيويين لم يصلوا إلى مثل هذه التجربة إلا إذا امتلكوا مثل هذه التقاليد.

- التوجه إلى التصدير: إن هذه الدول قد تبنت في الستينات إستراتيجية إحلال الواردات في التصنيع و لكنها في بداية السبعينات تبنت إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير باعتبارها مفتاح النمو الاقتصادي و ساعدت سياسة الحوافز الصناعية المعتمدة من قبل هذه الدول في نجاح هذه الإستراتيجية كإعفاءات الجمركية للاستثمارات الصناعية التصديرية و تقديم الإعانات و الإعتماد على التخصص النوعي و الأداء المتقن للوصول إلى مستوى عال من الجودة و الكفاءة.

- تعزيز القدرة التنافسية و اكتساب التقنية: لجأت دول جنوب شرق آسيا إلى تعدد مصادر اكتساب التكنولوجيا و أهمها استيراد السلع الرأسمالية و الإنتاجية و خاصة عند بداية عقد التسعينيات، إذ ازدادت نسبة هذه السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي، و كذلك اعتمدت هذه الدول مبدأ التعاون التكنولوجي محليا فيما بينها لحل المشكلة التكنولوجية و الدخول في أجزائها الدقيقة، إضافة لذلك فإن هذه الدول اكتسبت التكنولوجيا عن طريق التراخيص و التعاون.

2- العوامل الخارجية: تتحلي فيمايلي:

- الاعتماد على تدفق رأس المال الأجنبي و بدرجة كبيرة فقد ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من 28 مليار دولار عام 1995 إلى 68 مليار دولار عام 2014، إذ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر المهمة للنمو الاقتصادي إذا ما تم توظيفه بشكل مثمر.

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد(العولمة): النشاط الاقتصادي الآسيوي بدأ في مدة فتحت فيها الدول الغربية أسواقها و خاصة الو.م.أ. أمام المنتجات الصناعية الآسيوية، و قد ساعدت العولمة و الإندماج مع الاقتصاد العالمي الجديد على تخطي الكثير من القيود أمام الاستثمارات الأجنبية.

- الشركات متعددة الجنسية: لقد كان للاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الشركات المتعددة الجنسية دورا كبيرا في أحداث النهضة في دول جنوب شرق آسيا، إضافة إلى دور الاستثمارات قصيرة الأجل. في حين ساعدت الثورة المعلوماتية و ثورة الاتصالات على إيجاد سوق عالمية للأسهم و السندات و تجارة العملة. و في دراسة قامت بها الأونكتاد بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية عام 1998 (بعد الأزمة الآسيوية) بينت أنه في الوقت الذي انخفض فيه مستوى الاستثمار الأجنبي في الأسهم و السندات و الإقراض المصرفي إلى دول جنوب شرق آسيا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي التي تقوم به الشركات متعددة الجنسية حافظ على مستواه السابق قبل الأزمة.

المطلب الثالث: دور نظرية الإوز الطائر في تنمية دول جنوب شرق آسيا

1- تقديم نظرية الإوز الطائر: تعود الصياغات الأولى لنموذج الإوز الطائر (The Flying Geese Model)

إلى النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي و بالتحديد في 1937 على يد الاقتصادي الياباني أكاماتزو كانامي AKAMATSU Ginama، و هو نموذج تنموي رائد في حقل التنمية الصناعية حيث اعتبره الاقتصاديون الأساس الذي بنيت عليه تجربة دول جنوب شرق آسيا، ثم انتشرت هذه النظرية على يد الاقتصادي بروس كامنغر في 1984¹، وقد صاغ أكاماتزو هذا النموذج باعتباره نموذجاً تاريخياً لمراحل التطور الاقتصادي للدول النامية التي جاءت متأخرة في ميادين التنمية والتصنيع و التطور الرأسمالي و ذلك على غرار نظرية مراحل النمو لروستو.

تتفق كلتا الصياغتين على وجود نمط تاريخي و زمني لتتابع مراحل النمو الاقتصادي بشكل خطي و ذلك مع اختلاف درجات السرعة لكل بلد في إطار المسار التاريخي المحدد له، و يتحدث أكاماتزو في نموذجه النظري على ثلاثة منحنيات رئيسية تحدد المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو، هي²:

- **منحنى الإستيراد:** يحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.
 - **منحنى الإنتاج:** يوضح مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبه المنتجات في اقتصاد البلد المعني.
 - **منحنى الصادرات:** يبين نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب ارتفاع نوع المنتجات التي يتم تصديرها للخارج: كثيفة العمالة، كثيفة رأس المال، كثيفة التقنية وكثيفة المهارة.
- وتعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخراً في مضمار النمو والتقدم في إطار نموذج الإوز الطائر من حيث ارتفاع المسافة.

وتصور النظرية عملية النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا بأسراب الإوز الطائر، حيث تأتي اليابان في مقدمة السرب باعتبارها القائدة، ثم يليها السرب الثاني الذي يضم كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونج وسنغافورة، ثم السرب الثاني ويشمل ماليزيا، تايلاند و إندونيسيا، في حين يضم السرب الثالث كلا من كمبوديا وفيتنام. و تفصل بين كل سرب و الذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة³.

¹ - مناضل عباس حسين الجوارى - نظرية سرب الإوز الطائر (الآسيوية) ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي - مجلة الإدارة و الاقتصاد ، المجلد الثالث، العدد 11، جامعة كربلاء، العراق، ص208.

² - مبارك بوعشة و الأخضر ديلمي - الألفية في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر - مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، ص297.

³ - كمال عايشي - دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة للتحويل إلى الهيكل التصديري - مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 6، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص214.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

وطبقا للنموذج فإن الدول الناهضة (السرب اللاحق) تميل إلى الصناعات الأقل تقدما مقارنة بالدول التي تفوقها في التطور الاقتصادي (السرب السابق) حتى يتم الوصول إلى المرحلة الثالثة عندما تبدأ الزيادة في الإنتاج المحلي و من ثم يمكن البدء بالتحول إلى التصدير. و هنا تبدأ معدلات الإستيراد بالتراجع حتى يتم الوصول إلى النقطة التي يكون فيها حجم الصادرات متفوقا على حجم الواردات لفئة معينة من مستهلكي البضائع، الشيء الذي يعود بالفائدة على ميزان المدفوعات للبلدان النامية¹.

فاليابان تاريخيا كانت تستورد النسيج من بريطانيا، ثم تحولت إلى منتج و مصدر لصناعة النسيج، و استطاعت أن تطور صناعات جديدة تعتمد على كثافة رأس المال و التقنية العالية كصناعة السيارات و الإلكترونيات. و في مرحلة تاريخية لاحقة تحولت صناعة النسيج إلى السرب الأول من الإوز بالاستفادة من تقنية اليابان و محاكاة تطورها، و هكذا تطورت دول السرب الأول من اقتصادياتها فأضحت تنتج سلعا مصنعة كثيفة رأس المال و عالية التقنية، ثم انتقلت صناعة النسيج إلى السرب الثاني و التي تدرجت في تطورها التاريخي من اقتصاديات تعتمد على الصناعات كثيفة استخدام العمل غير الماهر إلى الصناعات التي تعتمد على العمل الماهر و التقنية المتطورة و كثيفة رأس المال، و يتكرر انتقال صناعة النسيج إلى الدول الأقل تقدما مثل فيتنام و كمبوديا على التدرج والنمط التنموي نفسه بالاعتماد على كثافة العمل و لتقنية المستوردة من سرب الإوز السابق لها².

و من الملاحظ أن العامل الأساسي في نموذج الإوز الطائر هو التجارة، حيث يتم نقل السلع الجديدة و التقنية الحديثة من خلالها عبر اقتصادات الدول في الأسراب المختلفة، و يحقق هذا النموذج علاقة تكاملية لعملية التطور الصناعي بين تلك الدول.

2- أهمية الاستثمارات الأجنبية في نظرية الإوز الطائر:

من المتعارف عليه لدى الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في تحقيق قدرا كبيرا من التنمية الاقتصادية لدى الإقتصاديات المضيفة له، وهي الفكرة الأساسية التي تم تفعيلها في نموذج الإوز الطائر وخاصة من قبل المنظر الاقتصادي الياباني كوجيما و الذي أضاف صبغة خاصة على دور الاستثمارات اليابانية المباشرة في اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا مقارنة بالاستثمارات الغربية في تلك الدول، حيث فرق كوجيما بين ثلاثة أنماط للاستثمارات اليابانية المباشرة المتجهة لدول جنوب شرق آسيا، و هي³:

- استثمارات تستفيد من قاعدة الموارد في البلد المضيف حيث لا تتوافر تلك الموارد في البلد المستثمر (اليابان).

¹ - محمد صالح جسام - أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا وفق إنموذج "الإوز الطائر" كوريا الجنوبية دراسة حالة- مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 7، العدد 13، جامعة الأنبار، العراق، 2015، ص133.

² - كمال عايشي - دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة للتحول إلى الهيكل التصديري- مرجع سبق ذكره، ص214.

³ - مبارك بوعشة و الأخضر ديلملي - الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر- مرجع سبق ذكره، ص298.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

- استثمارات تستفيد من رخص الأيدي العاملة في البلد المضيف للتغلب على على تراجع التنافسية في ذلك النوع من فروع النشاط الاقتصادي في البلد المستثمر (اليابان) نتيجة ارتفاع مستويات الأجور.

- استثمارات تستفيد من النفاذ لسوق البلد المضيف نظرا لوجود حواجز جمركية و غيرها من القيود أمام صادرات السلع اليابانية.

و في هذا الإطار قامت كل من كوريا الجنوبية وتايوان بتطبيق السياسات الاستثمارية ذاتها في البلدان الآسيوية المضيفة الأقل تقدما، الأمر الذي وسع و عمق من شبكة التكامل الصناعي الإقليمي من خلال علاقات التكامل، كما أدى إلى زيادة تدفقات التجارة البينية على الصعيد الإقليمي مع الاستفادة من وفورات الحجم و النطاق الناتجة من التخصص في الأنشطة الإنتاجية للمكونات و السلع الوسيطة. و ما يجب ذكره في هذا الصدد أن حركة الاستثمارات من هذه الدول إلى الدول الآسيوية الأخرى كانت بتشجيع من حكومات تلك الدول و لا سيما في مجال التصنيع التصديري، الأمر الذي يؤكد الدور المهم للدولة في إحداث التنمية الاقتصادية.

كما اهتم كوجيما بتفسير الاختلافات بين نماذج الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة من الو.م.أ. و اليابان إلى الدول النامية و النتائج المترتبة عنها، و ذلك كمايلي¹:

- الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني هو استثمار موجه للتجارة، لكون الشركات متعددة الجنسية اليابانية كانت صغيرة و واطئة التقنية و تروج للتجارة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هنا مكمل للتجارة، إذ أنه كان موجهها بشكل رئيسي نحو تطوير الموارد الطبيعية التي لا تتمتع فيها اليابان بميزة نسبية وكذلك نحو قطاعات التصنيع التي تفتقد فيها اليابان ميزتها التنافسية، و كان ينظر إلى الاستثمارات اليابانية بأنها موجهة أكثر نحو التصدير.

- الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي هو استثمار مناهض للتوجه التجاري، فقد نقلت الو.م.أ. إلى الخارج الصناعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية عبر شركاتها متعددة الجنسية، وذات احتكار القلة و المتقدمة تقنيا و التي تحل محل التجارة، و يعتقد أن السبب يكمن في الهيكل المزدوج للاقتصاد الأمريكي، إذ تتعايش مجموعة من الصناعات الجديدة التي تتميز بالابتكار و احتكار القلة مع مجموعة من الصناعات التقليدية الراكدة و المعرضة إلى المنافسة السعوية، و هكذا نجد أن الاستثمارات الأمريكية لا تتولى سوى لنوع واحد من الصناعات بسبب ارتفاع عوائد هذا الاستثمار لارتباطه بمزايا احتكار القلة.

¹ - محمد صالح حسام - أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا وفق نموذج "الإوز الطائر" كوريا الجنوبية دراسة حالة - مرجع سبق ذكره، ص 135.

المبحث الثالث: وضع دول جنوب شرق آسيا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نعطي في هذا المبحث رؤية شاملة عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول رابطة الآسيان، وذلك من خلال التطرق إلى العديد من النقاط.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الآسيان

يبين الجدول أدناه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الآسيان خلال الفترة 1995 – 2008 أين عرفا تدفقا مضاعفا خلال هذه الفترة أين انتقل من 28.16 مليار دولار سنة 1995 إلى 60.59 مليار دولار سنة 2008، كما يمكن تقسيم هذه الفترة إلى فترتين:

الفترة الأولى من 1995 إلى 2001: حيث يتبين لنا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان متذبذبا و هذا نتيجة بوادر الأزمة المالية 1997 و تبعاتها أين كان لها تأثير واضح على قرارات الشركات الأجنبية على الاستثمار في هذه الدول.

الفترة الثانية من 2002 إلى 2008: أين نلاحظ نموا مطردا لتدفقات الاستثمار الأجنبي لهذه المنطقة فمن 18.02 مليار دولار سنة 2002 إلى 69.48 مليار دولار سنة 2007 و هذا نتيجة تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي عالميا، ثم عرف سنة 2008 تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية 2008 التي كان لها تأثير كبير على تراجع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط على هذه المنطقة و إنما على العالم كله، حيث انخفض إلى 60.59 مليار دولار.

الجدول رقم (IV-5): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الآسيان خلال الفترة (1995-2008). الوحدة: مليون دولار

الدول	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2006	2007	2008
بروناي	582	653	701	573	747	549	526	1035	3123	433	260	239
كمبوديا	150	293	168	242	232	148	149	145	84	483	867	815
إندونيسيا	4346	6194	4678	356-	2745-	4550-	3278-	144	596-	4913	6928	8339
جمهورية اللاو	88	128	86	45	51	34	23	25	19	187	323	227
ماليزيا	5815	7297	6323	2714	3895	3787	553	3203	2473	6059	8401	8053
ميانمار	317	580	878	683	304	208	192	191	291	427	257	714
الفلبين	1510	1587	1244	2271	1247	2239	195	1542	490	2921	2916	1520
سنغافورة	11502	9302	13532	7594	16067	16485	15649	7200	11664	27681	31550	22801
تايلاند	2070	2337	3881	7491	6090	3350	5061	3335	5235	9459	11238	9834
فيتنام	1780	1803	2587	1700	1483	1288	1300	1200	1450	2400	6739	8050
المجموع	28164	30178	34082	22960	27374	23541	20372	18022	24234	54967	69481	60596

Source : ASEAN Statistical Yearbook, 2008.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

و قد تواصل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الرابطة في سنة 2009 حيث بلغ حوالي 48 مليار دولار، أما في السنوات المتبقية فقد عرف تدفقا كبيرا إلى دول الرابطة وهذا نتيجة التحسن في أداء الاقتصاد العالمي و التعافي الملحوظ من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ليصل إلى حوالي 118 مليار دولار سنة 2013.

أما في سنة 2014 فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سنغافورة، و هي أكبر متلق لتلك الاستثمارات في جنوب شرق آسيا، بنسبة لم تتجاوز 4% فبلغت 68 مليار دولار، بينما سجل أداء الاقتصادات الأخرى في المنطقة تفاوتاً كبيراً. فارتفعت التدفقات إلى إندونيسيا بمعدل 20% لتبلغ نحو 23 مليار دولار، وذلك بسبب حدوث زيادة كبيرة في الاكتتاب في أسهم رأس المال. و شهدت فيتنام ارتفاع التدفقات إليها بنسبة 3% فبلغت 9.2 مليار دولار و التي تعتبر من أهم أماكن الإنتاج المنخفض التكلفة التي تقصدها الشركات الأجنبية في المنطقة. و نتيجة للميزات المرتبطة بالتكلفة، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في مجال التصنيع إلى البلدان المنخفضة الدخل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أحيانا بدافع إنشاء مشاريع كبرى كالاستثمار البالغ قدره 600 مليون دولار الذي أعلنت عنه مجموعة تاكوانغ و هاتشمس (Taekwang and Huchems Group) التابعة لجمهورية كوريا في ميانمار، و إجمالاً بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه السنة 136 مليار دولار. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (IV-6): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة (2009-2014) الوحدة: مليون دولار

الدول	2009		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
بروناي	371	0.8	1.208	1.3	865	0.7	725	0.6	568	0.4
كمبوديا	539	1.1	892	0.9	1.557	1.3	1.275	1.1	1.727	1.3
إندونيسيا	4.877	10.2	19.242	20.1	19.138	16.6	18.444	15.7	22.276	16.4
جمهورية اللاو	319	0.7	467	0.5	294	0.3	427	0.4	913	0.7
ماليزيا	1.405	2.9	12.001	12.5	9.400	8.1	12.297	10.4	10.714	7.9
ميانمار	963	2.0	2.058	2.1	1.354	1.2	2.621	2.2	946	0.7
الفلبين	1.963	4.1	1.816	1.9	2.797	2.4	3.860	3.3	6.201	4.6
سنغافورة	25.036	52.2	46.774	48.8	60.980	52.8	56.138	47.7	72.098	52.9
تايلاند	4.853	10.1	3.861	4	10.699	9.3	13	11	11.538	8.5
فيتنام	7.6	15.9	7.519	7.8	8.368	7.2	8.9	7.6	9.2	6.8
المجموع	47.927	100	95.838	100	115.453	100	117.687	100	136.181	100

Source : ASEAN Community in Figueres, 2015, p.44 et 45.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

ويعتبر الاستثمار الدولي في الهياكل الأساسية من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في قطاعات الكهرباء و الاتصالات اللاسلكية و النقل و التزود بالمياه، حيث بلغ رصيد الاستثمار في هذه القطاعات 37 مليار دولار في سنغافورة و 15 مليار دولار في تايلاند.¹

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من كبار المستثمرين في قطاع الهياكل الأساسية، وهي بذلك تساهم في تعزيز الترابط الإقليمي بين دول المنطقة، إذ تشير بيانات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في بعض أهم إقتصادات المنطقة أن حجم الاستثمار الأجنبي في الهياكل الأساسية على العموم كبير جدا في بعض الإقتصادات. وما يمكن قوله أن أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر تكون دائما أقل مما هي عليه في الواقع، فهي لا تعكس الحجم الحقيقي لمساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في ترابط الهياكل الأساسية، كما أن الاستثمارات غير السهمية للشركات المتعددة الجنسيات و أشكال مختلطة من الاستثمار كعمليات الإنشاء والتشغيل و التحويل لها أهمية كبيرة في المنطقة كم أنه يتم تطوير شركات بين القطاعين الخاص و العام.

والشكل التالي يوضح ترتيب دول رابطة الآسيان حسب تلقيها للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يخص منطقتي شرق آسيا وجنوب شرق آسيا خلال عامي 2013 – 2014.

الشكل رقم (IV-2) : العشرة الأوائل من بين متلقي الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق آسيا و جنوب شرق آسيا خلال عامي 2013-2014



المصدر: الأونكتاد، التقرير الاقتصادي العالمي لعام 2015.

¹ - الأونكتاد، نشرة صحفية، جنيف، سويسرا، 24 جوان 2015، ص 2 و 3.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

تعتبر الآسيان إحدى التكتلات الاقتصادية المهمة الذي بنت استراتيجيات على التوجه إلى الخارج بالإضافة إلى إيجاد روابط تجارية متينة بين الدول الأعضاء و ذلك من خلال تحرير التجارة بين الدول الأعضاء و تجاوزها ليشمل قطاعات أكثر أهمية، كتحرير تجارة الخدمات، و التعاون في الميدان النقدي و المالي، بالإضافة إلى إيجاد روابط أكثر متانة في مجال الاستثمار، و ذلك من خلال إنشاء منطقة استثمار حرة سنة 1998 تهدف إلى تنمية الاستثمارات الأجنبية و ذلك بإلغاء الحواجز بالنسبة للمستثمرين من الرابطة في أجل أقصاه 2017 و بالنسبة لكافة المستثمرين في أجل أقصاه 2020 و ذلك بغية فتح جميع القطاعات في وجه المستثمر الأجنبي، إلغاء الحماية تدريجيا و منح المعاملة الوطنية آنيا لكل المستثمرين مع تبسيط آليات و إجراءات الاستثمار و زيادة فرص وصولهم إلى قطاع الصناعات، كما تم وضع مخطط للتعاون الصناعي لتشجيع التنمية الصناعية داخل المنطقة و ذلك من خلال تقاسم الموارد و رأس المال¹.

و بموجب المخطط يمكن لشركتين أو أكثر من الدول الأعضاء داخل المنطقة أن تتجر فيما بينها برسوم جمركية منخفضة على أساس تفضيلي و تتمتع بإجازة المحتوى المحلي إزالة القيود غير جمركية أخرى، و الغاية منها تشجيع أنشطة التصنيع المشتركة التي تتيح وفرة الحجم و خفض تكاليف المدخلات، و يعتبر هذا حجر الزاوية في نجاح التنمية الإقليمية للرابطة، و قد نفذت استراتيجيات التنمية الصناعية من خلال تجارة إقليمية أكثر تحررا و ليس عن طريق الحماية².

وبالإضافة إلى ذلك عمدت دول رابطة الآسيان على التفاوض على تحرير الخدمات البينية الإقليمية، و لقد مكنت الالتزامات التي تم اتخاذها في هذا الشأن من تحرير التجارة في القطاعات ذات الأولوية مثل النقل الجوي، الخدمات المقدمة إلى مقاولات الإنشاء و التعمير، الخدمات المالية، النقل البحري، الاتصالات السلكية و اللاسلكية، بالإضافة إلى التوقيع على عدة اتفاقيات تشمل التعاون في مجال حقوق الملكية، التعاون النقدي و المالي و إنشاء سوق للسندات الإقليمية و لقد ساهم ذلك في توسيع نطاق السوق الإقليمية و تعزيز الوعي بالمنطقة الفرعية التي تمثلها بلدان الرابطة وزيادة جاذبيتها للاستثمار الدولي، كما ساهم توسيع نطاق الرابطة ليشمل كل من الصين، كوريا و اليابان بما يعرف بتجمع "آسيان +3" إلى توسيع نطاق السوق و توسيع مجالات التعاون خاصة في المجال النقدي و المالي الذي أسس ما يعرف بسوق السندات الإقليمية الذي يلعب دورا محوريا في تشجيع الاستثمار داخل الرابطة.

¹ - مولدي سليم - اتفاقيات التكامل الإقليمي و تحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان" - المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، العدد3، 2012، ص161.

² - الأسكوا - منطقة التجارة العربية الكبرى، إلى أين نحن ذاهبون- الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص7.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

هذا من جهة، و من جهة أخرى ساهمت الإجراءات و السياسات المتخذة على المستوى الوطني بصورة كبيرة في زيادة التدفقات الاستثمارات داخل رابطة الآسيان، فالدول الأعضاء و بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة على مستوى التكتل عمدت إلى تكييف سياساتها بما يستجيب للتغيرات الدولية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال¹:

- إنشاء بنية أساسية مكتملة للاستثمار الخاص بطريقة لم يسبق لها مثيل في بقية الدول النامية.
 - اتباع مزيج من السياسات من السياسات الضريبية و كل ما يتعلق بالأسعار النسبية للسلع الرأسمالية المتحققة و ذلك عن طريق الحفاظ على رسوم جمركية منخفضة من السلع المستوردة.
 - استعمال الكبح المالي و يعني الحفاظ على معدلات الودائع و الإقراض بأدنى من مستوى السوق كما هو الحال في ماليزيا، تاوان و تايلاند.
 - إصلاح الجهاز المصرفي و المالي و ذلك بتحرير الحساب الجاري و حساب رأس المال.
- كما قامت غالبية الدول الأعضاء في الرابطة بتعزيز شفافية عملية الحصول على المعلومات الاقتصادية في المنطقة و تحليل العلاقة بين النفاذ الشفاف إلى المعلومات المتعلقة بالأعمال والتخفيف من الفساد، كما حرصت حكومات دول رابطة الآسيان تحقيق استقرار في أسعار الصرف لعملائها و تحقيق الاستقرار السياسي و الحفاظ على معدلات تضخم مقبولة بإتباعها سياسات نقدية و مالية منتقاة بدقة بما يخدم اقتصادياتها و نتيجة لذلك، ارتفعت خلال السنوات الماضية حصة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الرابطة من الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي الوافد إليها 11% من إجمالي التدفقات العالمية سنة 2011 مقابل 2% سنة 2000 ، و بالإضافة إلى ذلك، يدعم الاتجاه السائد في تدفقات الاستثمار التقييم الإيجابي لفعالية التكامل الإقليمي و منطقة الاستثمار لرابطة الآسيان.

لقد حققت دول رابطة الآسيان تقدما كبيرا فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي في مجال الاستثمار، ففي عام 1998 وقع أعضاؤها الاتفاق الإطاري المتعلق بمنطقة الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بهدف جعل بلدان الرابطة منطقة متحررة قادرة على المنافسة و مواتية للاستثمار باتخاذ عدة تدابير منسقة. و في عام 2009، عزز اتفاق الاستثمار الشامل للرابطة الإطاري لمنطقة الاستثمار لعام 1998 و اتفاق عام 1987 بشأن تعزيز الاستثمارات و حمايتها والمعروف أيضا باسم "اتفاق ضمان الاستثمار الخاص برابطة أمم جنوب شرق آسيا".

¹ - جون بيج - معجزة بلدان جنوب شرق آسيا، البناء أساس للنمو - مجلة التمويل و التنمية، المجلد 31، العدد 1، 1994، ص 3.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

و قد أدى الاتفاق الإطاري لمنطقة الاستثمار و تنفيذه إلى تحسين بيئة الاستثمار في بلدان الرابطة، الأمر الذي أفضى إلى تعزيز قدرة المجموعة الإقليمية على المنافسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة تدفقاته الواردة. و من أهداف إنشاء منطقة الاستثمار معالجة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية الآسيوية، و يبدو أنها حققت هدفها المتمثل في استعادة ثقة المستثمرين في بلدان الرابطة.

و في عام 2000، بعد مرور عامين على توقيع الاتفاق الإطاري لمنطقة الاستثمار، تراجعت حصة بلدان الرابطة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الوافدة إلى أقل من 2%، و لكنها ارتفعت إلى 5% تقريباً في منتصف العقد الأول من الألفية، كما أنها وصلت في عام 2011 إلى أكثر من 6%.

كما يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً نمواً كبيراً، وشهدت إندونيسيا، أكبر سوق محلي في المنطقة، حيث يبلغ عدد سكانها 240 مليون نسمة، زيادة في الاستثمار الأجنبي والمحلي بنسبة 40% في نصف الربع الثاني مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بينما قفز الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام، في النصف الأول من العام الجاري، بنسبة 5,9%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ليصل إلى 5,4 مليار دولار.

ووصلت عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر في إندونيسيا، في الربع الأول، 1,65 مليار دولار، مقارنة بمبلغ 1,38 مليار دولار في عام 2009 بأكمله. وشهد تقديم طلبات جديدة في تايلاند للحصول على امتيازات ضريبية للاستثمارات الأجنبية، نمواً بنسبة 7,4% لمشروعات بقيمة 5,9 مليار دولار في النصف الأول من العام الجاري.

وترجع عودة المستثمرين الأجانب للمنطقة إلى عدد من الأسباب، من بينها الجذب الذي حققه نمو الأسواق المحلية وتطبيق اتفاقيات تجارة حرة أقلية، مثل "منطقة التجارة الحرة لدول آسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)"، والتي دخلت حيز التنفيذ، ما أسفر عن تخفيض التعريفات الجمركية على التجارة البينية في المنطقة إلى نسبة تتراوح ما بين صفر بالمائة إلى 5%.

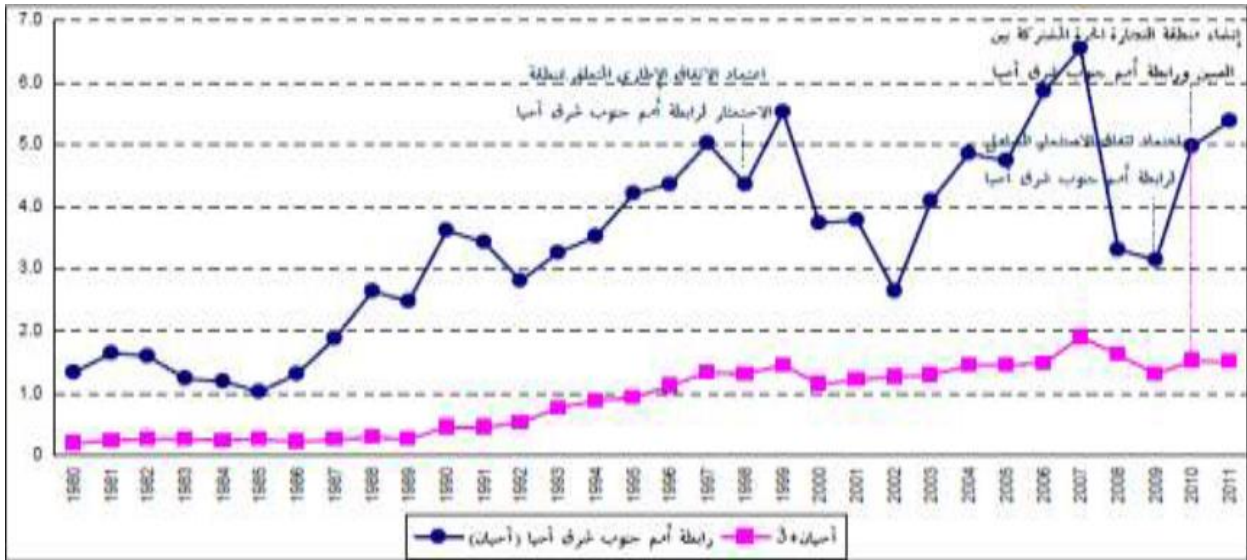
وأظهر مسح أجرته "منظمة التجارة الخارجية اليابانية"، أن فيتنام وإندونيسيا، هما أهم دولتين جاذبتين للاستثمار في المنطقة بالنسبة لخطط الاستثمار المستقبلية للشركات اليابانية، وذلك نظراً لأسواقهما المحلية الكبيرة.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

و أظهر المسح أن "منطقة التجارة الحرة لدول آسيان" هي أكثر المناطق الحرة المطبقة في منطقة آسيا-المحيط الهادئ فاعلية، حيث سجلت نحو 33% من الشركات التجارية استخدامها¹.

و بالإضافة إلى ذلك، ففيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يدعم الاتجاه السائد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التقييم الإيجابي لفعالية منطقة الاستثمار، باستثناء فترة الأزمة المالية الآسيوية و الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

الشكل رقم (3-IV): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لرابطة الآسيان كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي "1980-2011"



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات عبر الوطنية.

و ثمة أدلة على أن الجهود المبذولة في مجال الاستثمار تحديدا، و في إطار عملية التكامل الإقليمي، قد شجعت على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الرابطة، و ذلك من خلال منح المستثمرين من داخل المنطقة المعاملة الوطنية و زيادة فرص وصولهم إلى قطاع الصناعات. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تحرير التجارة إلى توسيع نطاق السوق الإقليمية و تعزيز الوعي بالمنطقة التي تمثلها بلدان الرابطة و زيادة جاذبيتها للاستثمار الدولي.

و قد روجت هذه الجهود لمنطقة جنوب شرق آسيا بوصفها وجهة استثمارية فريدة، ما جعل المستثمرين من بلدان تقع خارج التجمع الإقليمي يعتمدون إستراتيجية إقليمية للاستثمار و ينشئون شبكات إقليمية للعمليات. ونتيجة لذلك، ارتفعت خلال السنوات الماضية حصة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الرابطة من الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي الوافد إليها.

¹ - بدون كاتب - بعد صمودها خلال الأزمة المالية العالمية اقتصادات جنوب شرق آسيا تستعيد بريقها القديم - مقال منشور في جريدة الحياة تاريخ النشر الثلاثاء 10 أوت 2010. أما تاريخ المشاهدة: 20/12/2016.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

و تثبت البيانات المتاحة على مستوى المشاريع أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة قد ارتفع في قطاع التصنيع منذ اعتماد الاتفاق الإطاري لمنطقة الاستثمار و لاسيما في السنوات الأخيرة، حيث استفادت البلدان المنخفضة الدخل في الرابطة من تزايد الاستثمار الوافد من الدول الأعضاء الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية، مثل تايلاند، سنغافورة و ماليزيا، وكذلك من اقتصادات شرق آسيا، مثل كوريا و الصين. و يشير ذلك إلى ارتفاع صناعي إقليمي وفقا لنمط "الإوز الطائر" - وهي عملية شق الطريق في مجال التصنيع بقيادة اقتصادات أقل تقدما-، و أدت زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان المنطقة إلى الإسراع في إقامة شبكات الإنتاج الدولية ضمن بلدان الرابطة، و أبرزت تجربة عدد من البلدان المنخفضة الدخل في صناعات مثل المنسوجات و الملابس المزايا المرتبطة بذلك. و هذا الاتجاه عززته المبادرة من أجل التكامل داخل الرابطة التي أطلقتها الدول الأعضاء في عام 2000 لتضييق الفجوة في التنمية بين بلدان الرابطة و تعزيز القدرة التنافسية لبلدان الرابطة ككل¹.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الآسيان

تختلف مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب شرق آسيا فأغلبها تأتي من دول الاتحاد الأوروبي حيث سجل ما قيمة 22.065 مليون دولار سنة 2007 و هو ما يمثل نسبة 26% من إجمالي التدفقات إلى دول الرابطة ثم سجلت انخفاضا في 2009 لتصل إلى 8598 مليون دولار سنة 2009 و يعود ذلك إلى تخوف المستثمرين من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم عرفت ارتفاعا كبيرا سنة 2011 أين وصل إلى 30.167 مليون دولار ليمثل ما نسبته 31.5% من إجمالي التدفقات الواردة إلى دول المنطقة، ثم عرفت بعد ذلك تراجع ملحوظا في سنة 2012 أين سجلت أدنى قيمة و التي بلغت 6.542 مليون دولار لتعرف التدفقات في السنتين المتبقيتين ارتفاعا متزايدا حتى وصلت إلى 29.268 مليون دولار سنة 2014. أما ثاني مصدر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول رابطة الآسيان فيتمثل في داخل الرابطة نفسها حيث سجلت ما قيمته 9.634 مليون دولار سنة 2007 و التي تمثل نسبة 11.3% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتشهد هذه القيمة تراجعاً إذ سجلت 6.672 مليون دولار سنة 2009 و هذا نتيجة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية سنة 2008 (أزمة الرهن العقاري) و رغم ذلك مثلت ما نسبته 13.9% من إجمالي التدفقات إلى المنطقة و هذا بفعل تراجع التدفقات الأخرى من باقي الدول نتيجة الأزمة كما قلنا، ثم عادت للارتفاع مجددا في السنوات الباقية وهذا بفعل تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية إلا سنة 2013 أين عرفت انخفاضا طفيفا ثم زادت

¹ - الأونكتاد - التكامل الإقليمي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية و الانتقالية - جنيف، سويسرا، 28-30 يناير 2013، ص 14-15.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

في 2014 لتصل إلى 24.377 مليون دولار و التي تمثل حوالي 18% من إجمالي التدفقات إلى دول الرابطة. في حين يتمثل المصدر الثالث في الو.م.أ.، بحيث كان هذا التدفق متذبذباً إذ سجل أكبر قيمة له في سنة 2012 و التي بلغت 14.396 مليون دولار و أدنى قيمة سجلت سنة 2013 حيث بلغت 4913 مليون دولار. لتليها بعد ذلك اليابان أين كانت تدفقاتها متزايدة بداية من 2009 و التي بلغت 3.919 مليون دولار إلى غاية وصولها إلى 21.766 مليون دولار سنة 2013 لتشهد تراجعاً بعد ذلك في سنة 2014 حيث سجلت ما قيمته 13.381 مليون دولار، أما باقي الدول فقد عرفت تدفقاتها تذبذباً متفاوتاً خلال هذه السنوات، و كل هذا نتيجة المنافسة الشديدة بين تلك الدول و كذلك تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية و التي كان لها تأثير شديد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الرابطة بالرغم من توافر كافة العوامل المشجعة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من أسواق واسعة وبنية تحية هائلة و يد عاملة رخيصة ومتوفرة... إلخ. والجدول التالي يوضح ما تم تفسيره.

الجدول رقم (IV-7): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الآسيان حسب المصدر. الوحدة: مليون دولار

2014		2013		2012		2011		2009		2007		السنوات الدول
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
17.9	24.377	16.5	19.400	17.8	20.549	15.2	14.560	13.9	6.672	11.3	9.634	داخل الآسيان
4.2	5.703	3	3.489	2.8	3.219	5.3	5.076	2.1	994	2.6	2.240	أستراليا
0.9	1.264	0.9	1.030	0.9	1.048	1	956	1.6	735	0.5	390	كندا
6.5	8.869	5.8	6.779	5	5.718	8.2	7.860	4.1	1.965	2.5	2.130	الصين
21.5	29.268	18.9	22.256	5.7	6.542	31.5	30.167	17.9	8.598	26	22.065	الاتحاد الأوروبي
0.6	819	1.1	1.331	3.7	4.299	1.8-	1.732-	1.2	553	3.2	2.725	الهند
9.8	13.381	18.5	21.766	18.4	21.206	9.2	8.790	8.2	3.919	10.4	8.801	اليابان
3.3	4.469	3.1	3.652	1.4	1.577	1.6	1.557	3.8	1.799	2.9	2.439	كوريا الجنوبية
0.2	320	0.3	388	-0.1	-142	0.1	57	0.3-	-157	0.1	109	نيوزيلندا
0	3	0	-2	0	1	0	12	0	15	0	20	باكستان
0.0	-28	0.5	542	0.2	184	0.1	68	0.3	140	0	30.89	روسيا
9.6	13.042	4.2	4.913	12.5	14.396	9.8	9.375	10.9	5.215	12.7	10.803	الو.م.أ.
25.5	34.692	27.3	32.143	31.9	36.855	19.9	19.091	36.4	17.461	27.7	23.529	بقية العالم
100	136.181	100	117.687	100	115.453	100	95.838	100	47.927	100	84.917	المجموع

Source : ASEAN Community in Figueres, 2015,p.46 et 47.

المطلب الثالث: سياسات دول الآسيان اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهداف دول الآسيان هو أن تكون واحدة من أهم مراكز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و في القمة التاسعة لمؤتمر الآسيان تم إنشاء مجموعة الآسيان الاقتصادية The ASEAN Economic Community (AEC). و تعمل لجنة المجموعة الاقتصادية لدول الآسيان على جعل الرابطة سوق واحدة و قاعدة إنتاج من شأنها أن تجعل الآسيان أكثر ديناميكية وتنافسية. و هذا يرجع إلى الوعي على الترابط المتزايد للاقتصاديات في المنطقة، كما أعلنت دول الرابطة بتسريع تحقيق أهداف اقتصادية للآسيان.

و يعتبر التدفق الحر للاستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة من العناصر الأساسية الخمسة لمجموعة الآسيان الاقتصادية و كذلك جعلها وسيلة أساسية لتعزيز القدرة التنافسية لدول الآسيان في جذب كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار بين دول الرابطة. و قد نفذ هذا بالتعاون مع دول الآسيان لتعزيز تدفق الاستثمارات من خلال الاتفاق الإطاري بشأن منطقة الاستثمار آسيان ASEAN Investment Area (AIA) سنة 1995. إن هدف المجموعة الاقتصادية لدول الآسيان هو جعل دول رابطة الآسيان منطقة استثمارية تنافسية، مواتية و ليبرالية، و ذلك من خلال العديد من العوامل¹:

- تنفيذ التعاون في مجال الاستثمار في دول الآسيان الذي يشتمل على تنسيق برنامج تعزيز و توعية الأنشطة الاستثمارية.

- فتح المجال للاستثمار في جميع الصناعات مع منح المعاملة الوطنية لهذه الصناعات مع بعض الاستثناءات.

- الاهتمام بنشاط كثافة القطاع الخاص في عملية التنمية منطقة الاستثمار آسيان.

- تعزيز حرية تدفق رأس المال و العمالة الماهرة و الخبرات المهنية و التكنولوجيا بين دول أعضاء الرابطة.

- توفير الشفافية في سياسات الاستثمار والقواعد و الإجراءات الإدارية، المر الذي يجعل عملية الاستثمار أكثر انسيابية و مبسطة.

- القضاء على معوقات الاستثمار و تحرير قواعد الاستثمار و السياسات في كافة القطاعات التي يشملها الاتفاق.

وتعكس هذه التدابير محاولة الآسيان لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة و تحسين البيئة الاستثمارية في المنطقة و البنية التحتية للاستثمار. و على الرغم من أن منطقة استثمار آسيان يعني آلية لتحرير الاستثمار، و في نفس الوقت فهي تمثل هيئة إقليمية حمائية.

¹ - Piyaphan Changwachai, The Determinants of FDI inflows by industry to ASEAN, Dissertation doctor of Philosophy, Department of Economics, The University of Utah, August 2010, p37.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

و حسب جارفيس Jarvis في عام 2008 فإن منطقة الاستثمار في الآسيان توفر امتيازات للمستثمرين الآسيان على المستثمرين المباشرين الأجانب الآخرين من خلال الإعفاء المحدد في قائمة الاستبعاد المؤقت (TEL)، القائمة الحساسة (SL) و العودة إلى قائمة الاستثناء، و نظرا لهذه القوائم، هناك بعض الصناعات التي أغلقت مؤقتا للاستثمار التي لم يتم منح المعاملة الوطنية و بعض الصناعات التي لا يمكن فتحها للاستثمار على الإطلاق. و نتيجة لحماية الاستثمار التي لا تزال قائمة في دول الآسيان و كذلك وجود عقبات أخرى محتملة لتحرير الاستثمار و المتمثلة في هشاشة الإقليمية شرق آسيا.

و قد أكد بالدوين (Baldwin)¹ في 2007 على أنه لا توجد الإقليمية الحقيقية في شرق آسيا، كما أن خفض التعريف من جانب واحد في الآسيان ليس ملزما لمنظمة التجارة العالمية (WTO) و هذا الانضباط ضمان لتجانس التجارة الثنائية. كما أنه يمكن رفع سعر التعريف في أي وقت عن طريق الصدمات، الأمر الذي سوف يقلل من القدرة التنافسية الصناعية في جنوب شرق آسيا، و التي قد تؤثر أيضا على جاذبية الاستثمار في المنطقة. و وفقا لياياتي (Yayati)² فإن هناك آثار إقليمية مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة. ثم إن تشكيل الإقليمية من شأنها أن تقلل الحواجز التجارية و الذي من شأنه أن يثبط الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول رابطة الآسيان في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي، ولكن ذلك قد يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي من خلال خفض تكلفة المعاملات.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر من دول خارج المنطقة فإنه يعتمد على حجم السوق، الأمر الذي تولد عنه قيام استثمار أجنبي مباشر جديد في الأنشطة التي تحتاج إلى إنشاء اقتصاديات الحجم. و هذا بدوره سوف يزيد من جاذبية دول رابطة الآسيان للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن عدم تماسك دول الرابطة إقليميا أو هشاشتها يعتبر مشكلا مقلقا لدول الآسيان.

وقد واصلت دول الرابطة جهودها الرامية إلى تحسين البيئة الاستثمارية من خلال التوقيع على اتفاق الاستثمار الشامل للآسيان (ACIA) ASEAN Comprehensive Investment Agreement في 2009، و يشمل هذا الاتفاق تحرير و حماية و تسهيل و تعزيز ولوج الاستثمار الأجنبي مباشر إلى دول الرابطة، كما أنه يتضمن الأحكام الجديدة و التحسينات على الأحكام المسبقة من قبل أعضاء الرابطة، ويتوقع أن تبقى المنطقة في طليعة الأقاليم الأكثر تلقيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.

¹ - Baldwin, Richard E. – Managing the Noodle Bowl: The Fragility of East Asian Regionalism- The Singapore Economic Review, 2008, p. 78.

² - Yeyati, Ernesto Stein and Christian Daude – Regional Integration and the Location of FDI- Inter-American Development Bank Working, 2003, p.492.

المبحث الرابع: واقع الصادرات في دول الآسيان

إن قراءة تجربة دول جنوب شرق آسيا مع التصدير تشير إلى أنها أقيمت على أساس وضع سياسة تنمية الصادرات في إطار استراتيجية رشيدة للتنمية، حيث كانت تتبع استراتيجيات تجارية و صناعية ناجحة تعزز التخصص - على المستوى المحلي و الدولي- في مجال الإنتاج التي يتمتع فيها الاقتصاد بمزايا تنافسية. و على الرغم من إتباع هذه الدول سياسة إحلال الواردات، و وفرت الحماية الصناعية الوطنية، إلا أن هذه الحماية كانت مؤقتة و كانت مرهونة بتحقيق معايير اقتصادية محددة. و اتسمت سياسات التجارة بالاتجاه التدريجي إلى تحرير التجارة مع العمل على توفير الدعم المؤسسي للصادرات، حيث تم استحداث آليات مؤسسية فعالة لا تجعل للأسواق المحلية أهمية تفضيلية على الأسواق الدولية لدى المنتجين المحليين، كما نجحت هذه الدول في خلق المشاركة التعاونية بين القطاع الخاص و موظفي الحكومة - الذين يتسمون بالكفاءة- مما خلق الحافز لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية.

المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية في دول الآسيان

لقد عرفت التجارة الخارجية الإجمالية في دول الآسيان زيادة خلال الفترة 2007-2014 و هذا ابتداء من سنة 2009 أين بلغت 1.536.877 مليون دولار لتصل إلى 2.528.616 مليون دولار سنة 2014، وهذا بعد معرفتها تراجعاً خلال سنتي 2008 و 2009 وذلك بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، وما يلاحظ تراجع نسبة نمو الصادرات بداية من 2012 أين كانت تبلغ 3.7% لتصل إلى 0.7% سنة 2014، وهذا بعد أن عرفت نسبة نمو سالبة خلال سنة 2009 بلغت (-19)% بعدما كانت تساوي 14.7% سنة 2007 وهذا بفعل تباطؤ الطلب العالمي الناتج عن تأثير الأزمة الاقتصادية على النمو الاقتصادي العالمي.

كما عرفت التجارة البينية لدول الآسيان تطوراً ملحوظاً وخاصة بعد أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية حيث بلغت 376.213 مليون دولار مسجلة نسبة نمو تقدر بـ(-20)% بعدما كانت 401.914 مليون دولار وبنسبة نمو تساوي 14% تقريباً في سنة 2007، لتشهد بعد ذلك زيادة في قيمتها من 598.377 مليون دولار سنة 2011 لتصل إلى 608.558 مليون دولار سنة 2013 لتشهد تراجعاً طفيفاً في سنة 2014 حيث سجلت ما قيمته 608.207 مليون دولار، أما عن نسبة النمو فقد سجلت نسباً متفاوتة فبعد أن كانت 17.1% في 2011 تراجعت في 2012 إلى 0.6% وهذا بفعل الركود الذي شهدته دول الآسيان في هذه الفترة ثم ارتفعت بنسبة ضعيفة في سنة 2013 لتسجل 1.1% ثم شهدت بعد ذلك نمواً سالباً في سنة 2014 وبنسبة تقدر بـ (-0.06)%، و إجمالاً تمثل التجارة البينية 25% من إجمالي التجارة الخارجية لدول الآسيان.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

ونفس الشيء يقال تقريبا عن التجارة خارج الآسيان فقد عرفت زيادة في قيمتها بداية من 2009 أين بلغت 1.160.664 مليون دولار لتصل إلى 1.920.409 مليون دولار في سنة 2014، أما نموها فهي متذبذبة خلال هذه الفترة، كما أنها تمثل حوالي 75% من إجمالي التجارة الخارجية لدول الآسيان خلال الفترة (2007-2014). و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (IV-8) : تطور التجارة الخارجية لدول الآسيان خلال الفترة 2007 – 2014

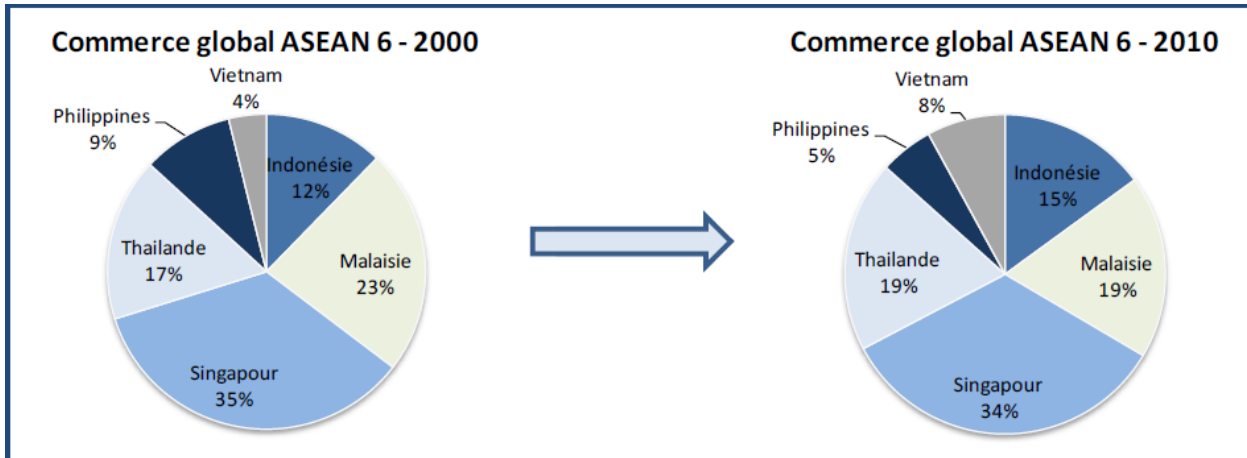
المؤشرات	السنوات					
	2014	2013	2012	2011	2009	2007
إجمالي التجارة	2.528.616	2.511.517	2.476.427	2.388.444	1.536.877	1.610.787
القيمة (مليون دولار)						
نسبة النمو (%)	0.7	1.4	3.7	18.9	-19	14.7
التجارة داخل الآسيان	608.207	608.558	602.048	598.377	376.213	401.914
القيمة (مليون دولار)						
نسبة النمو (%)	-0.06	1.1	0.6	17.1	-20	13.9
النسبة إلى إجمالي التجارة (%)	24.1	24.2	24.3	25.1	24.5	25
التجارة خارج الآسيان	1.920.409	1.902.958	1.874.379	1.790.067	1.160.664	1.208.873
القيمة (مليون دولار)						
نسبة النمو (%)	0.9	1.5	4.7	19.5	-18.7	14.9
النسبة إلى إجمالي التجارة (%)	75.9	75.8	75.7	74.9	75.5	75

Source : ASEAN Trade Statistical Database, 2015.

نلاحظ من الشكل أدناه احتواء سنغافورة على أكثر من ثلث المبادلات التجارية لدول الآسيان خلال هذه الفترة و هي تلعب دورا إقليميا هاما. خلال هذه الفترة عرفت المبادلات التجارية لكل من ماليزيا و الفلبين تراجعاً ملحوظاً فمن 23% و 9% على التوالي خلال سنة 2000 إلى 19% و 5% على التوالي في سنة 2010 و كان هذا في صالح دول إندونيسيا و تايلاند و فيتنام.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

الشكل رقم (IV-4): تطور نصيب دول رابطة الآسيان من المبادلات العالمية في سنتي 2000 و 2010.



Source : Global Trade Atlas GTA COMTRADE-ONU.

لا يسمح تحليل القيم الإجمالية للمبادلات بتقديم توضيحات ما لم نعلم في نفس الوقت بدراسة أهمية التجارة العالمية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للدول. حيث شكلت التجارة الخارجية نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2014 حيث وصل إلى 123.5% سنة 2007 لتتراجع بعد ذلك إلى 100.2% في سنة 2009 بفعل الأزمة العالمية ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 108% سنة 2011، ثم تراجعت بعد ذلك في السنوات الموالية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (IV-9): تطور نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في دول الآسيان

السنوات	2007	2009	2011	2012	2013	2014
نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	123.5	100.2	108	105.7	104.2	98.3

Source : ASEAN Trade Statistical Database, 2015.

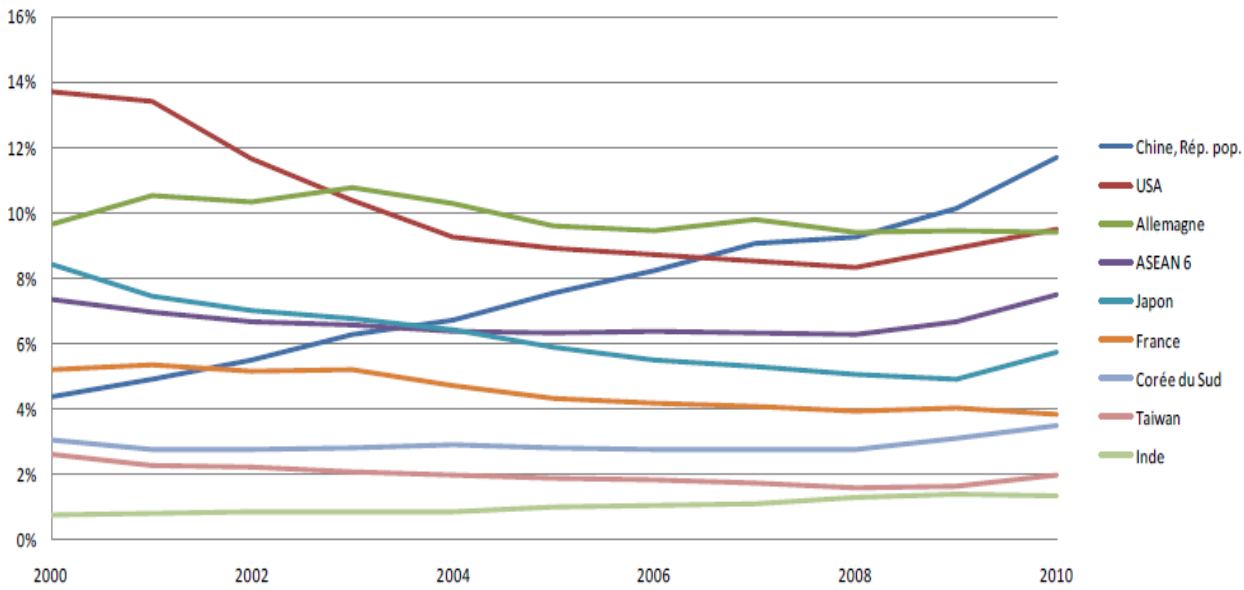
الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

المطلب الثاني: تطور الصادرات في دول الآسيان

من خلال هذا الشكل أدناه نلاحظ النمو المتصاعد و السريع للصادرات الصينية ضمن الصادرات العالمية حيث أصبحت الصين تحتل المرتبة الأولى عالميا سنة 2008 بنسبة تقدر بـ 12% و هذا قبل الو.م.أ بنسبة 9.5% و ألمانيا بنسبة 9.4%.

أما حصة دول رابطة الآسيان فقد عرفت نموا متذبذبا خلال فترة 2000-2010 حيث بلغت 7.3% كنسبة من الصادرات العالمية سنة 2000 و نسبة 7.5% من الصادرات العالمية سنة 2010.

الشكل رقم (IV-5): تطور نصيب بعض الدول من الصادرات عالميا بين عامي 2000 و 2010



Source : Global Trade Atlas (GTA) COMTRADE-ONU.

أما خلال سنتي 2013 و 2014 فقد شكلت حصة دول الآسيان مجتمعة 26% و 25.5% على التوالي وهي أكبر حصة في العالم سواء بالنسبة للدول كالصين و الو.م.أ. و اليابان حيث شكلت حصتهم 11.6% و 9.5% و 9.3% على التوالي و حتى التكتلات مثل الاتحاد الأوروبي الذي تشكل حصته 10.3% خلال سنة 2014، و يدل هذا الوضع على مدى ثقل و مكانة دول الآسيان العالمي في صادرات السلع والخدمات. والجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

الجدول رقم(IV-10): أهم عشر الدول المصدرة في العالم خلال الفترة 2013-2014.

الدول	2014		2013		السنوات
	النسبة %	القيمة (مليون دولار)	النسبة %	القيمة (مليون دولار)	
الآسيان	25.5	329.642.1	26	330.318.1	
الصين	11.6	150.406.6	12	152.545.5	
اليابان	9.3	120.224.1	9.8	124.434.1	
الاتحاد الأوروبي	10.3	132.484.0	9.7	122.863.2	
الو.م.أ.	9.5	122.374.7	9	114.509.7	
هونغ كونغ	6.6	85.275.5	6.5	82.084.8	
جمهورية كوريا	4	51.624.2	4.2	52.823.0	
أستراليا	3.5	45.344.6	3.6	45.526.1	
الهند	3.4	43.325.8	3.3	41.935.2	
تايوان	3.1	39.472.1	2.8	35.469.4	
مجموع عشر الدول	86.7	1.120.173.6	86.7	1.102.509.2	
دول أخرى	13.3	172.226.1	13.3	168.618.9	
المجموع	100	1.292.399.8	100	1.271.128.1	

Source : ASEAN Statistical Yearbook,2015, p.85.

أما عن تطور حجم صادرات دول الآسيان فقد عرفت زيادة في قيمتها بداية من 2009 حيث انتقلت من 810.472 مليون دولار إلى 1.242.199 مليون دولار سنة 2011 و هي زيادة كبيرة جدا نتيجة للتطورات الإيجابية لإقتصادات دول الآسيان بعد الأزمة الإقتصادية التي أثرت بشكل كبير على الأداء التجاري العالمي لدول الآسيان، لتشهد بعد ذلك زيادة طفيفة خلال السنوات الموالية حتى وصلت إلى 1.292.400 مليون دولار سنة 2014. في حين كان أداء دول الآسيان و هي منفردة متباينا حيث نجد أن دول الآسيان الكبرى كإندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة و تايلاند فكانت قيمة صادراتها تفوق 100.000 مليون دولار ولكنها متذبذبة بين الزيادة والنقصان خلال هذه الفترة (2007-2014)، أما بقية الدول الأخرى تقريبا فقد شهدت زيادة خلال هذه الفترة فمثلا فيتنام قدرت صادراتها بـ 48.289 مليون دولار سنة 2007 لتشهد نموا مطردا خلال هذه الفترة حتى وصلت إلى 148.092 مليون دولار سنة 2014. والجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

الجدول رقم (11-IV): حجم الصادرات لدول الآسيان خلال الفترة 2007-2014. الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2007	2009	201	2012	2013	2014
بروناي	7.653	7.152	12.362	13.182	11.445	10.584
كمبوديا	3.906	4.986	6.711	7.435	9.148	10.681
إندونيسيا	114.101	116.510	203.497	190.032	182.552	176.293
جمهورية الملاو	382	1.237	1.746	2.655	2.593	2.640
ماليزيا	176.206	156.891	228.086	227.538	228.331	233.927
ميانمار	5.933	6.341	8.119	9.315	11.436	11.031
الفلبين	50.466	38.335	48.042	51.995	53.978	61.810
سنغافورة	299.297	269.832	409.449	408.394	410.250	409.769
تايلاند	153.571	152.497	228.821	229.524	228.730	227.574
فيتنام	48.289	56.691	95.366	114.511	132.664	148.092
المجموع	859.804	810.472	1.242.199	1.254.581	1.271.128	1.292.400

Source : ASEAN Community in Figures, 2015, p.12.

تمثل الصادرات أهمية كبيرة بالنسبة لدول الآسيان، و يتجلى ذلك من خلال نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إذ نجدها تفوق 50% خلال فترة الفترة (2007-2014) ولكنها متذبذبة بين الزيادة والنقصان، ففي سنة 2007 بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي تقريبا 65% وهي نسبة كبيرة جدا أي أن ثلاثة أرباع الناتج المحلي المحقق يعود إلى القوة التصديرية لهذه الدول، ثم شهدت بعد ذلك انخفاضاً حتى قارب الـ 50% في سنة 2014، ولكن رغم هذا مازالت مثل الصادرات القوة الضاربة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، كما قلنا سابقاً، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (12-IV): نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2014.

السنوات	2007	2009	2011	2012	2013	2014
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	64.9	52.9	56.2	53.5	52.8	50.2

Source : ASEAN Community in Figures, 2015, p9.

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

المطلب الثالث: التوزيع السلعي والجغرافي لصادرات الآسيان

شهد عام 2014 انخفاض قيمة الصادرات لدول الآسيان الإجمالية بنسبة بلغت 0.5% لتصل إلى 329.642.1 مليون دولار مقارنة مع نحو 330.318.1 مليون دولار، و هذا نتيجة تواصل تأثير ضعف الأداء في منطقة اليورو وبعض الدول التي تمثل الشريك التجاري الرئيسي لعدد من دول الآسيان وخاصة دول شرق آسيا والمحيط الهادي كالصين واليابان و كوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاندا، و الذي أدى إلى استمرار تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول. وما يلاحظ أيضا على اتجاه صادرات دول الآسيان هو توجيهها بشكل كبير نحو كل من الصين بمقدار 150.41 مليار دولار والو.م.أ.ب. 122.31 مليار دولار واليابان بقيمة 120.22 مليار دولار و الاتحاد الأوروبي بحصة تقدر بـ 103.82 مليار دولار ويدل هذا الوضع على أن توجه دول الآسيان التصديري يكون بالأساس نحو الدول المتقدمة وذلك لنوعية صادراتها. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (IV-13): صادرات دول الآسيان إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين في 2014. الوحدة: مليار دولار

الدولة	أستراليا	كندا	الصين	الاتحاد الأوروبي	الهند	اليابان	جمهورية كوريا	نيوزيلاند	باكستان	روسيا	الو.م.أ.
بروناي	0.8	0.25	0.1	0.29	0.97	3.93	1.16	0.37	0	0	0.02
كمبوديا	0.08	0.51	0.36	2.39	0.01	0.34	0.12	0.01	0	0.04	2
إندونيسيا	5.03	0.76	17.61	12.94	12.25	23.17	10.62	0.49	2.05	1.05	16.53
جمهورية اللاو	0.1	0.01	0.71	0.19	0	0.05	0.01	0	0	0	0.03
ماليزيا	10.09	0.81	28.17	15.10	9.76	25.23	8.52	1.6	1.22	0.73	19.68
ميانمار	0.01	0	4.03	0.25	0.84	0.52	0.37	0	0.03	0.02	0.04
الفلبين	0.82	0.60	8.03	4.85	0.30	13.92	2.53	0.13	0.05	0.07	8.72
سنغافورة	15.5	0.98	51.47	24.89	11.13	16.74	16.70	2.23	1.17	0.57	22.80
تايلاند	9.30	1.48	25.08	18.83	5.61	21.82	4.52	1.24	0.88	1.21	23.89
الفيتنام	3.61	2.08	14.85	24.07	2.46	14.49	7.07	0.32	0.28	1.73	28.66
المجموع	45.34	7.47	150.41	103.82	43.33	120.22	51.62	6.38	5.67	5.41	122.37

Source : ASEAN Community in Figures, 2015, p.16.

تستحوذ المعدات الكهربائية والإلكترونية، والوقود المعدني والزيوت والأجهزة الميكانيكية على النصيب الأكبر من إجمالي صادرات دول الآسيان، حيث سجلت حصة مجموعة المعدات الكهربائية والإلكترونية في الصادرات الإجمالية لدول الآسيان ارتفاعا من 21.8 سنة 2013 لتصل إلى 22.5% سنة 2014، أما حصة الوقود المعدني والزيوت فقد شهدت تراجع معتبرا قدر بـ 1.3% بين سنتي 2013 و 2014، في حين عرفت حصة الأجهزة الميكانيكية انخفاضا طفيفا من 10.9% و التي سجلت سنة 2013 لتصل إلى 10.8% سنة

الفصل الرابع: تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات

2014. أما فيما يخص باقي السلع فقد عرفت نوعاً من الثبات خلال سنتي 2013 و 2014 وهي تشكل نسب تتراوح ما بين 2.2% و 3.5%، وما يمكن قوله كذلك هو سيطرة عشر سلع رئيسية على معظم الصادرات لدول الآسيان إذا تشكل نسبة تقترب من الـ 70%، أما باقي السلع فتمثل 30% من إجمالي الصادرات لدول الآسيان. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (IV-14): أهم السلع المصدرة لدول الآسيان لسنتي 2013-2014

2014		2013		السلع
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
22.5	290.537.4	21.8	277.373.3	المعدات الكهربائية و الإلكترونية
16	207.331.0	17.3	220.166.4	وقود معدني و زيوت
10.8	139.844.1	10.9	138.437.3	الأجهزة الميكانيكية و أجزائها
3.2	41.008.6	3.2	40.412.4	السيارات و خطوط السكك الحديدية والترام و أجزائها.
2.6	32.975.3	3.1	39.945.5	المطاط ولواحقه
3.4	43.376.7	3.1	39.606.0	البلاستيك و لواحقه
3.1	39.572.9	3	37.696.4	منتجات حيوانية و نباتية
2.6	34.121.9	2.6	32.775.3	البصريات بمختلف أنواعها
2.6	33.411.0	2.6	32.701.7	المواد الكيميائية العضوية
2.2	28.027.6	2.1	26.338.7	مصوغات و معادن ثمينة
68.9	890.206.5	69.7	885.452.9	مجموع أهم عشر سلع
31.1	402.193.2	30.3	385.675.2	سلع أخرى
100	1.292.399.8	100	1.271.128.1	المجموع

Source : ASEAN Statistical Yearbook, 2015, p.86.

المطلب الرابع: منطقة التجارة الحرة لدول الآسيان

تأسست منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول الآسيان بصورة رسمية في 1 يناير من عام 2010، و تعتبر هذه المنطقة أكبر منطقة للتجارة الحرة التي تم تأسيسها بين الدول النامية، وتعد نموذجا جديدا للبلدان النامية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، و فيما يلي عرض لذلك¹:

لقد استغرق إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول الآسيان ثماني سنوات من أجل تغطية حوالي مليوني نسمة من 11 دولة، ومن المتوقع أن يتجاوز إجمالي الناتج المحلي 6 تريليون دولار أمريكي، وتعد ثالث أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم بعد منطقتي التجارة الحرة بالاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية. نشأت المنطقة للتجارة الحرة بصورة تدريجية ولم يتم في خطوة واحدة مثل منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية و على الرغم من أنها من البلدان النامية، إلا أنها التزمت بقواعد منظمة التجارة العالمية، و قامت بتشكيل حواجز تجارية بالنسبة للبلدان الأخرى وتسعى وراء تحقيق انفتاح الأسواق في أسرع وقت ممكن وبصورة تدريجية و تعمل على تعزيز بناء البنية التحتية والاستغلال الإقليمي وفق شرط تحسين البيئة الاقتصادية، ومن أجل النهوض بالتنمية المحلية كانت الصين ودول الآسيان قد أجريت تعاونا اقتصاديا شاملا أثناء فترة المفاوضات، حيث أقيمت المعارض في المواعيد المحددة بالإضافة إلى تحديد المجالات الخمسة ذات الأولوية مثل إنشاء الموانئ والخدمات اللوجستية والبنية التحتية والسياحة وتسهيل التجارة والاستثمار و الزراعة وغيرها، الأمر الذي سيعزز التعاون الاقتصادي وفتح الأسواق وتعزيز تبادلات الأفراد والبضائع ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

و منذ توقيع الصين ودول الآسيان على (اتفاق إطاري للتعاون الاقتصادي الشامل) بين الجانبين، شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين تطورا سريعا، حيث ازداد حجم التبادل التجاري من 60 مليار دولار أمريكي عام 2002 إلى أكثر من 230 مليار دولار أمريكي عام 2008 .

و تعد دول الآسيان أهم دول جوار بالنسبة للصين، فخلق البيئة السياسية الممتازة له مغزى مهم في تعميق الإصلاح والانفتاح على الخارج. ومن الناحية الاقتصادية، أصبحت دول الآسيان شريكا تجاريا مهما للصين، ومع تشغيل منطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان رسميا، سوف تعزز الروابط الاقتصادية بين الجانبين بصورة أوثق، باعتبار أن صادرات الصين تتجه بصورة رئيسية إلى دول الآسيان.

¹ - إذاعة الصين الدولية، على الموقع التالي: <http://arabic.cri.cn/821/2010/01/18/341s126382.htm>، شوهد يوم 2016/02/15.

خاتمة الفصل:

تفرد دول جنوب شرق آسيا بخاصية مميزة و هي أنها كانت دول نامية ذات دخل متوسط و هيكل طلب متشابه إلى حد ما مع الدول النامية، إلا أنها شرعت في ومنذ الستينيات إلى إتباع برامج نمووية مختلفة و فاعلة و سريعة تعتمد على الاستقرار الاقتصادي و الإصلاح الهيكلي و تحرير الأسعار و التجارة و الاستثمار، حيث تأثرت كثيرا بالاستثمار الأجنبي المباشر و كذلك التحول من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة تشجيع و تعزيز الصادرات (التصنيع من أجل التصدير) ذات الميزة التنافسية الكبيرة.

و قد أقيمت التنمية التي اتبعتها دول الآسيان على عدة عوامل مهمة، تتمثل في:

- التعاون و الدعم المشترك و المتبادل بين دول الآسيان خلال عمليات النمو و التنمية.
 - الاستثمارات الوطنية للموارد الأولية عن طريق الأخذ بسياسات تشجيع الصادرات.
 - إقامة معامل ومصانع تعمل على التطوير التقني والعمل على زيادة الإنتاجية في كل القطاعات.
 - تقوية العلاقات لدول الآسيان و التعاون و الإنفتاح على الأسواق العالمية.
 - إتباع سياسة منفتحة على العالم الخارجي مع الحفاظ على درجة كبيرة من هامش الوطنية الاقتصادية.
 - زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة المستثمرة والتي لعبت دورا جوهريا في تمويل جانب كبير من التمويل الرأسمالي لسد الفجوة بين الدخل الوطني و حجم الاستثمارات الكلية.
- كل هذا أدى إلى تحقيق ما تطمح إليه دول جنوب شرق آسيا من إشباع حاجات السوق المحلي والتركيز على التشجيع التصديري و دعم الصادرات و المصدرين، بالإضافة إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي ساعد كثيرا في تطوير اقتصاديات هذه الدول.

مقدمة الفصل:

ينظر إلى ارتفاع قيمة صادرات بلد ما على أنها أحد المؤشرات الأساسية لقياس مستوى أداء الاقتصاد بذلك البلد، و مصدرا للحصول على النقد الأجنبي، لذا تعمل الدول بمختلف مستويات نموها على رفع صادراتها كما ونوعا، بمعنى العمل على تنميتها و تطويرها بإتباع مختلف السياسات و الإجراءات. هناك العديد من العوامل و المتغيرات التي تؤثر في نمو الصادرات، فالبعض يرى أنه لا بد من الاعتماد على عوامل داخلية من خلال العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تفعيل دور الاستثمار المحلي فضلا عن تخفيض معدلات التضخم، و البعض الآخر يرى أنه لا بد من الاعتماد على عوامل خارجية من خلال تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لما يوفره من مزايا، كما ذكرنا ذلك سلفا.

و الدول العربية كغيرها من دول العالم عرفت تطورات كثيرة لعل أهمها هو التحول من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلى التوجه التصديري، و الانفتاح على العالم و تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم الضمانات و الحوافز لها، كما هو الحال بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا.

لذا، في هذا الفصل سوف نحاول نمذجة أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات في عينة من الدول العربية بالمقارنة مع عينة كذلك من دول جنوب شرق آسيا*¹، و ذلك باستخدام منهج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة « Autoregressive-Distributed Lag » (ARDL) خلال الفترة (1980-2014).

حيث تم تناول مضمون هذا الفصل في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الدراسة النظرية و التطبيقية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980 - 2014)

المبحث الثالث: تقدير أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980 - 2014)

* أو الدول محل الدراسة (المصطلح المعتمد عليه في الدراسة) حيث تم اختيار ثلاث دول من الدول العربية هي: الجزائر باعتبارها وطني و مصر نظرا لاحتلالها المركز الأول ضمن مجموعة الدول العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والسعودية لكونها تمثل دول مجلس التعاون الخليجي و كذلك أكبر دولة عربية من حيث قيمة الصادرات، أما ثلاث دول من جنوب شرق آسيا فهي: ماليزيا، إندونيسيا و سنغافورة نظرا لكونهم الدول المؤسسة لرابطة الآسيان و كذلك المستوى المتطور جدا لصادراتها وخاصة فيما يتعلق بسنغافورة و ماليزيا.

المبحث الأول: الدراسة النظرية و التطبيقية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات

يمكن للشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر التوسع في عملياتها الإنتاجية بسبب امتلاكها لرؤوس أموال ضخمة وقدرتها على الاقتراض من الأسواق الدولية، وبالتالي تستفيد من اقتصاديات الحجم مما يؤدي إلى زيادة التصدير، أي حدوث زيادة في صادرات الدولة المضيفة وهذا هو الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى أن الشركات المحلية في الدول المضيفة تستفيد من المعلومات التجارية المتاحة لدى شركات الاستثمار الأجنبي المباشر عن المنظمات الصناعية والتجارية الدولية التي تكون الدولة الأم لتلك الشركات أعضاء فيها ويؤدي ذلك أيضا إلى زيادة صادرات الدول المضيفة وهذا هو الأثر غير المباشر.

المطلب الأول: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات

رغم أن النظريات التي تتعلق بالتجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر مختلفة، حيث أن نظريات التجارة تحاول أن تفسر لماذا يكون هناك تعامل فيما بين الدول و بعضها، بينما نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر تحاول أن تفسر لماذا تقوم الشركات بالإنتاج في الخارج في دولة معينة، غير أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة كانت موضوعا للعديد من الدراسات التطبيقية. و هناك أدلة متضاربة بشأن أثر الانفتاح التجاري على تدفقات تلك الاستثمارات، ويتوقف ذلك على نوع الاستثمار، حيث في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق، فإن القيود على التجارة، وبالتالي، بدرجة أقل من الانفتاح يكون لها تأثير إيجابي على تدفقات تلك الاستثمارات، حيث يكون هدفها القفز على الرسوم الجمركية و إقامة تلك الاستثمارات كبديل عن التصدير إلى الدولة المضيفة¹.

بينما في حالة الاستثمار الموجه نحو التصدير و خاصة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات تفضل الاستثمار في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا، نظرا للعديد من العيوب التي تصاحب القيود على حركية السلع و رؤوس الأموال و ارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بالتصدير، و هو ما تؤيده تجربة الصين الناجحة في السنوات الأخيرة. و يمكن تفسير هذه العلاقة بصورة أكبر وفقا للمدخلين التاليين²:

المدخل الأول: ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا للتجارة أو مكملا لها: يعتمد هذا وفقا لنظرية التجارة على دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان من النوع الرأسي، حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات

¹ -Demirhan E. & Masca M.- Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Developing Countries : A Cross-Sectional Analysis- Prague Economic papers , Issue 4, 2008, pages 356 ;369. <http://econpapers.repec.org/>

² - Kiran B., - Causal Links between Foreign Direct Investment and Trade in Turkey- International Journal of Economics and Finance vol.3, no 2, 2011, pages 150 ;151. www.cesenet.org/ijef.

تقسم مراحل الإنتاج جغرافيا، فيكون الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع المحفز للتجارة و متكاملا معها، و من ثم، يستفيد الإنتاج المحلي من الاستثمارات الخارجية¹.

بينما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الأفقي، حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنتاج السلع النهائية في مواقع متعددة و يمثل طريقا لتصريف الإنتاج الأجنبي في السوق المحلي بالدولة المضيفة، و في هذه الحالة يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن التجارة*.

ووفقا للنظرية النيوكلاسيكية يتم توضيح العلاقة بين تحركات رؤوس الأموال و تجارة السلع في إطار نظرية "هيكشر أولين - ستولبر سامويلسون"^{**}، و تبنى نظرية التجارة هذه على عدد من الافتراضات النظرية المبسطة، لعل أهمها: تجانس السلع، ثبات ظروف الإنتاج، ثبات غلة الحجم، تماثل الأذواق بكافة الدول و المنافسة الكاملة بكافة الأسواق... إلخ. و بالتالي، فإن التجارة الدولية يمكن أن تكون بديلا عن الحركة الدولية لعوامل الإنتاج فيما بين الدول، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر و يتم التخصص وفقا للمزايا النسبية المرتبطة بالوفرة و الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، و من ثم، يكون الاستثمار الأجنبي المباشر و التي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة متكاملان^{***}. غير أنه نظرا لعدم تحقق الافتراضات الخاصة بنظرية التجارة سالفة الذكر، و وجود عديد من القيود و الحواجز، و ارتفاع الحماية الجمركية و ارتفاع تكاليف النقل... إلخ، يؤدي هذا إلى التوسع الأفقي في الإنتاج لدى الشركات متعددة الجنسيات عبر الحدود، و بالتالي، يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن التجارة و يجد منها. و لذا، فإنه يصعب التكهن إذا ما كان الاستثمار الأجنبي المباشر بديل أو مكمل للتجارة في ظل اختلاف الظروف الواقعية و عدم تحقق الافتراضات الخاصة بنظريات التجارة الدولية².

المدخل الثاني: ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب التجارة أو العكس: حيث هناك عديد من الدراسات وجدت أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه، و البعض الآخر وجد أنها تكون أحادية الاتجاه و عادة ما تكون من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الصادرات و الواردات. فمن ناحية يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حفز الصادرات من خلال تراكم رؤوس الأموال و المساعدة على نقل التكنولوجيا و المنتجات الجديدة إلى

¹ - Dunning J. H., - Location and the multinational enterprise : A neglected factor- Journal of International Business Studies, No. 40, 2009, pages 5 ;19. <http://www.palgrave-journals.com/>.

* و ذلك في حالة الاستثمار الأجنبي الباحث عن السوق الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي بالدولة المضيفة و يعمل على تكرار مرافق الإنتاج بما و القفز على الحواجز الجمركية و إحلال الاستثمار الأجنبي بدلا من التصدير، و لذا ينحذب إلى الدول ذات الأسواق الواسعة و سريعة النمو.

** و هو ما يعرف بنموذج (HO-SS) الذي يجمع بين تحليل كل من (Heckscher- Ohlin, Stolper-Samuelson).

*** و ذلك في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن المواد الخام أو الموقع أو التكلفة المنخفضة مثل العمالة الرخيصة، و من، يسهم في زيادة الصادرات بالدولة المضيفة و تحسين وضع ميزان المدفوعات بها.

² - علي عبد الوهاب نجما - الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية و التطبيق - مرجع سبق ذكره، ص 496.

الصادرات، فضلا عن الوصول إلى الأسواق العالمية الجديدة، و تدريب القوة العاملة المحلية، و تحديث التقنية و المهارات الإدارية و التجارية¹.

إن هذا التفسير الاقتصادي الموجز يعبر عن فهم العلاقة بين الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل تحديد مدى الارتباط بينهما و أثر ذلك على الأداء الاقتصادي في الدول النامية، حيث يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات بصورة غير مباشرة، و يؤثر في مستوى الإنتاجية، و بالتالي، في معدل النمو الاقتصادي، و هو ما سوف يتم التحقق منه في الدول محل الدراسة في الجانب التطبيقي.

المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت دراسة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات، و إن كانت الأدلة التطبيقية المستمدة من الدراسات المختلفة لا تتفق بشأن اتجاه العلاقة بسبب الاختلافات فيما بين الدول من حيث الهيكل الاقتصادي و استراتيجيات التنمية... إلخ، و سوف يتم التركيز على الدراسات التي تتعلق بالدول النامية و الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية للاستفادة و بما يتماشى مع هدف الدراسة، حيث سنقف عند أهم هذه الدراسات وفقا لتسلسلها التاريخي:

1- أوضح "Chen" في دراسته عام 1995 أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات الصينية أنها زادت من 0.3% عام 1984 إلى أكثر من 5% عام 1988، و 12% عام 1990 وما يقرب من 17% عام 1991 ووصلت هذه النسبة إلى 30% من الصادرات الصينية عام 1993 وذلك بسبب توافر العديد من المقومات أهمها هي إتباع الصين إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير*.

2- وأوضح أيضاً كلا من "Kokko & Zejen" عام 1996، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأوروغواي ساهم في زيادة صادرات شركات أوروغواي المحلية فقط ودون حدوث تغير أو زيادة في صادرات أوروغواي إلى الدول المجاورة لها مثل الأرجنتين والبرازيل، ويدعم ذلك حقيقة امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لحلقات توزيع المنتجات، ومعرفتها بسلوك المستهلكين في الخارج.

¹ - Kiran B., - Causal Links between Foreign Direct Investment and Trade in Turkey- opcit, page 150.

* يقصد بإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها، ويعني ذلك أنه في هذه الإستراتيجية يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير للسوق الخارجية، أما التسويق في السوق المحلية فإنه أقل أهمية، وتعطي هذه الإستراتيجية للتصدير أهمية كبيرة، فهي تعتبر المسؤول الأول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية على أساس ذاتي، ذلك أن جانبا هاما من احتياجات التنمية في هذه الدول من السلع الوسيطة والاستثمارية، وحتى من السلع الاستهلاكية لا يمكن إشباعه إلا بالاستيراد من الخارج، ولا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل هذه الواردات، ويزيد من أهمية هذه الحصيلة وضع صادراتها من المواد الأولية وما تعانیه من تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالحها وانخفاض إيراداتها من هذه الصادرات، ولذلك يكون من صالح الدول النامية تصدير المزيد من منتجاتها الصناعية والتقليل ما أمكن من تصدير المواد الأولية بشكلها الخام.

- 3- وهناك دراسة أيضاً قام بها "Arikokko & Blomstorm" عام 1996 أوضحت أن دخول الشركات متعددة الجنسيات إلى أسواق الدول النامية ساعد على زيادة صادراتها إلى الدول المتقدمة خاصة عندما لا تمتلك الدول النامية القدرة على توزيع منتجاتها أو التي تواجه قيود أمان عند التصدير.
- 4- دراسة ريشاردسون (Richardson) عام 1997، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له و دوره في زيادة صادرات تلك الدول، و يتطلب ذلك ضرورة توافر عمالة ماهرة في الدول المضيفة، و بيئة تكنولوجية تسمح بتلك الاستفادة. و يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في نمو الإنتاجية و الصادرات في الدول المضيفة.
- 5- دراسة كل من أتيكن، جوردون و هريسون (Aitken, Gordon & Harrison) عام 1997 فقد أوضحت أن هناك تأثيراً إيجابياً و معنوياً للشركات متعددة الجنسيات على حصيلة صادرات الشركات المحلية، من خلال استفادة الأخيرة من المعلومات و خدمات التوزيع التي أمدتها بها الشركات متعددة الجنسيات.
- 6- دراسة ¹ Alguacil M. T., Cuadros A. & Orts V. التي جاءت بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات و الأداء المحلي في المكسيك: تحليل السببية من خلال نموذج (ARDL) حيث تؤكد النتائج على فرضية أن الصادرات تقود النمو، كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً على كل من الصادرات و النمو، و كذلك على الدخل الوطني و إن كان بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على الصادرات.
- 7- دراسة ² Cuadros A., Vicente O. & Maite A. و التي جاءت بعنوان "الانفتاح و النمو: إعادة فحص الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة و الناتج في أمريكا اللاتينية" و ذلك في المكسيك و البرازيل و الأرجنتين خلال عقود الثمانينيات و التسعينيات من القرن الماضي، و استخدمت الدراسة تحليل (VAR) و تحليل جرانجر للسببية، و تؤكد النتائج صحة فرضية أن الصادرات تقود النمو في المكسيك و الأرجنتين، فضلاً عن وجود علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، بينما البرازيل لا تدعم النتائج فرضية أن الصادرات تقود النمو بل العكس هو الصحيح، كما لا توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

¹ - Alguacil M. T., Cuadros A. & Orts V. – Foreign Direct Investment, Exports and domestic performance in Mexico : a causality analysis- Economics Letters, Vol. 77, 2002 ; pages 371 ;376. <http://www.sciencedirect.com/>.

²- Cuadros A., Vicente O. & Maite A.,- Openness and Growth : Re-Examining Foreign Direct Investment, Trade and Output Linkages in Latin America- The Journal of Development Studies, Vol.40, No. 4, 2006. <http://www.tandfonline.com/>.

8- دراسة Temiz & Gokmen والتي جاءت تحت عنوان " الاستثمار الأجنبي و الصادرات في تركيا: خلال الفترة (1991-2008)" و ذلك من خلال بيانات شهرية، و استخدام نموذج (VECM) و اختبار جرانجر للسببية، و بينت النتائج إلى أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات و هي أحادية الاتجاه، و تكون من الصادرات إلى الاستثمار الأجنبي و ليس العكس، سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل.¹

9- دراسة Durairj K. والتي جاءت بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات و النمو الاقتصادي في الهند: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج (ARDL)"، و ذلك باستخدام بيانات شهرية خلال الفترة (1992-2008)، و اتباع أسلوب التكامل المشترك و تحليل جرانجر للسببية. و تبين النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، كما أنه في الأجل القصير الصادرات هي التي تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر و ليس العكس.²

10- دراسة Klasra M. A. والتي جاء بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في باكستان و تركيا" و ذلك خلال الفترة (1975-2004)، و استخدمت الدراسة نموذج (ARDL) في تحليل السببية. و توضح النتائج أن العلاقة تكون ثنائية الاتجاه بين كل من الانفتاح التجاري و الصادرات، و الانفتاح التجاري و النمو في باكستان، و بين الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا.³

11- دراسة Kiran B. والتي جاءت بعنوان "علاقات السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة في تركيا خلال الفترة (1992-2008)، و استخدم نموذج (VAR) و تحليل جرانجر للسببية. و بينت النتائج عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة.⁴

12- دراسة Ahmadi R. & Ghanbarzadeh M. والتي جاءت تحت عنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات و النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا" خلال الفترة (1970-2008)، حيث استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، و تشير النتائج إلى وجود

¹ - Temiz D. & Gokmen A. – Foreign Direct Investment and Export in Turkey : The Period of (1991-2008), Paper presented at EconAnadolu 2009, Anadolu International Conference in Economics, Ju. 17/19,2009 Eskisehir, Turkey. www.econ.anadolu.edu.tr/.

² - Durairj K. – Foreign Direct Investment, Export and Economics growth in India : An Application of (ARDL) Model-Asian-African Journal of Economics, Vol. 10, No. 2, 2010, pages 245-259. <http://papers.ssrn.com/>.

³ - Klasra M. A.- Foreign Direct Investment, Trade openness and economic growth in Pakistan and Turtey : an investigation using bounds test- Quality & Quantity, Vol. 45, No.1, 2001, pages 223-231. <http://www.springerlink.cim/>.

⁴ - Kiran B., - Causal Links between Foreign Direct Investment and Trade in Turkey- opcit.

علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرات الثلاثة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي لزيادة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدل النمو مما يشجع على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

13- دراسة Meerza S. I. A. و التي جاءت بعنوان "العلاقة السببية بين التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر ة النمو الاقتصادي في بنجلاديش" خلال الفترة (1973-2008)، أين استخدمت الدراسة تحليل جوهانسون في اختبار التكامل المشترك و تحليل جرانجر للسببية. و أوضحت النتائج أن الصادرات تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر و تكون سابقة عليه.²

14- دراسة Mehrara M. Haghnejad A. Dehnavi J. & Meybodi F. J. و التي جاءت بعنوان " العلاقات السببية الديناميكية بين الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية" و ذلك في 57 دولة نامية خلال الفترة (1980-2008)، و التي استخدمت أسلوب التكامل المشترك و نموذج (VECM) و تحليل جرانجر للسببية، إذ أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو، كما دعمت النتائج فرضية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي، حيث توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات إلى النمو في الأجلين القصير و الطويل.³

15- دراسة Shawa M. J. & Shen Y. و التي جاءت بعنوان "العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في تنزانيا"، خلال الفترة (1980-2012)، و التي استخدمت أسلوب التكامل المشترك و تحليل جرانجر للسببية، و قد بينت النتائج عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، و توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات فقط.⁴

¹ - Ahmadi R. & Ghanbarzadeh M.- Foreign Direct Investment, Exports and Economics Growth : Evidence from Mena Region- ; Middle-East Journal of Scientific Research, Vol.10, No. 2, 2011, pages 174-182.<http://idosi.org/mejsr/>.

² - Meerza S. I. A. – Causal links between trade, foreign direct investment and economic growth for Bangladesh- SIA Meerza-SDSU Working Papers, 2012.<http://ftp.repec.org/>.

³ - Mehrara M. Haghnejad A. Dehnavi J. & Meybodi F. J.- Dynamic Causal Relationships among GDP, Exports, and Foreign Direct Investment in the Developing Countries- International Letters of Social and Humanistic Science, 2014. Online at <http://papers.ssrn.com/>.

⁴ - Shawa M. J. & Shen Y. – Causality Relationship between Foreign Direct Investment, GDP Growth and Export for Tanzania- International Journal of Economics and Finance, Vol.5, No. 9, 2013, pages 13-19. <http://web.a.ebscohost.com->

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980 – 2014)

من أجل الوقوف على مدى تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى في الدول الست محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014) و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة « Autoregressive-Distributed Lag » (ARDL).

المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) جاءت أهمية تحليل التكامل المشترك في تسعينيات القرن الماضي كحل فعال لمشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression)، لأنه يحتفظ بالعلاقات طويلة الأجل التي تتميز بأهميتها الكبيرة في وضع الاستراتيجيات و السياسات الإقتصادية حتى في حالة أن تكون المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج متغيرات غير مستقرة، و علاوة على ذلك فإن نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المرتبط به يسمح بتقدير العلاقات الديناميكية قصيرة الأجل، بالإضافة إلى تقدير سرعة التعديل إلى توازن الأجل الطويل، إلا أن هناك بعض القيود على استخدام مدخل التكامل المشترك في تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، حيث يجب أن تكون كل المتغيرات لها درجة التكامل نفسها و بخاصة متكاملة من الدرجة الأولى (1).I.

1- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يبدأ اختبار جذر الوحدة بنموذج الانحدار الذاتي للمتغير $AR(k)$ ، حيث أن المتغيرات المستقلة هي المتغير التابع بفترة تباطؤ k ، و للتخلص من الارتباط الذاتي للبواقي يتم إدراج فترات تباطؤ للمتغير التابع في صيغة الفروق كمتغيرات مستقلة بالمعادلة المراد تقديرها كمايلي¹:

$$\Delta Y_t = \alpha + \delta t + \rho Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k \gamma_i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(1)$$

حيث Y_t هو المتغير المراد تحديد درجة تكامله، t اتجاه زمني، ΔY_{t-1} فترات تباطؤ للمتغير التابع في صيغة الفروق، ε_t الخطأ العشوائي.

¹ - شيرين عادل نصير - محددات البطالة في مصر خلال الفترة (1983-2013) دراسة تحليلية قياسية- مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، ربيع-صيف 2016، ص105.

باستخدام هذه المعادلة يتم اختبار فرض العدم: $H_0: \rho = 0$ ، في مقابل الفرض البديل $H_1: \rho < 0$ و ذلك كمايلي¹:

- تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ للمتغير التابع في صيغة الفروق، ثم تحديد مدى معنوية الاتجاه الزمني.
- إذا كانت قيمة إحصائية t المحسوبة للمعلمة ρ أكثر سلبية من القيمة الحرجة لديكي فولر الموسع (ADF) وعلى هذا الأساس يمكننا رفض فرض العدم بأن المتغير يحتوي على جذر الوحدة، أي أن المتغير مستقر.
- أما إذا كانت قيمة إحصائية t المحسوبة للمعلمة ρ أقل سلبية من القيمة الحرجة لديكي فولر الموسع، فلا يمكننا رفض فرض العدم بأن المتغير يحتوي على جذر الوحدة، و بالتالي يكون المتغير غير مستقر في المستوى و لا بد في هذه من تكرار إجراء اختبار جذر الوحدة على الفرق الأول للمتغير، فإذا ثبت على أن الفرق الأول للمتغير لا يحتوي على جذر الوحدة، مما يعني أن المتغير أصبح مستقرًا بعد أخذ الفرق الأول له، فإننا نستنتج أن هذا المتغير متكامل من الدرجة الأولى أي $I(1)$.

2- منهجية ARDL للتكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ

تعتبر منهجية نموذج ARDL حديثة طورها كل من M. Hashem Pesaran عام 1997 و Pesaran and Shin and Richard J. عام 1998 و Smith عام 2001 و قد جاء المنهج نتيجة لمحدودية اختبارات التكامل المشترك لكل من Engle and Granger عام 1987، Johansen عام 1988 و Johansen and Juselius عام 1990 و التي تشترط أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينها متكاملة من نفس الدرجة و في غير مستوياتها الأصلية، الأمر الذي يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات. و هناك عدة مزايا (منافع) لهذا الاختبار مقارنة بالاختبارات السابقة للتكامل المشترك السابقة الذكر، تتمثل فيمايلي²:

- يعتبر هذا الأسلوب نسبيًا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن ما بين 30 و 80 من المشاهدات؛
- يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة (0) أي $I(0)$ أو الرتبة (1) أي $I(1)$ أو في حالة الخليط بينها؛

¹ - Christine Lim and Michael McAleer – Cointegration Analysis of Quarterly Tourism Demand by Hong Kong and Singapore for Australia- Applied Economics, vol. 33, no. 12 (2001), p. 1599.

² - Muhammed AFZAL et al – Openness, Inflation and Growth relationships in Pakistan an application of ARDL Bounds Testing Approach – Pakistan Economic and Social Review, Vol. 51, N.01, Summer 2013, p.25.

- يطبق نموذج (ARDL) إطار نموذج من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. و هو يقدر عدد $(p+1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن ان تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، و يتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل (AIC), Akaike Info Criterion (AIC), Schwarz Info Criterion (SIC), Hanan-Quinn Criterion (HQC).

- علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج (ARDL) التمييز بين المتغيرات المفسرة و المتغيرات التفسيرية و القضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي و النمو الداخلي، كما يستطيع نموذج (ARDL) تقدير العلاقة قصيرة الأجل و طويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز و ذي كفاءة. و الإستعمال الأكثر ملاءمة لنموذج (ARDL) هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.

3- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

قد توجد في نماذج السلاسل الزمنية فترة معينة طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي و التأثير النهائي في متغير السياسة، و بصيغة أخرى إن الاستجابة في المتغير التابع Y بسبب التغيرات في المتغير المستقل X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة و التأثير كافية طويلة نسبيا فإن المتغيرات المستقلة المتباطئة يجب تضمينها في النموذج.

هذا، و تكون إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة ل(X) كمتغيرات مستقلة (توضيحية) أي يكون استخدام نماذج الإبطاء Distributed model lag في ذلك، حيث أن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل (الاستجابة) وفق النموذج البسيط التالي¹:

$$Y_t = \alpha_0 X_t + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{t-2} + \dots + \alpha_p X_{t-p} + \mu_t \quad \dots \dots (2)$$

و يمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي Y_t ، ويتمثل نموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model AR (p):

¹ - علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان - تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL) - مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص 177، 176.

$$Y_t = \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \beta_3 Y_{t-3} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(3)$$

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لإحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية. في حين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية و الخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية.

و يمكن التعبير في حالة وجود k من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \beta_3 Y_{t-3} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + \alpha_0 X_t + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{t-2} + \dots + \alpha_q X_{t-q} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(4)$$

و تعتبر هذه المعادلة الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) «Autoregressive-Distributed Lag»، حيث أن:

- ε_t : حد الخطأ العشوائي - التشويش الأبيض-، و النموذج هو نموذج انحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير Y_t هو مفسر (جزئياً) بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع و ذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري X ، و أحيانا يتم استبعاد القيمة X_t نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع.

- β_0 : يمثل الحد الثابت

- p : رتبة المتغير التابع (عدد فترات الإبطاء للمتغير Y_t).

- q : رتبة المتغير المفسر X (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t).

- t : متغير الزمن (الاتجاه الزمني).

و يمكن التعبير عن المعادلة اختصاراً بـ ARDL (p,q)، و هذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج

تصحيح خطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction Model (UECM)

و بصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج ARDL(p, q1, q2,.....,qk) مكون من متغير تابع Y و عدد k من المتغيرات التفسيرية X_1, X_2, \dots, X_k على الشكل التالي¹:

¹ - علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان - تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL) - مرجع سبق ذكره، ص180.

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta X_{1t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{kt-i} + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \dots + \alpha_k X_{kt-1} + \varepsilon_t \quad (5)$$

حيث أن:

- C: الحد الثابت.

- Δ : الفروق من الدرجة الأولى.

- K: عدد المتغيرات.

- P: فترة إبطاء المتغير التابع Y.

- q_1, q_2, \dots, q_k : فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية X_1, X_2, \dots, X_k على التوالي.

- $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

- $\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

- ε_t : حد الخطأ العشوائي.

و يتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين، هما:

- H_0 : فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، و التي تتمثل

$$\text{في: } \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_k = 0$$

- H_1 : الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، و التي تتمثل

$$\text{في: } \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots \neq \beta_k \neq 0$$

و لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات، حيث¹:

- اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، و ذلك باستخدام نموذج

متجه الحدار ذاتي غير مقيد Vector Unrestricted Model Autoregressive، و يتم ذلك

باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة كما أشرنا إليها سابقا؛

- تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، و لتحديد كل نموذج من هذه

النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to Specific و الذي

يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية -t- الخاصة به أقل من الواحد

الصحيح، و ذلك بشكل متتالي؛

¹ - مجدي الشوريجي - العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان- الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007، ص 20/18.

- اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (إحصائية اختبار -F)؛

- مقارنة قيمة إحصائية -F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطة لفترة واحدة بقيمة إحصائية -F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في Pesaran et al، و نظرا لأن اختبار -F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الإختبار، هما:

■ قيمة الحد الأدنى التي تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$.

■ قيمة الحد الأعلى التي تفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي $I(1)$. حيث:

● إذا كانت قيمة إحصائية -F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، و يعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات؛

● إذا كانت قيمة إحصائية -F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، و يعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات؛

● إذا كانت قيمة إحصائية -F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى و الأعلى، ستكون النتائج غير محددة، و لا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه؛

المطلب الثاني: نمذجة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات في الدول محل الدراسة

سوف نقوم بنمذجة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات مع ملاحظة أنه تم إضافة بعض المتغيرات التي لها أيضا أثر على نمو الصادرات باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس هو العامل الوحيد المؤثر في نمو الصادرات في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).

تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات في المدى الطويل في الدول محل الدراسة سيتم من خلال اقتراح نموذج قياسي يلائم جميع الدول الست محل الدراسة وهذا بعد إجراء عدة اختبارات نظرا لوجود عدة دول، و قد اهتمنا إلى النموذج الذي يأخذ الشكل التالي:

$$Export = f(FDI + GDP + INF + GFCF) \dots \dots \dots (6)$$

حيث أن:

- Export: الصادرات.

- FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

- GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

- INF: معدل التضخم.

- GFCF: إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الإستثمار المحلي).

و لتقدير العلاقة أعلاه في المدى الطويل سوف نستخدم نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي قدم من قبل Pesaran et al و الذي يعتبر منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، و تعرف هذه الطريقة بـ (Bounds Testing Approach) أي طريقة اختبار الحدود، و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta \text{Export} = a_0 + \beta_1 \text{Export}_{t-1} + \beta_2 \text{FDI}_{t-1} + \beta_3 \text{GDP}_{t-1} + \beta_4 \text{INF}_{t-1} + \beta_5 \text{GFCF}_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_1 \Delta \text{Export}_{t-i} + \sum_{i=0}^p \alpha_2 \Delta \text{FDI}_{t-i} + \sum_{i=0}^p \alpha_3 \Delta \text{GDP}_{t-i} + \sum_{i=0}^p \alpha_4 \Delta \text{INF}_{t-i} + \sum_{i=0}^p \alpha_5 \Delta \text{GFCF}_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots (7)$$

حيث أن:

- Δ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

- a_0 : يشير إلى الجزء القاطع.

- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

- $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ).

- ε : حد الخطأ العشوائي.

- t : اتجاه الزمن.

لأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار

فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل)، أي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$$

المطلب الثالث: تعريف متغيرات و مصادر و تطور بيانات الدراسة

يتضمن النموذج مجموعة من المتغيرات، لذا سوف نقوم بتقديم تعريف لها مع ذكر المصادر التي تم الاعتماد عليها في الحصول على هذه البيانات و تتبع تطورها خلال فترة الدراسة.

1- متغيرات الدراسة و مصادر البيانات: يتضمن نموذج الدراسة مجموعة من المتغيرات، و هي الصادرات كمتغير تابع و الاستثمار الأجنبي المباشر، حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي)، التضخم و إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي يمثل الاستثمار المحلي و التي تعتبر كمتغيرات مستقلة، و هي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة (1980-2014) و التي هي عبارة عن معدلات ونسب وقيم والأسعار الجارية للدولار الأمريكي، و التي تخص كل الدول محل الدراسة، و هي: الجزائر، مصر، السعودية، ماليزيا، إندونيسيا وسنغافورة. وقد تم تجميع بيانات هذه المتغيرات من المصادر الدولية، من خلال مؤشرات التنمية الدولية (World Development Indicators) « WDI » للبنك الدولي في تقدير بيانات حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم و إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار المحلي)، و بيانات (UNCTAD) في تقدير نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات.

- **الصادرات:** تقاس بقيمة إيرادات الدولة من صادرات السلع و الخدمات مقدرة بالمليون دولار و بالأسعار الجارية، و زيادة هذه القيمة تعني زيادة صادرات الدولة من السلع و الخدمات و زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية و نجاح إستراتيجية التوجه الخارجي بالدولة، و العكس صحيح.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقاس من خلال التدفقات الصافية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، و زيادة نسبة هذا المتغير تعني زيادة تدفق هذه الاستثمارات و نجاح السياسات الحكومية في ذلك، والعكس صحيح.

- **النمو الاقتصادي:** من أهم محددات نمو الصادرات هو تطور النشاط الاقتصادي في البلد و يقاس عادة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و لكن هنا استخدمنا تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فزيادة حصة الفرد دلالة على زيادة النمو الاقتصادي.

- **معدل التضخم:** تشير الكثير من الدراسات التطبيقية إلى أن الاتجاهات التضخمية تؤثر سلبا على الصادرات و هذا نتيجة ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج. و هو عبارة عن الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما و يتم قياس التضخم بمقياس ما يسمى "المستوى العام للأسعار" و هو عبارة عن المتوسط

الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع و الخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما، وفقا لأسعار المستهلكين أو لأسعار المنتجين.

$$\text{Inflation Rate} = \left(\frac{P_1 - P_0}{P_0} \right) \times 100$$

- الاستثمار المحلي: و الذي تم التعبير عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت حيث يعمل الاستثمار المحلي على الرفع من وتيرة الإنتاج.

2- تطور بيانات متغيرات الدراسة: مرت السياسات الاقتصادية الخارجية في الدول العربية محل الدراسة وكذلك دول جنوب شرق آسيا محل الدراسة بتطورات كبيرة خلال العقود الأربعة تقريبا الماضية على غرار التطورات التي مرت بها في معظم الدول النامية، أين تحولت من سياسة الإحلال محل الواردات التي كانت سائدة في منتصف القرن الماضي إلى التوجه الخارجي و الانفتاح على العالم من خلال تخفيض القيود على الواردات وتشجيع الصادرات و تحرير أسعار الصرف تدريجيا، فضلا عن تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و تقديم عديد من الضمانات و الحوافز لها، و قد توج ذلك بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. و أسهم هذا التوجه في ارتفاع مستوى العولمة الاقتصادية بهذه الدول، و أثر هذا الاتجاه في مستوى الأداء الاقتصادي بها.

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى تطور متغيرات الدراسة الخاصة بالدول المعنية، فضلا عن المقارنة بينهم خلال الفترة محل الدراسة.

أ- تطور الصادرات في الدول محل الدراسة:

نتطرق في هذا البند إلى تطور الصادرات بالدول محل الدراسة خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تتبع تطور متوسط قيم الصادرات و نسبتها إلى الناتج المحلي.

يلاحظ من الجدول أدناه زيادة صادرات دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا، إندونيسيا و سنغافورة) خلال فترة الدراسة وخاصة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، أين عرفت زيادة مطردة و هذا نتيجة السياسة الاقتصادية الخاصة بتنمية الصادرات القائمة على الانفتاح على العالم الخارجي و دعم الصناعات التصديرية المتبعة في هذه الدول، الأمر الذي ترتب عليه الارتفاع الهائل لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في سنغافورة أين فاقت 100% خلال فترة الدراسة وخاصة الفترة (2000-2014) أين وصلت النسبة إلى 203.61% و هي تؤكد الأهمية البالغة لقطاع التصدير في هذا البلد، و كذلك الحال بالنسبة لماليزيا حيث تجاوزت الـ 50% في

الفصل الخامس: قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات

الفترة (1989-1980)، و قارت الـ100% في الفترة (2000-2014)، أما في إندونيسيا فقد كانت النسبة في حدود 30% خلال فترة الدراسة.

أما فيما يخص الدول العربية محل الدراسة، فنلاحظ زيادة في متوسط قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة في مصر أما أهميتها النسبية فقد تراجعت بشكل طفيف خلال الفترة (1990-1999) أين وصلت إلى 21.8%، أما في الجزائر و السعودية فقد تراجعت قيمة متوسط الصادرات خلال الفترة (1990-1999)، و لكن خلال الفترة (2000-2014) زادت قيمة الصادرات متوسط الصادرات بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى حوالي 229851 مليون دولار و هو ما يمثل نسبة تفوق 50% من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية، أمل في الجزائر فقد كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة و هي في حدود 25% خلال الفترة (1980-1999)، و لكنها قارت 40% في الفترة الموالية، و رغم هذا و بالمقارنة مع دول جنوب شرق آسيا محل الدراسة فإنه يتطلب من الدول العربية محل الدراسة إعادة النظر في السياسات التجارية وتذليل الصعوبات التي تواجهها الصادرات و القيام بإجراءات عملية تساعد على نمو الصادرات.

الجدول رقم (V-1): تطور الصادرات في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014)

الوحدة: مليون دولار

البلد	البيان	الفترة	1989 - 1980	1999 - 1990	2014 - 2000	2014 - 1980
الجزائر	متوسط قيمة الصادرات		11946.18	11726.86	56346.46	28267.15
	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي		23.83	25.97	39.78	31.28
مصر	متوسط قيمة الصادرات		6737.04	12527.14	36526.71	21158.35
	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي		22.21	21.80	22.71	22.31
السعودية	متوسط قيمة الصادرات		53362.84	52453.23	229851.64	128741
	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي		40.27	36.91	51.15	43.97
ماليزيا	متوسط قيمة الصادرات		17891.82	68260.11	189140.14	105674.90
	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي		57.89	91.23	98.92	85
إندونيسيا	متوسط قيمة الصادرات		20530.43	46816.45	133173.73	76316.42
	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي		25.07	30.50	29.77	28.64
سنغافورة	متوسط قيمة الصادرات		33560.92	123974.59	366128.17	201922.22
	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي		173.91	170.68	203.61	185.72

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 1.

ب- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة

نستعرض في هذا البند تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول محل الدراسة، وتوضيح أهميتها النسبية داخليا بكل منها، و ذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (V-2) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميتها النسبية في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014)

البلد	البيان	الفترة	1980-1989	1990-1999	2000-2014	1980-2014
الجزائر	متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		34.40	157.82	1735.67	798.78
	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي		0.08	0.30	1.25	0.64
مصر	متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		859.64	804.52	4593.24	2444
	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي		2.65	1.24	2.98	2.39
السعودية	متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		2352.85	251.3	13938.84	6717.83
	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي		1.54	0.50	2.60	1.70
ماليزيا	متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		964.73	4815.82	6359.89	4377.25
	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي		3.22	5.83	3.23	3.97
إندونيسيا	متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		4877.47	6742.87	12370.48	8621.73
	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي		0.46	0.78	1.44	0.97
سنغافورة	متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		1906.81	8979.12	34062.90	17708.65
	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي		9.72	11.43	18.02	13.76

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 2.

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر عرفت زيادة مطردة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من 34.40 مليون دولار كمتوسط للفترة (1980-1989) إلى أكثر من 1700 مليون دولار كمتوسط للفترة (2000-2014) كما عرفت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة ملحوظة من 0.08% كمتوسط الفترة (1980-1989) إلى 1.25% كمتوسط للفترة

(2000-2014)، أما مصر فقد بلغت قيمة صادراتها حوالي 4600 مليون دولار كمتوسط للفترة (2000-2014) بعدما عرفت تراجعاً في الفترة (1990-1999) و هذا مقارنة بالعقد الأول من الدراسة، و هذا ما ترجمه نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي أين كانت 2.65% كمتوسط للفترة (1980-1989) ثم تراجعت في العقد الموالي و بلغت 1.24% إلا أنها شهدت ارتفاعاً محسوساً خلال الفترة (2000-2014) و بلغت حوالي 3% كمتوسط للفترة الأخيرة. في حين نجد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة حيث كانت في حدود 2350 مليون دولار كمتوسط للفترة (1980-1989)، ثم تراجعت بشكل رهيب خلال الفترة (1990-1999) و بلغت 251.3 مليون دولار فقط و بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 89%، و لكن بعد ذلك شهدت ارتفاعاً هائلاً وبلغ حوالي 13939 مليون دولار كمتوسط للفترة (2000-2014) و نفس الشيء يقال عن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي أين وصلت إلى 2.6% كمتوسط للفترة (2000-2014) و هذا بعد التراجع الذي عرفته في الفترة (1990-1999) مقارنة بالفترة (1980-1989).

و الشيء الملاحظ هنا، زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية محل الدراسة و إن كان ليس بالشكل المطلوب، و هذا بعد تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي و عمليات الخصخصة بها في تسعينيات القرن الماضي و لكن رغم هذا تبقى الأهمية النسبية لهذه التدفقات على المستوى الداخلي دون التطلعات المرجوة منها، الشيء الذي يبين محدودية دورها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و كذلك عدم نجاح السياسات الحكومية بهذه الدول في تحقيق الأهداف المرجوة، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه السياسات و إصلاحها.

أما فيما يخص دول جنوب شرق آسيا محل الدراسة فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة مطردة خلال فترة الدراسة، فنلاحظ أن سنغافورة عرفت تدفقا هائلاً للاستثمار الأجنبي المباشر أين كانت تبلغ 1907 مليون دولار كمتوسط للفترة (1980-1989) لتنتقل إلى 34063 مليون دولار كمتوسط للفترة (2000-2014) و هذا ما ترجمه نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي أين وصلت إلى 18% كمتوسط للفترة (2000-2014) و هي الأعلى من كل الدول محل الدراسة، و هذا دلالة على الدور الكبير المهم الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية لسنغافورة. أما في ماليزيا فقد بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 965 مليون دولار كمتوسط للفترة (1980-1989) لتبلغ حوالي 6360 مليون دولار كمتوسط للفترة (2000-2014)، في حين عرفت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

الفصل الخامس: قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات

الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا حيث سجلت أعلى نسبة في الفترة (1990-1999) و بلغت حوالي 6% إلى أنها في الغالب تبلغ 3% خلال فترة الدراسة. أما في إندونيسيا فقد تضاعفت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث مرات في الفترة (2000-2014) مقارنة بالفترة (1980-1989)، في حين سجل تحسن في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.

و ما يمكن قوله على دول جنوب شرق آسيا محل الدراسة هو نجاح السياسات و الإصلاحات التي قامت بها هذه الدول الأمر الذي جعلها تجذب النسبة الأكبر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.

ج- تطور النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة

نتطرق في هذا البند إلى تطور النمو الاقتصادي من خلال استعراض تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

الحقيقي و معدل نموه بالدول محل الدراسة، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 - V): تطور النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980 - 2014)

البلد	الفترة				البيان
	1980- 2014	1990- 2000	1980- 1989	1990- 1999	
الجزائر	2766.19	3716.60	2406.61	1700.18	القيمة
	0.71	2.07	-0.21	-0.40	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو
مصر	1325.42	2024.06	641.45	961.45	القيمة
	2.49	2.16	3.17	2.28	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو
السعودية	11898.31	16031.36	9957.17	7639.8	القيمة
	-0.49	2.46	-5.72	0.29	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو
ماليزيا	4678.91	7251.91	1948.32	3550	القيمة
	3.56	3.27	3.04	4.52	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو
إندونيسيا	1271.97	2092.92	512.49	800.04	القيمة
	3.47	3.95	3.54	2.67	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو
سنغافورة	23992.30	37671.78	7105.37	20360.02	القيمة
	4.26	3.48	5.56	4.12	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 3 .

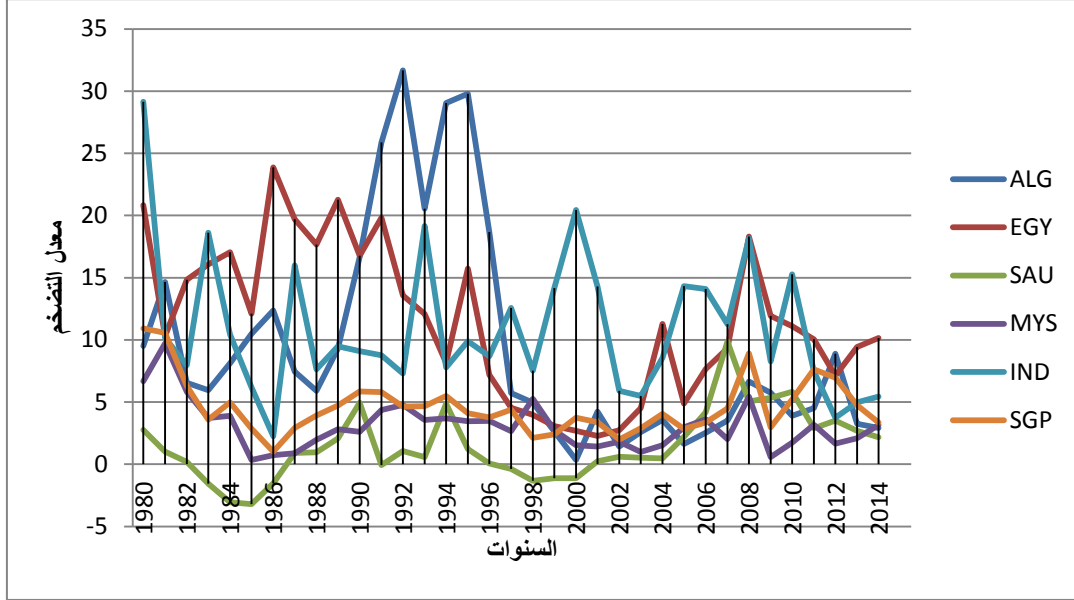
يلاحظ من هذا الجدول أن:

الدول العربية محل الدراسة قد عرفت تذبذبا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما عدا مصر التي شهدت ارتفاعا و يعزى ذلك إلى انخفاض المداخيل المرتبطة أساسا بمداخيل الطاقة (الجزائر و السعودية دولتين طاقيتين)، كما شهد معدل النمو تقلبات كبيرة بالدول العربية محل الدراسة و بخاصة في الجزائر و السعودية أين كان معدل النمو سالبا خلال العقد الأول ليتحسن بعد ذلك في الفترة (2000-2014) لتبلغ حوالي 2% في الجزائر و حوالي 2.5% في السعودية. و هذا يؤكد تواضع معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الدول العربية محل الدراسة خلال فترة الدراسة الشيع الذي يبين قصور و ضعف سياسات التنمية بها، الأمر الذي يوجب إعادة النظر في تلك السياسات و معالجة نقاط الضعف و مواجهة تلك الإختلالات الحقيقية بما كي تستطيع الارتفاع بمعدلات النمو و تحقيق أهداف التنمية بهذه الدول.

في حين نجد أن دول جنوب شرق آسيا محل الدراسة قد شهدت ارتفاعا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و لكن بنسب متفاوتة الأمر الذي ترتب عليه وجود تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، حيث سجلت سنغافورة القيمة الأعلى و بلغت حوالي 37672 دولار كمتوسط للفترة (2000-2014)، ثم تلتها بعد ذلك ماليزيا بحوالي 7252 دولار لنفس الفترة، و من ثم إندونيسيا بـ 2093 دولار لنفس الفترة كذلك. كما شهدت معدلات نمو جيدة خلال فترة الدراسة أين تراوحت ما بين 3.5% و 4.3% في المتوسط سنويا في هذه الدول خلال فترة الدراسة، و هي معدلات تعكس الجهود المبذولة و السياسات التنموية الفعالة التي تتبعها هذه الدول في سبيل استمرار النمو بها.

د- تطور معدل التضخم بالدول محل الدراسة

نتناول في هذا البند تطور معدل التضخم بالدول الست محل الدراسة، و ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:
الشكل رقم (V-1): تطور معدل التضخم في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 4.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الدول العربية محل الدراسة وخاصة الجزائر ومصر تسودها معدلات تضخم مرتفعة و خاصة في العقد الأول من فترة الدراسة وهذا قبل تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي، و لكن بعد ذلك شهدت معدلات تضخم انخفاضا و لكنه ليس بالانخفاض المطلوب.

أما في دول جنوب شرق آسيا، فنلاحظ أن معدلات التضخم في بداية فترة الدراسة كانت مرتفعة وخاصة في إندونيسيا أين شهدت معدلات تضخم مرتفعة جدا، و لكن خلال النصف الثاني من فترة الدراسة انخفضت معدلات التضخم بشكل ملحوظ و هذا نتيجة الجهود المبذولة في تقليص ارتفاع المستوى العام للأسعار، الأمر الذي انعكس على تحسن مستويات المعيشة للأفراد و كذلك على قرارات المستثمرين.

هـ - تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالدول محل الدراسة

نتناول في هذا البند تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت و أهميته النسبية بالدول محل الدراسة، وذلك كما

هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (V-4): إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014).

البلد	البيان	الفترة	1980-1989	1990-1999	2000-2014	1980-2014
الجزائر	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي		33.94	28.27	35.52	33
مصر	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي		28.64	20.89	17.95	21.84
السعودية	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي		27.75	20.61	24.36	24.26
ماليزيا	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي		28.10	36.30	23.52	28.48
إندونيسيا	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي		27.25	29.05	27.96	28.07
سنغافورة	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي		41.13	34.64	26.56	33.03

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 5.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول محل الدراسة تقريبا كانت محصورة بين 20% و 35% تقريبا خلال فترة الدراسة، ما عدا سنغافورة التي تجاوزت فيها هذه النسبة 40% خلال العقد الأول من فترة الدراسة، و هذا يدل على أهمية الاستثمارات المحلية بالنسبة لهذه الدول في تحقيق التنمية.

المبحث الثالث: تقدير أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات في الدول
محل الدراسة خلال الفترة (1980 – 2014)

قبل القيام بعملية تقدير العلاقة ينبغي دراسة الخصائص الإحصائية للمتغيرات و بصفة خاصة دراسة الإستقرارية، بهدف الكشف عن العلاقة في الأجل الطويل و تفادي التقديرات الزائفة التي قد تنتج في حال كانت السلاسل المستخدمة في التقدير غير مستقرة، إعطاء النتائج، تحليلها من الناحية الإحصائية و الاقتصادية ثم اختبار مدى استقرار النموذج المستخدم، و هذا طبعا في كل دولة على حدة.

المطلب الأول: دراسة الإستقرارية و تحديد درجة التكامل

كأول خطوة سوف نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط أساسي للتكامل المشترك، و رغم تعدد هذه الإختبارات إلا أننا سوف نكتفي باستخدام اختبار Dickey and Fuller المطور، و ذلك كمايلي:

الجدول رقم (5- V): نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي- فولار (ADF) عند المستوى

القرار	النموذج الأول			النموذج الثاني			النموذج الثالث			البيان	المتغير
	الإحتمال	القيمة	درجة التأخير	الإحتمال	القيمة	درجة التأخير	الإحتمال	القيمة	درجة التأخير		
غ.م.	0.8050	0.445431	0	0.8738	-0.525919	0	0.4886	-2.173149	0	Export	الجزائر
غ.م.	0.3988	-0.716581	0	0.3076	-1.947523	0	0.0692	-3.392430	0	Fdi	
غ.م.	0.9660	1.524585	0	0.9817	0.436097	0	0.9530	-0.825924	0	Gdpc	
غ.م.	0.0907	-1.661190	0	0.1143	-2.544786	0	0.0846	-3.292316	0	Inf	
غ.م.	0.7229	0.148859	0	0.7076	-1.092134	0	0.7857	-1.565186	0	Gfcf	
غ.م.	0.9831	1.864703	0	0.9748	0.298502	0	0.7240	-1.711732	0	Export	مصر
غ.م.	0.1073	-1.573848	1	0.0312	-3.167943	1	0.1009	-3.204839	1	Fdi	
غ.م.	0.9797	1.774339	1	0.9898	0.677554	1	0.2941	-2.572810	2	Gdpc	
غ.م.	0.1257	-1.488556	0	0.0545	-2.911116	0	0.0750	-3.352690	0	Inf	
غ.م.	0.1751	-1.299463	0	0.0143	-3.494549	0	0.0695	-3.390113	0	Gfcf	
غ.م.	0.9118	0.993076	0	0.9685	0.197745	0	0.6291	-1.906774	0	Export	السعودية
غ.م.	0.2694	-1.023266	0	0.1396	-2.436899	0	0.1884	-2.857538	1	Fdi	
غ.م.	0.8791	0.790690	0	0.9731	0.269171	0	0.6301	-1.904845	0	Gdpc	
غ.م.	0.0053	-2.880122	0	0.1606	-2.358647	0	0.9242	-1.041707	0	Gfcf	

الفصل الخامس: قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات

ماليزيا	Export	0	-2.122773	0.5153	0	0.898636	0.9943	0	2.840477	0.9984	غ.م.
	Fdi	0	-2.809274	0.2039	0	-2.781311	0.0716	0	-1.168155	0.2167	غ.م.
	Gdpc	0	-0.997488	0.9311	0	1.360921	0.9984	0	3.162567	0.9993	غ.م.
	Inf	0	-3.475542	0.0583	0	-3.496312	0.0142	1	-2.701344	0.0085	م.
	Gfcf	0	-1.968636	0.5970	0	-1.656637	0.4435	0	-0.505645	0.4899	غ.م.
إندونيسيا	Export	0	-1.631293	0.7591	0	0.734724	0.9912	0	2.233919	0.9926	غ.م.
	Fdi	0	-2.172246	0.4891	0	-1.953691	0.3050	0	-0.092799	0.6445	غ.م.
	Gdpc	0	-0.838635	0.9516	0	1.142624	0.9971	0	2.560785	0.9966	غ.م.
	Inf	0	-5.389907	0.0005	0	-5.4800384	0.0001	1	-1.962807	0.0488	م.
	Gfcf	0	-2.122692	0.5153	0	-2.151826	0.2268	0	0.145361	0.7218	غ.م.
سنغافورة	Export	0	-1.572556	0.7828	0	0.992043	0.9956	0	2.819523	0.9983	غ.م.
	Fdi	0	-5.654195	0.0003	0	-3.546543	0.0126	2	0.307674	0.7686	غ.م.
	Gdpc	1	-1.824315	0.6700	0	1.266375	0.9979	0	3.879767	0.9999	غ.م.
	Inf	0	-4.037922	0.0167	0	-4.030233	0.0037	0	-1.271854	0.1834	غ.م.
	Gfcf	0	-4.879434	0.0021	0	-3.025296	0.0425	2	-1.322743	0.1682	غ.م.

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 9.5) اعتمادا على بيانات الملحق رقم: 1، 2، 3، 4 و 5.

ملاحظة: - غ.م.: غير مستقرة. - م: مستقرة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم استقرار كافة متغيرات النموذج في صورتها الأصلية سواء عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10%، في ظل وجود الحد الثابت فقط بالدالة أو وجود كل من الحد الثابت أو الاتجاه معا بالدالة في جميع الدول محل الدراسة، ماعدا متغير التضخم في كل من ماليزيا و إندونيسيا فهو مستقر في صورته الأصلية، و هو ما توضحه الأشكال (أنظر الملحق رقم 6).

و هذا ما أدى بنا إلى اللجوء إلى دراسة الإستقرارية عند الفروق الأولى.

الفصل الخامس: قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات

الجدول رقم (6 - V): نتائج اختبار استقرار المتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي- فولار (ADF) عند إجراء الفرق الأول

القرار	النموذج الأول			النموذج الثاني			النموذج الثالث			البيان المتغير	
	الاحتمال	القيمة	درجة التأخير	الاحتمال	القيمة	درجة التأخير	الاحتمال	القيمة	درجة التأخير		
مستقرة	0.0000	-6.653768	0	0.0000	-6.816594	0	0.0000	-6.887765	0	Export	الجزائر
مستقرة	0.0000	-6.371665	1	0.0000	-6.294658	1	0.0001	-6.232392	1	Fdi	
مستقرة	0.0000	-5.410771	0	0.0000	-5.673163	0	0.0019	-4.941350	1	Gdpc	
مستقرة	0.0000	-6.672731	0	0.0000	-6.589098	0	0.0000	-6.477510	0	Inf	
مستقرة	0.0000	-5.643615	0	0.0001	-5.585468	0	0.0002	-5.770925	1	Gfcf	
مستقرة	0.0000	-5.118008	0	0.0000	-5.739215	0	0.0002	-5.886410	0	Export	مصر
مستقرة	0.0001	-4.166678	0	0.0031	-4.104944	0	0.0172	-4.033806	0	Fdi	
مستقرة	0.0192	-2.373037	0	0.0496	-2.957682	0	0.0697	-3.392176	0	Gdpc	
مستقرة	0.0017	-3.305350	0	0.0071	-3.785713	0	0.0338	-3.734660	0	Gfcf	
مستقرة	0.0000	-5.442757	0	0.0001	-5.560343	0	0.0002	-5.823342	1	Export	السعودية
مستقرة	0.0000	-5.275367	0	0.0002	-5.202048	0	0.0010	-5.175064	0	Fdi	
مستقرة	0.0001	-4.347340	0	0.0018	-4.319430	0	0.0001	-5.944354	0	Gdpc	
مستقرة	0.0055	-2.867827	0	0.0391	-3.066436	0	0.0614	-3.454364	0	Gfcf	
مستقرة	0.0000	-5.001584	0	0.0001	-5.453698	1	0.0100	-4.374863	8	Export	ماليزيا
مستقرة	0.0000	-6.352420	0	0.0000	-6.257253	0	0.0001	-6.153480	0	Fdi	
مستقرة	0.0001	-4.462235	0	0.0001	-5.335135	0	0.0002	-5.889864	0	Gdpc	
مستقرة	0.0000	-5.098515	0	0.0003	-5.028484	0	0.0018	-4.940497	0	Gfcf	
مستقرة	0.0000	-4.668329	0	0.0001	-5.247141	0	0.0073	-4.516985	8	Export	إندونيسيا
مستقرة	0.0000	-5.079419	0	0.0003	-5.019506	0	0.0019	-4.439300	0	Fdi	
مستقرة	0.0009	-3.508567	0	0.0067	-3.804392	0	0.0145	-4.107525	0	Gdpc	
مستقرة	0.0000	-5.836483	0	0.0000	-5.801162	0	0.0018	-4.963407	1	Gfcf	
مستقرة	0.0001	-4.412312	0	0.0001	-5.318194	0	0.0002	-5.719177	0	Export	سنغافورة
مستقرة	0.0000	-7.897373	1	0.0000	-7.865363	1	0.0000	-7.789759	1	Fdi	
مستقرة	0.0028	-3.120817	0	0.0049	-3.932316	0	0.0148	-4.097288	0	Gdpc	
مستقرة	0.0000	-6.502098	1	0.0000	-6.377008	1	0.0001	-6.293979	1	Inf	
مستقرة	0.0000	-6.933789	1	0.0000	-7.000257	1	0.0000	-7.024714	1	Gfcf	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 9.5) اعتمادا على بيانات الملحق رقم: 1، 2، 3، 4، و 5.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ استقرار كافة متغيرات النموذج بعد إجراء الفروق الأولى عليها وهذا حسب مستوى المعنوية 1%، 5% و 10% بالنسبة لكل متغير في جميع الدول محل الدراسة، و هو ما توضحه الأشكال (أنظر الملحق رقم 7).

إذن، بعد إجراء الفروق الأولى لكافة السلاسل الزمنية غير المستقرة لجميع الدول، تحصلنا على سلاسل زمنية مستقرة عند مستوى معنويات مختلفة، و هذا يعني أن هذه المتغيرات يكون تكاملها من الرتبة الأولى (Integrated of order « 1 ») في جميع الدول، ما عدا متغير التضخم فرتبة تكامله هي الصفر في كل من ماليزيا و إندونيسيا، و الجدول التالي يلخص درجة تكامل السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج تقريبا لجميع الدول محل الدراسة.

الجدول رقم (7 - V): درجة التكامل لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	EXPORT	FDI	GDP	*INF	GFCF
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (6 - V).

*: درجة تكامل متغير التضخم هي الصفر في كل من ماليزيا وإندونيسيا أي $I(0)$.

وعليه، فإنه بعد التأكد من شرط تطبيق منهجية ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة، بحيث كانت درجة تكامل جميع المتغيرات من الدرجة الأولى في جميع الدول محل الدراسة، ما عدا متغير التضخم الذي كانت درجة تكامله الصفر في كل من ماليزيا و إندونيسيا، لذلك سوف نختبر وجود علاقة تكامل مشترك من عدمه.

المطلب الثاني: اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

سوف يتم هذا من خلال:

1- اختبار الحدود "Bounds Test" للتكامل المشترك

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، و ذلك من خلال اختبار فرضية العدم و هي: أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة للدول محل الدراسة، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (V-8): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

الدولة	الجزائر	مصر	السعودية	ماليزيا	إندونيسيا	سنغافورة
F-Statistic	5.38	4.003	9.14	3.69	4.37	3.57
القيم الحرجة*						
مستوى المعنوية	الحد السفلي	الحد العلوي				
%10	2.45	3.52				
%5	2.86	4.01				
%2.5	3.25	4.49				
%1	3.74	5.06				

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.5

*القيم الحرجة مأخوذة من: M.Hashem Pesaran, Yongcheol Shin and Richard J. Smith, « Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships » Journal of Applied Econometrics, vol.16, no.3, 2001, p.300.

يوضح الجدول أعلاه أن F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند درجات معنوية مختلفة بالنسبة للدول محل الدراسة، و ذلك على النحو التالي:

- الجزائر كانت F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند درجة معنوية (1%، 2.5%، 5% و 10%).
 - مصر كانت F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند درجة معنوية (10%) فقط.
 - السعودية كانت F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند درجة معنوية (1%، 2.5%، 5% و 10%).
 - ماليزيا كانت F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند درجة معنوية (10%) فقط.
 - إندونيسيا كانت F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند درجة معنوية مختلفة (5% و 10%).
 - سنغافورة كانت F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند درجة معنوية (10%) فقط.
- و هذا يعني أننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة في الدول محل الدراسة.

إذن، و بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين الصادرات و محدداتها، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقاً لمنهجية ARDL بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9.5 لجميع الدول محل الدراسة.

2- نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل و شكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

في هذا الصدد، سوف يتم تناول نتائج هذا التقدير للنموذج المقترح لكافة الدول محل الدراسة كل على حدة، و ذلك على النحو التالي:

• **الجزائر:** بالاعتماد على معيار (Schwarz Bayesian Criterion) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (4، 4، 1، 4، 1) هو النموذج الأمثل، و كانت نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9 - V): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4، 4، 1، 4، 1).

Included Observations:31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Short Run : Dependent Variable : D(Export)				
D(FDI)	-0.428846	0.228543	-1.876438	0.0851***
D(FDI(-1))	0.034876	0.239031	0.145904	0.8864
D(FDI(-2))	0.410202	0.284097	1.443879	0.1744
D(FDI(-3))	-0.817589	0.201090	-4.065793	0.0016*
D(GDP)	0.002504	0.000281	8.919434	0.0000*
D(INF)	0.004567	0.020395	0.223943	0.8266
D(INF(-1))	0.009954	0.022386	0.444628	0.6645
D(INF(-2))	-0.014051	0.020800	-0.675542	0.5121
D(INF(-3))	-0.022798	0.014773	-1.543204	0.1487
D(GFCF)	0.017771	0.042022	0.422910	0.6798
D(GFCF(-1))	0.003626	0.032908	0.110184	0.9141
D(GFCF(-2))	0.037999	0.032870	1.156030	0.2702
D(GFCF(-3))	0.128147	0.046827	2.736594	0.0180**
ECM(-1)	-0.528379	0.161154	-3.278711	0.0066*
Long Run : Dependent Variable : Export				
FDI	-0.108121	0.881104	-1.168490	0.9044
GDP	0.002643	0.000487	2.468487	0.0002*
INF	0.066911	0.025049	0.565204	0.0204**
GFCF	-0.409580	0.133734	0.541018	0.0099*
C	8.207452	4.379983	3.125030	0.0855***
R ² =0.9939; Adjusted R ² =0.9849; S.E. of regression= 0.308199; S.S.R= 1.139840; F-statistic= 110.1941; Prob (F-statistic)= 0.000000; DW=2.9084				

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.5.

ملاحظة: * معنوي عند مستوى 1%. ** معنوي عند مستوى 5%. *** معنوي عند مستوى 10%

يتكون الجدول أعلاه من قسمين، حيث يبين القسم العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل، بينما يبين القسم السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل. و على هذا الأساس سوف نقوم بالتحليل الإحصائي و الاقتصادي بناء على هذين الجدولين، و ذلك على النحو التالي:

أ- تقدير العلاقة طويلة الأجل: نلاحظ من الجدول السابق أن:

- أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر بشكل سلبي على الصادرات في الأجل الطويل ولكنه غير معنوي عند مختلف المستويات.

- أن متغير الناتج المحلي الإجمالي (حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات في الأجل الطويل و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0002 عند مستوى 1%، حيث أن زيادة هذا المتغير ب 1% تؤدي إلى زيادة نمو الصادرات ب 0.2%.

- أن متغير التضخم قد أثر بشكل إيجابي في الصادرات في الأجل الطويل و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0204 عند مستوى 5%، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار (التضخم) ب 1% إلى زيادة نمو الصادرات ب 0.2%.

- أن متغير الاستثمار المحلي قد أثر بشكل سلبي في الصادرات في الأجل الطويل و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0099 عند مستوى 5%، حيث يؤدي ارتفاع الاستثمار المحلي ب 1% إلى انخفاض نمو الصادرات بحوالي 0.41%.

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل

نلاحظ من الجدول السابق في القيم التي تعبر عن نموذج تصحيح الخطأ و المرونات بين متغيرات النموذج:

- أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على نمو الصادرات بشكل سلبي على نمو الصادرات في الأجل القصير، و ذو معنوية إحصائية 0.0851 عند مستوى 10%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير ب 1% إلى انخفاض في نمو الصادرات ب 0.42%.

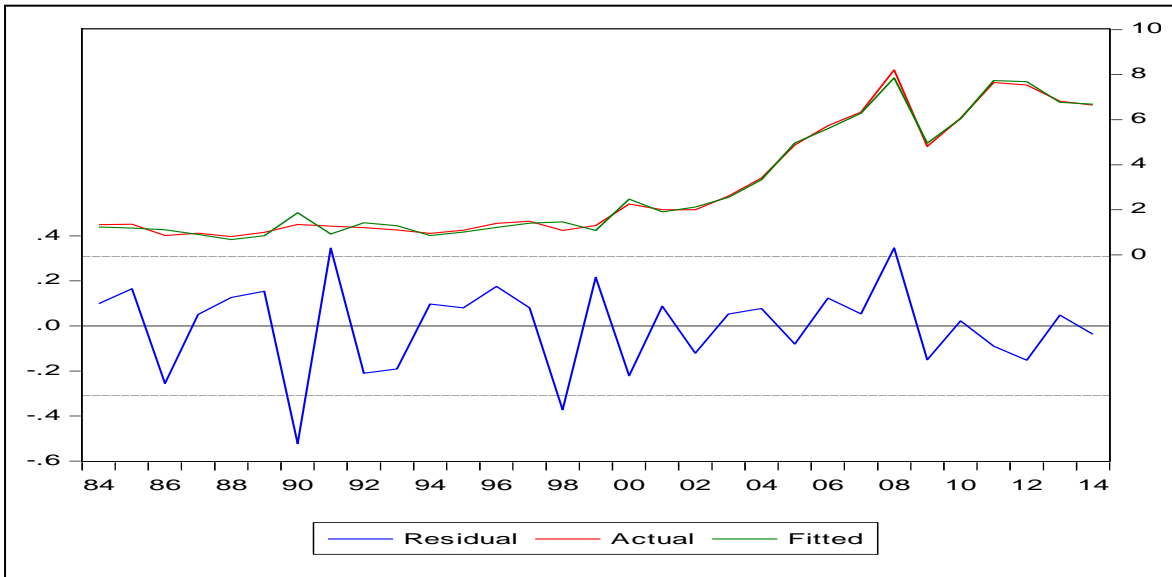
- أن متغير الناتج المحلي الإجمالي قد أثر بشكل إيجابي على نمو الصادرات في الأجل القصير و ذو معنوية إحصائية جد مقبولة 0.0000 عند مستوى 1%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير ب 1% إلى زيادة نمو الصادرات ب 0.0025%.

- أما متغير التضخم و الاستثمار المحلي فهما غير معنويين عند مختلف المستويات إلا أن متغير الاستثمار المحلي أصبح يؤثر بشكل إيجابي على نمو الصادرات بعد مرور ثلاثة فترات إبطاء و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0180 عند مستوى 5%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير ب 1% إلى زيادة نمو الصادرات ب 0.12%.

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة (بطء) عودة المتغيرات إلى حالة التوازن سالب و تبلغ قيمته (-0.5283) و ذو معنوية إحصائية جد مقبولة تبلغ 0.0066 عند مستوى 1%، و هذا يعني أن حوالي 53% من الانحرافات و الاختلالات في التوازن في نمو الصادرات في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية، أي يتم الوصول إلى التوازن في حوالي سنة و ربع و هذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان بطيئا نوعا ما.

كما أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج لها قدرة تفسيرية و تشرح قدرا كبيرا من المتغير التابع $Adjusted R^2 = 0.98$.

و كذلك تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية كما هو موضح في الشكل أدناه تدعم جودة و صلاحية النموذج، و يمكن الاعتماد عليه في تحليل و تفسير النتائج.
الشكل رقم (2 - V): القيم الحقيقية، المقدرة و البواقي.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية و القياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس المرونة المقدرة، و تبين من الجدول أدناه أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في بواقي معادلة الإنحدار، و أنها تتوزع توزيعا طبيعيا (معتدلا) و أن تباينها ثابت، حيث أن الإحتمال المقابل لكل اختبار هو أكبر من درجة المعنوية 5%.

الجدول رقم (V-10) : نتائج الاختبارات الإحصائية و القياسية

الاختبار	إحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	4.197525	0.0651
	Obs*R-squared	8.562135	0.0534
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	2.058353	0.3573
	F-statistic	0.883184	0.6057
عدم ثبات التباين Breusch-Godfrey	Obs*R-squared	17.66538	0.4779

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

⊖ اختبار استقرار النموذج (Stability Test)*:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM of Squares)، التي اقترحها كل من Dublin، Brown و Evans في 1975.

و يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين و هما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، و مدى استقرار و انسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.¹ و قد أظهرت العديد من الدراسات أن مثل هذين الاختبارين نجدها دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL). و يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لإختبارات (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. يعني هذا، أن منحني الأخطاء يقع داخل مجال إنحرافين معياريين ($\pm 2S$) فإننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% و هذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.²

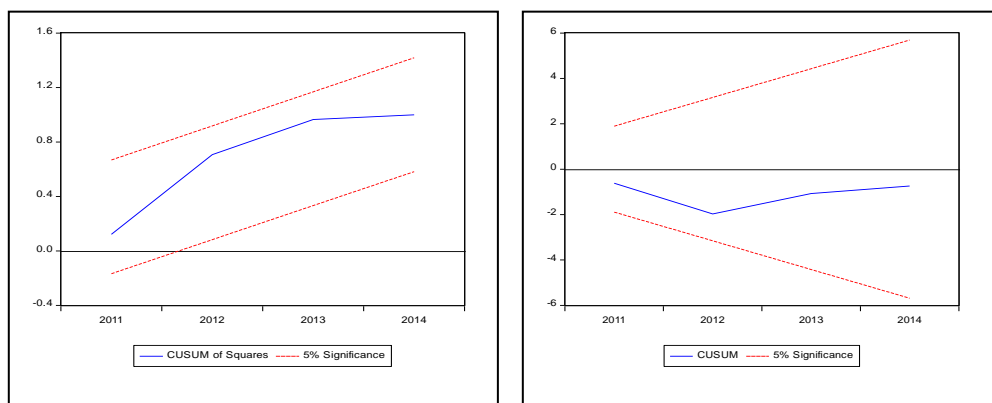
*: هذا التعبير سوف نستخدمه في جميع الدول الأخرى محل الدراسة عند دراسة استقرارية النموذج.

¹ - دحماني محمد أدريوش - إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل - أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 257.

² - دليلة طالب - الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980-2013) - رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص 292.

للتوضيح أكثر راجع: R.L. Brown, J. Durbin and J.M. Evans « Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time » Journal of the Royal Statistical Society, vol.37 no.2, 1975, p.149-192.

الشكل رقم (V-3): اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعادة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 9.5.

يتضح من الشكل أعلاه أن المعاملات المقدرة للنموذج هي مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة، نظرا لوقوع الرسم البياني للإختبارين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

● **مصر:** بالاعتماد على معيار (Schwarz Bayesian Criterion) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (4، 3، 4، 4، 3) هو النموذج الأمثل، و كانت نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (V-11): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4، 3، 4، 4، 3).

Included Observations:31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prop.
Short Run : Dependent Variable : D(Export)				
D(Export(-1))	0.378031	0.341134	1.108158	0.3000
D(Export(-2))	-0.322073	0.269182	-1.196490	0.2658
D(FDI)	-1.686303	0.706168	-2.387964	0.0440**
D(FDI(-1))	0.009283	0.666228	0.013925	0.9892
D(FDI(-2))	-0.425147	0.695955	-0.610882	0.5582
D(FDI(-3))	-1.540762	0.640951	-2.403871	0.0429**
D(GDP)	0.022791	0.009230	2.469168	0.0388**
D(GDP(-1))	0.011508	0.009614	1.197101	0.2655
D(GDP(-2))	0.052468	0.018144	2.891839	0.0201**
D(GDP(-3))	-0.072403	0.018661	-3.879958	0.0047*

D(INF)	-0.832615	0.284201	-2.929672	0.0190**
D(INF(-1))	-0.808434	0.269041	-3.0044879	0.0169**
D(INF(-2))	-0.298699	0.197436	-1.512892	0.1688
D(GFCF)	0.251060	0.086523	2.901664	0.0198**
D(GFCF(-1))	-0.067978	0.061913	-1.097959	0.3042
D(GFCF(-2))	-0.097273	0.080590	-1.207015	0.2619
D(GFCF(-3))	-0.389315	0.104315	-3.732102	0.0058*
ECM(-1)	-0.729556	0.340973	-2.139631	0.0646***
Long Run : Dependent Variable : Export				
FDI	4.607854	1.826800	2.522364	0.0357**
GDP	0.030596	0.005595	5.468146	0.0006*
INF	-0.495028	0.293313	-1.687714	0.1299
GFCF	0.574529	0.245414	2.341062	0.0473**
C	-33.650946	13.165666	-2.555962	0.0339**
R ² = 0.9953; Adjusted R ² =0.9825; S.E. of regression= 2.349119; S.S.R= 44.14686; F-statistic 77.99634; Prob (F-statistic)= 0.000000; D.W.=2.62				

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.

ملاحظة: * معنوي عند مستوى 1%. ** معنوي عند مستوى 5%. *** معنوي عند مستوى 10%

يمكن استخلاص من الجدول أعلاه، مايلي:

أ- تقدير العلاقة طويلة الأجل: نلاحظ من الجزء السفلي الآتي:

- أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات في الأجل الطويل، و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0357 عند مستوى 5%، حيث تؤدي الزيادة في هذا المتغير بـ1% إلى زيادة نمو الصادرات بـ4.607%.

- أن متغير النمو الاقتصادي قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات في الأجل الطويل، و ذو معنوية إحصائية جد مقبولة تبلغ 0.0006 عند مستوى 1%، حيث تؤدي الزيادة في هذا المتغير بـ1% إلى زيادة نمو الصادرات بـ0.0305%.

- أن متغير الاستثمار المحلي قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات في الأجل الطويل، و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0473 عند مستوى 5%، حيث تؤدي الزيادة في هذا المتغير بـ1% إلى زيادة نمو الصادرات بـ0.574%.

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل: نلاحظ من الجزء العلوي من الجدول أعلاه مايلي:

- أن جميع المتغيرات كانت لها معنوية إحصائية في بداية الفترة، إلا أن إشارة التأثير على نمو الصادرات كانت حسب كل متغير. فمثلا، متغير الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر بشكل سلبي على نمو الصادرات و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0440 عند مستوى 5%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بـ 1% إلى انخفاض في نمو الصادرات بـ 1.68%.

- أما متغير النمو الاقتصادي قد أثر بشكل إيجابي على نمو الصادرات و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0388 عند مستوى 5%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بـ 1% إلى زيادة في نمو الصادرات بـ 0.022%.

- متغير التضخم قد أثر بشكل سلبي على نمو الصادرات و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0190 عند مستوى 5%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بـ 1% إلى انخفاض في نمو الصادرات بـ 0.8326%.

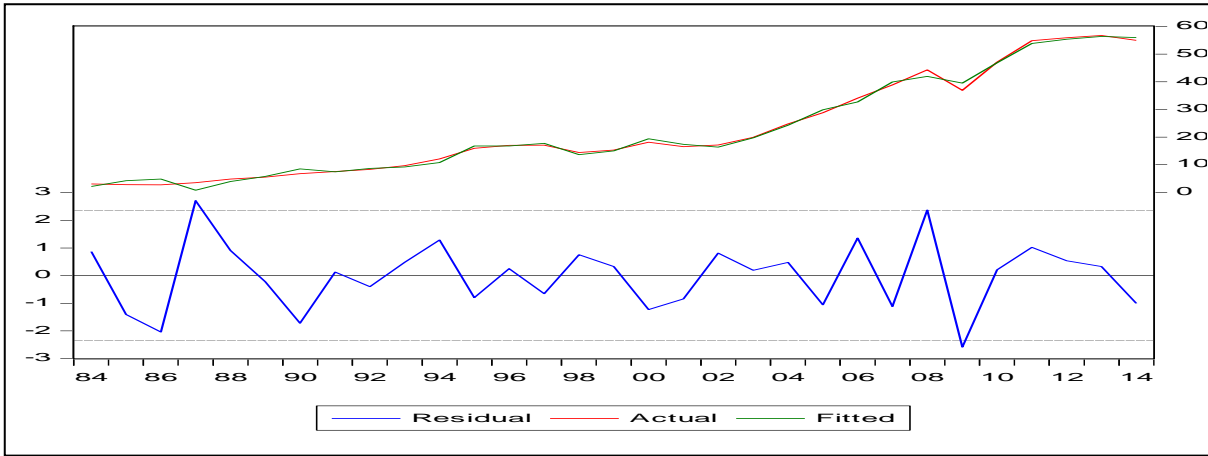
- أما متغير الاستثمار المحلي قد أثر بشكل إيجابي على نمو الصادرات و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0198 عند مستوى 5%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بـ 1% إلى زيادة في نمو الصادرات بـ 0.2510%.

- كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالب (-0.7295) و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0646 عند مستوى 10%، أي أن حوالي 73% من الانحرافات و الإختلالات في التوازن في نمو الصادرات في السنة السابقة يتم معالجتها (تصحيحها) في السنة الحالية أي أن التوازن يتم في سنة تقريبا، و هو ما يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعا نوعا ما.

كما أن المتغيرات المستخدمة في النموذج تشرح قدرا كبيرا المتغير التابع $Adjusted R^2 = 0.9825$.

كما أن تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية كما هو موضح في الشكل تدعم جودة و صلاحية النموذج و يمكن الإعتماد عليه في تحليل و تفسير النتائج.

الشكل رقم (V-4): القيم الحقيقية، المقدرة و البواقي.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية و القياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة، و تبين من الجدول أدناه أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في بواقي معادلة الإنحدار، و أنها تتوزع توزيعاً طبيعياً (معتدلاً) و أن تباينها ثابت، حيث أن الإحتمال المقابل لكل اختبار هو أكبر من درجة المعنوية 5%.

الجدول رقم (V-12): نتائج الاختبارات الإحصائية و القياسية

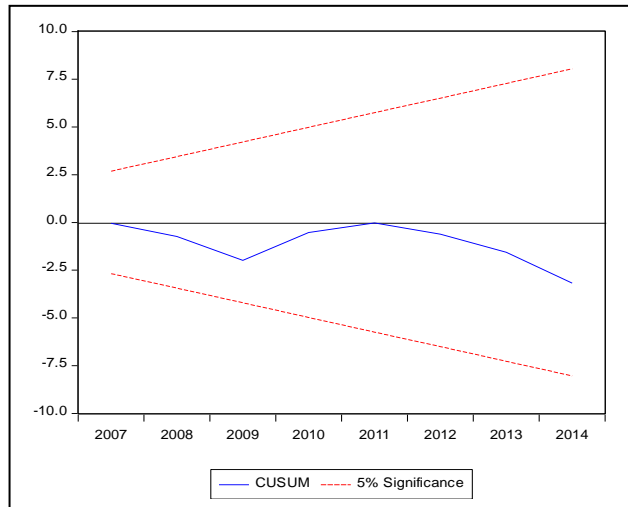
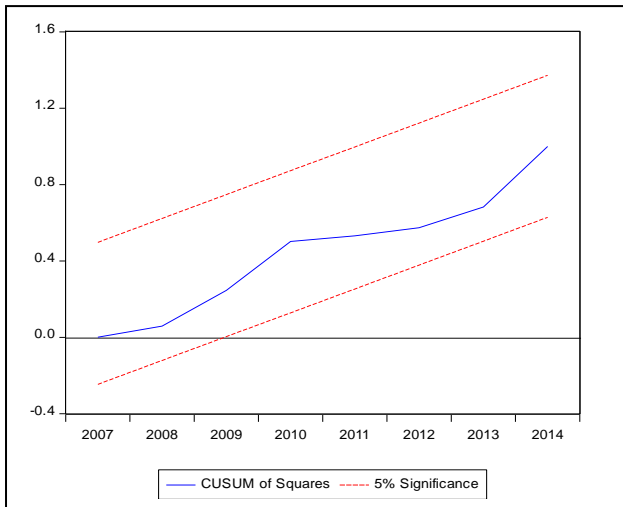
الاختبار	إحصائية	القيمة	الإحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	2.311263	0.1802
	Obs*R-squared	13.49004	0.0512
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	0.047051	0.9767
	F-statistic	1.891605	0.1777
عدم ثبات التباين Breusch-Godfrey	Obs*R-squared	26.00154	0.2516

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

⊖ اختبار استقرارية النموذج

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares).

الشكل رقم (V-5): اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعادة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

يتضح من الشكل أعلاه أن المعاملات المقدرة للنموذج هي مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة، نظرا لوقوع الرسم البياني للإختبارين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود المرحجة عند مستوى معنوية 5%.

• السعودية: بالاعتماد على معيار (Schwarz Bayesian Criterion) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (0، 3، 1، 3، 4) هو النموذج الأمثل، و كانت نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (V-13): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (0، 3، 1، 3، 4).

Included Observations:31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prop.
Short Run : Dependent Variable : D(Export)				
D(export(-1))	0.224058	0.061740	3.629076	0.0025*
D(export(-2))	0.154333	0.059067	2.612846	0.0196**
D(export(-3))	0.149721	0.054209	2.761924	0.0145**
D(FDI)	0.107425	0.074893	1.434381	0.1720
D(FDI(-1))	-0.005850	0.094559	-0.061868	0.9515
D(FDI(-2))	-0.121980	0.063016	-1.935693	0.0720***
D(GDP)	0.002595	0.000089	29.032554	0.0000*
D(INF)	-0.007035	0.062205	-0.113088	0.9115
D(INF(-1))	0.109907	0.071212	1.543379	0.1436
D(INF(-2))	0.091425	0.064853	1.409723	0.1790
D(GFCF)	-0.022937	0.032719	-0.701029	0.4940
ECM(-1)	-0.570988	0.116425	-4.904335	0.0002*
Long Run : Dependent Variable : Export				
FDI	0.612363	0.208238	2.940686	0.0101**
GDP	0.001638	0.000116	14.126538	0.0000*
INF	-0.518574	0.206603	-2.509996	0.0240**
GFCF	-0.040170	0.058068	-0.691783	0.4996
C	-5.991893	1.289556	-4.646479	0.0003*
R ² =0.9992; adjusted R ² =0.9984; S.E. of regression=0.497736; S.S.R=3.716119; F-statistic=1271.115; Prob (F-statistic)= 0.0000; DW=1.58				

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

ملاحظة: *معنوي عند مستوى 1% . **معنوي عند مستوى 5% . ***معنوي عند مستوى 10%.

يمكن استخلاص من الجدول أعلاه مايلي:

أ- تقدير العلاقة طويلة الأجل: نلاحظ من القسم السفلي مايلي:

- أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات في الأجل الطويل و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0101 عند مستوى 5%، و هذا يعني أن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب1% يؤدي إلى نمو الصادرات ب0.61%.

- أن متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات في الأجل الطويل و ذو معنوية إحصائية جد مقبولة 0.0000 عند مستوى 1%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير ب1% إلى زيادة نمو الصادرات بحوالي 0.0016%.

- أن متغير التضخم قد أثر بشكل سلبي على الصادرات و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0240 عند مستوى 5%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير ب1% إلى انخفاض في نمو الصادرات ب0.51%.

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل: نلاحظ من الجزء العلوي للجدول أعلاه مايلي:

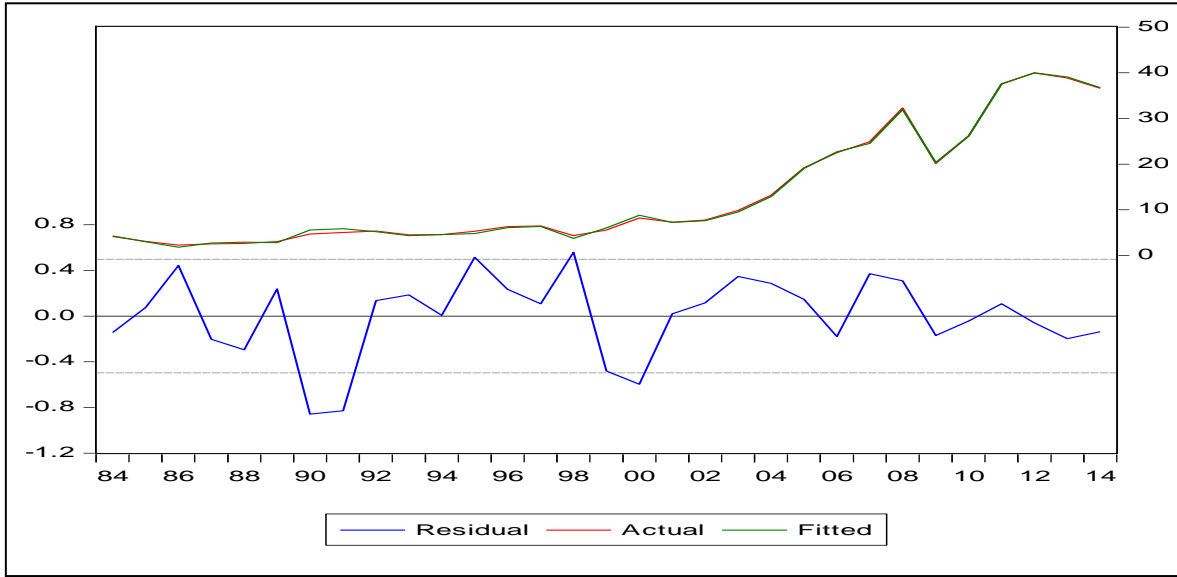
أن متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم و الاستثمار المحلي غير معنوية احصائيا عند مختلف المستويات في الفترة الأولى، و لكن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح ذا معنوية إحصائية تبلغ 0.0720 عند مستوى 10% في فترة الإبطاء الثانية حيث تؤدي زيادة هذا المتغير ب1% إلى انخفاض في نمو الصادرات ب 0.1219% - بينما متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات في الأجل القصير و ذو معنوية إحصائية جد مقبولة 0.0000 عند مستوى 1%، إذ تؤدي زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب1% إلى نمو الصادرات ب 0.0025%.

كما أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ الذي يكشف سرعة التصحيح أنه سالب حيث تبلغ قيمته و (-0.57) و ذو معنوية إحصائية جد مقبولة 0.0002، و هذا يعني أن 57% من الاختلالات و الانحرافات في التوازن في نمو الصادرات في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية و هذا يعني أنه يتم الوصول إلى التوازن في غضون سنة و نصف تقريبا، الأمر الذي يدل على أن التكيف في النموذج كان بطيئا نوعا ما.

كما أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج لها قدرة تفسيرية و تشرح قدرا كبيرا من المتغير التابع $Adjusted R^2=0.9984$.

و كذلك، تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية كما هو موضح في الشكل أدناه تدعم جودة و صلاحية النموذج و يمكن الاعتماد عليه في تحليل و تفسير النتائج.

الشكل رقم (V-6): القيم الحقيقية، المقدرة و البواقي.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية و القياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة، و تبين من الجدول أدناه أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في بواقي معادلة الإنحدار، و أنها تتوزع توزيعاً طبيعياً (معتدلاً) و أن تباينها ثابت، حيث أن الإحتمال المقابل لكل اختبار هو أكبر من درجة المعنوية 5%.

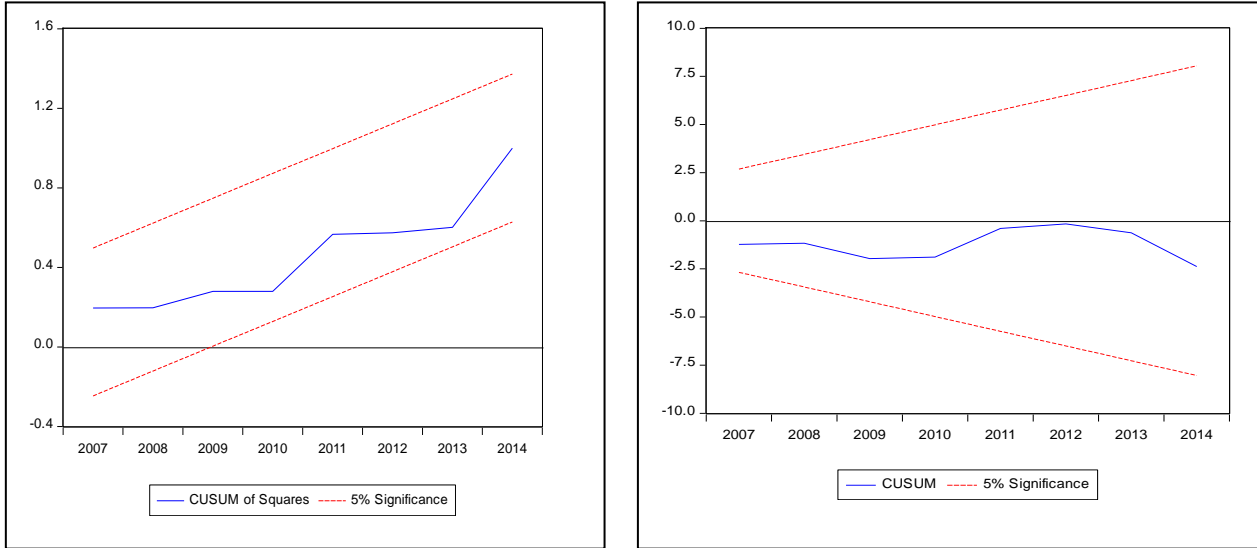
الجدول رقم (V-14): نتائج الاختبارات الإحصائية و القياسية

الاختبار	إحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	0.799521	0.4705
	Obs*R-squared	3.395448	0.1831
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	3.223860	0.1995
عدم ثبات التباين Breusch-Godfrey	F-statistic	0.673129	0.7738
	Obs*R-squared	12.47185	0.6430

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

⊖ اختبار استقرارية النموذج

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM of Squares).
الشكل رقم (7- V): اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

يتضح من الشكل أعلاه أن المعاملات المقدرة للنموذج هي مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة، نظرا لوقوع الرسم البياني للاختبارين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

● مالىزيا: بالاعتماد على معيار (Schwarz Bayesian Criterion) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (4، 4، 3، 2، 2) هو النموذج الأمثل، و كانت نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (V-15): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4، 3، 2، 2).

Included Observations:31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prop.
Short Run : Dependent Variable : D(Export)				
D(export(-1))	-0.423779	0.297342	-1.425222	0.1818
D(FDI)	-0.605535	0.219459	-2.759212	0.0186**
D(FDI(-1))	-0.323195	0.145599	-2.219764	0.0484**
D(GDP)	0.004195	0.000735	5.708971	0.0001*
D(GDP(-1))	0.001777	0.001343	1.322552	0.2128
D(GDP(-2))	-0.001344	0.000655	-2.051020	0.0649***
D(INF)	0.035799	0.140466	0.254860	0.8035
D(INF(-1))	0.444206	0.238039	1.866105	0.0889***
D(INF(-2))	0.293093	0.194678	1.505523	0.1604
D(INF(-3))	0.272989	0.151451	1.802492	0.0989***
D(GFCF)	-0.012876	0.012324	-1.044872	0.3185
D(GFCF(-1))	-0.041909	0.023452	-1.787023	0.1015
D(GFCF(-2))	-0.030307	0.021157	-1.432517	0.1798
D(GFCF(-3))	-0.034043	0.020560	-1.655810	0.1260
ECM(-1)	-0.243272	0.113964	-2.134649	0.0561***
Long Run : Dependent Variable : Export				
FDI	-1.953859	0.651007	-3.001286	0.0121**
GDP	0.002234	0.000380	5.871749	0.0001*
INF	-2.184604	1.130238	-1.932871	0.0794***
GFCF	0.575561	0.241003	2.388192	0.0360**
C	3.314052	2.915622	1.136653	0.2798
R ² = 0.9984; Adjusted R ² =0.9956; S.E. of regression= 0.559603; S.S.R= 3.444716; F-statistic=364.3315; Prob (F-statistic)= 0.000000; DW=2.29				

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.5.

ملاحظة: *معنوي عند مستوى 1%. **معنوي عند مستوى 5%. ***معنوي عند مستوى 10%.

نلاحظ من الجدول أعلاه مايلي:

أ- تقدير العلاقة الطويلة الأجل: يبين القسم السفلي من الجدول المذكور آنفا الآتي:

- أن متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر بشكل سلبي على الصادرات في الأجل الطويل و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0121 عند مستوى 5%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بـ1% إلى انخفاض نمو الصادرات بـ1.95%.

- أن متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات في الأجل الطويل و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0001 عند مستوى 1%، حيث أن زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ1% تؤدي إلى زيادة طفيفة تقدر بـ0.0022%.

- أن متغير التضخم قد أثر بشكل سلبي على الصادرات في الأجل الطويل و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0794 عند مستوى 10%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بـ1% إلى انخفاض نمو الصادرات بـ2.18%.

- أن متغير الاستثمار المحلي قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات في الأجل الطويل و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0360 عند مستوى 5%، حيث أن زيادة الاستثمار المحلي بـ1% تؤدي إلى زيادة في نمو الصادرات تقدر بـ0.5755%.

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل:

نلاحظ السابق مايلي:

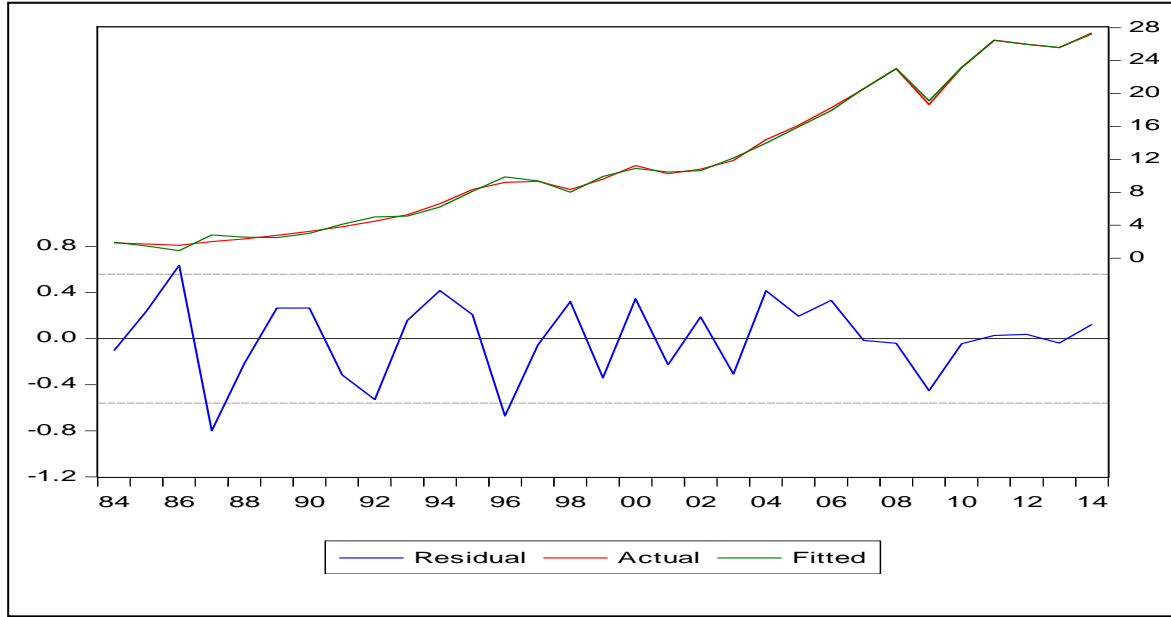
- أن متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية الفترة أي (t=0) قد أثر بشكل سلبي على الصادرات في الأجل القصير و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0186 عند مستوى 5%، فعندما تتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ1% فإنه من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض في نمو الصادرات بـ0.6055% و لكن بعد مرور فترة إبطاء واحدة أي (t=1) تراجع التأثير السلبي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0484 عند مستوى 5%، أي زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ1% تؤدي إلى انخفاض في نمو الصادرات بـ0.3231%. بينما متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد كان تأثيره على نمو الصادرات إيجابيا في بداية الفترة أي (t=0) و ذو معنوية إحصائية جد مقبولة 0.0001 عند مستوى 1%، حيث يؤدي زيادة متغير حصة الفرد من الناتج المحلي بـ1% إلى نمو الصادرات بـ0.0017%، و لكن بعد مرور فترتي إبطاء أي (t=2) أصبح تأثير هذا المتغير سلبيا على الصادرات و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0649 عند مستوى 10%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بـ1% إلى انخفاض في نمو الصادرات بـ0.0013%.

- أما متغير التضخم فهو غير معنوي في بداية الفترة و لكن بعد مرور فترة إبطاء أصبح تأثير هذا المتغير إيجابيا على الصادرات و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0889 عند مستوى 10%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بـ 1% إلى زيادة نمو الصادرات بـ 0.4442%.

كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة (-0.2432) و ذو معنوية إحصائية جد مقبولة 0.0561 عند مستوى 10%، هذا يعني أن 24.32% من الانحرافات في التوازن في نمو الصادرات في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن في حدود أربعة سنوات تقريبا، و هذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان بطيئا.

كما أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النمو لها قدرة تفسيرية و تشرح قدرا من المتغير التابع $Adjusted R^2=0.9956$.

و كذلك تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية كما هو موضح في الشكل أدناه يدعم جودة و صلاحية النموذج و يمكن الاعتماد عليه في تحليل و تفسير النتائج.
الشكل رقم (V-8): القيم الحقيقية، المقدرة و البواقي.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية و القياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة، و تبين من الجدول أدناه أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي

(Autocorrelation) في بواقي معادلة الإنحدار، و أنها تتوزع توزيعاً طبيعياً (معتدلاً) و أن تبينها ثابت، حيث أن الإحتمال المقابل لكل اختبار هو أكبر من درجة المعنوية 5%.

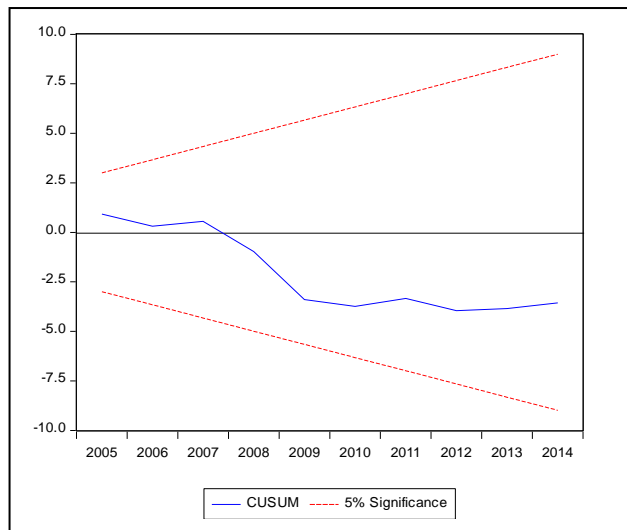
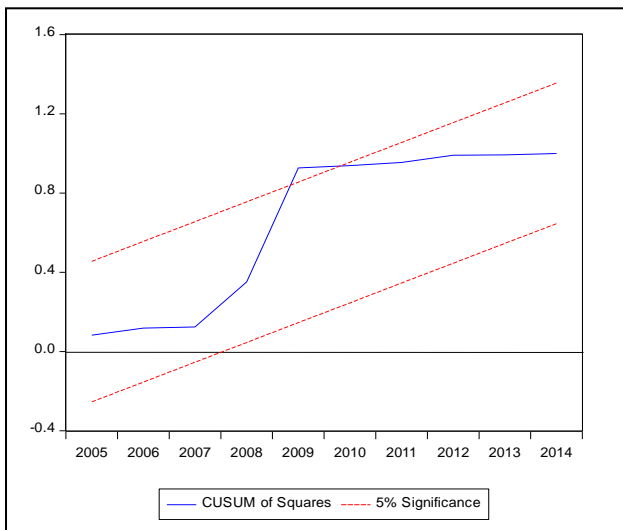
الجدول رقم (V-16): نتائج الاختبارات الإحصائية و القياسية

الاختبار	إحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	0.492336	0.4989
	Obs*R-squared	1.454624	0.2278
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	1.437664	0.4873
عدم ثبات التباين Breusch-Godfrey	F-statistic	0.694305	0.7663
	Obs*R-squared	16.904431	0.5964

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

اختبار استقرارية النموذج

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة (CUSUM)، و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة (CUSUM of Squares). الشكل رقم (V-9): اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%، إلا أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares بالنسبة لهذا النموذج هو يقطع أحد خطي حدود المنطقة الحرجة لكن سرعان ما يعود ليستقر داخل المنطقة الحرجة. ويتضح أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

- إندونيسيا: بالاعتماد على معيار (Schwarz Bayesian Criterion) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (0، 0، 3، 2، 1) هو النموذج الأمثل، و كانت نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (V-17): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (0، 0، 3، 2، 1).

Included Observations:31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prop.
Short Run : Dependent Variable : D(Export)				
D(FDI)	-0.171068	0.154935	-1.104129	0.2820
D(FDI(1-))	0.324211	0.153251	2.115556	0.0465**
D(GDP)	0.005000	0.000584	8.558728	0.0000*
D(GDP(-1))	0.003961	0.000910	4.355040	0.0003*
D(GDP(-2))	-0.002080	0.000716	-2.907069	0.0084*
D(INF)	0.041097	0.012009	3.422186	0.0026*
D(GFCF)	-0.052664	0.034960	-1.506412	0.1469
ECM(-1)	-0.270887	0.115663	-2.342036	0.0291**
Long Run : Dependent Variable : Export				
FDI	0.505036	0.661941	0.762963	0.4540
GDP	0.006224	0.000609	10.220427	0.0000*
INF	0.151714	0.085152	1.781689	0.0893***
GFCF	-0.194415	0.105229	-1.847538	0.0788***
C	1.525569	3.333508	0.457647	0.6519
R ² = 0.9945; Adjusted R ² =0.9920; S.E. of regression= 0.572355; S.S.R= 6.879391; F-statistic=385.8525; Prob (F-statistic)= 0.0000; DW=2.34				

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.5.

ملاحظة: *معنوي عند مستوى 1% . **معنوي عند مستوى 5% . ***معنوي عند مستوى 10%.

نلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

أ- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

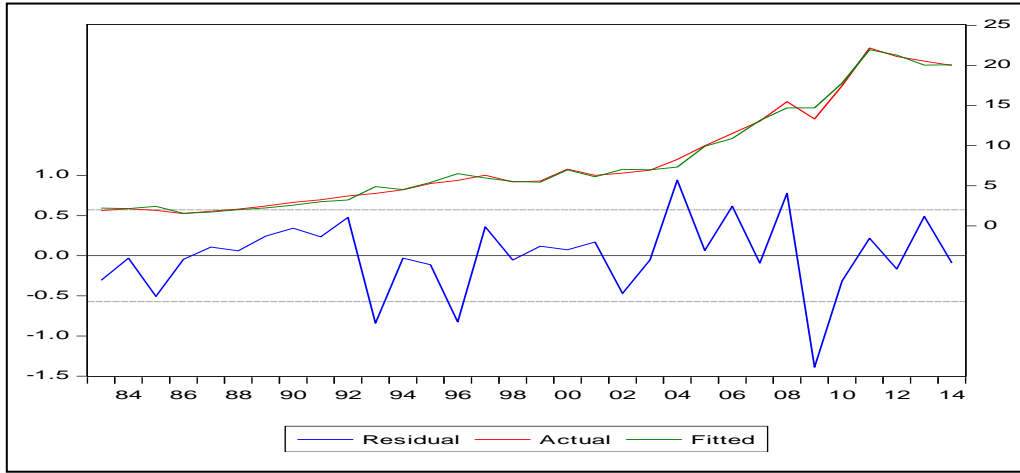
- أن متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوي في الأجل الطويل و لكن تأثيره كان موجبا.
- أن متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات في الأجل الطويل و ذو معنوية إحصائية جد مقبولة 0.0000 عند مستوى 1%، حيث أن زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي بـ 1% يؤدي إلى نمو الصادرات بـ 0.0062%.
- أن متغير التضخم قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0893 عند مستوى 10%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بـ 1% إلى زيادة نمو الصادرات بـ 0.1517%.
- أن متغير الاستثمار المحلي قد أثر بشكل سلبي على الصادرات في الأجل الطويل و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0788 عند مستوى 10%، حيث تؤدي زيادة الاستثمار المحلي بـ 1% إلى انخفاض في نمو الصادرات بـ 0.1944%.

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل: نلاحظ في هذا الجانب مايلي:

- أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوي في بداية الفترة إلا أنه أصبح معنويا بعد مرور فترة إبطاء واحدة و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0465 عند مستوى 5%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بـ 1% إلى زيادة نمو الصادرات بـ 0.3242%، في حين كان متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ذا معنوية إحصائية جد مقبولة 0.0000 عند مستوى 1%، و كان التأثير بشكل إيجابي في الأجل القصير إذ أن زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى زيادة في نمو الصادرات بـ 0.005%، إلا أنه في فترة الإبطاء الثانية أصبح تأثيره سلبيا.
- أن متغير التضخم قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0026 عند مستوى 1%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بـ 1% إلى زيادة نمو الصادرات بـ 0.041%.
- كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن قيمة هذا المعامل سالبة (-0.2708) و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0291 عند مستوى 5% أي أن حوالي 27% من الإختلالات في التوازن في نمو الصادرات في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن في أقل من أربعة سنوات، و هو ما يشير إلى أن التكيف في النموذج كان بطيئا جدا.

كما أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج لها قدرة تفسيرية و تشرح قدرا من المتغير التابع
Adjusted R²=0.9920.

كما أن تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية كما هو موضح في الشكل أدناه تدعم جودة و صلاحية
النموذج و يمكن الاعتماد عليه في تحليل و تفسير النتائج.
الشكل رقم (10 - V): القيم الحقيقية، المقدرة و البواقي.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية و القياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في
قياس المرونات المقدرة، و تبين من الجدول أدناه أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي
(Autocorrelation) في بواقي معادلة الإنحدار، و أنها تتوزع توزيعا طبيعيا (معتدلا) و أن تباينها ثابت،
حيث أن الإحتمال المقابل لكل اختبار هو أكبر من درجة المعنوية 5%.

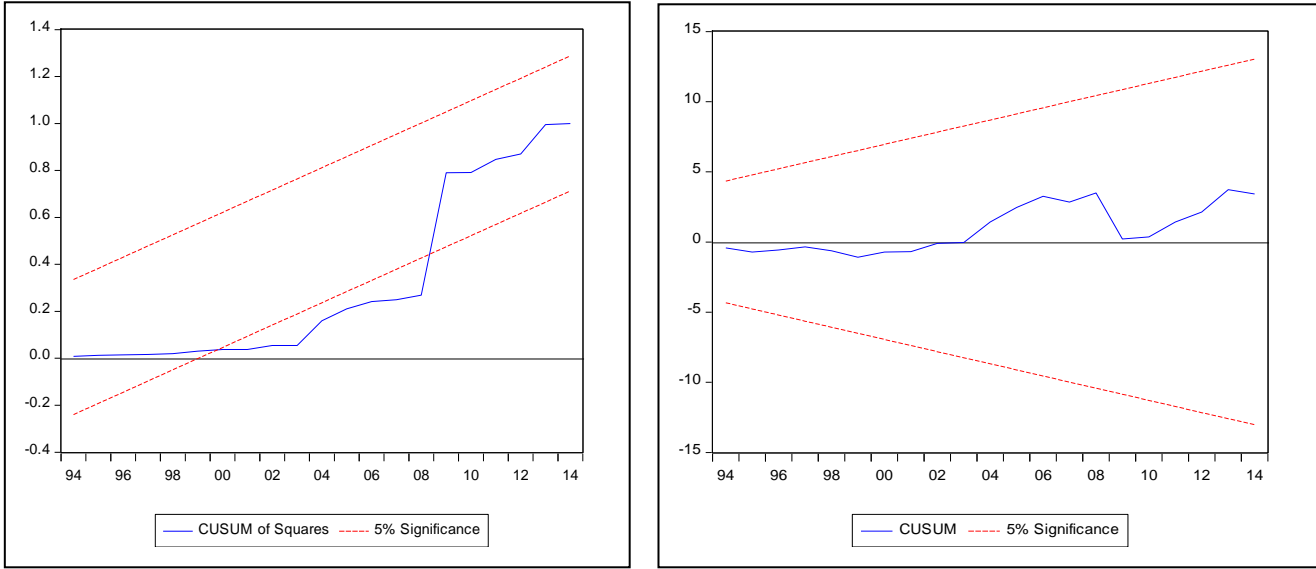
الجدول رقم (18 - V): نتائج الاختبارات الإحصائية و القياسية

الاختبار	إحصائية	القيمة	الإحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	0.863480	0.4376
	Obs*R-squared	2.666223	0.2637
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	4.628556	0.0988
عدم ثبات التباين Breusch-Godfrey	F-statistic	1.059591	0.4325
	Obs*R-squared	10.73143	0.3788

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

⊖ اختبار استقرارية النموذج

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM of Squares).
الشكل رقم (11 - V): اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%، إلا أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة CUSUM of Squares بالنسبة لهذا النموذج أن الخط الوسطي يخرج عن حدود المنطقة الحرجة في الفترة (1999 - 2008) مشيراً إلى عدم استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%. و لكن إجمالاً ليس هناك خللاً في الاستقرار والانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

• سنغافورة: بالاعتماد على معيار (Schwarz Bayesian Criterion) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (1، 2، 4، 0، 2) هو النموذج الأمثل، و كانت نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (V-19): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (1، 2، 4، 0، 2).

Included Observations:31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prop.
Short Run : Dependent Variable : D(Export)				
D(export(-1))	-0.506282	0.196379	-2.578091	0.0195**
D(FDI)	-0.046947	0.071424	-0.657306	0.5198
D(GDP)	0.001006	0.000192	5.226442	0.0001*
D(GDP(-1))	0.000930	0.000270	3.447849	0.0031*
D(INF)	-0.157906	0.106687	-1.480090	0.1571
D(INF(-1))	0.144568	0.098770	1.463683	0.1615
D(INF(-2))	0.125871	0.119351	1.054635	0.3064
D(INF(-3))	0.131139	0.110466	1.187144	0.2515
D(GFCF)	0.080249	0.091762	0.874526	0.3940
ECM(-1)	-0.355664	0.0126932	-2.802004	0.0123**
Long Run : Dependent Variable : Export				
FDI	-0.131998	0.194988	-0.676957	0.5075
GDP	0.001127	0.000085	13.248680	0.0000*
INF	-2.046832	0.581920	-3.517380	0.0026*
GFCF	-0.050647	0.237566	-0.213191	0.8337
C	6.265260	9.804693	0.639006	0.5313
R ² = 0.9967; Adjusted R ² =0.9941; S.E. of regression= 1.358910; S.S.R= 31.39282; F-statistic=394.9722;Prob (F-statistic)= 0.0000; DW=1.70				

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

ملاحظة: *معنوي عند مستوى 1%. **معنوي عند مستوى 5%. ***معنوي عند مستوى 10%.

نلاحظ من الجدول أعلاه مايلي:

أ- تقدير العلاقة طويلة الأجل: نلاحظ من الجزء السفلي من الجدول رقم (V-19) مايلي:

- أن متغير الناتج المحلي الإجمالي الممثل بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد أثر بشكل إيجابي على الصادرات في الأجل الطويل و ذو معنوية إحصائية جد مقبولة 0.0000 عند مستوى 1%، حيث أن زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب1% يؤدي إلى زيادة نمو الصادرات بحوالي 0.0011%.

- أن متغير التضخم قد أثر بشكل سلبي على الصادرات و ذو معنوية إحصائية تبلغ 0.0026 عند مستوى 1%، حيث تؤدي زيادة هذا المتغير ب1% إلى انخفاض في نمو الصادرات ب2.046%.

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل: نلاحظ من الجزء العلوي من الجدول رقم مايلي:

- أن متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم و الاستثمار المحلي غير معنوية أما التأثير فقد كان ما بين السلب و الإيجاب.

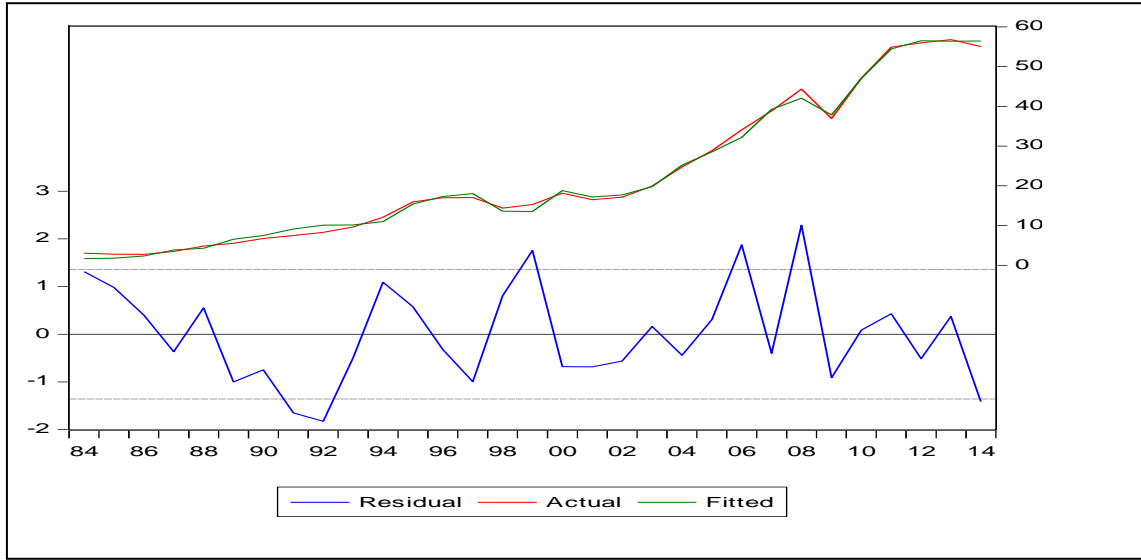
- أن متغير الناتج المحلي الممثل بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد أثر بشكل إيجابي في الأجل القصير و ذو معنوية إحصائية جد مقبولة تبلغ 0.0001 عند مستوى 1%، حيث تؤدي زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 1% إلى زيادة في نمو الصادرات ب 0.001%.

كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالب (-0.3556) و ذو معنوية إحصائية جد مقبولة تبلغ 0.0123 عند مستوى 1%، أي أن حوالي 27.6% من الانحرافات في التوازن في نمو الصادرات في السنة السابقة يتم معالجتها في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن في أربع سنوات تقريبا، و هذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان بطيئا جدا.

كما أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج لها قدرة تفسيرية و تشرح قدرا من المتغير التابع $Adjusted R^2 = 0.9941$.

كما أن تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية كما هو موضح في الجدول أدناه تدعم جودة و صلاحية النموذج و يمكن الاعتماد عليه في تحليل و تفسير النتائج.

الشكل رقم (V-12): القيم الحقيقية، المقدرة و البواقي.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية و القياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة، و تبين من الجدول أدناه أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في بواقي معادلة الإنحدار، و أنها تتوزع توزيعا طبيعيا (معتدلا) و أن تباينها ثابت، حيث أن الإحتمال المقابل لكل اختبار هو أكبر من درجة المعنوية 5%.

الجدول رقم (V-20): نتائج الاختبارات الإحصائية و القياسية

الاختبار	إحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	0.212728	0.8108
	Obs*R-squared	0.855023	0.6521
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	0.957372	0.6195
عدم ثبات التباين Breusch-Godfrey	F-statistic	0.736112	0.7088
	Obs*R-squared	11.16519	0.5970

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

⊖ اختبار استقرارية النموذج

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares).
الشكل رقم (V-13): اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعادة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.5.

يتضح من الشكل أعلاه أن المعاملات المقدرة للنموذج هي مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة، نظرا لوقوع الرسم البياني للاختبارين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود المرحجة عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثالث: التفسير الإقتصادي

من خلال نتائج التقييم القياسي والإحصائي، يتضح أن هناك تداخل فيما يتعلق بتأثير المتغيرات الأربعة على نمو الصادرات في الدول الست محل الدراسة، كما يختلف مدى هذا التأثير بين المتغيرات فيما بين الدول، حيث أن:

- الاستثمار الأجنبي المباشر: كان له تأثير إيجابي على نمو الصادرات في كل من السعودية و مصر و لكنه سلب في ماليزيا، في حين نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في تنمية الصادرات و ذلك في كل من الجزائر، إندونيسيا و سنغافورة.

- النمو الاقتصادي: يعتبر العامل المشترك بين الدول الست في درجة تأثيره الإيجابية على نمو الصادرات، و هي متباينة فيما بين هذه الدول و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- التضخم: لا يوجد له تأثير على نمو الصادرات في مصر في حين نجد أن له تأثير على نمو الصادرات في باقي الدول محل الدراسة، أين نلاحظ وجود تأثير إيجابي في كل من الجزائر و إندونيسيا وهو ما لا يتوافق بتاتا مع النظرية الاقتصادية، في حين نلاحظ وجود تأثير سلبي من قبل هذا المتغير على نمو الصادرات في كل من السعودية، ماليزيا و سنغافورة و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- الاستثمار المحلي: ليس له تأثير على نمو الصادرات في كل من السعودية و سنغافورة، بينما نجد أن هناك تأثير متباين من قبل هذا المتغير على نمو الصادرات، فمثلا نجد أن هناك تأثير سلبي له في الجزائر و إندونيسيا بينما أن هناك تأثير إيجابي لهذا المتغير في مصر و ماليزيا.

و فيمالي تحليل اقتصادي لذلك للدول محل الدراسة مع التركيز على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات:

أ- الجزائر: توصلنا من خلال النتائج المتحصل عليها سابقا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في تنمية الصادرات، و يعزى ذلك إلى تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظرا لانعدام الموارد المالية و الخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان، و اعتبر القطاع المفضل لتوسع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد قرار 1971 و القاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة على رؤوس الأموال الأجنبية، و قد عرفت الفترة (1967-1980) توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة عن طريق عقود ممثلة في نوع مفتاح اليد حوالي 67% خلال المخطط الرباعي الثاني، و قبل عام 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج أو عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سوناطراك، و في أعقاب عام 1994 اعتمدت الجزائر جملة من المزايا و الحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب و هذا في إطار إعادة التوازن الداخلي و الخارجي و العمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة من خلال قانون 1993 المعدل و المتمم بالأمر 03-01 عام 2001. و قد كان العقد الأول من القرن الواحد و العشرون إيجابي للغاية بالنسبة لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر و لكنها اتجهت بشكل أساسي في قطاع المحروقات و بعض القطاعات التي تساهم في التصدير خارج المحروقات كإنتاج الأدوية، الألمنيوم... إلخ، إضافة إلى الاستثمار في ميدان العقارات و الإتصالات مع إدخال تعديلات تلزم منح نسبة 51% للطرف الجزائري في المؤسسات المنتجة.

أما النمو الاقتصادي فقد أثر بشكل إيجابي على نمو الصادرات، حيث تؤدي المحافظة على زيادة النمو الاقتصادي من خلال تحسن كل المتغيرات الاقتصادية الكلية من شأنه أن يؤدي إلى نمو الصادرات وذلك من خلال استغلال كل عوامل الإنتاج بشيء من العقلانية و خاصة إذا كان هذا النمو لا يسهم فيه قطاع المحروقات الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسن صادرات السلع غير النفطية، و هو ما يتوافق مع العديد من الدراسات، خاصة و أن الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد في دخلها ونتاجها المحلي على صادرات الطاقة (البترول و الغاز)، و عليه فالدخل الريعى يجب أن يتوجه إلى تنمية القطاعات الاقتصادية السلعية غير النفطية المساعدة على زيادة الإنتاجية و تنمية صادراتها السلعية جنبا إلى جنب مع الصادرات النفطية.

أما فيما يخص متغير التضخم و حسب النتائج فإنه يؤثر إيجابا على نمو الصادرات و هو مالا يتوافق بتاتا مع النظرية الاقتصادية لأن ارتفاع الأسعار يعتبر من العوامل المثبطة لزيادة الطاقة الإنتاجية، لذلك يتم القيام باستيراد السلع بدلا من إنتاجها محليا و ذلك وفقا لنظرية الأسعار النسبية بين الدول لأن تكلفة إنتاجها في الداخل أكبر من الخارج.

في حين أن الاستثمار المحلي و حسب النتائج المتحصل عليها نلاحظ التأثير السلبي على تنمية الصادرات و هو مالا يتوافق و النظرية الاقتصادية، لأن الاستثمار المحلي في الجزائر يعاني من صعوبات عديدة سواء ما تعلق بالأمور المالية، التقنية أو القانونية.

ب- مصر: تعتبر مصر من الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ولذلك اتخذت العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ مرحلة مهمة في الإصلاح المالي و الاقتصادي، كما أنها كثفت جهودها لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار و عرض المزيد من الفرص الاستثمارية لجذب الاستثمار الأجنبي، حيث قامت الحكومة المصرية بتنفيذ سياسات مختلفة بشكل معمق من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع، و هدفها من وراء ذلك الحصول على رأس المال و التكنولوجيا الحديثة و الخبرة العالية لتسريع عملية التنمية و خاصة قطاع الصادرات.

ولهذا تم استخدام السياسات الاقتصادية الكلية كأداة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بتوفير بيئة استثمارية جاذبة، حيث اتبعت عدة إجراءات أو استراتيجيات تضمنت عدة تدابير ترمي إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يحقق الأهداف التنموية المرسومة، و التي من شأنها أن تمس الاستثمار الأجنبي، و خاصة في إطار ما

يسمى بالخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2002-2007 و التي تعبر عن رؤية لمستقبل التنمية في مصر حتى عام 2022، هي كمايلي¹:

- تعديل أسعار وشرائح الضريبة وتخفيض الحد الأعلى لأسعارها.
- مراجعة الإعفاءات الضريبية لكي تؤدي دورها الحقيقي في جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة.
- تطوير التشريعات والمؤسسات الضريبية مع سد منافذ التهرب الضريبي وتيسير تعامل الممولين مع أجهزة الضرائب.
- تمييز المصدرين الذين يحققون الأهداف التصديرية ويلتزمون بالقواعد الجمركية بالتيسير في الإفراج عن رسائلهم وتبسيط إجراءات السماح المؤقت.
- إعادة تنظيم سوق التأمين بوضع ضوابط استثمار الأموال ومزاولة الشركات الأجنبية لأنشطتها وتنشيط عمليات إعادة التأمين وتدعيم وتقوية عمليات الرقابة على التأمين.
- المحافظة على درجة مناسبة من الاستقرار النقدي بتحديد معدل التوسع النقدي الذي يحقق المواءمة بين هدي النمو وتحجيم التضخم.
- الترويج للاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي المباشر عن طريق توفير دراسات جدوى للفرص والمشروعات الاستثمارية المحتملة.
- مراجعة التشريعات المؤثرة على الاستثمار وإعادة النظر الدائم في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وتوحيد جهات التعامل مع المستثمرين من خلال جهة واحدة.
- كل هذا أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، و الذي كان له تأثير إيجابي على التنمية في مصر، و لكن رغم ذلك لم تصل مصر إلى تحقيق أهدافها التنموية المتعلقة بالصادرات، و يعزى ذلك إلى أن الشركات الأجنبية في مصر تقوم بإستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات وتوجيه الإنتاج لإشباع الطلب المحلي و بالتالي لا توجد إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير.
- ج- السعودية:** عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقا ضعيفا إلى السعودية خلال القرن العشرين، و بدأ نموه يظهر خلال التسعينات فقط، وذلك نتيجة الجهود المتخذة من الحكومة السعودية بهدف تغيير مسار التنمية المنتهج.

¹ - علي عبد الوهاب نجح - الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية و التطبيق - مرجع سبق ذكره، ص 265.

و لذلك قامت بالعديد من خطط التنمية و التي احتوت على الكثير من البنود و القرارات الهادفة أساسا إلى تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي الخاص و العام، و في هذا الصدد تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار SAGIA في 10 أبريل 2000 و التي وكلت لها مهمة تحسين مناخ الاستثمار و إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار¹.

بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي عقدها السعودية سواء كانت إقليمية أو دولية، مثل دخولها كعضو في منظمة التجارة العالمية، مما سهل عملية حركة رؤوس الأموال بين دول الأعضاء. كل هذه الإجراءات ساهمت في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل السعودية، و خاصة تلك التي تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تنمية صادرات السلع الصناعية، التي عرفت خطوات كبيرة نحو النمو خاصة خلال الفترة (1995-2011)، حيث تتميز هذه الفترة باهتمام صانعي القرار بالقطاع الصناعي لتنويع القاعدة الإنتاجية الشيء الذي أدى إلى نمو الصادرات، وتقليل الاستيراد ومن ثم تحقيق فائض كبير في الميزان التجاري.

د- ماليزيا: قامت ماليزيا بتوفير بيئة عمل مناسبة لجذب الاستثمارات إليها من خلال إقامة البنى التحتية وتقديم الحوافز، الأمر الذي أدى بالاستثمار الأجنبي إلى دفع الأداء الاقتصادي وخاصة الصناعي، ولم تتوقف فوائد الاستثمار إلى إقامة صناعات على الأرض فحسب وإنما هذه الاستثمارات تدفع إلى استثمارات أخرى وهو ما يعرف بمضاعف الاستثمار. لذلك عرف الاقتصاد الماليزي نهضة كبيرة خلال الأربعة عقود الماضية، نتيجة التوفيق بين اتجاهين²:

- الاندماج في اقتصاديات العولمة.

- الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني.

كما أنها تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا، و ذلك نتيجة تطوير صناعاتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تعتمد على كثافة رأس المال وتحديدًا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة، و هذا بعد انتقالها³ من مرحلة صناعات إحلال الواردات في مطلع الستينيات إلى مرحلة الصناعات التصديرية في مطلع السبعينيات أين شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الإلكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفير

¹ - الهيئة العامة للاستثمار، التقرير السنوي، المملكة العربية السعودية، 2011.

² - على أحمد درج - التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا- مجلة العلوم المصرفية و التطبيقية، المجلد 23، العدد 3، جامعة بابل، العراق، 2015، ص1361.

³ - الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي www.mida.gov.my.

العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية و إصدار تراخيص منتجات أجنبية و إنشاء مناطق تجاره حرة، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط الإنتاج في ماليزيا، كما سمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلع للتصدير للتملك ملكية تامة دون اشتراط المساهمة المحلية. ثم مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية و ذلك في مطلع الثمانينيات، و أخيرا مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة التي بدأت في بداية التسعينيات إذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات وهي صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير ومهارة عالية، وذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة أسواقها المحلية.

و عليه، فتنمية الصادرات الماليزية كان نتيجة الاعتماد على النمو الاقتصادي الذي وصلت إليه ماليزيا نتيجة الحكم الراشد في عهد رئيس الوزراء الأسبق "مهاتير محمد"، أي بالاعتماد على النمو من الداخل و ليس بالاعتماد على الخارج.

هـ - إندونيسيا: انتهجت إندونيسيا في سبيل تحقيق التنمية على سياسة اقتصادية تركز على التوجه الاقتصادي غير المباشر، حيث قامت الدولة بتوجيه الاقتصاد من خلال مؤسساتها العامة مع إعطاء القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي اهتماما خاصا. وقد تضمنت خطط الحكومة إصلاح جميع القطاعات التي من شأنها تنمية الاقتصاد الإندونيسي، و خاصة قطاع الصادرات.

وقد نجحت إندونيسيا في تنويع إستراتيجياتها التصديرية في جزء كبير منها نتيجة نجحها في اجتذاب مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر أين حققت فوائد جمة نتيجة استمرارها في تنويع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والتي توجهت في أغلبها نحو الصناعات الإستخراجية، ويعود سبب نمو الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انجذاب المستثمرين للنمو السريع نسبيا والإمكانات طويلة الأجل للقاعدة الاستهلاكية الإندونيسية الواسعة، إضافة إلى ضخامة مواردها الطبيعية، ورخص قاعدتها الإنتاجية نسبيا.

كما قامت الحكومة الإندونيسية بوضع رؤية للسياسة التجارية والاستثمارية ضمن النطاق الأوسع لنظام تخطيط التنمية الوطنية، ويشتمل هذا على خطة تنمية بعيدة المدى (2005-2025) التي وضعت أهدافا عريضة للنمو الاقتصادي، وأكدت على ضرورة إيجاد بيئة استثمارية جذابة وزيادة المنافسة¹.

¹ - علي عباس عبد الجليل - التجربة التنموية الإندونيسية خلال الفترة (1997-2013) - مقال منشور على الموقع التالي:

كذلك قامت الحكومة الإندونيسية بوضع تغييرات قانونية ومؤسسية مهمة في نظام الاستثمار الأجنبي الإندونيسي، فقد تم سن قانون جديد للاستثمار الأجنبي في 2007 يمثل تحسنا في القواعد التي كانت من قبل . أما السبب الآخر في نجاح سياسة التصدير الإندونيسية فيمكن أن نعزوه إلى المساعدات التي قدمتها الحكومة إلى المصدرين المحليين، وقد اعتبرت الشركات الإندونيسية التصدير هدفا خاصا بها تختلف حاجاتها فيه من التمويل إلى نظم المعلومات إلى مواصفات المستهلك، فضلا عن قيام كل شركة على حدة بالبحث عن المعلومات الضرورية.

و- سنغافورة: يعتبر الاقتصاد السنغافوري أكثر الاقتصادات نشاطا ليس فقط في دول جنوب شرق آسيا وإنما في العالم كله، حيث اعتمدت سنغافورة على خطط تنمية اقتصادية واجتماعية من أجل نهضة اقتصادها، تمثلت في ثلاثة محاور رئيسية¹: يتمثل المحور الأول في الاعتماد على خطة تسويق وترويج تجارها بشكل يتيح وجود وارداتها وصادراتها بالأسواق بشكل دائم، بينما تمثل المحور الثاني في الاتجاه نحو تأسيس قاعدة من العلاقات التجارية القوية مع مناطق التجارة الحرة وطرق الاستثمار بين الدول المعنية بذلك، في حين تمثل المحور الثالث في تأسيس بنية تحتية تجارية قوية للغاية استغلتها لتعزيز قدرتها التنافسية.

و قد اعتمد سنغافورة في البداية في تنمية صادراتها على سياسة إحلال الواردات نتيجة قلة رأس المال المحلي و ندرة المعرفة الصناعية، لكنها في ذلك الوقت اتبعت إستراتيجية اقتصادية مهمة تقضى بإحلال الواردات وإخضاع 183 سلعة للرسوم الجمركية و 230 سلعة لنظام الحصص، وبدأت سنغافورة بالاعتماد على نفسها من خلال البدء بالصناعات التي لا تحتاج إلى خبرات عالية أو مهارات خاصة كالمنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية. ثم اتجهت إلى سياسة التصنيع من أجل التصدير مع إتباع إستراتيجية النظر إلى الخارج من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، ووضع قوانين و سن تشريعات تهدف إلى وضع معايير للعمالة الصناعية وتقديم تسهيلات لرأس المال الأجنبي، من خلال إنشاء مناطق صناعية، ذات بنية تحتية وبأسعار دعم عالية مع السماح بحرية دخول السلع وإعفاؤها من الرسوم الجمركية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الصادرات الكلية.

¹ - هبة الخنفي و محمد عبد الجواد - سنغافورة ... تسعة أعشار النهضة في التجارة- مقال منشور في جريدة المصري اليوم بتاريخ 2013/06/05 على الموقع التالي:

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/215885>

و ما يمكن استنتاجه من هذا التحليل، أن دول جنوب شرق آسيا قد اتخذت مجموعة من الإجراءات و السياسات على المستوى الوطني تهدف إلى زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية داخل رابطة الآسيان، فالدول محل الدراسة (ماليزيا، إندونيسيا و سنغافورة) عمدت إلى تكييف سياساتها بما يستجيب للتغيرات الدولية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف إلى تحقيق تنمية في الصادرات، وذلك من خلال¹:

- إنشاء بنية أساسية مكمله للاستثمار الخاص بطريقة لم يسبق لها مثيل في بقية الدول النامية؛
- اتباع مزيج من السياسات الضريبية و كل ما يتعلق بالأسعار النسبية للسلع الرأسمالية المتحققة و ذلك عن طريق الحفاظ على رسوم جمركية منخفضة من السلع المستوردة؛
- استعمال الكبح المالي و يعني الحفاظ على معدلات الودائع و الإقراض بأدنى من مستوى السوق كما هو الحال في ماليزيا؛

- إصلاح الجهاز المصرفي و المالي و ذلك بتحرير الحساب الجاري و حساب رأس المال؛
- إضافة إلى ذلك، قامت هذه الدول بتعزيز الشفافية في عملية الحصول على المعلومات الاقتصادية في منطقة الآسيان و تحليل العلاقة بين النفاذ الشفاف إلى المعلومات المتعلقة بالأعمال و التخفيف من الفساد؛
- كما حرصت على تحقيق استقرار في أسعار الصرف لعملائها و تحقيق الاستقرار السياسي و الحفاظ على معدلات تضخم مقبولة بإتباعها سياسات نقدية و مالية منتقاة بدقة بما يخدم اقتصادياتها،
- و لكن رغم هذا فتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول على تنمية الصادرات كان متباينا إلا أنه كان مقبولا من الناحية الاقتصادية.

في حين أن الدول العربية مازالت تراوح مكانها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رغم ما تقوم به من إصلاحات و توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية فيها وخاصة فيما يتعلق بالسلع القابلة للتصدير.

¹ - جون بيج - معجزة بلدان جنوب شرق آسيا، البناء أساس للنمو - مرجع سبق ذكره 1994، ص3.

المطلب الرابع: تحديات تكرار تجربة دول جنوب شرق آسيا الخاصة بتنمية الصادرات بالنسبة للدول العربية

على الرغم من الأهمية الكبيرة و النجاح الكبير المحقق في تنمية الصادرات دول جنوب شرق آسيا محل الدراسة (ماليزيا، سنغافورة و إندونيسيا) و ذلك وفق النموذج الخاص بها، و هو الأمر الذي يغري العديد من الدول النامية و من بينها الدول العربية باتجاه الرغبة القوية في استعارة تنفيذ هذه الإستراتيجية الخاصة بتنمية الصادرات، إلا أنه توجد جملة من التحديات التي تواجه تلك المحاولات و من بينها ما يأتي¹:

- إن الاعتماد على حلقات التصنيع المتعاقبة المستند إلى تدوير الميزة النسبية من البلدان الأقل تقدماً قد يكون صحيحاً في المراحل الأولى من التصنيع و لكنه يصبح أقل صحة مع زيادة درجة النضج، فهذه الدول قد لا تحافظ على سرعة سير العملية التقنية و نمو الإنتاجية التي تتيح له توسيع الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة و الاستثمار المحلي على نحو متزامن و ذلك لأسباب عدة منها:

■ أن المدة بين الابتكار و التقليد بين الاقتصاد القائم و الاقتصادات التابعة قد قصرت بشكل كبير و هذا يعني صعوبة تدوير الميزة النسبية للدول التابعة و ارتقائها بالتالي في الهرم التقني.

■ اعتماد البلدان التابعة على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير من دون تحسين قدراتها التقنية الخاصة بها أدى إلى إيجاد قيوداً إضافية على نمو الاقتصادي، إذ يفترض أن ترتقي هذه الدول بقدراتها التقنية من خلال أنشطة التعليم و التدريب و البحث و التطوير.

■ يعد تمايز الأجور عاملاً رئيسياً في إعادة توطين الصناعات، و لكن ارتفاع الأجور في الاقتصاد المنخفض الأجر نتيجة للإندماج العالمي سيجعله يفقد ميزته النسبية.

- أن كثافة وحدة الضوابط التجارية المتعددة الأطراف و توسع نطاقها كنتيجة لقيام منظمة التجارة العالمية قد قيدت استخدام بعض أدوات السياسة الاقتصادية الإنتقائية التي كان لها دور رئيسي في نجاح صادرات دول جنوب شرق آسيا، فلم يعد ممكناً في ظل التحرير المتزايد في أسواق رأس المال الدولية و تدويل الإنتاج فرض تشريعات و قوانين على الشركات الأجنبية فيما يتعلق بأهداف السياسة الصناعية للبلد المضيف، و هو ما يشير إلى التعارض مع الدور المهم الذي مارسته الحكومات في معظم دول جنوب شرق آسيا، و لاسيما سياساتها

¹ - محمد صالح جسام - أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا وفق نموذج "الإوز الطائر" كوريا الجنوبية دراسة حالة - مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد السابع، العدد 13، العراق، 2015، ص136.

الصناعية في تسريع التحول الهيكلي الاستراتيجي في الاقتصاد من خلال دعم قطاعات معينة حددت على أنها استراتيجية لتملكها ميزة نسبية محتملة مهمة و تتلقى بذلك دعما حكوميا.

- قد تقف اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية كعائق لانسيابية عمل تجارة دول جنوب شرق آسيا في تنمية الصادرات، لاسيما في مجال إعادة الهيكلة، إذ أنه و في ظل نظام اتفاقية التجارة المتعلقة بحماية تلك الحقوق تكون حماية حقوق الإمتياز صارمة و دقيقة جدا مما قد يولد احتكارات تقنية تعرقل نقل التكنولوجيا على المستوى العالمي و هو الأمر الذي سيبطئ من عمليات إعادة توطين الصناعات و يستدعي الدول ذات المستوى الأقل نموا إلى تحمل التكاليف الباهضة لشراء تلك التقنية الجديدة، إذ استفادت الدول الآسيوية من غياب تلك القيود في السابق في الحصول على التقنية المتقدمة بثمان زهيد و من خلال مختلف الأساليب.

خاتمة الفصل:

توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى نتائج متباينة بين الدول محل الدراسة، سواء الدول العربية أو دول جنوب شرق آسيا لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات، و كذلك للمتغيرات التي تم دمجها في النموذج القياسي.

حيث خلصنا إلى التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات في كل من السعودية و مصر و السليبي لماليزيا، و عدم تأثير هذا المتغير لكل من الجزائر و إندونيسيا و سنغافورة. في حين أن متغير النمو الاقتصادي فقد أثر بشكل إيجابي على نمو الصادرات في جميع الدول محل الدراسة. أما متغير التضخم فإنه لا يؤثر على نمو الصادرات في مصر، في حين نجد له تأثير متباين في باقي الدول محل الدراسة، و هو أحيانا لا يتوافق و النظرية الاقتصادية. أما فيما يتعلق بالاستثمار المحلي فأثر بشكل إيجابي في تنمية الصادرات في كل من مصر وماليزيا و بشكل سلب في الجزائر و إندونيسيا، في حين لا أثر له في كل من السعودية و سنغافورة.

تعمل الدول النامية على الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال تقوية وجودها في التجارة الدولية، خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة المتعلقة بهذه الأخيرة كالتحرير السلمي و الخدمي ناهيك عن التحرير المالي و اتساع دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي من خلال الاستثمار الأجنبي الذي تقوم به في مختلف دول العالم، نظرا لتزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا الأخير في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل، أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل و نقل تكنولوجيا الإنتاج، و تحديث الصناعات المحلية و تطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، الشيء الذي أعطى حافزا كبيرا للدول النامية من التوسع في الصادرات تامة الصنع و بالتالي تحسين الأداء التصديري للعديد من الدول مثلما حدث في دول جنوب شرق آسيا و غيرها خلال العقود الأخيرة.

اتجهت أغلب الاستثمارات الأجنبية التي استقبلتها الدول النامية إلى إقامة مشاريع و صناعات هدفها الأساسي التصدير، مما أدى إلى خلق شكل من أشكال التصنيع التابع الذي يصب في مصلحة الشركات متعددة الجنسية أكثر من مصلحة الدول المضيفة لها، و عليه نجد أن سياسة التصنيع الموجه للتصدير في إطار الانفتاح الاقتصادي غير المقيد جاءت بنتائج عكسية على الدول التي انتهجتها، إذ أنه و في حالة إقامة صناعات تصديرية تنهض بها الشركات المحلية فإن مركز هذه الشركات بالمنافسة مع الشركات متعددة الجنسية يكون ضعيف للغاية. ثم إن نجاح هذا النموذج في تنمية الصادرات و خاصة الصناعية منها و الذي لجأت إليه كثير من الدول، لا سيما بعد أن طبقت دول جنوب شرق آسيا، الأمر الذي أثبت أن تحقيق النجاح في هذا السياق التنموي إنما يقوم على محورين هما:

- وضع الصناعة المحلية على قدم المساواة مع الآخرين بإزالة الأعباء الإضافية و القيود البيروقراطية.
- تحفيز الوحدات الإنتاجية و دعمها، بعد قناعة تلك الدول بأن تكلفة الدعم للصناعة هي استثمار مباشر يتجاوز عائده المادي الاجتماعي و السياسي مبلغ الدعم مرات عديدة.

كما يفسر النجاح التصديري الذي حققته دول جنوب شرق آسيا إلى عاملين هما:

- نجاح هذه الدول في توفير بيئة اقتصادية محلية مكنت الشركات من المنافسة في الأسواق الدولية، عن طريق تفادي المغالاة في تحديد قيمة العملة و تقديم التسهيلات و الاستثمارات الكافية، و تمويل تجاري قصير الأجل بفائدة مخفضة للمصدرين.

- قدرة هذه الدول على الجمع بين الإنتاجية المحلية و الخبرات الأجنبية من خلال مشاركة رأس المال الأجنبي على شكل منح تراخيص تكنولوجية أو ترتيبات التعاون.

ومن المسائل المهمة التي ينبغي أن تدركها الدول العربية التي تريد الاقتداء بالنهج التنموي للصادرات في دول جنوب شرق آسيا، أن الأخيرة لا تدعم النظرة الداعية إلى ضرورة الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة، لاسيما وأنهم حققوا نجاحات تصديرية ملموسة، فنجد أن إنتاج و هيكل الصادرات لم يترك للسوق وحده، بل كان نتيجة تدخل الدولة المحكم و المخطط.

1- اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة القياسية و التحليلية التي قمنا بها يمكن إثبات صحة أو نفي الفرضيات التي أدرجناها في بداية هذه البحث، و ذلك كمايلي:

- لقد اعتبرنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر تمويل التنمية في ظل غياب أو انخفاض المدخرات الوطنية، هي **فرضية صحيحة**، لأن ليس له آثار سلبية كثيرة و هذا عكس مصادر التمويل الأخرى كاللجوء إلى الديون الأجنبية مثلا، فضلا عن توفير فرص التشغيل، و نقل الخبرات التسويقية و الإدارية و تكنولوجيا الإنتاج و تحسين جودة المنتجات السلعية و الخدمية و تعميق و توسيع الترابط الإنتاجي، كما أنه يساهم في رفع مستوى الإنتاجية و تحديث الصناعات المحلية و تطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد الوطني.

- إن انفتاح الدول العربية على العالم من خلال انضمامها إلى مختلف التكتلات الاقتصادية الدولية و الإقليمية و عقد اتفاقيات تجارية دولية أدى إلى تنمية و تطوير الصادرات العربية، هي **فرضية غير صحيحة**، لأن ما نلاحظه بصفة عامة على هيكل الصادرات العربية نجد أنه ما زال يعتمد على سلعة وحيدة (72% من إجمالي صادرات الدول العربية تلخص في موارد الطاقة) و نسبة كبيرة قابلة للنضوب في معظم الدول العربية.

- تتسم صادرات الدول العربية بسيطرة السلع الأولية عليها، و هي **فرضية صحيحة**، نتيجة وجود خلل في الهيكل السلعي للدول العربية فبعضها تحتكر بدرجة رئيسية إنتاج النفط و مشتقاته في حين البعض الآخر يقوم على إنتاج السلع الزراعية كالقطن و القمح و دول لها امتياز في قطاع المنسوجات و الملابس، و هذا يشير إلى وجود أحادية في المنتج المصدر، و هذا نتيجة عدم قيام الدول العربية باتخاذ سياسات تعمل على تنويع القاعدة التصديرية.

- عملت دول جنوب شرق آسيا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية لتنمية و تطوير صادراتها ، هي **فرضية صحيحة إلى حد ما** - بالرغم من أن نتائج التقدير القياسي أشارت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الصادرات رغم التأثير الإيجابي في كل من إندونيسيا و سنغافورة- ، حيث قدمت

هذه الدول تسهيلات عديدة و مختلفة لمعظم الشركات متعددة الجنسية من أجل العمل على الرفع من مستوى السلع المصدرة.

- لم تستفد الدول العربية كثيرا من تجربة دول جنوب شرق آسيا من انتهاجها سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تنمية و تطوير الصادرات، هي فرضية صحيحة، حيث لم تستطع توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا ما يؤكد ترتيب الدول العربية المتأخر في مؤشرات المناخ الاستثماري العالمية الأمر الذي أدى إلى عدم تطوير و تنويع القاعدة التصديرية السلعية.

2- نتائج الدراسة:

- بناء على ما تم عرضه في الجانب النظري، التحليلي و القياسي يمكن استخلاص النتائج التالية:
- تتمثل أهم المحددات الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في حجم السوق نموه، الموارد الطبيعية، مستوى البنية التحتية، الانفتاح التجاري و المالي، مدى الاستقرار الداخلي و الخارجي، فضلا عن سياسات الاستثمار و التطور المالي...إلخ.
 - ازدادت تدفقات الاستثمارات الجنبية المباشرة على المستوى العالمي بمعدلات كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية، كما ارتفعت معدلات الزيادة الموجهة منها إلى الدول النامية بمعدل أكبر مقارنة به على المستوى العالمي.
 - لم تتناسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال فترة الدراسة مع ما قدم إليها من مزايا و حوافز و هذا عكس دول جنوب شرق آسيا التي عرفت تدفقات هائلة بفعل توفير المناخ المناسب للاستثمار فيها.
 - توضح البيانات انخفاض الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية على المستوى الداخلي سواء كنسبة من الناتج المحلي أو كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت مقارنة بالنسب المناظرة لها في دول جنوب شرق آسيا.
 - استحوذت الدول العربية الغنية بالموارد الطبيعية و بخاصة البترول على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية.
 - عدم استقرار مناخ الاستثمار بالدول العربية و تفاوته بدرجة كبيرة نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية و السياسية، و هذا عكس دول جنوب شرق آسيا التي تعمل على تدعيم الإجراءات التي من شأنها زيادة تحسين المناخ الاستثمار الذي يجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - يشكل قطاع الطاقة في التجارة الخارجية نسبة مرتفعة لعدد هام من الاقتصاديات العربية على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الإنتاجية العربية، بحيث يتوقف الأداء التجاري و الاقتصادي لها بشكل عام بتقلبات أسعار

الطاقة العالمية، و هذا عكس دول جنوب شرق آسيا التي تتمتع بتنوع كبير في المنتجات التي تشكل تجارتها الخارجية.

- ضيق القاعدة التصنيعية و تخلفها الأمر الذي يبينه التنوع المتواضع للسلع المصنعة في تركيب الصادرات العربية، و هذا يعبر عن وجود خلل مزمن في التركيب الهيكلي للقاعدة الإنتاجية، و هذا عكس دول جنوب شرق آسيا التي تمتلك قاعدة صناعية متينة ليس في الصناعات الثقيلة و لكن حتى التقنية منها كما هو الحال في سنغافورة و ماليزيا الشيء الذي جعل تركيبها صادراتها متنوع.

- تبني دول جنوب شرق آسيا لاستراتيجية التصنيع من أجل التصدير باعتبارها مفتاح النمو الاقتصادي منذ بداية التسعينات.

- استفادة دول جنوب شرق آسيا من نظرية الإوز الطائر في تنمية صادراتها و ذلك من خلال الدور الذي لعبته اليابان في ذلك.

- دول الآسيان تعمل على تنفيذ التعاون في مجال الاستثمار الذي يشتمل على تنسيق البرامج و تعزيز و توعية الأنشطة الاستثمارية، و هذا عكس الدول العربية أين نلاحظ فشل التعاون في جميع المجالات.

- عملت دول الآسيان على استغلال الموارد الأولية عن طريق الأخذ بسياسات تشجيع الصادرات.

- تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل مع مجموعة من المتغيرات الأخرى لقياس أثره على تنمية الصادرات كمتغير تابع و التي تضم الفترة (1980-2014) في الدول محل الدراسة.

- توصلنا إلى عدم استقرار السلاسل عند المستوى في أغلبها إلا أنها استقرت عند الفرق الأول، الأمر الذي دعانا إلى اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

- توضح نتائج القياس في الأجل الطويل أن المتغيرات التي تؤثر معنويًا على نمو الصادرات تختلف من دولة إلى أخرى.

- تشابه نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير إلى حد كبير مع نتائج الأجل الطويل فيما يتعلق بأثر المحددات السالفة الذكر على تنمية الصادرات، في أغلب الدول محل الدراسة.

- سرعة التعديل كانت معنوية في جميع الدول محل الدراسة ومختلفة و هي تتراوح ما بين الأربع سنوات و السنة.

- اجتاز النموذج المقترح كافة الاختبارات في جميع الدول محل الدراسة، مما يدل على ملاءمة النموذج المستخدم و أن نتائجه تتمتع بجودة توفيق مرتفعة ساعدت على تحليل النتائج المتوصل إليها.

3- توصيات الدراسة:

- في نهاية هذه الدراسة نرى أن هناك مجموعة من التوصيات تنبثق من رؤيتنا حول أهم الجوانب التي يجب تسليط الضوء عليها وتقديمها إلى الجهات المعنية قصد دراستها و تفحصها، و التي نوجزها فيما يلي:
- ينبغي على الدول العربية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعمل تطوير القدرات الإنتاجية للمشاريع المحلية، و تشجيع في نقل التجارب التنظيمية و التسويقية و التكنولوجية للشركات المتعددة الجنسية.
 - ينبغي على الدول العربية القيام بتحسين بيئة الاستثمار، منها خفض معدلات البطالة و التضخم و تضيق التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع و تخفيض عجز الموازنة العامة للدول.
 - العمل على إقامة تكتلات اقتصادية و أسواق مشتركة مع الدول المتقدمة من أجل مواجهة تحديات العولمة و الاستفادة من التجارب الناجحة للدول و التكتلات ككتلة رابطة دول جنوب شرق آسيا في تعاملها مع الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المشاركة في عمليات الإنتاج التابعة للشركات متعددة الجنسية و بالشكل الذي يضمن زيادة قدرتها التنافسية و دخولها في أنشطة إنتاجية تقوم على استخدام التكنولوجيا المتطورة و المهارة الإدارية.
 - ضرورة إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية في الدول العربية لكي تستطيع أن تحقق مكاسب اقتصادية من الموارد الاقتصادية قبل نضوبها، و المحافظة عليها و استثمارها في تطوير القطاعات السلعية الأخرى و خاصة الصناعية و الزراعية.
 - ضرورة إحداث تغيير جوهري في هيكل الإنتاج العربي من حيث تركيبه القطاعي و معدلات نمو قطاعاته المختلفة، هذا الأمر من شأنه أن يجعل الصادرات غير النفطية تحتل حصة كبيرة من إجمالي الصادرات العربية.
 - ضرورة الإهتمام بصناعات التصدير و تحديث الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج.
 - العمل على تدعيم سياسة تنشيط الصادرات العربية باعتبارها محفزا للنمو الاقتصادي كونها تعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد و الاستفادة من وفورات الحجم الكبير.
 - مواصلة العمل على تنفيذ الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدول العربية و تفعيلها بما يضمن تحقيق الفائدة المتوخاة منها في تنشيط الصادرات العربية، و ذلك من خلال تشخيص و تحديد العقبات و التحديات التي تواجه الصادرات العربية في الأسواق الدولية، و اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها بشكل فوري.

- نشر الثقافة التصديرية و زيادة القدرة التنافسية الخاصة بالمصدرين العرب و إعدادهم للتعامل مع الأسواق العالمية و النظام التجاري العالمي الجديد.
- تقوية دور منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى في مجال تنمية الصادرات العربية.
- الارتقاء بمستوى العلاقات العربية مع المنظمات الدولية و الإقليمية في مجال التجارة الخارجية.
- إنشاء مجلس أعلى للصادرات العربية على مستوى جامعة الدول العربية من أجل تقديم الدفع اللازم لترقية و تنمية الصادرات العربية.
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية الأخرى لبناء إستراتيجية تمكن من زيادة المنتجات المصدرة غير النفطية والعمل على تسهيل إجراءات التصدير.
- التأهيل لدخول التجارة الالكترونية خاصة مع ظهور العولمة و تحرير المبادلات التجارية و الثورة الحادثة في مجال الاتصالات.
- ضرورة تبني سياسة توسيع قاعدة القطاعات التصديرية بدلا من التركيز على تصدير النفط الخام في صورته الأولية، و العمل على توسيع القطاع الصناعي و القطاعات الخدمية، و الاهتمام في نفس الوقت بعنصري التدريب و التأهيل في هذه القطاعات.
- التوسع في عقد الاتفاقيات و توقيع العقود التصديرية طويلة الأجل بين الدول العربية و العالم الخارجي.

4- آفاق الدراسة:

- إن دراستنا هاته ليست سوى محاولة بسيطة منا لتحديد أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات من خلال سرد بعض الآراء و الأفكار المبنية على أسس نظرية ذات أصول فكرية، و رغم هذا فهي تحتمل الصواب كما تحتمل الخطأ، لذا لا يتوقف الموضوع عند هذا الحد، باعتبار أن هناك جوانب أخرى لم نتناولها في الدراسة، و التي يمكن أن تكون مواضيع لاحقة لأبحاث مستقبلية، و لهذا نقترح مجموعة من المواضيع للباحثين الراغبين في معالجة مواضيع ذات صلة بهذا الموضوع، و هي:
- دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية للدول العربية.
 - محددات تنمية الصادرات العربية - دراسة تحليلية.
 - دراسة قياسية لأثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.
 - مؤشرات الحوكمة الدولية و مستقبل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة قياسية لعينة من الدول العربية.

1 - باللغة العربية:

أ- الكتب:

- أحمد سيدي مصطفى - التسويق العالمي (بناء القدرة التنافسية للتصدير) - شركة ناس للطباعة، مصر، 2001.
- الأشقر أحمد - الاقتصاد الكلي - دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- بلعوز بن علي - النظريات و السياسات النقدية - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- جيل برتان، ترجمة علي مقلد - الاستثمار الدولي - منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982.
- حسين عبد المطلب الأسرج - إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر - جامعة الزقازيق، مصر، بدون سنة نشر.
- رضا عبد السلام - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر - المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.
- عادل أحمد حشيش و آخرون - أساسيات الاقتصاد الدولي - دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.
- عادل المهدي - التسويق الدولي في ظل عولمة الأسواق - الدار المصرية اللبنانية، مصر، بدون سنة نشر.
- عادل المهدي - عولمة النظام الإقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية - الدار المصرية اللبنانية، مصر، الطبعة الثانية، 2004.
- عبد السلام أبو قحف - نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية - مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- عبد السلام أبو قحف - اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي - الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- عبد المطلب عبد الحميد - الجات و آليات منظمة التجارة العالمية: من أورغواي لسياتل و حتى الدوحة - الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد - النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر - مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
- علي أحمد عتيقة - الطاقة و التنمية في الوطن العربي - دراسات في التنمية العربية، الواقع و الأفاق، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، لبنان، 1998.
- علي عبد الوهاب نجا - الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية و التطبيق - الدار الجامعية، مصر، 2015.
- علي لطفي - الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.
- عمر صقر - العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة - الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- عميروش محمد شلغوم - دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012.
- غضبان مبروك - المجتمع الدولي: الأحوال و التطور و الأشخاص - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- فريد النجار - التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية - الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- محمد صالح القريشي - المالية الدولية - الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

- محمود حامد محمود عبد الرزاق - تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و عم التنمية الصناعية- مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر، 2006.
- معتصم رشيد سليمان - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: التقدم في التطبيق - إدارة الدراسات و البحوث الاقتصادية، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية.
- ناصر دادي عدون - اقتصاد المؤسسة- دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- نشأت علي عبد العال - الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي- دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
- نعيمة فوزي، غراس عبد الحكيم - التجارة الدولية : دروس في قانون الأعمال الدولي - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- هـ- المجلات والدوريات العلمية:**
- أحمد الكواز - النظام الجديد للتجارة العالمية - مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 81، مارس 2009.
- أحمد جاسم محمد المطوري- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الإيراني في ظل العولمة للسنوات (1993-2007)- مجلة دراسات إيرانية، العدد 10-11.
- أحمد زكريا صيام - آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الثالث، 2004.
- بهاء أنور حبشي - تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر- مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 4، العدد 11، العراق، 2008.
- جون بيج - معجزة بلدان جنوب شرق آسيا، البناء أساس للنمو- مجلة التمويل و التنمية، المجلد 31، العدد1، 1994.
- حسان خضر - الاستثمار الأجنبي المباشر، تعريف و قضايا- مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004.
- حسين عبد المطلب الأسرج - وضع مصر في تدفقات الاستثمار العالمية :عرض لأهم ما جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2004- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر.
- خالفي علي، رميدي عبد الوهاب - رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2007.
- زايري بلقاسم و دربال عبد القادر- تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر - مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الأول، جامعة سطيف، الجزائر، 2002.
- سعد محمود الكواز ، عمر غازي العبادي - مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة لعينة من الدول العربية- كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007.
- سميرة براهيمية رجب - دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصادات النامية: استراتيجيات تنمية و آفاق مستقبلية: حالة البلدان المغاربية و بلدان جنوب شرق آسيا- مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70 / شتاء- ربيع.
- شعباني إسماعيل - محتوى الشراكة الأورو- عربية - مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، العدد الأول، الجزائر، 2002.

- شيرين عادل نصير - محددات البطالة في مصر خلال الفترة (1983-2013) دراسة تحليلية قياسية- مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، ربيع-صيف 2016.
- عبد المنعم طلعت - ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد- مجلة السياسة الدولية، عدد 129، يوليو / تموز 1997.
- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل- أفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد الثاني، 2003.
- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان - تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)- مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9، العدد 34، 2013.
- كبير سمية - أداء التجارة الخارجية العربية و البينية (2000-2004)- مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 05، 2006.
- محمد داواس - إفريقيا تواجه تحديات العولمة- مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 4، ديسمبر 2001.
- محمد صالح حسام - أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا وفق نموذج "الإوز الطائر" كوريا الجنوبية دراسة حالة- مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد اليابع، العدد 13، العراق، 2015.
- محمود، أحمد إبراهيم .- التحولات الإستراتيجية و إشكاليات الصراع و الأمن في جنوب شرق آسيا، السياسية الدولية- العدد 118، تشرين أول / أكتوبر 1994.
- مصطفى بابكر - الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات - مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد
- مصطفى بابكر - تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر- مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد
- موالدي سليم - اتفاقيات التكامل الإقليمي و تحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان"- مجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 3، 2012.
- مهدي سهر الجبوري و مناضل عباس الجوارى - تجربة جنوب شرق آسيا و محاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي- مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الرابع، العدد الرابع، العراق، 2006.
- ميلان براهيميات و يوري دادوش - أوجه التفاوت في التكامل العالمي- مجلة التمويل و التنمية، المجلد 33، العدد 3، سبتمبر 1996.
- و صاف سعيدي- تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر- مجلة الباحث، العدد الأول، الجزائر، 2002.
- وليد عبد مولاه - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية - سلسلة خبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 42، 2011.

ج- التقارير:

- الأونكتاد - التكامل الإقليمي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية و الانتقالية- جنيف، سويسرا، 28-30 يناير 2013.
- الأونكتاد، نشرة صحفية، جنيف، سويسرا، 24 جوان 2015.
- الأونكتاد، التقرير الاقتصادي العالمي لعام 2015.
- الأسكوا - منطقة التجارة العربية الكبرى، إلى أين نحن ذاهبون- الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.
- الأمم المتحدة- تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2005.
- البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات - الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية- سلسلة الخلاصات المركزة، الكويت، 1999.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات - مناخ الاستثمار في الدول العربية- العدد 177- أبريل 2002.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات - ضمان الاستثمار- العدد الفصلي 04، السنة 25، الكويت، ديسمبر 2007.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات 2014.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015.
- صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- الكويت، 2015.
- صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الأسعار العالمية.
- قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (الأونكتاد) تقرير الاستثمار العالمي 2011.
- ليلي جاد و آخرون- دراسة تدويل الشركات المصرية- مجلس الوزراء، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، مصر، فبراير 2006.

د- الأطروحات و الرسائل:

- بوالعام سميرة - أثر تطورات الصادرات على التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
- بوكساني رشيد - معوقات أسواق الأوراق المالية العربية و سبل تفعيلها- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- دحماني محمد أدريوش - إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
- دليلة طالب - الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية للفترة (1980-2013)- رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- سرناي ماريما - الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التحديات و العراقيل- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية غير منشورة ، كلية العلوم السياسية و الإعلامية ، جامعة الجزائر، 2002/2001.

- سعيدي يحي - تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.
- عبد الرحمان تومي - آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات - رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي) غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- علي محمد بوغمر المزروعى - دور الاستثمارات الأجنبية و أثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي مع الإشارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة- رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000.
- فارس فضيل - الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر.
- فارس فضيل - أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية- أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.
- محمد بن حوحو - دور إستراتيجية التسويق في اقتحام الأسواق الدولية - مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة.
- مصطفى بن ساحة - أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010.
- مولاي عبد القادر- التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية - مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008.
- و صاف سعيدي - أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز و العوائق - أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

هـ- الملتقيات و المؤتمرات و الأوراق البحثية:

- تشام فاروق - الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العلوم التجارية، جامعة السانية وهران، الجزائر.
- جاد عماد - اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا - بحث مقدم إلى مؤتمر أثر التحولات العالمية على آسيا .- القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، 17-18 ديسمبر / كانون أول 1996.
- جون هاورد - حرية التجارة و التنمية الاقتصادية-
- حسين عبد المطلب الأسرج- إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر- جامعة الزقازيق، مصر.
- خالد علي أحمد كاجيجي، محمد مسعود خليفة الثعلب - الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب و الطرد- ورقة بحث ضمن مؤتمر الاستثمار و التمويل (الاستثمار الأجنبي المباشر)- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.
- رمزي زكي - مشكلة الصادرات الصناعية لدول الخليج العربي: التحديات الراهنة و الوجبات الممكنة و الواجبات الملحة - ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر الصناعيين في دول الخليج العربي، التسويق و المنافسة، الدوحة، قطر.

- زايري بلقاسم و زيدان محمد- الحكم الراشد و نوعية المؤسسات، هل هي المحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي- الملتقى العلمي الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، 23/22 أكتوبر 2007.
- زرقين عبود و جباري شوقي - مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر و المستقبل- مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول " التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: الواقع و التحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، أيام 16 و 17 ديسمبر 2008.
- شعيب شنوف - الاستثمار الأجنبي ... هل يدعم اقتصاديات الدول النامية أم يضعفها؟- الملتقى العلمي الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، 23/22 أكتوبر 2007.
- عبد السلام نوير - العولمة والسياسات الاجتماعية في إفريقيا - المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية (إفريقيا والعولمة)، جامعة القاهرة، مصر 12-14 فبراير 2002.
- عدنان كريمة - ضعف أداء الاقتصادات العربية يفقدها جاذبيتها للاستثمارات- صحيفة مكة أون لاين، 07 نوفمبر 2014.
- طارق نوير- تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر- ورقة بحث ضمن مؤتمر الاستثمار و التمويل (الاستثمار الأجنبي المباشر)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.
- مجدي الشوربجي - العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان- الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر .

2- باللغة الأجنبية:

a- LIVRES :

- Charles Albert mi chalet - la séduction des nations ou comment attirer les investissements - Edition Economica, paris, France, 1999.
- Claude daniel et autre - Dictionnaire d'économie et des services sociales -1990.
- Claude de nehme - Stratégies commerciales et techniques internationales - Edition Organisation, paris, France, 1992.
- Dinis Petigreu et Normand Tuvgeou - Marketing mc : grox- canada , 1990.
- Frédéric- teulon,"la nouvelle économie mondial", édition: PVF, 4^{ème} édition , paris France.
- Jeans Luis muccheilli - principes d'économie internationale, diffusion - Editions: economica ,paris, 1989.
- Jean Luis Mucchielli - relations économiques internationales - Edition Hachette , 2em.ed. Paris, France, 1994.
- Jean Luis Mucchielli," multinationales et investissements croisés", Edition Economica, Paris, France.

- Wilson N. et cacho J.- Relation entre l'investissement direct étranger, les échanges et la politique commerciale- document de travail de l'OCDE sur la politique commerciale, n50, édition OCDE, 2007.

b- REVUES :

- Ahmadi R. & Ghanbarzadeh M.- Foreign Direct Investment, Exports and Economics Growth : Evidence from Mena Region- ; Middle-East Journal of Scientific Research, Vol.10, No. 2, 2011, pages 174-182.<http://idosi.org/mejsr/>.
- Alguacil M. T., Cuadros A. & Orts V. – Foreign Direct Investment, Exports and domestic performance in Mexico : a causality analysis- Economics Letters, Vol. 77, 2002 ; pages 371 ;376. <http://www.sciencedirect.com/>.
- Baldwin, Richard E. – Managing the Noodle Bowl: The Fragility of East Asian Regionalism- The Singapore Economic Review, 2008.
- Christine Lim and Michael McAleer – Cointegration Analysis of Quarterly Tourism Demand by Hong Kong and Singapore for Australia- Applied Economics, vol. 33, no. 12 (2001).
- Cuadros A., Vicente O. & Maite A.,- Openness and Growth : Re-Examining Foreign Direct Investment, Trade and Output Linkages in Latin America- The Journal of Development Studies, Vol.40, No. 4, 2006. <http://www.tandfonline.com/>.
- Demirhan E. & Masca M.- Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Developing Countries : A Cross-Sectional Analysis- Prague Economic papers , Issue 4, 2008, pages 356 ;369. <http://econpapers.repec.org/>.
- Dunning J. H., - Location and the multinational enterprise : A neglected factor- Journal of International Business Studies, No. 40, 2009, pages 5 ;19. <http://www.palgrave-journals.com/>.
- Durairj K. – Foreign Direct Investment, Export and Economics growth in India : An Application of (ARDL) Model- Asian-African Journal of Economics, Vol. 10, No. 2, 2010, pages 245-259. <http://papers.ssrn.com/>.
- Eric jasmin, nouvelle economie et FMNs, leparadigme electique, Ceim. Montreal, Avril 2003.
- Jean Luis Mucchielli, determinant de délocalisation et firmes multinationales, in : revue économique, n4, 1992.

- Klasra M. A.- Foreign Direct Investment, Trade openness and economic growth in Pakistan and Turkey : an investigation using bounds test- Quality & Quantity, Vol. 45, No.1, 2001, pages 223-231. <http://www.springerlink.com/>.
- Kiran B., - Causal Links between Foreign Direct Investment and Trade in Turkey- International Journal of Economics and Finance vol.3, no 2, 2011, pages 150 ;151. www.cesenet.org/ijef.
- Meerza S. I. A. – Causal links between trade, foreign direct investment and economic growth for Bangladesh- SIA Meerza- SDSU Working Papers, 2012.<http://ftp.repec.org/>.
- Mehrara M. Haghnejad A. Dehnavi J. & Meybodi F. J.- Dynamic Causal Relationships among GDP, Exports, and Foreign Direct Investment in the Developing Countries- International Letters of Social and Humanistic Science, 2014. Online at <http://papers.ssrn.com/>.
- Muhammed AFZAL et al – Openness, Inflation and Growth relationships in Pakistan an application of ARDL Bounds Testing Approach – Pakistan Economic and Social Review, Vol. 51, N.01, Summer 2013.
- N.Hood and S.Young – The economics of multinational enterprise – Essex, U.K., Longman Group Ltd,1981.
- Piyaphan Changwatchai, The Determinants of FDI inflows by industry to ASEAN, Dissertation doctor of Philosophy , Department of Economics, The University of Utah, August 2010.
- Robock S.H. & K. Simmonds-International business and multinational enterprise- IllionsRichrd, Irwin..
- Shawa M. J. & Shen Y. – Causality Relationship between Foreign Direct Investment, GDP Growth and Export for Tanzania- International Journal of Economics and Finance, Vol.5, No. 9, 2013, pages 13-19. <http://web.a.ebscohost.com>
- Temiz D. & Gokmen A. – Foreign Direct Investment and Export in Turkey : The Period of (1991-2008), Paper presented at EconAnadolu 2009, Anadolu International Conference in Economics, Ju. 17/19,2009 Eskisehir, Turkey.www.econ.anadolu.edu.tr/.

c- THESES :

- Ibrahim ngouhouo, **Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques**, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26mars 20
- Ramdane DJOUDAD- Analyse de l'investissement internationale : évolution réelle, explications théoriques et approches économétriques, le cas de la Communauté Economique Européenne, Thèse doctorat, Université de Montréal, décembre 1985.

d- RAPPORTS :

- ASEAN Community in Figueres, 2015.
- ASEAN Statistical Yearbook, 2015.
- ASEAN Trade Statistical Database, 2015.
- Cnuced, Sociétés transnationales, industries extractives et développement, Nations Unie, New York and Geneva, 2007.
- Global Trade Atlas (GTA) COMTRADE-ONU.
- UNCTAD, world investment report 1998.
- UNCTAD, World Investment Report 2008.
- UNCTAD, World Investment Report 2011.
- UNCTAD, World Investment Report, 2016.
- Sergiol.Schmukler and Pablo Zoido- Sobaton , "Financial Globalization: Opportunities and Challenges for Developing Countries", World Bank, Washington D.C.,2001.
- Sfi société financière internationale et fias, " investissement direct étranger ", washington, 1997, N° 5.
- Yeyati, Ernesto Stein and Christian Daude – Regional Integration and the Location of FDI- Inter-American Development Bank Working, 2003.

3- المواقع الإلكترونية:

- إتحاد المصارف العربية – البطالة في العالم العربي - مقال منشور على الموقع:
<http://www.uabonline.org/ar/research/economic>

المراجع

- حسين عبد المطلب الأسرج- التدفقات المالية إلى مصر في ظل العولمة المالية- متاح في: .econowpa.wust1.edu/eprints/fin/papers/0409/0410002 pdf .pp 4-10
- عبد الرحيم تيشوري - الصادرات التنافسية محور الإصلاح الاقتصادي - مقال منشور على موقع المجلة الاقتصادية السورية التالي: <http://doc.abhatoo.net.ma/spip.php?article1025>
- موقع المنظمة على الشبكة العنكبوتية: [http:// www.wto.org](http://www.wto.org)
- موقع البنك الإسلامي للتنمية على الشبكة العنكبوتية: [http:// www.isdb.org](http://www.isdb.org)
- www.aljazeera.net
- بدون كاتب - بعد صمودها خلال الأزمة المالية العالمية اقتصادات جنوب شرق آسيا تستعيد بريقها القديم - مقال منشور في جريدة الحياة تاريخ النشر الثلاثاء 10 أوت 2010.
- وزارة التجارة و الصناعة - إستراتيجية تنمية الصناعة - جمهورية مصر العربية، 2009 على الموقع التالي: www.moft.gov.eg

الملاحق

الملحق رقم (I) : الصادرات في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980 - 2014).
الوحدة : مليون دولار

البلد السنوات	الجزائر	مصر	السعودية	ماليزيا	إندونيسيا	سنغافورة
1980	14128.158	6246.28	106765.27	14097.71	22088.39091	24285.37
1981	14590.739	6535.71	119443.42	13086.57	23797	28273.93
1982	14037.27	6818.14	78767.92	13649.08	20251	29143.54
1983	13421.493	6826	50015.1	15655.36	19235	29728.57
1984	13390.691	6853.85	41656.63	18453.36	21324	30243.96
1985	13565.545	6859.14	31039.73	17185.02	19371	27874.46
1986	8613.844	5990.29	22772.31	15636.65	15240	27544.55
1987	9593.911	6742	25680	20149.35	18271	34890.64
1988	8090.599	7177.28	26634.67	23358.97	20878	48266.01
1989	10029.626	7321.73	30853.37	27646.13	24849	55358.21
1990	13461.713	9895	47381.37	32664.76	29295	67489.4
1991	12723.092	10947	50629.3	38086.34	32457	75156.2
1992	12130	11386	53681.87	44811.84	37187	82765.4
1993	11010	11440	45617.37	52649.57	40566	96455.2
1994	9580	12114	45899.43	66217.27	45020	120963
1995	10940	13260	53449.57	83368.8	52923	159487.3
1996	13970	14050	63416.23	92120.6	56787	170004.3
1997	14890	14905.2	64902.43	93265.6	63239	170480.9
1998	10880	12544	43493.3	83399.5	54850	143826.4
1999	13040	14730.2	56061.43	96016.9	55840.58	153117.8
2000	22560	16864	82259.43	112369.7	70621.54	181353.718
2001	20000	16067.2	72980.55	102435.5	62865.05	165122.76
2002	20010	16437.9	77641.23	108260.8	65828.1	171482.576
2003	26040	20060.3	98956.9	118576.5	69402.09	199340.024
2004	34089.6412	26516.2	131849.73	143928.1	82812.5	247513.711
2005	48841	30715.8	192121.9	161383.7	99921.8	288253.175
2006	57304	36680.1	225506.5	182597.4	115048	340771.733
2007	63424	44398	249298.2	205682.1	130501.4	388448.807
2008	82080	54760.9	322850.62	230054.2	154852.5	443180.042
2009	48140.069	44609.1	202056.35	186424.205	133155.5	369190
2010	60678.876	48831.2	261831.5	231314.817	174765.8	471089
2011	76506.989	47053	376223.7	264777.426	221690.338	548639
2012	75373.301	48601.3	399419.9	260011.48	211113.208	559692
2013	68241.8158	47316.768	388725.1	255663.25	205204.1177	567644
2014	66534	48989	366053	273623	199824	550202

Source : UNCTAD Statistics.

الملاحق

الملحق رقم (II): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980 – 2014). الوحدة: نسبة مئوية.

البلد السنوات	الجزائر	مصر	السعودية	ماليزيا	إندونيسيا	سنغافورة
1980	0.82339533	2.39295451	-1.1358132	3.8137157	0.15552239	10.3902185
1981	0.02978051	3.21537456	-1.94012342	5.05783136	0.24956064	11.7131589
1982	-0.11849733	1.14710549	3.52600408	5.21256193	0.36026129	9.96246501
1983	0.0008558	1.74145632	7.26210841	4.15374344	0.26162678	6.37911719
1984	0.00149478	2.37948595	3.82739188	2.34942398	0.36346799	6.59645601
1985	0.00068658	3.39459887	4.0542268	2.22663102	0.32268525	5.46938344
1986	0.00834668	3.39303138	0.47298648	1.76268909	0.50704852	9.2102788
1987	0.005561	2.33957694	1.11075732	1.31341653	0.68327261	13.5718967
1988	0.0220316	3.39566965	-1.3691832	2.03963624	0.72206426	14.4246037
1989	0.02173526	3.15316754	-0.37164581	4.293264	1.02976494	9.48801072
1990	0.00053979	1.70181522	-0.68523471	5.29812339	1.27077228	15.420266
1991	0.02545902	0.68432836	1.59390611	8.13638985	1.38798883	10.7469034
1992	0.06249571	1.09661733	0.12182502	8.76053254	1.26830065	4.22640671
1993	0	1.05842526	-0.05790971	7.48289711	1.19225193	7.72750443
1994	0	2.42013257	1.03457094	5.82964408	2.15007984	11.5890771
1995	0	0.99402843	0.26006169	4.71026657	2.72419789	13.1246631
1996	0.57518405	0.940415	-1.3159464	5.03536278	2.16779685	10.0433127
1997	0.53966695	1.13537589	-0.71474853	5.13624116	-0.2522905	13.7301904
1998	1.25882622	1.26843702	1.84216958	2.99774027	-1.3325734	8.53350684
1999	0.5994995	1.17439282	2.938454	4.92143394	-2.75743993	19.2134274
2000	0.51122238	1.23699721	-0.48393857	4.03842862	-1.85568619	16.189772
2001	2.03326577	0.52226724	-0.9982212	0.59702932	0.07415164	19.0475942
2002	1.8763118	0.73636308	0.01073152	3.16613258	-0.25425632	6.69694377
2003	0.93994288	0.2862845	-0.32571171	2.92094209	0.73824398	17.578534
2004	1.03352054	1.58957075	-0.27333691	3.50786522	2.91611484	21.3596832
2005	1.12017427	5.99381896	-0.12920973	2.73439313	1.34794265	14.1976599
2006	1.57313714	9.34352717	3.68591735	4.72720241	1.60301057	24.9828046
2007	1.24964656	8.87353792	4.86006641	4.68688805	1.82632902	26.5212068
2008	1.54303881	5.83141262	5.849973	3.2807913	0.90391941	6.34706687
2009	2.00197501	3.5514423	7.59063233	0.05669228	2.02517914	12.3805464
2010	1.42696365	2.91728671	8.49635235	4.26859028	2.30298429	23.2955965
2011	1.28553462	-0.20453229	5.5489883	5.07443252	2.30978033	17.5601407
2012	0.71773317	1.01236343	2.43586521	2.82905938	2.55135633	19.7566964
2013	0.80672569	1.46574664	1.65982399	3.49430496	2.8210103	22.0011391
2014	0.70260364	1.58647313	1.19095362	3.14120255	2.3266597	22.3590047

Source : UNCTAD Statistics.

الملاحق

الملحق رقم (III): حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014). الوحدة: دولار

البلد	الجزائر	مصر	السعودية	ماليزيا	إندونيسيا	سنغافورة	السنوات
1980	2189.77577	528.308444	16598.7204	1770.16737	491.437775	4926.95802	
1981	2223.69701	526.367289	17456.9398	1763.35635	566.425288	5595.23993	
1982	2197.1105	561.107742	13624.7763	1843.03951	583.526168	6075.59532	
1983	2298.88391	601.133092	10798.2779	2033.0165	512.845204	6629.94254	
1984	2452.66418	637.575683	9438.53701	2213.70175	525.229137	7223.39829	
1985	2567.49556	702.590367	7776.03758	1979.16063	516.867809	6995.1013	
1986	2740.65425	707.025508	6204.22321	1709.7128	474.780939	6793.54494	
1987	2790.47485	776.403159	5852.60137	1926.64385	442.148121	7531.2502	
1988	2402.82553	653.602232	5791.39491	2050.44847	481.712753	8902.41234	
1989	2202.55818	720.410057	6030.26879	2193.95873	529.931637	10380.2803	
1990	2394.42066	764.760681	7137.39202	2417.43693	585.001031	11864.2802	
1991	1721.58207	640.850514	7775.70154	2626.57498	631.704685	14505.0204	
1992	1766.06592	710.362407	7834.23621	3080.86862	681.857354	16144.0082	
1993	1797.5418	774.910867	7386.66821	3395.52595	827.809564	18302.4304	
1994	1499.98409	846.998074	7310.95035	3685.93514	912.097681	21578.4605	
1995	1444.90794	963.557313	7555.96533	4280.01657	1026.27051	24936.8308	
1996	1596.00686	1063.43342	8159.98067	4743.68849	1137.26569	26263.0163	
1997	1611.96195	1211.29031	8328.97098	4585.69103	1063.56867	26386.4574	
1998	1588.42134	1286.79351	7180.15044	3227.80842	463.883001	21824.0356	
1999	1580.95636	1351.61401	7728.67639	3456.5004	671.005628	21795.697	
2000	1757.01791	1461.01826	8808.87537	4004.55719	780.092078	23792.6071	
2001	1732.95853	1402.75985	8315.7393	3878.77141	748.184747	21577.0782	
2002	1774.29204	1238.92656	8317.90857	4132.66774	900.130805	22016.8328	
2003	2094.89331	1147.78171	9186.31039	4431.23946	1065.65657	23573.628	
2004	2600.00652	1071.32334	10756.0162	4924.58585	1150.34926	27405.2714	
2005	3102.03736	1196.73331	13273.6535	5564.17323	1263.48144	29869.854	
2006	3467.54474	1409.17788	14826.9167	6194.67191	1590.1779	33579.8595	
2007	3939.55992	1681.31448	15947.4058	7240.68197	1860.62263	39223.5819	
2008	4912.25193	2061.61277	19436.8572	8486.59933	2167.85765	39721.0482	
2009	3875.8221	2349.28686	15655.0834	7312.00831	2262.7208	38577.5582	
2010	4473.48644	2668.03599	18753.9812	9069.03072	3125.21995	46569.6795	
2011	5447.40399	2816.66694	23256.0956	10427.7561	3647.62664	53093.6701	
2012	5583.61615	3226.13138	24883.1897	10834.6591	3700.52352	54451.2103	
2013	5492.1158	3264.45006	24646.0209	10971.4156	3631.67269	55617.6125	
2014	5496.00021	3365.70742	24406.4765	11305.9001	3499.58873	56007.2882	

Source : World Development Indicators.

الملاحق

الملحق رقم (IV): التضخم في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980 - 2014). الوحدة : نسبة مئوية.

البلد	الجزائر	مصر	السعودية	ماليزيا	إندونيسيا	سنغافورة
1980	9.517815	20.81928	2.772266	6.674908	29.1454998	10.912692
1981	14.65483	10.31724	1.020973	9.699977	10.1507147	10.567749
1982	6.542507	14.82304	0.191479	5.818899	7.9505039	6.302033
1983	5.967163	16.07985	-1.55903	3.704254	18.6127004	3.582149
1984	8.116418	17.03637	-3.0588	3.897282	10.4218297	4.98669
1985	10.48223	12.10677	-3.20333	0.346468	6.19136369	2.865905
1986	12.37159	23.86441	-1.54712	0.73698	2.25377148	1
1987	7.441417	19.69352	0.907544	0.876616	16.0038157	2.909069
1988	5.911542	17.66342	0.95774	1.960129	7.62910933	3.908912
1989	9.304284	21.26183	2.070395	2.813238	9.48502964	4.731221
1990	16.65254	16.7564	4.945885	2.617778	9.0939497	5.846475
1991	25.88638	19.81836	-0.07701	4.358302	8.76703889	5.811441
1992	31.66965	13.57127	1.055788	4.767271	7.28885626	4.648805
1993	20.54034	12.08978	0.56433	3.560964	19.1525783	4.675061
1994	29.04768	8.154178	4.868436	3.700542	7.7765728	5.485841
1995	29.77955	15.72533	1.222071	3.45059	9.88204513	4.106294
1996	18.67911	7.202798	0.057151	3.488566	8.67650976	3.768913
1997	5.73352	4.535872	-0.37127	2.662502	12.5713763	4.389347
1998	4.950164	3.961698	-1.33375	5.270331	75.2711688	2.11823
1999	2.645524	3.079523	-1.125	2.744582	14.161196	2.402436
2000	0.339167	2.683811	-1.12094	1.534742	20.4474569	3.747363
2001	4.22597	2.269771	0.247186	1.416757	14.2957154	3.382952
2002	1.418286	2.737219	0.612193	1.807875	5.89605169	1.99406
2003	2.580341	4.507758	0.515502	0.992829	5.48742914	2.893654
2004	3.565828	11.27066	0.479236	1.518549	8.55072703	4.048483
2005	1.6398	4.869397	2.209019	2.960849	14.3317871	2.852491
2006	2.531158	7.644505	4.167827	3.609249	14.0874244	3.348152
2007	3.521191	9.318985	9.870246	2.027356	11.2585785	4.481244
2008	6.653048	18.31683	5.057226	5.440681	18.1497513	8.921487
2009	5.744648	11.91598	5.339414	0.583402	8.27475303	2.964205
2010	3.907158	11.11359	5.834543	1.726977	15.264293	5.211485
2011	4.522189	10.05399	2.885943	3.174471	7.46594303	7.626446
2012	8.893641	7.118097	3.506281	1.663571	3.75387875	6.964923
2013	3.254096	9.421604	2.677034	2.105012	4.96599029	4.750058
2014	2.916976	10.1457	2.177875	3.142991	5.44317455	3.354566

Source : World Development Indicators.

الملاحق

الملحق رقم (V): إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار المحلي) في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1980-2014). الوحدة نسبة مئوية.

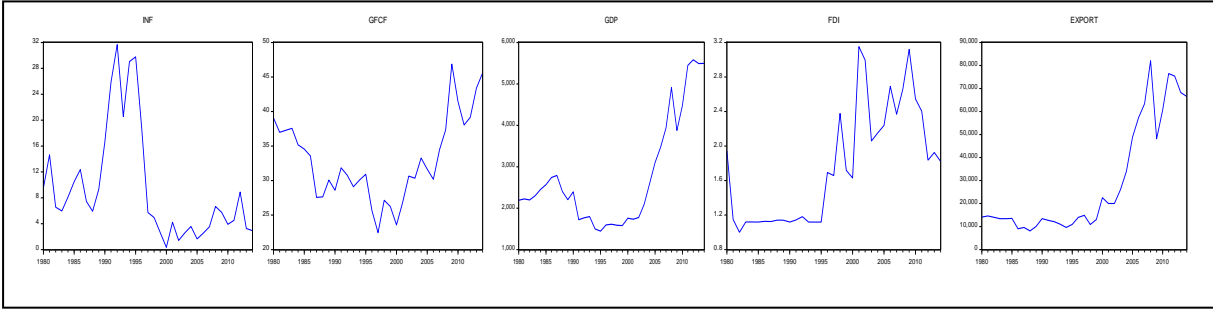
البلد	الجزائر	مصر	السعودية	ماليزيا	إندونيسيا	سنغافورة	السنوات
1980	39.0769234	27.5140916	65.6414819	27.8989653	20.8715016	45.0335223	
1981	36.9905948	29.5092393	21.1591246	32.0859851	21.3844929	44.7890406	
1982	37.2832376	30.0755483	25.853457	34.1905615	22.5834527	46.2805198	
1983	37.5695321	28.7298299	34.3504643	34.4551608	29.4017716	46.468765	
1984	35.1644229	27.4838611	32.8286974	30.7774238	25.4744138	46.9543427	
1985	34.5691695	26.6751171	21.4531327	25.2941429	26.5371492	41.1335027	
1986	33.5559242	23.7068516	19.4593504	23.8308589	28.1709946	36.5870912	
1987	27.5563798	26.0827752	17.7181388	20.8729338	31.3627401	36.5513983	
1988	27.6394834	34.9193694	19.6884294	23.5431624	31.5327139	33.4475883	
1989	30.0732341	31.7745128	19.444919	28.1468917	35.1891052	34.1017633	
1990	28.5894195	28.8128393	15.6842273	32.3603262	36.1481657	35.640423	
1991	31.8413281	21.1696036	19.9856156	37.7907536	35.4986278	33.9687947	
1992	30.7574879	19.4823868	22.9636454	35.3627863	35.871743	35.4923567	
1993	29.0909078	19.8453608	25.0549843	39.183939	29.4784517	37.1707173	
1994	30.0801429	20.6285714	20.3569544	41.202292	31.0572951	32.8652867	
1995	30.9085562	20.1470588	20.2861419	43.6400985	31.9281404	33.840657	
1996	25.6784123	18.1342633	18.5712437	41.479362	30.6914986	35.0215149	
1997	22.4469741	17.5629936	18.7775326	42.9730833	31.75124	38.2037808	
1998	27.1484832	21.5031315	22.949309	26.674881	16.7749634	31.5690918	
1999	26.2476693	21.6189857	21.5136207	22.3818517	11.3674009	32.7032702	
2000	23.5639105	19.5530726	19.3169995	26.8674891	22.2456969	34.8986216	
2001	26.8410588	18.2603847	19.623103	24.39822	22.5392663	27.7603062	
2002	30.653369	17.9994722	19.6933513	24.7774078	21.4040702	25.4796364	
2003	30.3406626	16.8862275	19.4924923	22.7633851	25.5984984	17.6618591	
2004	33.2635424	16.9379765	19.8646168	23.049516	24.0563664	23.123499	
2005	31.6564119	17.9758589	20.1748335	22.3964178	25.0814099	21.388902	
2006	30.1704607	18.7307755	22.2151611	22.7035623	25.4002173	22.3491813	
2007	34.4694812	20.8512352	26.4728543	23.4096853	24.9202838	23.1646622	
2008	37.3484369	22.3897264	27.2957946	21.4584029	27.8162446	30.5340752	
2009	46.8764601	19.1901746	31.7152824	17.8357281	30.9851922	27.7903437	
2010	41.430293	19.5010774	30.9262886	23.3862976	32.8801215	28.2379915	
2011	38.0532045	17.1030559	26.9708515	23.1883676	32.9843333	27.1331231	
2012	39.1549009	16.0267511	26.5415631	25.7486479	35.0715936	29.8797424	
2013	43.4052609	14.2119974	26.4697271	25.9462622	33.8313568	30.4852488	
2014	45.5896702	13.6431925	28.7505875	25.0165843	34.6003439	28.6385603	

Source : World Development Indicators.

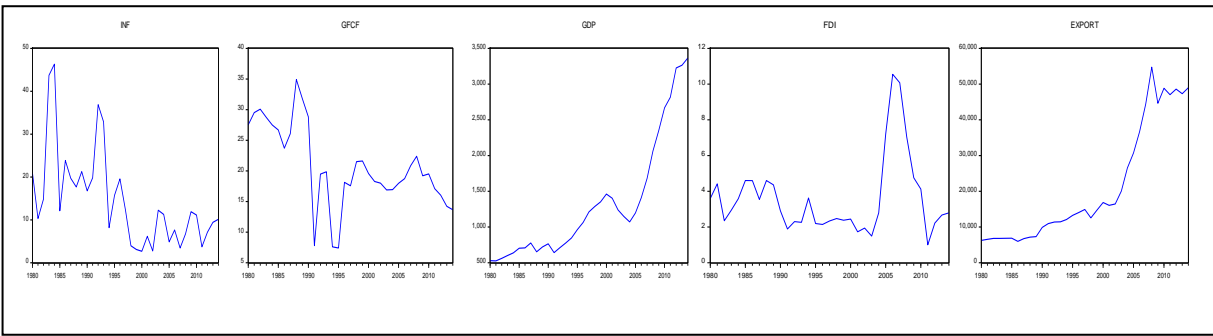
الملاحق

الملحق رقم (VI): عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى.

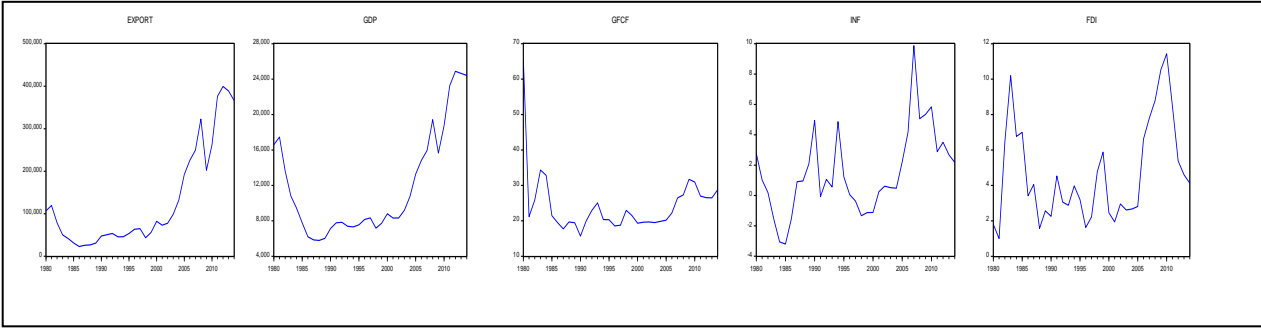
1- الجزائر:



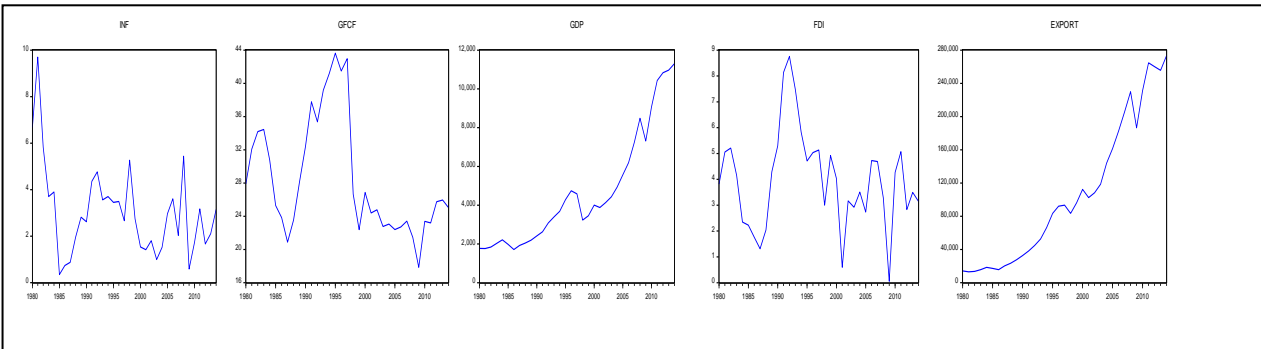
2- مصر:



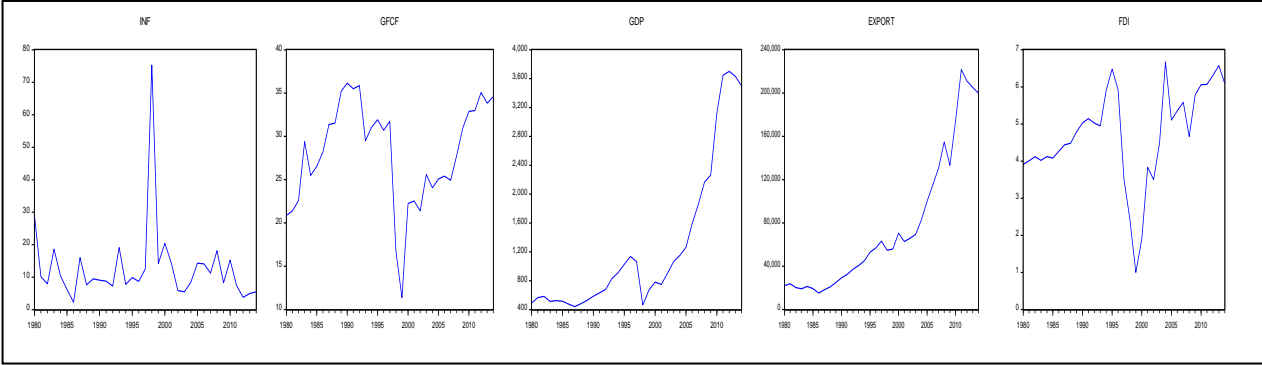
3- السعودية:



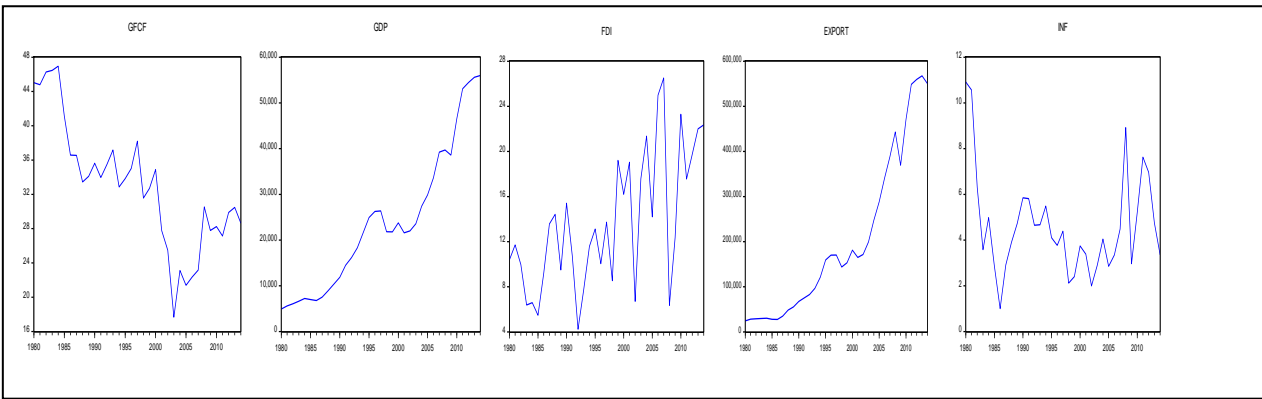
4- ماليزيا:



5- إندونيسيا:



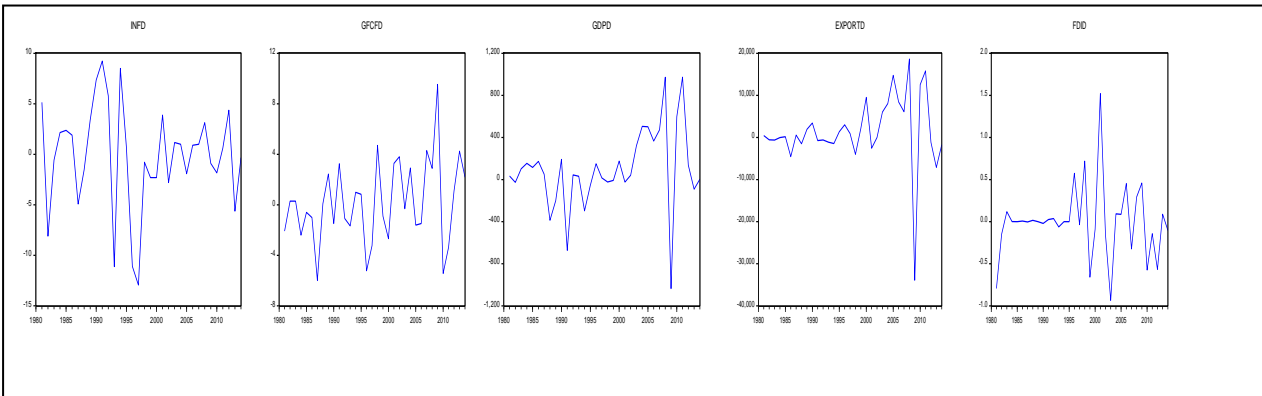
6- سنغافورة:



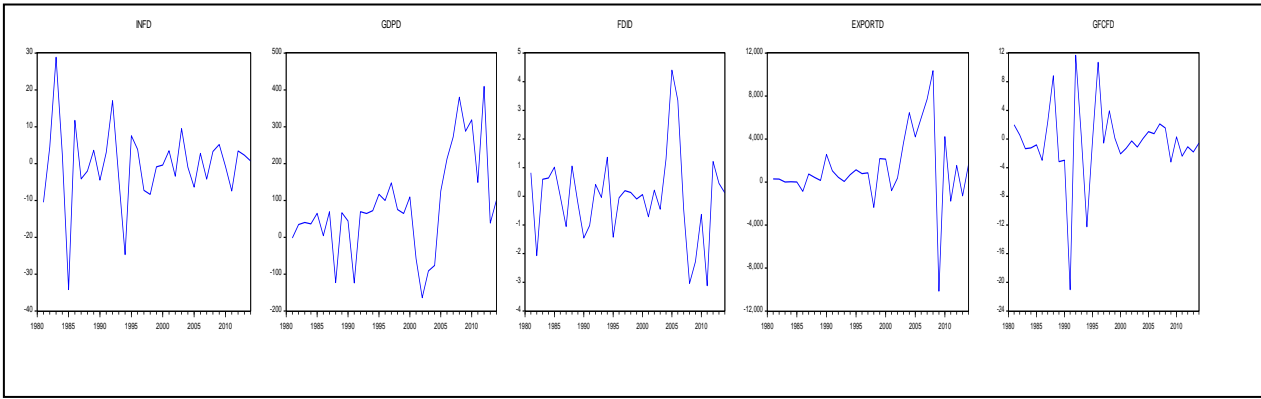
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 9.5.

الملحق رقم (VI): استقرار السلاسل الزمنية بعد إجراء الفرق الأول.

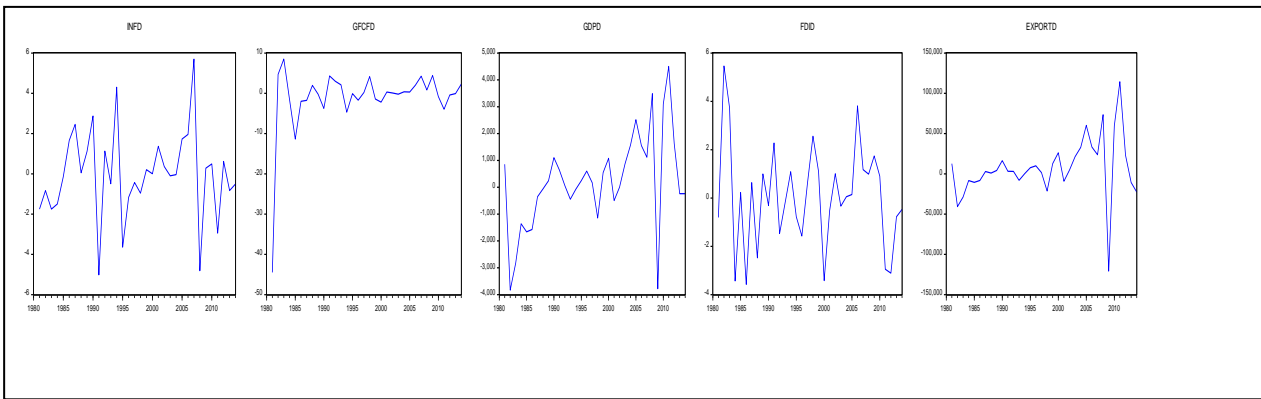
1- الجزائر:



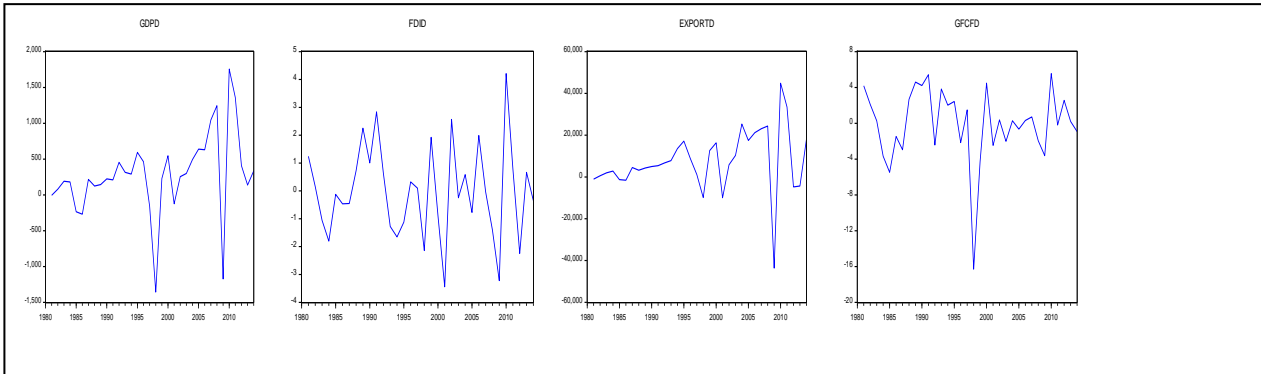
2- مصر:



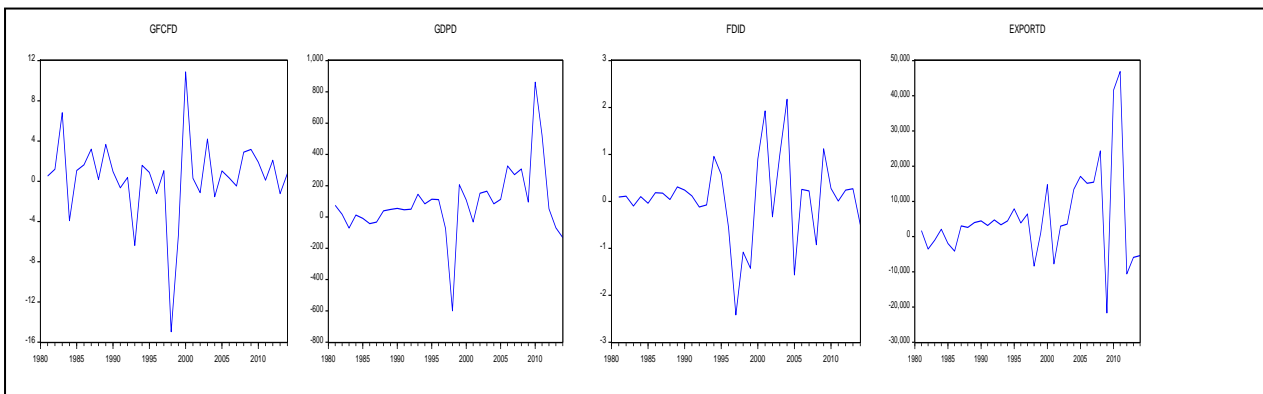
3- السعودية:



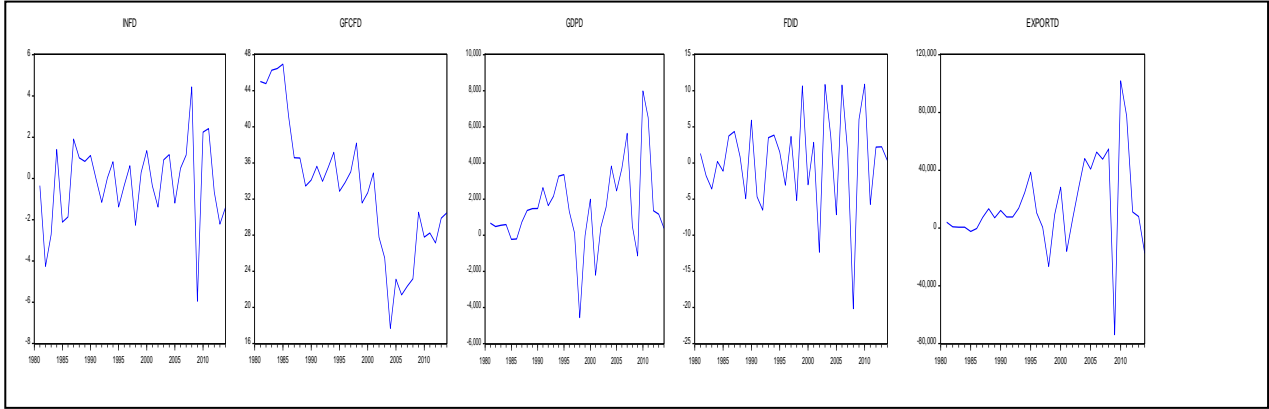
4- ماليزيا:



5- إندونيسيا:



6- سنغافورة:



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 9.5

الملخص:

تهدف هذه الرسالة إلى تحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات، وذلك بإجراء دراسة قياسية مقارنة بين ثلاث دول عربية مختارة هي: الجزائر، مصر و السعودية و ثلاث دول من جنوب شرق آسيا هي: ماليزيا، سنغافورة و إندونيسيا، خلال الفترة (1980 – 2014)، حيث قُدمت هذه الرسالة في خمسة فصول. في الفصل الأول تم التطرق بالتفصيل للمفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، أما الفصل الثاني فقد خُصص لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، في حين تطرقنا في الفصل الثالث بالتفصيل للمفاهيم المتعلقة بالصادرات و محددات تنميتها في الدول النامية إضافة إلى دراسة وضع الصادرات في الدول العربية وسبل تنميتها وتنشيطها. أما الفصل الرابع فقد خُصص بالكامل لدراسة دول جنوب شرق آسيا بالتركيز على دور و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع وتيرة التنمية فيها والسياسات والإجراءات المتخذة لتنمية صادراتها. في حين كان الفصل الخامس عبارة عن دراسة قياسية مقارنة هدفنا من خلالها إلى تحديد أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى، في الدول العربية السالفة الذكر بالمقارنة مع دول جنوب شرق آسيا المذكورة آنفا، حيث كانت نتائج التقدير القياسي متباينة ليس فقط بين المجموعتين و لكن حتى داخل المجموعة الواحدة، و ذلك باستخدام تقنية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive- Distributed Lag (ARDL) المقترح من قبل Pesaran and al في 2001.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، التنمية، الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، الدول العربية، دول جنوب شرق آسيا.

Résumé :

Le but de cette thèse est l'analyse de l'impact du flux d'investissement direct étranger sur le développement d'exportations et cela par une analyse économétrique comparative entre trois pays arabes choisis : L'Algérie, l'Égypte et l'Arabie Saoudite et trois pays en Asie du Sud-est : La Malaisie, Singapour et l'Indonésie au cours de la période (1980-2014). Cette thèse a été présentée en cinq chapitres, le premier chapitre a traité les concepts d'investissement direct étranger, le deuxième chapitre a été consacré à la réalité de l'investissement direct étranger dans les pays arabes, et nous avons discuté en détails au troisième chapitre des concepts relatifs aux exportations déterminants son développement dans les pays du tiers monde, en plus du statut des exportations dans les pays arabes et des modes de développement et de revitalisation. Le quatrième chapitre a été entièrement consacré à l'étude des pays d'Asie du Sud-Est, en mettant l'accent sur le rôle et l'importance de l'investissement direct étranger dans le développement, des politiques et des mesures prises pour développer leurs exportations. Alors que le cinquième chapitre est une étude comparative, par laquelle nous avons cherché à déterminer l'effet du flux d'investissement direct étranger sur le développement des exportations en plus de certaines autres variables dans les pays arabes mentionnés ci-dessus, par rapport aux pays d'Asie du Sud-est sus mentionnés, ou les résultats de l'évaluation standard varient non seulement entre les deux groupes, mais au sein du même groupe en utilisant la technique d'Auto-régression des écarts de temps distribués (Autoregressive-Distributed Lag (ARDL)) proposés par (Pesaran and al) en 2001.

Mots clés : Investissement Direct Étranger, Exportations, Développement, Auto-régression des écarts de temps distribués, Pays Arabes, Pays d'Asie du Sud-Est

The Summary :

This letter lead to the analyse the effect of the Foreign Direct Investment on the development of the exports of products. Including a comparison between three Arab countries are chosen : Algeria, Egypt and Saudi Arabia. In other way three countries from South-East of Asia are : Malaysia, Singapore and Indonesia during the period between (1980-2014). This letter is given in to five chapters. In the chapter one : In detail they give the exact definition of the foreign Direct Investment, and the chapter two is deal with the Foreign Direct Investment in the Arabic countries. In chapter three, they state this investment and their effects on the under developed countries and study the situation of the export products on the Arabic countries and can we develop it. And the chapter four, take about the importance of the Foreign Direct Investment on the South East countries and how can this policy help to develop the export. Chapter five, the effect of the Foreign Direct Investment direct on the economy according to a study, we found that the investment in these countries are the same. We can say that the Foreign Direct Investment in these countries can lead to the bad reputation to the country. According the use of Autoregressive – Distributed Lag (ARDL) suggested by pesaran and al in 2001.

Key words : Foreign Direct Investment, Exportation, Development, Autoregressive – Distributed Lag, Arabic Countries, South East Asia.